

الاستراتيجية القومية
لدولة الامارات العربية المتحدة



تأليف:
عبد الرحمن غنيم
محمد إبراهيم الشاعر

الاستراتيجية القومية

لدولة الامارات العربية المتحدة

الطبعة الأولى
دمشق - ١٩٧٨

الاستراتيجية القومية

لدولة الإمارات العربية المتحدة

تأليف

عبد الرحمن غنيم محمد إبراهيم الشاعر

مفتوح للطبع محفوظ

قديم

تمثل دولة الامارات العربية المتحدة - كما هو الوضع في بقية اقطار الخليج العربي - نموذجا للمجتمع الانتقالي الذي يطمح في الانتقال من ظروف المجتمع البدائي الى ظروف الدولة العصرية مستفيدا من عائدات ثروته النفطية التي هي المصدر الرئيسي للدخل ..

وهذه في حد ذاتها تجربة تحتاج الى الدراسة العلمية لكل ما تنطوي عليه من مشكلات ، ولكل ما تتطلبه من حلول ..

ولكن ، من زاوية ثانية ، وهنا ما جعلنا نختار دولة الامارات العربية بالذات لتكون استراتيجيتها القومية موضوعا لهذه الدراسة ، فان هذه الدولة تشكل تجربة اتحادية عربية في زمن يتطلع فيه العرب الى التجسيد العملي للوحدة التي هي منحل العرب الحقيقي الى القوة والى تحرير اراضيهم المقتصة واسترداد حقوقهم المساوية والتغلب على كل ما يعترضهم من مشكلات ..

لقد بذلنا جهدنا لكي تجيء هذه الدراسة مصبرة تعبرا موضوعيا عن هاتين المسالتين الاساسيتين ، آملين ان تكون قد قدعنا لكل المعنيين بتجربة التطور العربي في الوطن العربي ولكل العاملين من اجل وحدة الوطن العربي وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري بشكل عام ، ولو مساهمة بسيطة متواضعة في خدمة هذه الاهداف .

ولا يفوتنا بهذه المناسبة ان نقدم شكرنا الى معالي السيد احمد خليفة
السويدي وزير خارجية دولة الامارات على تشجيعه لهذا الجهد ، وتسهيله لمهمة
الحصول على بعض مصادره ، وكذلك إلى معالي السيد احمد بن حامد وزير
الاعلام والثقافة وسعادة السيد عبد الله النويس وكيل الوزارة لما قدمته الوزارة
من تسهيلات في تغطية موضوع الدراسة لتتطور بمستوى الذي انجزت به .

المؤلفان



مقدمة تمهيدية

الملحق الخاص والعام للاستراتيجية القومية (العليا) لدولة الإمارات العربية المتحدة

١ - التعريف بالاستراتيجية القومية :

لا بد لنا قبل البدء ببحث الاستراتيجية القومية للدولة الإمارات العربية المتحدة من اعطاء تعريف خاص وعام عن الاستراتيجية القومية أو العليا ، وذلك لنتمكن من تحديد الاستراتيجية القومية بمضمونها الشامل ، والاستراتيجيات الثلاث التي تتناول الجوانب الرئيسية للاقتصاد والسياسة والحرب ، هذه الجوانب التي تتفاعل وتتلاقى في اتجاهاتها واهدافها لتؤلف الاستراتيجية القومية لأمة من الأمم .

للاستراتيجية تعاريف عديدة . فقد تغنى رجال السياسة والاقتصاد والحرب في ابتكار تعاريف متعددة ، قد توقعنا في الحيرة ، إذا لم نترك الجوهر ، ونميز الشكل ، ونحدد الهدف الذي وضع لهذا التعريف أو ذلك من أجله . بمعنى آخر ، هناك الاستراتيجية القومية بمعناها العام ، وهي « حشد ومضاعفة كبل الامكانيات البشرية والاقتصادية والمعنوية للدولة أو مجموعة دول لدعم القوات المسلحة (إذا كان الهدف هو تحقيق الانتصار في الحرب) وتنظيم وتوزيع الأدوار والقوى بين مختلف مرافق الاقتصاد المتعددة كالصناعة والزراعة والمواصلات والبناء .. الخ » ، أما معناها الخاص (أي في ضوء الهدف الذي وضع التعريف من أجله) فهناك استراتيجية عسكرية ، وتعني قيادة مجمل العمليات العسكرية في الحرب على رأي « ريمون آرون » ، أو استخدام الاشتباكات كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب ، واستراتيجية سياسية ، وتعني - على حد قول مولتكة - اجراء الملامة للوسائل الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية الموضوعة تحت تصرف القائد مع الهدف المطلوب تحقيقه ، واستراتيجية اقتصادية ، وتعني ادارة واستخدام جميع الوسائل والامكانيات المادية والبشرية والمالية من أجل تطوير اقتصاد الدولة ، وتحقيق البرامج الاقتصادية المتوسطة والطويلة الامد . يضاف الى ذلك استراتيجية ثقافية واجتماعية ، وبمعنى أضيق استراتيجية للتعليم أو المواصلات أو الصناعة وغير ذلك .

اما الاستراتيجية (وتسمى في العربية السوق أو الريادة) بمعناها اللفظي ، فان أصلها يعود للكلمة اليونانية (سترانوس) وتعني جيش والكلمة (أجين) وتعني قيادة ، وهكذا فان معناها كان ضيقاً ضمن حدود (قيادة الجيوش) بينما اتسع معناها العام ليشمل التخطيط للحرب والسياسة والاقتصاد والثقافة وغيرها .

٢ - الاستراتيجية والسياسة :

تبقى السياسة المستندة على قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية متطورة وعتينة ، هي أساس كل حركة للتطور ، على اعتبار ان السياسة هي الفكر المنير ، بينما الاستراتيجية هي الاداة لتطبيق السياسة في المجال العملي ، أما الحرب فهي واسطة لتنفيذ الاستراتيجية .

ويقول ليدل هارت بهذا الصدد انه « اذا كان التكتيك هو تطبيق الاستراتيجية العليا على مستوى ادنى ، فان الاستراتيجية نفسها هي تطبيق السياسة العليا على مستوى ادنى ، وما الاستراتيجية العليا سوى السياسة التي تقود سير الحرب ، ويمكن التفرقة بينها وبين السياسة الاساسية التي تحدد هدف الحرب . ويستخدم تعبير الاستراتيجية العليا لشرح فكرة السياسة خلال التنفيذ ، وايضا ان دورها الحقيقي هو توجيه وتنسيق امكانيات البلاد أو اعضاء الحلف بغية الحصول على الهدف السياسي للحرب » .

ففي العلاقة بين السياسة والاستراتيجية تأتي السياسة في الاعلى ، تليها الاستراتيجية الشاملة (القومية أو العليا) وتحتها تأتي الاستراتيجيات العامة المختلفة ، والخاصة بكل مجال ، وتأتي في أسفل السلم الاستراتيجيات العملياتية (التعبئة) التي تتبع كل منها من اختصاصها .

٣ - الاستراتيجية والظروف المحيطة بها :

ليست الاستراتيجية عقيدة واحدة جامدة ، ولكنها - وكما يوضح الجنرال اندريه بوفر - اسلوب في التفكير ، يسمح بتصنيف الاحداث حسب اهميتها ، واختيار اكثر الوسائل الملائمة فاعلية . فكل موقف استراتيجي معين يتسمج معه . وقد يكون اختيار هذه الاستراتيجية أو تلك صائبا في ظروف معينة وغارقا في الخطأ في ظروف أخرى . وفي هذه الفكرة - كما يقول بوفر - تكمن الحقيقة الاستراتيجية الأساسية .

والاستراتيجية عادة تتعلق بمرحلة تاريخية كاملة ، فاستراتيجية الامارات العربية ايام وصول رعيها الاول الى ساحل عمان من جنوب الجزيرة العربية

ومناطق الشمال تختلف عن استراتيجية دولة الإمارات بعد الاتحاد ، حيث استطاع إبنائها بأنحادهم أن يصنعوا لها موقعا استراتيجيا هاما ، يشغل الركن الشرقي من شبه الجزيرة العربية ، عند مدخل الخليج العربي ، موقع بين خطي عرض ٢٢ و ١٦،٥ شمالا وبين خطي طول ٥١ و ٥٦،٥ شرقا ، وحيث باتت بوسعها وخاصة في ضوء تطور واقعها الاقتصادي أن تلعب دورا هاما على الصعيدين المحلي والقومي إضافة الى الصعيد الدولي كحدي دول العالم الثالث الأخذ بالنمو والتطور السريعين .

٤ - الاستراتيجية .. والأهداف العامة :

من الضروري في كل استراتيجية أن نحدد الأهداف العامة ، مثل القضاء على الاستعمار مثلا في حالة استراتيجية حركة التحرر الوطني ، أو مثل القضاء على الاحتكار والاستغلال والتخلف عامة في حالة استراتيجية دولة الإمارات العربية كما هي الآن . ومن الضروري كذلك أن نحدد القوى والامكانات المتاحة لتحقيق هذه الأهداف ، وترتيب هذه القوى حسب مدى فاعليتها وكفاءتها وقدرتها على الحركة . ففي حالة استراتيجية التحرر الوطني ، يمكن تحريك قوات اجتماعية لا حصر لها ما دامت تتلاقى جميعا في العداء للاستعمار ، ولكننا في الوقت نفسه نميز بين القوات الأساسية والقوات الاحتياطية والقوات الطليعية والقادة والقوات المتحالفة والقوات المترددة ، فضلا عن تحديد القوات المعادية بمراتبها المختلفة كذلك . وتختلف طبيعة القوات التحررية والقوات المعادية للتحرر باختلاف الحركة التحررية وباختلاف طبيعة المرحلة التاريخية لكل حركة تحرر وطني .

المهم ان الاستراتيجية هي خطة لتحقيق أهداف معينة في مرحلة تاريخية كاملة ، وهي تتألف بالضرورة من تحديد الأهداف ، وتحديد القوات الضاربة مع تمييز بينها بحسب الكفاءة والخبرة والقدرة ، ثم تحديد خطة الحركة العامة .

٥ - عناصر تخطيط الاستراتيجية القومية للدولة :

بعد أن قدمنا لمحة سريعة عن المعنى الخاص والعام للاستراتيجية القومية بإمكاننا ان نحدد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية ، وبالتالي معرفة أفضل الأسس التي تركز عليها الاستراتيجية انطلاقا من أن الاستراتيجية إذا أخذت من الناحية التطبيقية ، لا تخرج عن كونها خطة عمل اجمالية وشاملة يضعها المخططون

الاقتصاديون والسياسيون والعسكريون والاجتماعيون كل حسب اختصاصه ، هدفها الرئيسي ادارة البلاد وتوجيهها الوجهة الصحيحة لتحقيق اهدافها القومية المتوسطة والبعيدة بما يتلاءم والامكانات البشرية والمادية والمعنوية والروحية . لهذا كان من اول الميزات التي يجب ان تتصف بها الاستراتيجية في دولة الامارات العربية المتحدة دراستها الموضوعية لهذه الامكانات وتطويرها اولا بأول على ضوء ما يتجمع من معلومات وامكانات جديدة على الصعيد الداخلي ، آخذين بعين الاعتبار دور الصديق والعدو ، وعلى ضوء ما يستجد من تطورات دولية . ولا شك ان الرؤية الحقيقية للاهداف ، والنظرة الصائبة لتحقيقها ، تلعب دورا رئيسيا في تطوير الاستراتيجية ، وبالتالي تزداد الرؤية للاهداف القومية وضوحا مع الزمن ومع التجربة والممارسة .

ان العقيدة الاستراتيجية للدولة الامارات التي تنبع من تعاليم الاسلام عبر تاريخها الطويل هي حتمية للتفاعل الجدلي مع الامكانات الجديدة لهذه الدولة الفتية ومع عوامل متعددة لا يجوز تجاهل اي منها ، وخاصة عند وضع الاسس والتقديرات الصحيحة للاستراتيجية القومية . هذه الاسس التي تركز على عدة عوامل يمكن اجمالها بالتالي :

١ - العامل الجغرافي : ما زالت الناحية الجغرافية هي المحور الرئيسي للتقديرات الاستراتيجية مهما قبل عن قلادة العلم على تطوير هذه الاهمية . والواقع ان استراتيجية الدول الاستعمارية نحو الوطن العربي تثار بما للوطن العربي من مزايا جغرافية ذات اهمية قصوى .

٢ - العامل الاقتصادي والمواد الاستراتيجية : لهذا الجانب اهميته الكبيرة أيضا في هذا المجال ، وكل دولة حين تضع استراتيجيتها لا بد لها من تقدير مدى اعتمادها على المواد الأولية والمواد المنتجة محليا او المستوردة من خارج اقليمها . ومن امثلة ذلك ان بريطانيا تتركز على المخطط الاستراتيجي الامريكي نحو الوطن العربي . ولاشك ان بريطانيا بالامارات يلعب دورا هاميا في إعطائها مكانة متميزة بين دول العالم ذات الامكانات الكبيرة بالمواد الاستراتيجية والمحلوذة بطاقتها لبشرية ويحملها بالتالي مسؤولية كبيرة في صيانة الاستقلال والسيادة الوطنية على ثرواتها وحسن استثمار هذه الثروات .

٣ - القوة العسكرية : للقوة العسكرية للدولة اثرها في تخطيطها استراتيجيتها . وفي هذا المجال تراعى الاهمية القصوى في الوقت الراهن للقوة

الغلبة أو النووي لل دولة ، سواء في ذلك قوة الدولة الغلبة أو قوتها بالقياس الى القوة النووية التي يملكها العدو . ويدهي أن التفوق في القدرات العسكرية يضاعف القدرة على الاستفادة من عنصر المبادأة ، وهي استفادة لها تأثيرها في رسم استراتيجية الدولة . معنى ذلك ان على الدول العربية ان تضع في تخطيطها الاستراتيجي دور السلاح النووي انطلاقا من ان الحصول على هذا السلاح بات مؤكدا بالنسبة لاسرائيل .

٤ - القواعد العسكرية ودورها : حين يكون الحديث عن مستوى التسليح في نطاق الحديث عن القنابل النووية ، فان هذا السلاح لا أهمية له ما لم تتوفر وسائل إيصاله الى اقليم العدو . وقد أثرت هذه الحقيقة موضوع القواعد العسكرية في اقاليم الدول الأخرى وفرض النفوذ والمصنعة على الدول التي تقع فيها هذه القواعد . واذا كانت دولة الامارات العربية كبقية الدول العربية لا تمتلك السلاح النووي ولا تفكر في إيجاد قواعد عسكرية في أراضي الغير إذا امتلكت . فان ذلك لا يحول دون تفكير القوة الغلبة الاستمارية في إيجاد قواعد لها في الوطن العربي واحتمال ان تسعى لإيجاد مثل هذه القواعد في هذا القطر أو ذاك ، مهددة استقلاله الوطني ، وهو الامر الذي يجب ان نضعه في الحسبان .

٥ - الموقف من سباق التسلح وتكنولوجيا الحرب الحديثة : ومما يؤثر في استراتيجية الدولة موقفها من سباق التسلح ، وسباق العلم والتقدم التكنولوجي . وقد كان لتغير الموقف في السباق التكنولوجي اثره في تعديل الاستراتيجية الاميركية العامة سنة ١٩٦١ ، ومن ضمنه تعديل استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط بما يتلاءم مع المخطط الاستراتيجي العالمي الجديد .

ولكسب السبق في الناحية التكنولوجية اثر عسكري ، وله ايضا اثر سيكولوجي . ومن واجب الدول العربية ان تعمل مجتمعة للتقدم في هذا المضمار ولحاق ركب الدول المتقدمة في هذا السباق .

وفي عصرنا الحالي يستبدل نظام التسليح في الدول مرة كل ٥ - ١٠ سنوات بجيل جديد من الاسلحة المناسبة . ولا شك ان هذا التبدل يؤثر على معظم الدول التي تستورد السلاح ، والدول العربية جميعها مستوردة .

٦ - قوة العقيدة : وتمثل قوة العقيدة التي تدلن بها دولة ما أو التي تحاربها تلك الدولة عاملا هاما من عوامل الحساب الاستراتيجي للدولة .

٧ - السياسة العامة للدولة : ان استراتيجية الدولة - وكما سبق القول - هي الانعكاس الصادق لسياستها . فاذا كانت سياسة معينة مهروزة غير محددة

تحديداً دقيقاً ، فإن الاستراتيجية المخططة أما ان تصبح اضعف من ان تصل إلى اهدافها ، ولما ان تصل إلى أهداف غير المحددة لها

وفي مجال الاستراتيجية العليا للدولة ، لا يوجد خط او حد فاصل بين الامور السياسية والعسكرية . ويجب ان تركز الاتجاهات السياسية على واقع القوة العسكرية . ويجب ان تكون تصرفات القوات المسلحة في الميدان العسكري على وفاق مع الخطوط العامة لسياسة الدولة . ففي عصرنا هذا لا يمكن تخطيط الاستراتيجية القومية الا بتكامل تام بين الازمات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاعتبارات التكنولوجية ، وبعبارة أخرى تنعكس جميع هذه الازمات والاعتبارات على استراتيجية الدولة ، أي على خطة العمل عندها . ومؤدى ذلك انه إذا أردنا ان ندرس حقيقة اهداف الولايات المتحدة من وراء استراتيجيتها او خطة عملها في الشرق العربي مثلاً يجب ان نبدأ من تحديد مراميها السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة .

٨ - المعاهدات والاتفاقات الدولية : وتتناثر استراتيجية الدولة بأبعاد اتفاقيات الدفاع المشترك والأمن الجماعي التي تشترك فيها أو الموجهة ضلها ، وهي اتفاقات تجعل وضع خطة العمل للدولة أمراً غير يسير ، حيث لا يكفي ان تراعي ظروفها الخاصة وظروف حليفة واحدة بل عليها ان تراعي ظروف أكثر من دولة ترتبط معها بروابط تحالف قد تكون غير وثيقة ، وقد يشوبها من التنافس والفيرة والخلاف المذهبي ، ومع ذلك من المفروض ان يسير الجميع وفق مخطط واحد مهما اختلفت عقائدهم .

٩ - المعونات العسكرية : ومن العوامل التي لا يجوز اغفالها عند تخطيط استراتيجية الدولة اثر برامج المعونات على التشكيل العسكري لحلفائها . ولما كانت الولايات المتحدة بالذات حريصة على ان ترفق بكل صفقة أسلحة تقدم لحلفائها بمئات عسكرية لضمان اعدادها لتستخدم تكتيكياً في صالح الولايات المتحدة ذاتها في حالة الحرب ، وكثيراً ما حرمت على حلفائها استخدام المعونة المقدمة لهم لأي غرض دون موافقة حكومة الولايات المتحدة ذاتها .

٦ - أهمية دراسة الاستراتيجية القومية لدولة الامارات العربية :

تنبثق أهمية دراسة الاستراتيجية القومية لدولة الامارات العربية المتحدة في هذه الحقبة من تاريخنا القومي ، من النقاط الأساسية التالية :

١) ان دولة الامارات العربية المتحدة هي إحدى الاقطار العربية الحديثة الاستقلال ، والتي تتمتع بأهمية استراتيجية خاصة من حيث الموقع الجغرافي والموارد الاستراتيجية (النفطية) مما يجعلها تتعرض لمخاطر الاطماع الأجنبية إذا لم تستطع تأمين عناصر القوة التي تؤهلها للتكريس استقلالها وحريتها .

ب) ان دولة الامارات العربية المتحدة تشكل نموذجاً خاصاً مع عدد قليل من الدول المنتجة للنفط ، بين نماذج الدول التي تعيش المرحلة الانتقالية بين حالة التخلف وطموح التقدم والتطور .

ج) ان هذه الدولة تمثل تجربة اتحادية حية ، وطموحاً وحدوياً متفجراً ، رغم كل المعوقات التي تحاول ان تشل التجربة .

لهذه الأسباب مجتمعة تصبح دراسة الاستراتيجية القومية للدولة الامارات العربية مسألة حيوية للغاية .

على اننا نود ان نعتذر مسبقاً ان دراستنا هذه قد لا تتعدى في معظم جوانبها حدود التنبيه إلى المسائل الأساسية التي تهتم الاستراتيجية القومية للدولة الامارات العربية ، نظراً لان هذه الدراسة تفضل جهلاً فردياً لاثنتين من الكتاب الفلسطينيين لم تتسن لهما فرصة دراسة الجوانب الجزئية للتجربة موضع الدراسة على نحو شامل ودقيق ، وقصارى ما نأمل هو ان نسهم في تعميق الوعي القومي ولو في حدود ضيقة بعلامح التجربة موضع الدراسة وآفاقها .

٧ - خطة البحث :

في ضوء الملاحظات المسابقة ، فاننا نؤثر دراسة الاستراتيجية القومية للدولة الامارات العربية من الجوانب الأساسية التالية :

- ١ - التركيب الاجتماعي . . وخصائص التطور .
 - ٢ - البنية الاقتصادية واتجاهات النمو الاقتصادي .
 - ٣ - السياسة العربية والدولية .
 - ٤ - اسلوب الإدارة وشكل الحكم .
 - ٥ - الاستراتيجية العسكرية للدولة وملامحها الأساسية .
- وسوف نعالج كل واحد من هذه الجوانب في فصل مستقل .

الفصل الأول

التركيب الاجتماعي .. وخصائص التطور

٨ - تمهيد :

تحتل دراسة التركيب الاجتماعي وخصائص التطور على الصعيد الاجتماعي أهمية بالغة في تحديد الاستراتيجية القومية للدولة ، لو فهم هذه الاستراتيجية . إذ أنه إذا كانت الاستراتيجية هي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف السياسة ، فإن سياسة بلد ما تنبع من الفلسفة السائدة فيه (١) ، والفلسفة التي تسود في مجتمع معين لا تكون وليدة أفكار تصاغ نظريا في الفراغ ، وإنما هي وليدة ذلك المجتمع ، بنيته الاجتماعية والفكرية والتفيسية ، وما يسود فيه من معتقدات ، وما ينطلق إليه من أهداف .

والحقيقة أن الباحث يستطيع أن يجد في التركيب الاجتماعي الراهن للدولة الامارات العربية المتحدة بصفة خاصة ، ودول الخليج العربية بصفة عامة ، وفي خصائص التطور الاجتماعي فيها ، نموذجا بالغ الخصوصية بما ينطوي عليه من أبعاد واحتمالات ، وأن كان هذا النموذج بشكل جزءا من عملية التحول السائدة في بلدان العالم الثالث بشكل عام . فهذه المنطقة تعيش مرحلة انتقالية تعبر فيها بسرعة بالغة من النظام التقليدي الى واقع جديد تحمل فيه مؤسسات الدولة العصرية محل العلاقات القبلية ، وتسود فيه أنماط جديدة ومتنوعة للإنتاج محل الانماط التي كانت سائدة . ويجري ذلك في نطاق ظروف خاصة تنطوي في جانب منها على آفاق رحبة للتطور ، وفي جانب آخر على احتمالات بالغة الخطورة ، تستوجب الاهتمام والانتباه الشديدتين .

ومن هنا ، تنبثق الضرورة لرسم استراتيجية قومية تهتم بالجمال الاجتماعي ، وتعمل على التحكم بمسار تطور المجتمع ، تفاديا لمخاطر العفوية التي يمكن أن يواجهها المجتمع في المرحلة الانتقالية .

ولكن يكون بوسعنا الايام بخصائص التطور الاجتماعي الراهن في دولة الامارات العربية واحتمالاته ، فانه لا بد لنا من البدء بتعريف المجتمع الانتقالي .

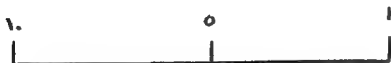
٩ - التعريف بالمجتمع الانتقالي :

يميز الباحثون الاجتماعيون عادة بين انماط اجتماعية ثلاث ، هي المجتمع التقليدي ، والمجتمع الانتقالي ، والمجتمع الحديث . ومع ذلك فانه يصعب العثور على تعريف محدد واضح لكل نمط من هذه الانماط ، يكون خاليا من وجود عناصر متداخلة بينها .

فمثلا يلجأ بعض العلماء الى تعريف المجتمع التقليدي بصفات هي عكس صفات المجتمع الحديث ، فيقولون ان المجتمع التقليدي "س" ، زراعي ، بدائي ، ثلثت بلا تمييز اساس العلاقات فيه هي القرابة او المركز ، قلري يتميز افرادة بالولاء للجماعة المحلية ، ولا يساهم افرادة في اوجه النشاط المختلفة ، وهو محلي . اما المجتمع الحديث ، فهو على خلاف ما سبق ، متعلم ، صناعي ، متمدن ، ديناميكي ، اساس العلاقات الاجتماعية فيه التعاقد ، والولاء فيه للمجتمع ككل ، وهو طموح ، ولافرادة نشاط سياسي واقتصادي ، وهو اخيرا صام او دولي (٣) .

لكن هذا التقييم لا يمنحنا القدرة على تحديد خصائص واضحة للمجتمع الانتقالي الذي يشكل مرحلة تقع بين مرحلتي المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث ، كما انه قد يصعب العثور على الخصائص السابقة الذكر متكاملة في اي من النموذجين المعتمدين على الاستقطاب ، حيث يفترض ان السمات التي يتصف بها المجتمع التقليدي غير موجودة في المجتمع الحديث وبالعكس ، بينما يلاحظ ان كثيرا من خصائص المجتمعات التقليدية تعمل بكفاءة عالية في المجتمعات الحديثة . لهذه الاسباب يجب الحذر من الاستقطاب ، لان اي نظام اجتماعي او اقتصادي - سواء كان تقليديا او انتقاليا او حديثا - قد يجمع بين الخصائص التقليدية والحديثة . فانا تصورنا مجالا يبدأ من رقم ١ وينتهي برقم ١٠ نستطيع ان نضع المجتمع التقليدي عند رقم ٣ مثلا ، والمجتمع الانتقالي عند رقم ٥ او ٦ او ٧ والمجتمع الحديث عند رقم ٨ او ٩ من حيث الخصائص على اساس ان المجتمع كلما اقترب من رقم ١٠ كان حديثا ، وكلما اقترب من رقم ١ كان تقليديا ولكن لانستطيع ان نقول بثقة ان هناك مجتمعا حديثا ١٠٠٪ يقع في أقصى اليسار

وأخر تقليديا ١٠٠ ٪ يقع في أقصى اليمين ، لأن الصفات الحضارية والتقليدية تتواجد بنسب مختلفة في كافة المجتمعات ، والثشيء الذي يختلف هو درجتها فقط (٣) . (الشكل رقم ١) .



(١) الشكل رقم

وبصل الكاتب الأميركي (فرد رجز) الى استنتاج مماثل تقريبا انطلاقا من الاستناد على تعريف جون فوستر دالاس للمجتمع الحديث (الدولة القومية) . فلقد حدد دالاس ستة خصائص يجب أن تتوافر في الدولة القومية الحديثة ، على النحو التالي :

(١) القوانين التي « تعكس الحكم التشريعي للجماعة المحيطة » . (٢) آلة سياسية لتطوير وتطبيق هذه القوانين حسب الحاجة . (٣) جسم تنفيذي قادر على ادارة القوانين . (٤) آنة قضائية لحل النزاعات وفعا للقوانين . (٥) قوة عليا لمنع العنف بتنفيذ القانون بالقوة على أولئك الذين يتنكرون له . (٦) إرادة كافية على السير باستمرار دون تعريض الشعب للقسر (٤) .

ففي ضوء هذا التحديد ، يقول رجز ، انه اذا نظرنا الى الشكل رقم (٢) واعتبرنا الوضع أ يمثل قطبا نموذجيا للبناء السياسي الذي يمتلك كافة المواصفات السابقة ، واعتبرنا ب هي القطب المعاكس الذي لا يضم أبامن هذه المواصفات ، عندئذ يمكن ان نتصور وجود عدد كبير من الأوضاع التي تتضمن هذه المواصفات بدرجات متفاوتة ، كما في ج ، د ، هـ (٥) .



(٢) الشكل رقم

ان الوضع في د يمكن ان يعتبر نموذجاً للمجتمع الانتقالي حيث يجمع بين بعض خصائص المجتمع التقليدي وبعض خصائص المجتمع الحديث ، بينما الوضع في ج هو نموذج للمجتمع الانتقالي الاقرب الى المجتمع التقليدي ، والوضع في هـ هو نموذج للمجتمع الانتقالي الاقرب الى المجتمع الحديث .

فما يميز المجتمع الانتقالي ، اذا ، هو كونه يجمع بدرجة أو بأخرى خصائص كل من المجتمعين التقليدي والحديث .

وبغية الالام بعناصر الصورة بشكل أكثر تبسيطاً ، فان فرد رجز يقترح تصوراً معينا للعلاقة بين المجتمعات الثلاث والفارق بينها . وهذا التصور يقترح النظر الى المجتمع الانتقالي كشكل منشوري (نسبة الى الشكل الهندسي المعروف باسم المنشور) . ومن المعروف ان الخاصية الاساسية لهذا الشكل الهندسي انه حين يتلقى شعاع الضوء في حالته العادية (المنصهرة) يعكس هذا الشعاع طبقاً متعدد الألوان .

ان تصوير المجتمع الانتقالي بالمنشور الذي يتلقى الضوء ويمكنه طبقاً متعدد الألوان ، ينشئ من حقيقة ان الخاصية الاساسية للمجتمع الانتقالي هي خاصية تعدد الانماط الاجتماعية . وفي هذه النقطة يلتقي العالم الاميركي فرد رجز مع العالم السوفياتي ليفكوفسكي في تحديد الخاصية الاساسية للمجتمع الانتقالي .

يقول ليفكوفسكي ان الهيكل الاجتماعي للول النامية ، بدأ يتضح منذ فترة ليست بعيدة . والتحليل العميق للواقع الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان قاد الى تلخيص الشيء الاساسي فيه ، ونعني بذلك تعدد الانماط . فوجود انماط متعددة ، اي نماذج اجتماعية للاستثمار مختلفة جلوباً يشكل دليلاً لتصادم كبير بين اتجاهات متناقضة في التحول الاجتماعي . هذا بالإضافة الى اننا لا نعني بذلك بقايا متفرقة لاساليب انتاج منقرضة في حدود تشكيلة اقتصادية - اجتماعية معينة ، وانما كتلا كبيرة ذات حجم العلاقات انتاج متصارعة فيما بينها تتعايش معاً ومشدودة الى بعضها بروابط معقدة ومتغيرة . اننا امام خليط من انماط قوية وثابتة نسبياً . وبشكل آخر انه تعدد انماط متماسك (٦) .

وبضيف ليفكوفسكي « ان تعدد الانماط اهم دليل على عمليات مستترة تخدم الوضع الانتقالي لعلاقات الانتاج . فحتى الآن كان حلول احدى التشكيلات الاقتصادية محل الاخرى مرتبطاً حتماً بتواجد عناصر علاقات الانتاج القديمة والحديثة خلال فترة طويلة من الزمن . وتقتضي الاشارة الى ان الاهتمام المتزايد

الذي توليه العلوم الاجتماعية لوضع المجتمع الانتقالية يقود الى اكتشاف خاصية «تعدد الأنماط في ظل التغيرات المختلفة عند قيام تشكيلة اقتصادية أو أخرى» (٧) .

ولكن بينما يركز ليفكوفسكي على دراسة المجتمعات الانتقالية من خلال رصد علاقات الإنتاج بصفة رئيسية، فإن رجز يعتمد أدوات اختبار خمس لإجراء المقارنة بين المجتمع الانتقالي وكل من المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث في نطاق النظام الدولي . والأدوات التي يعتمد عليها رجز هي : ١ - الضبط الفعال . ٢ - السلطة الرسمية . ٣ - الاتصال (الاعلام) . ٤ - التكتل الاجتماعي . ٥ - علاقات الإنتاج . (٨)

ومع أنه يمكن اعتماد أدوات الاختبار ذاتها في دراسة الوضع الاجتماعي في دولة الإمارات العربية وتأثيره على استراتيجيتها القومية ، إلا أننا نؤثر تأجيل التحديث عن النظام الرسمي باعتباره يدخل في نطاق فصل قادم مستقل نعالج فيه النظام السياسي وشكل الحكم في الدولة، لنقتصر على دراسة الموضوع من الجوانب التالية :

- ١ - الضبط الفعال ، الانتقال من النظام القبلي الى الدولة العصرية .
 - ٢ - الحياة الاجتماعية والمشكلة السكانية .
 - ٣ - أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الأصليين والسكان المهاجرين .
 - ٤ - التعليم والاعلام ، ودورهما في التطور وبناء الانسان الجديد .
- وستعرض كل جانب من هذه الجوانب على حده .

- ١ -

الضبط الفعال .. والانتقال من النظام القبلي إلى الدولة العصرية

١٠ - الضبط الفعال بين المركزية الشديدة والفضوية :

يقول فرد رجز ، انه باستخدام مصطلحات لازويل ، دعنا نسمي أولئك الذين يمارسون الضبط الفعال في الجسد السياسي بالحكام ، وأولئك الذين يحكمونهم ، بالمحكومين ، والنظام السياسي الذي يشمل العلاقات الداخلية بين الحكام وبعضهم البعض من جهة ، وبين الحكومة والمحكومين من جهة أخرى بالحكم .

أن توزيع الضغط الفعال في الحكم سيتخرج من المركزية الشديدة (الأوتوقراطية) إلى المحلية الشديدة (الفوضوية) .

ان القوة في الدولة المفردة، أو القومية، ستكون مركزية، وفي النظام القبلي أو الدولة التابعة محلية .

ومع أننا عادة نفكر بالنظام السياسي بمصطلحات الحكم المركزي الوثيق فقط أو بمعنى ، الدول ، فإننا سنوسع التصور ليشمل الانظمة التي تتصف بتوزيع محلي للقوة - كالنظام اللبلي أو المجتمع القبلي . فمن الضروري أن تكون قادرين على التفكير بمثل هذه البنى المبعثرة للقوى ، والمرتبطة بالتفاعلات المتبادلة في وحدات نظامية - سواء سلماً أو بالصف - أكثر من ارتباطها بقوة مركزية موحدة .

ان اي مجموعة خاصة من الحكام لديها منطقة وسكان تمارس عليهم الحكم نسميها الدومين ، وخارج نطاق الدومين ، سيكون هناك أيضاً حكام يلعبون دوراً قليلاً أو كبيراً في النفوذ والسيطرة على هذه المجموعة ، ويكونون بمثابة امتداد للحكم . والأحداث التي تؤثر بشكل من الأشكال على قرارات الحكام يمكن أن تسمى بالضغط . وهذه الضغوط يمكن أن تنبع من داخل الدومين أو من خارجه ، أي يمكن أن تكون ضغوطاً داخلية أو خارجية . فإذا الحكم المعني دولة - قومية ، فإن الضغوط الخارجية تكون عادة تلك التي تأتي من القوى الأجنبية ، أما الضغوط الداخلية فتأتي من جماعات الضغط . من المفيد عند دراسة الانظمة السياسية مقارنة النظم النسبي للضغوط الداخلية والخارجية ، فإذا كان وزن الضغوط الخارجية أقل من وزن الضغوط الداخلية فإننا نتعامل مع حكم امثل هيكلاً القوة النموذجي لدولة مستقلة أو حاكمة ، أما رجحان الضغط الخارجي على الداخلي فهو إحدى خصائص الحكومات المحلية (٩) .

ان هذا التحليل لعلاقات الحكم ، وللضغوط المحتملة ، يبدو وثيق الصلة بدراستنا للتركيب الاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة .

فلقد عاشت هذه الإمارات نضالاً طويلاً من أجل الحرية والاستقلال إلى أن تحقق لها ذلك ، وحين بنت وحدتها كان عليها وما زال أن تواجه ليس فقط مشكلة تحديد التوزيع الدقيق للصلاحيات بين السلطة الاتحادية والسلطات المحلية، ولكن أيضاً مشكلة بناء الجسم القوي القادر على التصدي لاية ضغوط خارجية .

١١ - صراع طويل من أجل الحرية :

ان للمنطقة التي تشغلها دولة الامارات العربية حاليا (ساحل عمان سابقا) تاريخ ضارب في القدم ، اذ يذكر المؤرخون ان قبائل المنطقة هاجرت اليها من مارب في اليمن عام ١٣٠ بعد الميلاد . وقد عرف لهذه القبائل استقلالها بعد انحسار النفوذ البرتغالي عن المنطقة في منتصف القرن السابع عشر . وفي النصف الاول من القرن التاسع عشر اصبح تاريخ هذه الامارات مرتبطا كل الارتباط بتاريخ قبيلة القواسم التي حكمت كلا من الشارقة ورأس الخيمة وبسطت نفوذها على القبائل الاخرى في المنطقة . وقد ظهرت قبيلة القواسم كقوة عسكرية بحرية في منتصف القرن الثامن عشر بعد ضعف نظام الحكم في بلاد فارس . ويذكر المؤرخون ان التاريخ السياسي الحديث لامارة أبو ظبي قد ابتدا في عام ١٧٦٠ ، حين استوطنتها قبيلة آل بو فلاح تحت قيادة رئيسها الشيخ ذياب بن عيسى . وقد تركز حكم آل بو فلاح من بني ياس في أبو ظبي على مر السنين . اما مستوطنة دبي فقد كانت مستوطنة منذ بداية القرن التاسع عشر من قبل جماعات قبلية تدعى بالولاء لشيوخ أبو ظبي . وقد اعترفت بريطانيا باستقلالها كامارة في عام ١٨٣٩ ، حين عقدت معها اتفاقية خاصة بتحريم الاتجار بالرقيق . ويرتبط تاريخ دبي الحديث بقيادة شيوخ آل مكتوم الذين لهم علاقة بقبائل بني ياس في أبو ظبي . أما رأس الخيمة والشارقة فقد كانتا المراكز الرئيسيتين لشيوخ القواسم الذين كانوا عام ١٨٠٣ تحت قيادة الشيخ سلطان بن صقر . وقد شمل نفوذ القواسم الامارات الواقعة بين الشارقة ورأس الخيمة . وبالنسبة لام القيوين فيمكن اعتبار عام ١٨٣٢ بداية لاستقلالها الداخلي ، وذلك نتيجة لمبادرة الشيخ سلطان بن صقر آنذاك في التخلي عن مطالبته بالسيادة عليها (١٠) . ويستخلص الدكتور حسين محمد البحارنة من هذا الاستعراض انه كان لإمارات ساحل عمان (الإمارات العربية المتحدة حاليا) كيانات سياسية مستقلة ذات طابع قبلي بحث قبل بداية النفوذ السياسي البريطاني في المنطقة في مطلع القرن التاسع عشر . لكننا نعتقد ان هذا الاستنتاج لا ينسجم تماما مع الحقيقة ، فتاريخ المنطقة ، وخاصة من حيث تعدد الكيانات « السياسية » القبلية فيها ، ما كان يستمر على النحو الذي سار فيه لولا سيطرة الاستعمار البريطاني على المنطقة ، وما كان اتحاد الإمارات يتحقق لولا جلاء الانجليز عنها .

ان النموذج الحي لحقيقة الضربة القاتلة التي كان المستعمرون الانجليز قد وجهوها للعرب في هذا الجزء من وطننا العربي الكبير هو ما حدث لعرب القواسم على يد الانجليز .

فالقواسم ، هذه القبيلة العربية العدنانية ، التي يرجع انها تعود بأصلها الى سامراء بالمرق ، والتي نزلت ساحل عمان في اواخر القرن السابع عشر ، كانت قد بدأت تظهر كقوة بحرية عظيمة في اواسط القرن الثامن عشر ومستهل القرن التاسع عشر ، وامتد نفوذها البحري على جميع ساحل عمان الممتد بين قطر وخورفكان ، ووقفت على قدم المساواة في معاملتها مع سلطان مسقط والامراء السعوديين . وقد امتد سلطانها الى الاراضي الايرانية المجاورة ، ولما انقرضت دولة اليعاربة في او حوالي عام ١٧٤١ ، استقل الشيخ رحمة بن مطر ، رئيس القواسم في رأس الخيمة ، واعترف له بذلك احمد بن سعيد مؤسس دولة آل بو سعيد . وفي عام ١٨٠٣ تولى امر القواسم الشيخ سلطان بن صقر الاول الذي نقل عاصمته الى الشارقة . وفي عهده وصلت اساطيل القواسم الى اللدوة في قوتها ، حيث قمرت سفنها بـ ٦٣ سفينة كبيرة و ٨٠٠ سفينة صغيرة يعمل فيها نحو ٢٠ الف ملاح . وكانت هذه الاساطيل تقوم بحرب دفاعية ضد الاساطيل البريطانية الدخيلة التي تتحرش بهم وببلادهم لسلب ما فيها من لؤلؤ وغيره من الثروات والخيرات . واخيرا اضطر القواسم الى مهاجمة السفن البريطانية لرفضها دفع الرسوم التي اتفقوا على دفعها معهم حين دخول سفنهم الى مرفأء القواسم ، بينما عمل البريطانيون على تدمير سفن القواسم حتى لا تكون عتقة امام امبراطوريتهم . ويصف بيربي هجوم القواسم بقوله : « كان القواسم اثناء الهجوم يرقصون ويهزجون ويرددون أناشيد الموت ، بينما كانوا يشبهون مختلف أنواع الأسلحة ، وكانت شجاعتهم تبعث الخوف والهلع » . واخذت السفن البريطانية تتحرش سفن القواسم وتهاجمها ، وتنهب ما فيها ، إلى غير ذلك من اعمال القرصنة والصوصية . واخيرا قررت مهاجمة رأس الخيمة مركز اساطيل القواسم ، فتم لهم ذلك في اواخر عام ١٨١٩ ، فاحتلوها واحرقوا سفن القواسم ، وبذلك قضوا على قوة هذه القبيلة المجاهدة . وفرض الانجليز معاهدات منفردة على جميع شيوخ المدن الساحلية . وهذه المعاهدات ولدت عند هؤلاء الشيوخ الرغبة في الاستقلال بما تحت أيديهم من اراض ، لو لنقل ان بريطانيا شجعت الاستقلال وقيام وحدات قبلية ، وهكذا استقلت عجمان وام القيوين والفجيرة وغيرها ، وتمزت امارة القواسم الى امارات صغيرة (١١) .

من الواضح ان بريطانيا حين حطمت اسطول القواسم ، وحين فرضت معاهداتها المنفردة على المشيخات ، وسلبتها استقلالها السياسي والدفاعي ، لم تكن تحطم قوة المنطقة الدفاعية فحسب ، وانما كانت تحطم قاعدة تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري في وقت واحد ، وتحول دون وحدتها ، مثلما حال التدخل الاوروبي بعد ذلك دون وحدة المشرق العربي بتحطيم حملة ابراهيم باشا على بلاد الشام .

انه لمن المؤكد انه لولا الاستعمار البريطاني للمنطقة ، لولا قيام الانجليز بتعطيم اسطول القواسم ، وتمزيق دولتهم ، لكان تاريخ المنطقة قد سار في خط مختلف كلياً عما سار عليه قبل ان يتحقق للبلاد الاستقلال ، والاتحاد من جديد بقيادة سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان .

لقد قدر المؤرخ الفلسطيني مصطفى مراد الدباغ في أوائل الستينات ان الوضع السياسي العجيب الذي انشأته الامبراطورية البريطانية إبان القرن التاسع عشر لهذه الامارات قد جرّ إلى الحالة المزربة التي كانت تعاني منها هذه الامارات ، وانه اذا حصلت الامارات على استقلالها ، وساعدتها الدول العربية ، فسيبرز وضع يختلف كل الاختلاف عن الحالة التي كانت سائدة (١٢) ، ولقد جاءت التطورات التاريخية اللاحقة لتؤكد هذه الحقيقة . فبعد الاستقلال التقى حكام الامارات ليقوموا دولة متحدة برئاسة واحد وحكومة اتحادية واحدة . لكن الاتحاد بانتهاجه الاسلوب الفيدرالي اوجد التقاطع والازدواجية بين الحكم الانحادي والحكم المحلي في الامارات . والمشكلة التي يواجهها المجتمع الآن هي تطوير أسس الاتحاد على حساب الاستقلال النسبي للامارات باتجاه تكريس دور الدولة الاتحادية وتمميجه .

ان عملية الانتقال من المجتمع التقليدي الذي كان سائدا ، وعبور حواجز التقسيم المصطنعة للامارات الى المجتمع الحديث والدولة القومية (المصرية) تحتاج الى عملية ضبط متزايد مؤثر وفعال تمارسه السلطة الاتحادية نحو اشراك كل من المجتمع في عملية التطور ، مراعية في هذا النطاق النقاط الاساسية التالية :

- ١ - مستوى التسييس والاستقطاب .
 - ٢ - مستوى توزيع السلطة .
 - ٣ - التوازن والانجم .
 - ٤ - تفادي التوتر والصدام .
- فماذا عن هذه النقاط ؟

١٢ - مستوى التسييس والاستقطاب :

ان احدى سمات الحياة القبلية التقليدية التي كانت سائدة في عهد السيطرة الاستعمارية هي نقص المشاركة السياسية بمفهومها الحديث في حياة المجتمع ، وهو نقص ناجم عن طبيعة الأوضاع الاقتصادية والنظم الاجتماعية التي كانت سائدة ، وكذلك عن ضعف اتصالها بالخارج بسبب وجود الحاجز الاستعماري الذي يحد او يمنع أساساً قيام هذه العلاقات .

وفي الاتجاه نحو الدولة المصرية المتطورة ، فان اشراك المواطنين في صنع القرارات وبناء الوطن تصبح ضرورة ماسة . ومثل هذا الامر لا يتوقف على إيراد السلطة القائمة فحسب ، وإنما يتوقف على مدى الوعي وتطور التعليم والقدر على الاسهام في الحياة السياسية .

وحول هذه المسألة ، يقول كلود موريس : انه (كانت الخطوة الأولى نحو السيطرة على الوضع المحلي للخليج الأدنى ، في رأي الشيخ زايد ، هي الاعتراف بذلك الوضع ، اذ لا فائدة ترجى من اعتبار أي شيء قديماً أو وصف أي تقليد أو شكل حكم بأنه قديم عفى عليه الزمن . فان المرء لا يستطيع ان يزِيل أي نظام ، حتى ولو حاول ذلك ، لأن المشاكل لن تختفي . والشيخ زايد يتحدث في ارتياح وصرخة عن ظهور قيادة في المستقبل في مجتمع نام مثل دولة الامارات العربية . »

وبضيف كلود موريس انه « إيمان إحدى المناقشات طرحت عليه سؤالاً يتعلق بالقيادة ، مستمداً من التجربة التي شهدتها المملكة المتحدة . وقلت له أنت تعلم انه أثناء تطور دولة بريطانيا الحديثة ، في قرابة الخمسين سنة الماضية ، كان شيئاً عادياً لأعضاء وأقارب العائلة المالكة أن يتخلوا عن الكثير من المناصب العليا في الدولة ، سواء في الداخل أو في الخارج . وقد كان في بريطانيا نوع من الهالة السحرية فوق بعض البشر ومن بينهم أبناء الأسرة المالكة والدوقات والإيرلات والأشراف الذين كانت لهم ادعاءات خاصة ، إلا ان هؤلاء الرجال قد حل محلهم بالتدريج جيل جديد من القادة ، الذين كان نجاحهم الوحيد ، بالرغم من أن بعض النقاد يصرحون بأنه كان نجاحاً ضئيلاً في إطار القرن العشرين يقوم على أساس نضالهم كـ « تحديث » البلاد ، وإعادة بناء مجتمع تقليدي » ، وفي اختصار ، كما قلت له - والكلام لم يزل لموريس - « لقد مرت بريطانيا في مراحل عدة ، من الأوتوقراطية إلى الديمقراطية ، ومن الإقطاعية إلى المصرية ، ولقد مضى وقت طويل قبل تحقيق ما يمكننا أن نسميه « توسيع القاعدة » ، وإلى اليوم يتساءل كثيرون عن نجاحها الحقيقي . وانني لا أقول أيضاً ، ان التقدم الطبيعي للدولة كابو ظبي أو أي بلد آخر أو من بلدان العالم الثالث يسير في اتجاه الديمقراطية الغربية ، إذ ان الواقع في إفريقيا وإملاكن أخرى غيرها اليوم توحى بأنه في التحديث السريع الذي يتطلب تعبئة كل الموارد كما في العربية لا تنتج الأساليب الديمقراطية على الطريقة البريطانية . والحقيقة ان تكيف نظامكم ومعتقداتكم الخاصة الراسخة ، وأسلوب حياتكم الخاص هما في بعض النواحي أكثر ديموقراطية مما لدينا في الغرب ، ربما يكون ذلك هو جوابك اللطام » ثم يقول كلود موريس « ان ما أردت أن أسأله يتعلق بمبدأ عام ماذا تعتقد أنه سيحدث هنا في الامارات ؟ هل ترى توسعاً أو امتداداً للقاعدة الحكومية . هل ترى ادخال دم جديد وما إلى ذلك ؟ » ابتمس الشيخ زايد عندما طرح كلود موريس عليه السؤال ،

ثم قال « بلا شك ، لقد أعطينا الآن مواطنينا مسؤوليات ، كل عليه ان يشارك في تطوير هذا البلد . لكن هذا بالتأكيد لا يشكل اي قلق أو مشكلة » . وهو راسه وتوقف . قال كلود موريس « انتهى كنت أفكر في مقارنة بين الطبقة الحاكمة أو الارستقراطية والمتقنين الانكليز ، والذين اتروا في الحياة الانكليزية لمدة طويلة (واللبعض يعتقد انهم ما زالوا كذلك) ، إلا ان أوجه الشبه ربما تبدوا غير مناسبة ، ولكنهما ممكنة . قال الشيخ زايد في هدوء « كل شيء سيحقق . وإذا كان هدفنا هو تحقيق العدالة والتوازن والا يطفئ القوي على الضعيف ، فالحذا لا يكون عندنا قاعدة شعبية عريضة قدر الامكان تشارك في صنع القرارات ؟ وما الذي يمنع مثل هذا التقدم ؟ » وتوقف الشيخ زايد مرة ثانية ، ثم اطرق متأملا « ان ما نخشاه ، في الحقيقة ، هو السلطة الممنوحة للفرقاء . اننا لا نقالي أبدا من جهة شعبنا . وان كل هذه الأمور سنعالجها في حينها » (١٣) .

ان الشيخ زايد بطرحه للمشكلة على هذا النحو يعبر عن ايمانه العميق بضرورة اشراك القاعدة الشعبية في حياة البلاد السياسية ، ويعبر في الوقت ذاته عن معرفته بمصدر الخطر الذي يمكن ان ينجم عن الزيادة السكانية للقوميات الأخرى اذا ما اندمجت في الحياة السياسية ، وهو بذلك يضع المسألة في اطارها القومي الصحيح ، مثلما يشير الى القضايا الأخرى المرتبطة بعملية انضباط العمال ونقص ذلك توزيع القوة ، والتوازن ، وتفادي التوتر .

١٢ - مستوى توزيع السلطة :

يقصد بتوزيع السلطة ، شكل استخدام القوة وترتيبها . فالقوة تكون موزعة للغاية في الاطار الاتحادي أو إطرار الفدومين ، ولا تكون كذلك في الدولة القومية . وقوة الحكم في الاطار الاتحادي تكون موزعة وفق معيارين إقليميين ووظيفيين . فمن الناحية الجغرافية توجد انماط القوة المحلية الى جانب القوة المركزية . ومن الناحية الوظيفية للسلطة الاتحادية قوتها وللسلطات المحلية قواها وتواجه دولة الامارات العربية في المرحلة الانتقالية التراهنة مشكلة عدم وضوح صلاحيات كل من السلطة الاتحادية والسلطات المحلية في كل امانة على حدة ، وتوزع القوى بين حكام الامارات . وكان تعدد القوات المسلحة للاتحاد بين قوة اتحادية وقوات دفاع محلية من أبرز مظاهر هذا التوزع ، إلا أن الإرادة الاتحادية في توحيد القوات انتصرت في نهاية المطاف وتم توحيد كافة القوات المسلحة كخطوة على طريق تعزيز دور السلطة لا تحادية . فالطموح بالتطور يقتضي ازدياد قوة الدولة الاتحادية على حساب قوة الامارات بالمصطلح السياسي ، وتوحيد القوات

المسكوبة في الدولة وانتهاء تعدد هذه القوات من الناحية العسكرية . وهذا هو الاتجاه الذي انتهجه دولة الامارات العربية .
والانتقال من حالة تعدد القوى الى وحدة القوى ، ومن حالة عدم المشاركة الشعبية في الحياة السياسية الى نطاق واسع للمشاركة الشعبية يجب ان يكون متوازنا لتفادي العثرات .

١٤ - التوازن :

يقول الباحث الاميركي دافيد «بتر» ان عملية الانتقال من المجتمع الانتقالي الى المجتمع الحديث تتطلب وجود نظام اجتماعي قادر على التطور والتجديد باستمرار دون ان يتمزق . ولكي يتحقق هذا التطور يجب ان تقبل الجماهير التغيير باستمرار ، كذلك ان يتوفر للمجتمع المهارات والعلم ليفرض نفسه في عالم متطور تكنولوجيا «(١٥)» .

فتوازن القوى اثناء عملية التحول ضروري سواء في مجال العلاقات الداخلية او العلاقات الخارجية . وتحقق درجة كبيرة من التوازن كلما اصبح حجم قوة وحدة واحدة موحدة في النظام متناهما على حساب الوحدات الاخرى الصغرى التي تتوزع القوى ، ويحدث الاختلال حين يصطدم نمو احدى الوحدات بقوى الوحدات الاخرى .

وفي المجتمع الانتقالي تكون احتمالات اختلال التوازن اكبر سواء بالنسبة للمجتمع التقليدي او المجتمع المتطور . ويمكن تصوير الوضع كما هو مبين في الشكل رقم - ٣ - الذي يقترحه فردرجز (١٦) لبيان حالة التوازن بالنسبة لمختلف الانظمة .



الشكل رقم (٣)

ومن الشكل رقم (٣) يتضح ان المجتمع الانتقالي هو الاقرب الى انعدام التوازن ، لكنه يجدر الإشارة الى انه ليس حتميا ان يكون كل مجتمع انتقالي مفتقرا للتوازن ، فالامر الواقعي هو ان احتمالات اختلال التوازن تكون أكبر في هذا المجتمع نظرا لطبيعة التبدلات السريعة في حجوم وأوضاع القوى فيه ، وبسبب ما يتصف به غالبا من تعدد كبير في الانماط .

وبالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة ، فان الخشية من اختلال التوازن تنبع اساسا من أمرين :

١ - الخشية من بروز اتجاهات انفصالية في مواجهة الانجاء العام نحو الوحدة .

٢ - الخشية من تزايد السكان المنتهين الى قوميات غير القومية العربية ، وإمكانية انتقال هؤلاء كليا أو جزئيا في مرحلة من المراحل الى ممارسة دور سياسي مماكس لطموح البلاد وانتمائها القومي .

فلذا اختل التوازن بسبب بروز أي من هاتين المشكلتين ، أو بروز عوامل أخرى تؤدي الى اختلال التوازن ، بات المجتمع في مواجهة مخاطر التوتر الداخلي الذي قد يرتبط في جزء منه باحتمالات الصدام مع قوى خارجية .

١٥ - التوتر :

ان درجة التوتر في أي نظام سياسي وثيقة الصلة بدرجة التوازن (١٧) هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فان كل اصلاح اجتماعي يمكن أن يصحبه توتر ، لكن التوتر غالبا ما يزول بعد أن يتم الإصلاح . وهذه الملاحظة الأخيرة أبلغها راو بفراسته لقرنيتين هندية دراسة ميدانية ، وكانت إحداها قد بدأت تتحول الى قرية عصرية والثانية على وشك البدء . يضاف الى ذلك ان التبدل السريع هو في أغلب الأحيان أقل مشقة من التبدل البطيء التدريجي . وقد استنتجت ملرغريت ميد انه اذا كانت هناك رغبة عظيمة في التبدل ، وإذا تناول التبدل دفعة واحدة مجمل الثقافة وشمل كل مظاهرها ، فان من المحتمل حينئذ أن يكون التفكك الاجتماعي وسوء التكيف الفردي أقل مما لو جرى التبدل على دفعات خلال فترة طويلة من الزمن (١٨) .

ولم دولة الامارات العربية المتحدة بما تملكه من قدرة على التطور السريع هي واحدة من بين عدد قليل من بلدان العالم الثالث التي تستطيع الاستفادة من

هذه الاستنتاجات لتحقيق الانتقال الى المجتمع الحديث بأقل درجة ممكنة من درجات التوتر الاجتماعي متفادية أي اختلال في التوازن أثناء مرحلة الانتقال .

- ٢ -

الحياة الاجتماعية .. والمشكلة السكانية

١٦ - مشكلات التطور الاجتماعي :

يمكن النظر الى عملية التحول على انها « تكيف المؤسسات في المجتمع للوظائف والمهام التي تغيرت » . وفي المجتمعات التي تطورت في وقت متأخر ، فقد كان تطورها في معظم الأحوال نتيجة لمؤثرات خارجية ، لذلك كان تطور المجتمعات النامية سريعا وأحيانا مفاجئا . ويتميز وبإيام شرام فان الدول النامية تريد أن تمشي وتجي وتطير في نفس الوقت . وهذا الاستعجال يهدد الاستقرار الداخلي لأكثر الجماعات استمداذا للتكيف ويمزق الكيان الاجتماعي للمجتمع . ويمكن في رغبة هذه الشعوب في التطور السريع خطر أن يفقد تأثير وسائل الاعلام لزيادة المطالب الشعبية بسرعة أكبر مما تستطيع الإمكانيات الاقتصادية والنمو الاقتصادي اشباع تلك الرغبات . ففي هذه الحالة يحدث انعدام شديد في التوازن نتيجة مراقبة الحكومة في تسجيل التحسينات والتطورات التي تقوم بها بسرعة بحيث تصبح ظاهرة أمام عيون الجماهير بشكل كبير وذلك دون ان تهتم بشكل كاف بتوقيت ومدى دوام أو بقاء تلك التطورات . فتحسين الظروف الصحية والتعليمية والاجتماعية قد يصبح قصير العمر بلون تطوير المؤسسات الضرورية التي تجعل تلك التطورات تمشي وتنمو . كما ان عملية التطور في المجتمعات الانتقالية تعطل اسناء الاجتماعي والاقتصادي بطريقة غير منظمة . ففي اغلب الأحوال يكون التغيير الاقتصادي أسرع من التغيير الاجتماعي . وفي أحوال أخرى يتعطل البناء التقليدي بسرعة أكبر من خطوات بناء النظام الجديد . وهذا الاختلاف يؤدي الى ازدياد التمزق والتشتت حيث يخضع قطاع واحد لتغيير سريع في حين أن قطاعا آخر يتغير ببطء (١٩) .

والمشكلة الأساسية هنا ان البناء التقليدي يتحلل - في اغلب الاحيان - قبل ان تتلرب المؤسسات الاختيربية على العمل كأدوات للانجماج وقد تختفي القيم القديمة قبل ان تتكون قيم جديدة . وهذا الاختلاف يخلق عدم انسجام بين تطارب

الحياة الواقعية والاطراف الاجتماعي المنظم لها . وفضلا عن مشاكل التطور السريع ، يؤدي ارتفاع شأن الطبقات المهتمة وتحسين أوضاعها المعيشية ومشاركتها الفعلية في الشؤون السياسية والاقتصادية الى زيادة القلق الاجتماعي (٢٠) .

ويطرح فرد رجز المشكلة الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات الانتقالية من منظور آخر وهو هيكل التنظيمات الاجتماعية التي تسود في تلك المرحلة .

يقول فرد رجز ان المنظمات تندرج في المجتمعات من المنظمات العائلية والقبلية التي تعتمد الى حد كبير على صلات النسب والمصالح الخاصة والنظرة الاقليمية المحلية الى المنظمات الاخرى التي تعتمد على الاتحاد النوعي او العائلي . وهذه المنظمات وفق طبيعتها تطب دورا هاما في كلا النموذجين التقليدي والتطور ، لكن المشكلة في المجتمع الانتقالي ان كلا النوعين ينحصر في وقت واحد ، ومن ثم فان مزيجا من اشكال التنظيم المناقضة يصبح قائما (تعدد انماط على الصعيد الاجتماعي) كما ان رجز يرى انه يبرز غالبا شكل متوسط من انواع التنظيم يعرج بين المصالح الخاصة العائلية او المحلية وبين المقولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاهتمامات العامة كظاهرة من الظواهر البارزة في المراحل الانتقالية . ان هذا التنظيم الذي يطلق عليه رجز صفة الابتدائي يستعمل التنكيك الحديث في منظمة كبيرة الحجم ، ولكن ادواره هي في خدمة العائلة او القبيلة والاهداف الاصطفائية . فالمجتمعات المنتظمة في مثل هذه المنظمات لا تبحث فقط في تحقيق مصالحها الخاصة ، ولكنها تحاول نوعا ما ان توجه منافع النشاط الحكومي لخدمة اعضاء جماعتها المحلية بشكل عام . وتواجد مثل هذه التجمعات المصلحية (المثالية) في الادارة الحكومية بضعف قدرة الحكومة على الخدمة العامة ، وان يعرض بعض المواطنين للاضطهاد كما ان رجز يشير الى ان هذه الظاهرة يمكن ملاحظتها على صعيد الدولة الحديثة ايضا ، حيث تركز اهتمامها لخدمة مواطنيها بمواجهة اللول الاخرى والبعاليات الاخرى في الدعاية نفسها (٢١) .

فاين تقف دولة الامارات العربية المتحدة من هذه المشكلات ؟

١٧ - بين الجمود والتطور :

ان صورة المخاطر التي تنطوي عليها المرحلة الانتقالية لم تكن بخافية على القادة في الامارات العربية المتحدة بشكل عام وفي أبو ظبي بشكل خاص . بل ان صدور الخلاف في الراي بين الشيخ شخبوط الحاكم السابق لهذه الامارة وبين امرته كان حول قضية التطور في أبو ظبي .

فلقد كان الشيخ شخبوط بعقليته الوطنية المحافظة ، يخشى نتائج التطور
... بينما كان الشيخ زايد يرى ان تحقيق التطور هو امر لا بد منه ، وان يوسع
الارادة الانسانية تجنب مخاطر المرحلة الانتقالية .

ويقول كلود موريس في تقييم الموقف الذي اتخذه الشيخ شخبوط في التصف
الاول من الستينات من مسألة التطور انه « إذا كانت هناك من حاسة سادسة
باطنية تمسك المرء عن القبول بنوع من التقدم يحس ان فيه خرابه ، فان تلك
الحاسة يمكن ان يقال انها امتلكت الشيخ شخبوط ، فقد كان الشيخ شخبوط
يتساءل في مراجعة الدعوة الملحة الى التطور « لماذا تقصم التغيير اقحاماً بيناء
الطرق او احواض السفن؟ انما يجب علينا ان نفكر في المصير الذي قد يؤدي اليه
الاسراع في التقدم ؟ لماذا نوزع المال على سكان ابو ظبي الذين لانهم لم يحصلوا على
المال او العلم ابدا ، قد يقعون في سرعة ضحايا المراهقين من القادمين الجدد من
بيروت او بغداد ؟ لماذا نبني المستشفيات بينما جهاز الموظفين هو من الانكليز او
الباكستانيين ؟ ولماذا نبني المدارس الكثيرة بحيث نحتاج الى استقدام مزيد من
المدرسين (الذين لا ندرى ماذا يعملون) من القاهرة او طهران ؟ » وكان الشيخ
شخبوط يقول « إذا منحت المال للشعب فانه سيحصل على سيارات تشجعه على
الكسل ، كما ان تقديم المال سيحلب معه مزيدا من المتطامن ، مما يؤدي بلا شك
إلى استيراد المجلات من بيروت والقاهرة حيث النساء متعطشات الى كل ماهو
غربي » (٢٢) .

لكن خوف الشيخ شخبوط من المشاكل الاجتماعية للتطور ، لم يكن ليجنب
ابو ظبي المخاطر كلية ، فامارة منعزلة ، يسودها التخلف والجهل ، وتحتل موقعا
استراتيجيا هاما ، ولديها ثروات بترولية كبيرة كان بقاؤها ضعيفة سيغرى بها
الاعداء من الخارج ، وبقاؤها متخلفة سيعرضها للمشاكل الاجتماعية العادية فسي
الداخل . ولقد كان من المشاكل الخطيرة التي واجهتها بسبب الوجود هجرة
العديد من مبادئها الى البلدان المجاورة ، وبالطبع فان المشاكل ما كانت التقف
عند هذا الحد .

ان الاتجاه الذي كان سائدا على الصعيد الشعبي ، ولذي كان الشيخ زايد
يمثله اصدق تمثيل ، كان يرى ضرورة الاسراع في التطور ، وعدم التردد أمام
المشكلات والمخاطر التي تنجم عنه ، ذلك انه يمكن التغلب على هذه المشكلات
والمخاطر عبر عملية التطور ذاتها . وكان يرى ان يكون هذا التطور اوسع من نطاق
ابو ظبي بحيث يشمل جميع الامارات . وبمجرد توليه الحكم بدأ التحول السريع
ببناء مؤسسات الدولة ، وبالسعي الى وحدة الامارات ، وتبني خطة جريئة لتشر
العلم والمعران في البلاد .

سئل الشيخ زايد عن أول أسبوع لله في حكم البلاد والأمور التي عالجها قال « ان الصورة بكاملها كانت جاهزة . ولم يكن الأمر مسألة تفكير جديد ، بل في بساطة ، أن نضج قيد التنفيذ أفكار سنوات وسنوات » . وحين سئل عن الأولويات ، قال « أولا ، لقد أدركت أن علينا التركيز على أبوظبي والامتناع عن العلم . وفي اختصار كان علينا أن نساير الظروف ، أي حاجات الشعب بشكل عام . ثانيا ، أردت التقرب من بقية الإمارات للعمل معنا . إذ في إمكاننا الاقتداء ببلدان ناعية أخرى في انسجام عن طريق تحقيق شكل من أشكال الاتحاد » (٢٣) .

إن ارتباط طموح زايد في التنمية والتطور بطموحه في تحقيق الوحدة هو دليل حي على إدراكه للصلة العميقة بين الوحدة وبين القدرة على التطور السريع ، أو بمعنى آخر دور الوحدة في التغلب على مشاكل التطور التي كان الشيخ مشغولاً قد وقف إزاءها متخوفاً من المستقبل .

ولم يكن من السهل تحقيق التطور المنشود ، كما لم يكن من السهل تحقيق الاتحاد المنشود .

وكان زايد يقول للذين يستغيثون التغيير « ان التحول من بلد متخلف إلى بلد نام ليس أمراً سهلاً ، انه يتطلب وقتاً طويلاً ، فما من ثورة نجحت في جولة واحدة » .

وكان يقول للمشككين في إمكانية الوحدة بين الإمارات « أعطونا وقتاً ليكتشف الشعب والحكام حسنات الاتحاد بعد سنين من الانفصال . وعندما يكتشفون الحسنات بأنفسهم فإن الأمور ستصبح أسهل للجميع . إذ لا فائدة في مناقشات لا تنتهي حول المشاكل . ان ما نحتاج إليه هو ان يدرك كل شخص فوائد التجربة الشخصية » (٢٤) .

لماذا كان التطور صعباً ؟

ولماذا كانت إمكانية الاتحاد بين الإمارات موضع استغهام ؟

ان نظرة على الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي كان سائداً تكفي لتوضيح ملامح الصورة . كما ان هذه النظرة هي مسألة لا بد منها لفهم وقائع التطور اللاحقة ، وما حدث من تحولات في مرحلة الانتقال .

١٨ - الواقع السائد قبل بدء عملية التطور :

في عام ١٩٥٧ ، كان عدد سكان الإمارات (وكانت المنطقة آنذاك تسمى بساحل عمان أو الساحل المتصالح) حوالي ٨٠ ألف نسمة . وفي أوائل الستينات

قدر هذا العدد بحوالي ١٢٦ ألف نسمة . فلذا عرفنا ان مساحة البلاد تبلغ حوالي ٣٢ ألف ميل مربع ، انضح ان الكثافة السكانية لم تزد على اربعة اشخاص في الميل المربع الواحد ، وهي كثافة سكانية ضئيلة للغاية . ومع ذلك فقد كانت الموارد الاقتصادية للبلاد محدودة للغاية ، وكانت تعيش حالة فقر مؤلمة .

في ظل تلك الظروف كانت أغلبية السكان الساحقة من العرب ، وكلهم مسلمون سنيون ، معظمهم حنابلة وقليلهم مالكيون . وكان هناك بعض المهجرين من قوميات أخرى وخاصة الإيرانيين الذين يعملون بشكل خاص في التجارة ، ويتواجدون بشكر ملموس في دبي . وكانت أهم المدن التي يعيش عليها السكان مرتبة كما يلي :

- ١ - صيد الأسماك ، وهي المهنة الرئيسية .
- ٢ - استخراج اللؤلؤ ، وكان مصدر ربح وفير قبل الحرب العالمية الثانية قبل ظهور الأتو الصناعي الذي قلل من أهمية هذه الحرفة .
- ٣ - التجارة ، وكان الإيرانيون يسيطرون على معظمها .
- ٤ - صناعة السفن الخشبية وغيرها .
- ٥ - الزراعة ، وكانت محدودة ، وتشمل زراعة الخضار والتخيل والحبوب والتبغ والموز وبعض الحمضيات وغيرها .
- ٦ - تربية الماشية بكميات قليلة .

وعلى وجه العموم ، فان معظم الإمارات لم تكن توجد فيها موارد طبيعية تسد حاجات سكانها سوى السمك والتمر ، وأرضها قليلة الخصب ، ومستوى المعيشة فيها منخفض لدرجة كبيرة ، وخاصة بعد أن ضعفت تجارة اللؤلؤ ، الأمر الذي دافع قسما من أبناءها للهجرة طلبا للعمل في الكويت وقطر والبحرين والسعودية (٢٥) .

وجاء الشروع في انتاج النفط عام ١٩٦٢ بكميات محدودة في أبو ظبي ليمثل بداية الآمال في القدرة على النمو ، وهي الآمال التي قادت الى التفاعل الذي أدى الى تولي الشيخ زايد للحكم .

فقبل البدء في انتاج النفط كانت موارد الإمارات تأتي من رسوم الجمارك ورسوم صيد الأسماك واللؤلؤ وتلجير بعض الأراضي لاستعمالها كمطارات أو كمسكنات للجيش الإنكليزية ، من المساعدات التي قد تقرها بريطانيا ، ومن امتيازات التنقيب عن النفط ، وبعض الضرائب الأخرى . وقد قدر الإنجليز دخل الإمارات في بداية الستينات بنحو مليون روبية في السنة فقط (٢٦) .

وقد توافقت حالة الفقر هذه باعمال التعليم والصحة والمواصلات . فقد كانت المدارس في الامارات عبارة عن كتائب ، ولم ينتقل التعليم الى طور جديد إلا في عام ١٩٥٣ حين ربطته معارف الكويت بالتعليم في مدارسها ، واخذت تمده باحتياجاته ، إلا ان عدد المدارس وعدد الطلبة ظل محدودين الى ان بدأت مرحلة التطور الأخيرة . ويبين الجدول رقم (١) عدد الطلاب والطالبات في مدارس الامارات في العام الدراسي ١٩٦٠ - ١٩٦١ .

الجدول رقم (١)

الطلاب والطالبات في مدارس الامارات عام ١٩٦٠ - ١٩٦١

الامارة	ابتدائي	متوسط	ثانوي	طلاب المجموع
أبو ظبي	٢١٠	-	-	٢١٠
دبي	١٠١٤	٢٤٢	٢٢٨	١٥٩٧
الشارقة	٥٨٣	٢٢١	٢٨	٩٨٦
عجمان	١٩٣	-	١٦	٢٠٩
أم القيوين	١٣٠	-	-	١٥٧
رأس الخيمة	٦٢٩	١٧٨	١٣٠	٩٣٧

ويتضح من الجدول رقم (١) أن اجمالي عدد الطلاب والطالبات في جميع الامارات عام ١٩٦٠ - ١٩٦١ بلغ ٤٠٩٦ طالبا وطالبة ، منهم ٣٥٠٠ طالب وطالبة في المرحلة الابتدائية و ٥٦٨ طالبا وطالبة في المرحلة المتوسطة و ٢٨ طالبا وطالبة في المرحلة الثانوية ، وان حظ امارة أبو ظبي من التعليم كان الأدنى . فلذا وضعنا في اعتبارنا ان خطط التنمية انما تضع في اعتبارها المتعلمين ممن هم فوق سن ١٥ عاما ، وذلك في ابسط الاحوال كمياري لوجود نسبة من التعليم ، نستطيع ان نستخلص ان عدد المتعلمين المؤهلين في بداية فترة النهوض كان ضئيلا للغاية ، علما عن حاجة المجتمع الى خبرات متخصصة لم تكن متوفرة ، وهذا بدون شك عائق كبير في مواجهة خطة التطور والنهوض ما لم تجر الاستعانة بخبرات من الخارج .

ومن جهة ثانية ، فان ضالة الكثافة السكانية ، وطموح خطة التطور ، يفرض الحاجة الى استيراد حجم كبير من الطاقة العاملة ، وهو الامر الذي يفرض اقتران عطية التطور في المرحلة الانتقالية باستقطاب واسع للسكان المهاجرين . وهنا ما حدث بالفعل .

١٩ - التطور .. وأثره على البنية السكانية :

حملت عملية التطور التي شهدتها دولة الامارات العربية المتحدة موجة هجرة سكانية واسعة الى الامارات مثلما أثرت على التوزيع السكاني بين الامارات وبعضها البعض . ويتضح ذلك من الجدول رقم (٢) الذي يشير الى التطور في عدد السكان وتغير الأهمية النسبية لأعدادهم في كل الإمارة في عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٤ مقارنة بعام ١٩٦٢ .

الجدول رقم (٢)

السكان في الامارات العربية المتحدة (١٩٦٨ ، ١٩٦٢ ، ١٩٧٤)

الإمارة	١٩٦٢	١٩٦٨	١٩٧٤
أبو ظبي	٢٨٠٠٠	٤٦٥٠٠	٦٥٠٠٠
دبي	٥٠.٠٠٠ - ٦٠.٠٠٠	٥٦٠.٠٠٠	١.٠٠.٠٠٠
الشارقة	٣٣.٠٠٠	٣١.٥٠٠	٥٥.٠٠٠
رأس الخيمة	١.٠.٠٠٠	٢٤.٥.٠٠٠	٤٥.٠.٠٠٠
الفجيرة	٦.٠.٠٠٠	٦٧.٠.٠٠٠	١٥.٠.٠٠٠
عجمان	٤.٥.٠.٠٠٠	٤.٢.٠.٠٠٠	٨.٠.٠.٠٠٠
أم القيوين	٥.٠.٠.٠٠٠	٢.٨.٠.٠٠٠	٧.٠.٠.٠٠٠
المجموع	١٢٦.٥٠٠ - ١٣٦.٥٠٠	١٧٦.٢٠٠	٢٢٥.٠.٠٠٠

ان الملاحظة الأولى التي يمكن استنتاجها من الجدول رقم (٢) ان عدد السكان في أبو ظبي بات في عام ١٩٧٤ يضارع عدد السكان في دبي ، بينما كان الأخير يتجاوز بكثير في مطلع الستينات ، وكان التطور السريع في عدد السكان في أبو ظبي قد سجل رقماً عالياً بعد سنتين من بدء نهوضها .

اما الملاحظة الثانية ، فهي ان عام ١٩٦٨ قد شهد انخفاض عدد السكان في بعض الامارات غير المنتجة للنفط بسبب انتقال السكان باتجاه مراكز انتاج النفط او المراكز التجارية المتطورة ، لكن عدد السكان عاد الى الارتفاع في الامارات المشار اليها بعد تحسن اوضاعها الاقتصادية اثر قيام الاتحاد .

والملاحظة الثالثة هي أن الزيادة المتحققة سواء في عام ١٩٦٨ أو في عام ١٩٧٤ لا تتسجم مع المعدلات الطبيعية للزيادة السكانية ، وإنما تتجاوز المعدل الطبيعي للزيادة السكانية في بعض الإمارات بشكل كبير ، ويعود ذلك إلى دور الهجرة في الزيادة السكانية .

وإذا كانت تقديرات السكان في عام ١٩٧٤ قد أشارت إلى وجود ٣٢٥ ألف نسمة ، فإن تقديرات السكان في عام ١٩٧٥ تشير إلى أن الرقم قد اقترب من ٦٠٠ ألف نسمة ، أي أن العدد قد تضاعف تقريباً في غضون سنة واحدة .

إن هذا التزايد السريع في السكان بسبب الهجرة واستقطاب الأيدي العاملة يشكل محور المشكلة السكانية والاجتماعية التي تواجهها الدولة ، وتتطلب استراتيجية قومية واضحة بصدها حتى لا تتعرض الهوية القومية للبلاد للتهديد .

ففي دولة ترغب في التطور السريع ، وتشكو من نقص الكفاءات والخبرات العلمية والفنية ، ومن نقص الكثافة السكانية ، يصبح استقطاب الخبرات والأيدي العاملة أمراً لا مناص منه لكن هذا الاستقطاب يجب أن يتم دون اغفال الأصول القومية للأقارب الجدد ، وأنماط حياتهم الاجتماعية ، واتجاهاتهم السياسية ، والمشكلات التي يمكن أن تنجم عن تراكم جاليات معينة ، أو سيطرة جاليات معينة على جانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، والسلوك المتوقع لهذه الجاليات إزاء مختلف المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة ، وأن تتم هذه الدراسة في ضوء الفهم العلمي لطبيعة البنية الاجتماعية الأصلية واتجاهات تطورها في المرحلة الانتقالية واحتمالات تأثير الجاليات الجديدة على هذا التطور ، وهل هو سلبي أم إيجابي .

ولا شك أن دراسة التركيب الاجتماعي المتطور من كافة هذه الوجوه هي مسألة معقدة . ومع ذلك فإنه لا بد من دراسة هذا التركيب ليكون بالوسع رسم سياسة واضحة للاستراتيجية القومية للدولة في هذا المجال ، وأي دراسة من هذا القبيل لا بد وأن تضع في الاعتبار التمييز بين أوضاع المواطنين الأصليين وبين السكان المهاجرين .

٢٠ - المواطنون الأصليون :

إن السكان الأصليين في دولة الإمارات العربية هم عرب مسلمون ينتمون إلى قبائل عربية عريقة . ومن دراسة توزيع هذه القبائل في الإمارات يتضح لنا أن

وحدة الامارات لا تقوم فقط على الأساس القومي ، وانما ترتبط أيضا بالحاجة الاقليمية ، وبصلات الترابط القبلي ، حيث تنتشر اغلب القبائل في العديد من الامارات في وقت واحد .

وبين الجدول رقم (٣) أبرز القبائل العربية التي تقطن دولة الامارات وانتشارها بين الامارات .

الجدول رقم (٣) القبائل وانتشارها بين الامارات

الامارة	القبائل
أبو ظبي	بنو ياس (آل بو فلاح ، المزارع ، السودان ، آل بو مهير ، الهوامل ، القبيسات ، والمر ، الرميثات ، الرواشد) . العوامر ، الظواهر ، المناصير ، هاجر ، الدواسر .
دبي	بنو ياس - آل مرة ، السودان .
الشارقة	القواسم - المزارع ، النعيم ، آل مرة ، قتب ، بنو ياس ، آل علي ، الثقبين ، المدافعة ، الشواميس ، الطنيح ، العوامل .
عجمان	النعيم - السودان ، آل بو مهير .
رأس الخيمة	القواسم - السودان ، آل علي ، آل مرة ، المزارع ، النعيم ، بنو سليم ، الشحوح ، التفلة ، الحبوس ، بنو سهيل .
أم القيوين	آل علي .
الفجيرة	الشرقيون .

ويتضح من الجدول رقم (٣) ان معظم القبائل منتشرة في معظم الامارات ، وانتشارها على هذا النحو يسهل مهمة تكريس الاتحاد بين الامارات ، بالإضافة الى ان التقاليد التاريخية لهذه القبائل تجعلها ميالة لتحقيق التطور في نطاق دولة عصرية ، وتجاوز الواقع التقليدي .

لكن ذلك لا ينبغي ان يحجب عن أذهاننا مخاطر الرواسب القبلية والاقليمية التي بقيت من المرحلة السابقة ، واحتمالات ان تعمل هذه الرواسب على عرقلة

تتطور نحو الدولة العصرية وعرقلة الاطار الاتحادي كوعاء لهذا التطور . وحتى لو لم تحاول عرقلة هذا الاطار بالتصدي له وجها لوجه ، فانها قد تحاول تشويهه باستغلاله على نحو غير صحيح ، وتلك هي إحدى المشكلات التي يواجهها الجهاز الاداري الحكومي الناشئ .

فهناك أولا ، مشكلة التداخل بين صلاحياته وصلاحيات السلطات المحلية في الامارات .

وهناك ثانيا ، مشكلة ميل البعض في هذا الجهاز الى تغليب المصالح القبلية والعائلية او مصلحة الامارة التي ينتمي اليها على مصلحة المواطن والوطن والدولة الاتحادية .

لكن هاتين المشكلتين يمكن اعتبارهما هامشييتين إذا قورنتا بما يعانيه الجهاز الحكومي من سيادة المنطق الاقليمي الضيق للموظفين البيروقراطيين الوافدين من الخارج .

ويعقب كلود مريس على هذه المشكلة فيقول : « ان رؤية كل هذا تعني انه لا يزال امام رسل الاستقلال غمل مرهق . وكانت تعني بالنسبة للشيخ زايد ، سواء أراد أو لم يرد ، انه يترتب عليه في استمرار أن يكرس ذكائه لضبط كل الأمور في ادق تفاصيلها . لقد كانت هذه هي الوسيلة الوحيدة لحماية الامارات من مرض البيروقراطية الزائدة ، ومن رجال يتشبثون في عناد ، بطرق أسلافهم ، في شكل أفسد بعض الدول الناشئة في أفريقيا والشرق الأوسط » (٢٧) .

٢١ - السكان الوافدون :

يكاد عدد السكان الوافدين ان يفوق او هو يفوق بالتأكيد عدد السكان الاصليين في دولة الامارات العربية المتحدة ، الامر الذي يخشى ان يقود الى التأثير على طبيعة البنية القومية لهذا الجزء من الوطن العربي الكبير .

ان سقا من السكان الوافدين هو من ابناء الاقطار العربية الذين يشاركون ابناء الوطن الاصليين قوميتهم والكثير من تقاليدهم ، لكن هناك جزءا كبيرا من السكان الوافدين من بين ابناء البلدان الآسيوية المجاورة ، وخاصة الإيرانيين والباكستانيين (وخاصة البلوش والباتان) والهنود . وبعض هؤلاء يتسللون إلى البلاد بصورة غير مشروعة مما يجعل عطية ضبط هذه المشكلة والتحكم بها أكثر صعوبة .

أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية

٢٢ - أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين الاصليين :

يعالج جون انطوني (٢٨) أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الاصليين والمهاجرين ، فيقول ان السكان الاصليين يعيشون في الغالب انماطا متعددة من الحياة تعتمد على مكان إقامتهم - على الساحل أو في المناطق الداخلية - والى أي حد خضوعوا للتأثيرات النفط .

فسكان الساحل ، وخاصة عجمان ودبي ورأس الخيمة ، هم تقليديا بحارة . والكثيرون منهم يبحرون في مياه الخليج وحتى شبه الجزيرة الهندية . وفي المناطق الداخلية لمعظم الامارات فان نسبة عالية من السكان كانوا اميين وغير مهرة ، وهم مكتئون اساسا من الرعاة وزراة الواحات الذين يخضعون بشكل عام لتقاليد النظام العقيلي الاسلامي ، ويتكلمون اللغة العربية ، ويشتركون في التركة الثقافية . وتاريخيا فان هذه الأرض قد استوعبت عددا قليلا من القبائل شبه البدوية . لقد عاش الناس فيها على تربية الجمال ، وإنتاج النخيل والخضروات بكميات قليلة وتبادل التجار مع سكان الساحل الذين انشغلوا بدورهم في التجارة الخارجية ، وبناء القوارب ، وصيد السمك واللؤلؤ .

ويضيف انطوني انه في الامارات المنتجة للنفط تغيرت أنماط حياة سكان السواحل وآمالهم بشكل ثوري . فهذه الامارات لديها الآن عدد متزايد من مؤسسات الخدمة الحديثة وبعض أكثر المدخول الرأسمالية ارتفاعا في العالم ، أما في الامارات التي لا يوجد فيها النفط ، فان التغيير في نمط حياة سكان الساحل والداخل كان محدودا ، والأعداد المتزايدة من المجموعتين تتجه نحو عواصم الامارات المنتجة للنفط ، حيث مستوى الحياة والثقافة للشعب متطورة بشكل واضح ، وحيث المجموع العام للمهارات وشبه المتعلمين أكثر تقدما .

ان بروز هذا الظاهرة هو امر طبيعي في كافة بلدان العالم الثالث ، ان لم نقل في جميع بلدان العالم ، حيث تستقطب مراكز الانتاج وعواصم الدول نسبة عالية من السكان القادمين من المناطق الأقل أهمية ، لكن لهذه الظاهرة مدلولها

الخاص بالنسبة لدولة الامارات العربية ، إذ ان انتقال المهارات الوطنية المتزايدة الى العاصمة ومراكز الانتاج وتتركز السكان فيها من شأنه ان يعمل على توطيد اسس الاتحاد القائم بين الامارات . وبالفعل ، فان الصفوة المتعلمة في الشارقة ورأس الخيمة وغيرها من امارات الشمال انتقلت غالبا الى العاصمة وجهازها الاتحادي مشاركة في إبراز واجهة موحدة للدولة المتحدة .

اما البدو واقرابهم المستقرون الذين يعيشون في الواحات ، فيقول جون انطوني ، انهم يمثلون حاليا من ٥ - ١٥ ٪ من السكان ، وانه نادرا ما يكون لهم وجود في بعض الامارات . وزيادة على ذلك ، فانهم يتحركون باتجاه المدن باعداد متزايدة . ولكن بحكم انخفاض المهارات والكفاءات العلمية بينهم كتركة موروثة عن العهود السابقة ، فان هؤلاء ما زالوا يعيشون في مستوى حياة ادنى من ذلك المؤمل تحقيقه للمواطنين ، وهم لم يبلغوا بعد ، وهذه هي إحدى المشاكل الاجتماعية القائمة حد التماثل والاندماج في نظام الدولة القائم حاليا ، والذي جرى استحداثه منذ سنوات قليلة فقط . وحتى الآن ، فان القاعدة العامة بالنسبة لعظم البدو ، هي انه بعد اعطاء الولاء للعائلة مباشرة ، فان هذا الولاء يمنح للرؤساء القبليين ، وهم يمثلون اعمدة هامة لمساندة الشيوخ القائمين على الحكم . ويشكل العرب من البدو أغلبية الشرطة والقوات المسلحة التي هي اهم أدوات الادارة الحكومية في كل امانة ، وهم يتمتعون بحقوق مدنية كاملة ، ويتمتعون ، نظريا ، بخدمات أعلى من الخدمات التي يتمتع بها السكان المهاجرون .

ومع ان كلا البدو والرحل والمستقرين غير مستوعبين بشكل تام في انظمة الدولة الفتية ، فان روايتهم القبلية التقليدية اخذت في الضعف التدريجي ، ويحاول العديد من الحكام في الامارات المنتجة للنفط الارتقاء بهم باعطائهم وظائف عامة ، وتزويدهم بالسكن (وكذلك لغوي الدخل المحدود) واستيعابهم في قوات الامن والجيش ، ان أحد أسباب هذا الاهتمام بهذه الفئة الاجتماعية هو ان الحكام ، وهم أنفسهم من أصل بدوي ، يرغبون في تأكيد عروبة الدولة ، كما انهم في مواجهة تزايد اعداد المهاجرين من غير العرب ، يرغبون في إبراز البدو ووضع مقاليد الامور في ايديهم كضمانة للنقاء العربي . ويضيف جون انطوني انه لضمان استمرار ولائهم يجري التوزيع اللبرالي للدخل من النفط بين البدو ، وبذلك اضاف الحكام سننا هاما إلى سياستهم ، يمكن ان يلمس كثيرا في حراس القصور والشرطة والجنود ، حيث يشغل البدو اوقاتهم غالبا في هذه الأعمال . لكن جون انطوني إذ يصل هذا الاستنتاج يكون قد اغفل حقيقة ان وجود الجيش والشرطة والحراس ضروري لأي سلطة وهو ضروري للدولة الامارات لاعتبارات دفاعية وامنية وان انخراط العرب في جيشهم الوطني هو المسألة الطبيعية .

وتوجد بين المواطنين الاصليين ايضا فئة ثانية تتراوح بين المتوسطة والعليلة . وهي مجموعة شديدة الصلة مع بقية المجتمع ، وفي قمته توجد البورجوازية الصغيرة ، متمثلة بالاعداد المتزايدة من الموظفين المكتبيين وصفار الموظفين في الحكومة والاشغال والعمال المهرة . والكثير من افراد هذه المجموعة يملكون السيارات والثلاجات والمنزل المزودة بمكيفات الهواء ، وهي اشياء كانت بعيدة عن متناول آبائهم غالبا .

اما قوة العمل المحلية نصف الماهرة وغير الماهرة بين المواطنين الاصليين فهي اقل حظا ، ولكن في الامارات النفطية يلاحظ انه حتى العامل غير الماهر وذوي الاجر المنخفض من المواطنين الاصليين هو في وضع جيد للغاية قياسا بمستويات الدخل في الشرق الاوسط .

وضمن الوطنيين هناك التجار الذين طرا التحول على وضمهم ايضا خلال السنوات الاخيرة .

يقول جون انطوني ، انه في الماضي كان التجار والعائلات الحاكمة يشكلون نوعا من الشراكة في إدارة نظم الامارات الاقتصادية ، ان لم يكن نظمها السياسية ، وانه في جميع الامارات ، وحتى وقت قريب ، كانت المجموعتان متقاربتان في الثروة ، حيث يأتي دخل التجار من ارباح التجارة في التصدير والاستيراد وحيث يأتي دخل الحكام غالبا من الضرائب على البضائع ، وفي بعض المشيخات من بيع العملات والطوايع وفي حالة واحدة على الاقل بيع جوازات السفر . إلا ان اكتشاف النفط ، والعائدات الناجمة عنه ، غيرت ليس فقط هيكل الاقتصاد المحلي وانما ايضا دور الطبقة التجارية في هذا الهيكل . ورغم انه من المبكر جدا التنبؤ بالتأثير النهائي للبترول على التوزيع التقليدي للثروة والنفوذ الاقتصادي بين الحكام والتجار ، فانه يبدو كما لو ان الهوة بين المجموعتين ستتسع ، فائدات النفط تذهب لا الى التجار وانما الى الحكام ، وكلما ازداد حجم العائدات بسرعة فان الحكام سيمتلكون القوة الاقتصادية الى جانب القوة السياسية لممارسة الحكم دون البحث عن مساندة هذه الطبقة .

ان المسألة الجديرة بالانتباه هنا هي ان تدني قوة التجار ونفوذهم قياسا الى قوة الحكم ونفوذهم اقتصاديا وسياسيا هي مسألة ذات أهمية سياسية خاصة بالنسبة لدولة الامارات ، حيث في معظم الاحوال فان التجار المورسين جدا ليسوا من المواطنين الاصليين وانما هم قوميات اخرى ، وخاصة من ايران .

وعدا الفئات السابقة ، هناك فئة ثالثة هي الصفوة المثقفة (الانجليزيسيا) ، وهي غالبية من الطبقة الوسطى والعليا من حيث التصنيف الاجتماعي . وهذه الفئة

تكون من المدارس التقليدية للفقهاء الاسلامي الذين يمارسون دور القضاة في المحاكم الدينية. ومن مجموعة متزايدة من البيروقراطيين. ومن السكان المتعلمين القدامى ومن العدد القليل ولكن المتنامي من خريجي الجامعات خاصة من أبناء أبو ظبي ودبي والمشاركة الذين عادوا الى الامارات بعد تلقي العلم في الخارج . وهؤلاء هم أكثر الوطنيين اهتماما بالسياسة ومناقشة الامور العامة للمجتمع . ويقول انطوني ان الكثير منهم عبروا عن عدم رضاهم عن استمرار النظام التقليدي الذي يحصر المشاركة السياسية في معظم الامارات بالعائلات الحاكمة ، ويضيف ان هذا الوضع من عدم الرضى لا يمثل حتى الآن مشكلة في أبو ظبي التي لديها حتى الآن اقل من دزينة واحدة من الخريجين الجامعيين الوطنيين جرى استيعابهم جميعاً تقريباً في الادارة الحكومية وانما هو موجود إلى حد ما في الشارقة حيث ازداد عدد المتعلمين بمعدلات سريعة ، مما جعل استيعابهم يمثل مشكلة .

وفي تقديرنا ان هذه المشكلة لم تعد قائمة بشكل جدي نظرا للتوسع الكبير في الادارة والانتاج وما يتطلبه من طاقات .

٢٢ - الأصول القومية وانماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الوافدين :

بسبب التطور السريع الذي شهدته البلاد ، وبسبب ترواتها المتزايدة ، وبسبب التركيبة الثقيلة التي خلفها الاستعمار الاجنبي من نقص للطاقات الطمعية والوطنية ونقص في الايدي العاملة الماهرة المحلية ، فقد كان على البلاد ان تستقبل افواجا كبيرة من الوافدين . ولهذه الانساج الكبيرة أهميتها بسبب حجمها ، وخلفيتها الثقافية والاجتماعية ، وطبيعة المواقع التي تشغلها أو يمكن ان تشغلها في بنية الدولة ، والامتيازات التي تحصل عليها ، واصولها القومية .

ويرى جون انطوني - وهو محق في ذلك تماما - ان فهم الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء ضروري لاجل تحليل لديناميكيات التغير في المنطقة ، خاصة منذ ان تجاوزت اعدادهم اعداد الوطنيين في بعض الامارات .

ان السكان الوافدين مهرة ، وغير مهرة يشغلون مواقع عريضة متنوعة في احتياجات اقتصاد الامارات .

وفي إحدى نهايات السلم الاجتماعي لهؤلاء هناك عدد كبير من الموظفين ذوي الياقات البيضاء من الفلسطينيين واللبنانيين والمصريين والعراقيين والباكستانيين

والهنود الذين يشغلون مواقع تتدرج من مواقع المستشارين الحكوميين وحتى العمال المهرة كالاطباء والمهندسين والفنيين والمشرفين الاداريين والمحاسبين . وهذه الفئة تعيش حياة حسة بالقياس الى اقلية السكان الوطنيين .

وعلى الطرف الآخر من السلم توجد الاعداد المتنامية من العمال الاجانب غير المهرة . وهذه الفئة تتكون بشكل اساسي من عرب اليمن وعمان وغير العرب من هنود ويرانيين وباكستانيين .

وفي كل امارة ، فان العامل المهاجر غير الماهر يعيش ظروفه قاسية ادنى من مستوى حياة البدوي او الفلاح المحلي الفقير .

فهذه الفئة التي تضم البلوش من ايران وباكستان ، والمكيرييين من الهند والبنان من باكستان وأفغانستان ، والعرب اليمنييين والعمانييين ، تعمل كخدم في المنازل ، وفي العتلة في الموانئ ، ونواطير ، وخطوط اسمنت ، وفي تعبئة الطرق ، وحراسة المباني الحكومية . وقد كان المعدل الوسطي لاجور هؤلاء مقابل اكتر الاعمال مشقة يتراوح من ٢٥ دولار إلى ثلاث دولارات يومياً .

ومن بين جميع القوميات (غير العرب) التي يعيش افراد منها ويعملون في الامارات فان الايرانيين هم الاكثر اهمية . ولا توجد احصاءات معتمدة لاعداد الايرانيين الكلية في الامارات ، لكن وجودهم ملموس جداً في ابو ظبي ودبي والشارقة . والايرانيون في الامارات ليسوا مجموعة متجانسة لا من الناحية اللغوية ولا من ناحية الدور الاقتصادي . انهم يتألفون من ثلاثة مجموعات متميزة ، وهي :

(١) الايرانيون الجنوبيون ، وهي اكبر واقدم مجموعة ايرانية مهاجرة في الامارات . وقد أتت من خوزستان ، وبندر عباس ، وبندر لنجة ، والاقليم الساحلي لجنوب ايران عموماً (حيث تنتشر قبائل عربية كثيرة) . وهؤلاء يتكلمون العربية والفارسية . وفي كثير من الامثلة فان عائلاتهم قد استقرت في المنطقة لاجيال عديدة . وبعض التجار الاغنياء في الامارات ينتمون لهذه المجموعة .

(٢) البلوش الايرانيون ، ويأتي هؤلاء من الساحل ومناطق جنوب ايران الداخلية القريبة من باكستان ، وهم يتكلمون البلوش الوطنية وعادة يتحدثون بالعربية والفارسية كذلك . والبلوش عموماً في ادنى السلم الطبقي لقوة العمل ، وتدفع لهم ادنى الاجور بين العمال المهاجرين .

(٣) ايرانيو الشمال والوسط ، ويمثلون اقل واحداث مجموعة وصلت إلى الامارات . يتحدث هؤلاء الفارسية ، وقليلاً من العربية الانكليزية . وهم غالباً تجار منشغلون في تجارة التصدير والاستيراد ، وقد هجرتهم الى الامارات منذ اكتشاف النفط .

ان نفوذ الإيرانيين في التجارة ، جعل الفارسية غالبا ما تكون لغة التعامل التجاري ، مما بشير ضيق العرب السياسي . لكن التجار الإيرانيين يشكلون مع ذلك اقلية صغيرة بين المهاجرين الإيرانيين . فالأكثرية هم عمال حرفيون ، وخاصة البلوش . وقد لوحظ خلال السنوات الاخيرة ان عددا متناميا من الشبان الإيرانيين يهاجرون الى الامارات تفاديا للتجنيد الازامي في الجيش الإيراني .

ومعظم الإيرانيين بما في ذلك عدد كبير ممن يتكلمون العربية (من جنوب إيران) هم من المسلمين الشيعة ، اما البلوش فهم من المسلمين السنة .

ومن الأمور الملحوظة بالنسبة للمهاجرين من إيران ، انهم — وخاصة الذين يتكلمون العربية والقادمون من جنوب إيران — يؤكدون ان اصولهم عربية ، وان اجدادهم كانوا قد هاجروا الى إيران من الجزيرة العربية .

ويختلف مستوى قوة الإيرانيين السياسية والاقتصادية من إمارة إلى أخرى ، فقوتهم كبيرة جدا في دبي وأقل أهمية في الشارقة وأبو ظبي .

وتأتي الجالية الباكستانية بعد الإيرانيين في الامارات . وهذه الجالية متنوعة الاصول ايضا ، وهي تضم مجموعات ثلاث :

(١) الباتان ، الذين يتكلمون لغة البشتو ، وهم قادمون من حدود باكستان الشمالية الغربية .

(٢) البلوش ، وهم قادمون من بلوختان وساحل المقران .

(٣) الأوردويون والسنديون ، البنجاب القادمون من كراشي والسند والبنجاب ومناطق أخرى .

وتتواجد المجموعتان الأولى والثانية في الدول المنتجة للنفط باعداد كبيرة ، حيث تشكلان جزءا هاما من قوة العمال غير المهرة . وبالرغم من اعدادها الكبيرة فان اياها من المجموعتين لم تبد حتى الان نفوذا في ديناميكيات السياسة في أي من الامارات ، حيث يبدو انهم يريدون أن يكتسبوا بعض الوقت للعمل ولا يفكرون في أن يكونوا مضايقا للقومية العربية .

والمجموعة الثالثة هي اصغر حجما ، وهي تتكون عاب من طبقة التجار التوسطين . والكثير من مثقفي هذه المجموعة مثل رفاقهم الإيرانيين والهنود يشعرون بالضيق وعدم الاستقرار بسبب حرمانهم من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الضرورية حتى يعيشوا ويعملوا . إلا ان عدم ارضى بين هؤلاء طوقته ارباحهم المتزايدة من العمل في الامارات النفطية .

ويقول جون إنطوني أن حكام الامارات يشعرون أن الباكستانيين يتميزون من القوميات الاخرى بين الجاليات الموجودة في الدولة بالحفاظ على السياسة (الاعتدال) ، والالتزام بمصالح الدولة وبالوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد :

اما المجموعة الاخيرة من السكان غير العرب التي يلمس وجودها بكثرة فهي الهنود ، وهم بدورهم مجموعة متعددة من الناحية الاثنية بين الاقليات القومية في الامارات . واكثرية الهنود هم تجار ومهنيون وعمال مهرة وغير مهرة . وهم ينتمون إلى اديان متعددة ، فمنهم المسلمون والهندوس والمسيحيون والسيخ وغيرهم من المجموعات الدينية المنتشرة في الهند ، وربما كان اكثرهم فقرا وأشداهم اهتماما سياسيا هم الهنود القادمون من ولاية كيرالا الهندية التي تنتشر فيها البطالة بنسبة عالية ، وهؤلاء عمال غير مهرة ، وإذا حصلوا على عمل فانما يحصلون على اربا الاعمال .

وفي مقابل هذه القوميات الآسيوية التي تكاد تغطي على البلاد ، يوجد العرب الوافسون من الاقطار العربية الاخرى للعمل في دولة الامارات . وبشكل الفلسطينيين نسبة عالية بين هؤلاء . وتشير بعض المصادر ان عدد الفلسطينيين يتجاوز الـ ٥٠ ألف نسمة . وغالبا ما يعمل الفلسطينيون كتقنيين وموظفين حكوميين في مناصب الادارة المتنوعة ، ولهم نشاطهم الجزئي في مجال التجارة والصناعة ، كما ان هناك نسبة كبيرة من العمال العرب غير المهرة الذين يعملون في مجالات العمل الدنيا ، الا ان دخولهم حتى في تلك المستويات تظل أفضل من تلك التي يحصل عليها الهنود والبرانيون والباكستانيون في المستويات ذاتها .

ان هؤلاء العرب يمكن أن يكونوا السند القوي للحفاظ على الوجه القومي للدولة في مواجهة المخاطر التي ينطوي عليها ازدياد حجم الجالية الآسيوية . ولكن هل يكفي أن نواجه المخاطر المحتملة نتيجة التراكم السكاني لقوميات أخرى بمواجهة الندرة السكانية للعرب في هذا الجزء من وطننا بتشجيع استقطاب المزيد من العرب ؟

قد يكون ذلك جزءا أساسيا من الحل تلمية الضرورة . وبالفعل فإن الدولة تعمل على تسهيل استقبال العرب للعمل فيها ، مثلما تسهل حصول العرب - فيم عدا عرب فلسطين - على جنسيتها بعد فترات زمنية معينة من إقامتهم بها ، وهم تضع بالمقابل قيودا على هجرة القوميات الأخرى للعمل فيها ، إلا أن هذه الهجرة تستمر سواء بالطرق المشروعة أم بالطرق غير المشروعة ، من خلال رغبة رجال الأعمال في استقطاب الأيدي العاملة الرخيصة أو من خلال الشواطئ الطويلة التي يصعب مراقبتها وحمايتها من التسلل .

ان مواجهة هذه المشكلة تتطلب ازدياد سيطرة الدولة على بعض أوجه النشاط الاقتصادي أو مراقبتها لهذا النشاط ، ورسم سياسة لزيادة عدد السكان العرب وتقليص تدفق القوميات الأخرى ، وتوحيد وتشديد إجراءات مراقبة التسلسل غير المشروع ومنعه بشتى السبل ، والوسائل ، كما أن مواجهة هذه المشكلة تتطلب توجيه اهتمام كبير للنشاط في مجالي التعليم ، والاعلام باعتبارهما اداتي النهوض بالسكان الوطنيين الاكثليين للامساك بزمام الادارة والحكم وعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي .

فما هو الدور الذي يمكن ان يلعبه التطعيم والاعلام في هذا النطاق ؟ ؟

- ٤ -

الاستراتيجية على صعيدي التعليم والاعلام

٢٤ - التعليم والاعلام ودورهما في التطور الاجتماعي :

في دراسته لدور الاعلام في التنمية القومية يقول ولبر شرام « ان مهمة وسائل الاعلام والتعليم هي ان تعجل وتسهل التحويل الاجتماعي البطيء الطويل اللازم للتنمية الاقتصادية ، كما ان مهمتها بصورة خاصة تقديم العون والتعجيل بتعبئة الموارد البشرية للتم المجهود القومي » (٢٩) . ويشير شرام ان فريدريك هاريسون قام بدراسة مشكلات الطاقة البشرية في ٧٥ بلدا ، ولخص دراسته بما يلي : « ان تقدم امة من الامم يعتمد أولا ، وبالدرجة الاولى ، على تقدم شعبها فاما لم تتطور روح افرادها وامكاناتهم الانسانية فلن تستطيع ان تتطور كثيرا في الميادين الأخرى ماديا واقتصاديا و سياسيا وثقافيا . ان المشكلة الاساسية لمعظم الاقطار المتخلفة ليست الفقر في الموارد الطبيعية ، وانما التخلف في مواردها البشرية ، واذا فان مهمتها الاولى يجب ان تكون بناء راسمالها البشري ، وهذا يعني بعبارة اخرى تحسين التعليم ، والمهارات والامل - وبالتالي الصحة العقلية والجسمية - لدى رجالها ونسائها واطفالها » (٣٠) . ويرى ليرنر ان حركة التنمية الاجتماعية هي « نواة من الشخصيات المتحركة التي تقبل التحول ، ثم اجهزة اعلام للجمهور تنمو وتشر أفكار ونزعات التطور الاجتماعي وحركة المجتمع ، ثم تفاعل بين انشاء المدن ونشر التعليم والتصنيع ووسائل الاعلام لخلق المجتمع العصري . انه اذن يستتبع ان وسائل الاعلام تقوم بدور المضاعف المشترك الاعظم في التنمية (٣١) فالتحضر او التطور في نظر ليرنر هو اتجاه دينوي او عقلي من

طريقة الحياة التقليدية الى طريقة حياة جديدة تزداد فيها مساهمة الافراد . وهو يقول .. ان المجتمع التقليدي يزول .. المدينة تتسع لتشمل القرى المجاورة .. نسبة اكبر من الافراد تتعلم القراءة وتتعلم كيف تكون آراء ، نسبة اكبر تشتري الصحف وتستمع إلى الراديو ، نسبة اكبر ، واكبر تكتسب القدرة على التمتع التوجذاني ، أي تصور نفسها في مواقف وظروف الآخرين ، ثم يتسع نطاق المساهمة الاقتصادية ، والمساهمة السياسية (٢٢) . ويحدد ولبر شرام ثلاثة وظائف للاعلام حين تبدأ التنمية ، وهي وظائف الخبر الرقيب ووظيفة اعداد المواطن للمشاركة في الحياة السياسية ووظيفة التعليم (٢٣) .

إذا كانت تلك هي الاستنتاجات التي توصل إليها العلم بصدد دور الاعلام والتثقيف في التنمية ، فإن مثل هذا العبور لم يكن غالباً عن الشيخ زايد يوم تسلم مسؤولياته وبشر بخطة شاملة للتنمية والتقدم . إذ كان يقول : « ان التقدم آت . وان الخصمين ، الجهل والتقدم ، سيتواجهان حتماً في ساحة المعركة . وسيكون هناك انتصار سلمي للتقدم لأن الجهل تم قبره بلقوات التربة والاعلام » . ويضيف كلود موريس ان الناس الذين كانوا يجيئون إلى الشيخ زايد في بداية حكمه كانوا يسألونه عن الحقائق ، ومزيد من الحقائق . وقد تعهد بأن « أي إمارة لديها ثلاث مدارس اليوم سيكون لها أربعين غداً ، وكل إمارة لا طريق لديها ستشقق فيها طرقات كثيرة . والإمارة التي لا كهرباء فيها ستزود بالكهرباء . وإذا تم هذا التقدم فإن الجاهل نفسه سيدرك في الوقت المناسب لماذا يحدث ، أما العاقل فيسبرك طبعاً كل هذه الأمور منذ البداية » ويضيف موضحاً « كلنا سنتعلم ونحن نسير . فعلى سبيل المثال ، اليوم ، لا تنظيم أو نظام ، ولا أي قاعدة . صحيح ، ولهذا فإننا نبني قاعدة . الكل سوف يتطور . وسيكون غريباً جداً ، فعلاً ، لأي مواطن يعيش في الماضي أن يستيقظ ويدرك حقائق العصر الجديد » (٢٤) .

ان كلمات زايد هذه تذكر بصورة ليرنر لمراحل عملية التحضر حين يقول ليرنر انه « يأتي في مقدمة هذه المراحل عملية بناء المدن ، لأن المدن وحدها هي التي طورت مجموعة المهارات ، والموارد المعقدة والتي يتميز بها الاقتصاد الصناعي المعصري ، وكلت الرحمة الذي نما فيه التعليم ووسائل الاعلام ، وهما الصفتان اللتان تتميز بهما المرحلتان التاليتان . وبين التعليم ووسائل الاعلام علاقة وثيقة متبادلة لأن المتعلمين يطورون وسائل الاعلام ووسائل الاعلام بدورها تنشر التعليم ، وهو الذي يقوم تاريخياً بدور «الفتاح للمرحلة الثانية » (٢٥) .

بناء المدن .. التعليم .. الاعلام .. المساهمة في الحياة السياسية للدولة .. تلك هي اعمدة عملية التطور لدى ليرنر ، ولقد رتب ليرنر أولياتها على مراحل ،

لما زايد الذي أدرك دور هذه الأدوات ذاتها فأراد اختصار الزمن .. ان يتم التقدم على هذه الجبهات جميعاً في وقت واحد من أجل أن يتم تحقيق التطور المطلوب في أسرع وقت ممكن . وكان في ذلك يستفيد من واردات البتولة أولاً ومن الخبرات العربية والعالمية المتاحة ثانياً .

وسنركز انتباهنا هنا على جانبي التعليم والاعلام .

٢٥ - قفزة في مجال التربية والتعليم :

في ظل الشعور بالحاجة الماسة الى المواطنين المؤهلين علمياً ، منحت البتولة اهتماماً كبيراً للتربية والتعليم . وكما يذكر جون انطوني ، فإنه في عام ١٩٧٠ كان هناك أكثر من ٣٠ ألف طالب يتلقون العلم من بين مجموع السكان البالغ حوالي ١٥٠ ألفاً . وقد أخذ عدد السكان المتعلمين يزداد باضطراد ، وخاصة بعد صدور قانون في تموز ١٩٧٢ يجعل التعليم إلزامياً لكافة الاطفال متى بلغوا السادسة من العمر ، وبتقديم كافة التسهيلات اللازمة للتعليم من مدارس نموذجية ومن تزويد التلاميذ بالزي المدرسي والكراسات والكتب والمساعدات والتقل والوجبات الغذائية ، وجعل ذلك كله تحت اشراف الحكومة الاتحادية . . وفي عام ١٩٧٥ أعلن الشيخ زايد عن خطة لإنشاء جامعة في دولة الامارات لتأمين التعليم الجامعي للطلاب في بعض الفروع الأساسية . وقد بلغ عدد الطلاب في الدولة في مراحل الدراسة المختلفة عام ١٩٧٥ نحو ٥٢ ألف طالب وارتفع عام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ إلى ٨٦٩٧ طالباً . . ويبين الجدول رقم (٤) أعداد الطلاب في مدارس الامارات علم ١٩٧٦ - ١٩٧٧ . كما أن الدولة تقيم بتنفيذ خطة طموحة لمحو الأمية بما في ذلك داخل مؤسسات الجيش والشرطة حيث تمارس مدارس الثقافة العسكرية دوراً بارزاً في نشر التعليم ضمن عطية تحول اجتماعي شامل في البلاد نحو العلم والمعرفة . كما يمكننا أن نلمس مدى التطور في التعليم والاهتمام به من ملاحظة أن ميزانية التربية والتعليم قد ارتفعت من حوالي ٦٢٥ مليون درهم عام ١٩٧٢ إلى أكثر من ٨٨٨ مليون درهم عام ١٩٧٧ (الجدول رقم ٥) .

الجدول رقم (٤)

اعداد الطلاب في مدارس الإمارات عام ١٩٧٧ - ١٩٧٧

المنطقة الرحلة	رياض الأطفال	الابتدائية	الإعدادية	الثانوية	تعليم ديني	مهند معلمين	تعليم متام	تعليم زراعي	تعليم تجاري	المجموع
أبو ظبي	٥١٧٣	٢٢٢.٧	٢٥٤٨	١١٦٦	٢.٢	-	-	-	-	٢٢٢٨٦
دبي	٢١٦١	١٦٧١٨	٢٥٥٦	١٢٦١	٨٦٤	١٦	١٢١	-	٤٢	٢٤٧٥٢
الشارقة	٧.٥	١.٧٢.٥	٢٢١٨	٦٩٤	-	٧٣	١٤	-	-	١٤٤٢٤
رأس الخيمة	-	٦٤١٤	١.٧٢	٢٦٥	-	-	٢٥	١٥	-	٧٧٩١
عجمان	-	٢٢٨٢	٢٧٧	١٤١	٢٥.٠	-	-	-	-	٢١٥١
أم القيوين	٢١٢	٩٤٢	١٦٥	٧٨	-	-	-	-	-	١٤٢٨
الفجيرة	-	٢٢٧٧	١٥٢	١٤	-	-	-	-	-	٢٥٤٤
المجموع	٨٢٥٢	٦١٧٧١	١١١٢٢	٢٦١٩	١٤١٦	٨٨	١٧.٠	١٥	٤٢	٨٦٤٩٧

الجدول رقم (٥)

تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم من عام ١٩٧٢ الى عام ١٩٧٧

الميزانية	السنة
٦٢,٤٦,٤٢٠	١٩٧٢
١٢٢,٠٠,٨٤٠	١٩٧٣
١٨٦,٦٢,٥٨٠	١٩٧٤
٢٤٦,٥٨,٤٩٦	١٩٧٥
٥١٢,٥١,٤٩٦	١٩٧٦
٨٨٨,٢١,٤٠٠	١٩٧٧

٢٦ - أهداف التربية والتعليم :

يهدف مخطط التربية والتعليم في دولة الامارات العربية المتحدة إلى تحقيق
الغايات التالية :

١ - تدعيم روح القومية العربية، وتعميق جذورها، وتأصيل الروح الاتحادية
بين الطلاب .

٢ - انماء شخصية المتعلم على أسس أصيلة من تعاليم الدين الاسلامي الحكيم.

٣ - اعطاء قدر من التعليم الاساسي لجميع الاطفال، وثقيف جميع افراد
المجتمع ، وتوفير الحد المناهب من الثقافة لهم ، والعمل على محو الامية من
حياة الذين فاتتهم فرص التعليم .

٤ - الاهتمام بالتراث الاسلامي، ونشر التعاليم الدينية ، وغرس المبادئ
الاخلاقية المستمدة من الدين الاسلامي .

٥ - العمل على عدالة توزيع الخدمات التطعيمية جغرافيا بين الذكور والاناث

٦ - تأكيد الروح الديمقراطية وتطبيقها في العمل وذلك عن طريق اكساب
الفرد المعلومات والتقييم والاتجاهات التي تعينه على فهم حقوقه ومعرفة واجباته
ليمارسها .

٧ - الاهتمام بتدريس الرياضيات الحديثة والعلوم وزيادة نصيبها من المنهج
العام ، بحيث تلبي المتطلبات التي تملئها التطورات الجديدة .

٨ - غرس الميل الى العمل اليدوي المنتج وتقدير قيمته في بنية المجتمع .

٩ - العمل على تشجيع البحث العلمي واستخدام الأسلوب العلمي في
النهوض بمستوى المجتمع من جميع النواحي الثقافية والاجتماعية والروحية .

١٠ - نشر المبادئ الصحية، وغرسها في نفوس الأبناء وتعويدهم على
النظافة وتعليمهم كيفية الوقاية من الامراض .

١١ - تدريب الطلبة على العمل وخدمة المجتمع ، واعدادهم للحياة العملية
المنتجة بغية تكوين جيل جديد صالح نافع وذلك عن طريق الاهتمام بالتعليم الفني
والمهني .

١٢ - تنمية روح الابداع، والابتكار، واغناء تراثنا الثقافي والحضاري (٣٦) .

٢٧ - تطوير الاعلام :

اولت دولة الامارات العربية المتحدة اهتماما كبيرا بتطوير الوسائل الاعلامية ويكفي ثلذلة على هذه الحقيقة ان نشرة اليونسكو لعام ١٩٦٤ ، كانت قد اوردت المعطيات التالية حول انتشار الوسائل الاعلامية في ساحل عمان آنذاك :

- كان انتشار الصحف اليومية عام ١٩٦١ لا يكاد يذكر (اقل من ٠.١٪) .

- نسبة مقاعد السينما عام ١٩٦٠ بلغت ١.٧٪ .

- لم تكن هناك اجهزة استقبال للتلفزيون .

- لم تكن تصدر أية صحيفة يومية .

- عدد القراء ممن يزيد عمرهم على ١٥ عاما كان عام ١٩٥٠ يتراوح بين ١ - ٥٪ .

- لم تتوفر معلومات عن اجهزة الاستقبال الاذاعي المتوفرة او محطات البث الاذاعي .
ان هذه المعطيات تعنى ان المجتمع كان محروما من الوسائل الاعلامية وخاصة المطية بشكل كلي .

وفي اوائل عام ١٩٧٦ • كانت الصورة قد تبدلت كليا .

- اصبح في دولة الامارات ٦ صحف يومية (احداها تصدرها بالانكليزية وثلاثة منها تصدر اسبوعية مؤقتا) .

- يتوفر عدد من المجلات السياسية والمجلات المتخصصة ، ومجلات النوادي .

- توجد شبكة من محطات البث الاذاعي المركزية والمطية مع انتشار واسع لاجهزة الاستقبال الاذاعي .

- توجد شبكة من محطات البث التلفزيوني المركزي والمحلي مع انتشار واسع لاجهزة الاستقبال التلفزيوني .

- شيدت محطة للاقمار الصناعية لتسهيل الاتصال الاعلامي واللاسلكي .

- عدا عن دور السينما المتعددة في مختلف انحاء الامارات اعدت وزارة الاعلام والثقافة قواقل ثقافية تمثل تجربة رائدة في المنطقة حيث جرى تجهيز عشر سيارات مزودة بسينما متجولة ومكبرات صوت ومسجلات تتولى التجول في الامارات لعرض افلام روائية وثقافية واغان شعبية .

- عملت وزارة الثقافة والاعلام على تزويد كل امارة بمكتبة علمة وتزويدها بما يستجد من كتب عربية .

١ - بوشعر العمل في تكوين فرقة الامارات للفنون الشعبية وفرقة مسرحية بالإضافة الى ما يبذل من جهود لجمع التراث وتحويله الى نصوص مسجلة ومكتوبة .

٢ - كان يجري الاعداد لانشاء وحدة انتاج سينمائي في وزارة الاعلام لتغطية اخبار الدولة عن طريق انتاج افلام اعلامية و ميادية ووثائقية توزع على المستويات الداخلية والخارجية .

٣ - المتوسع في انتاج الكتب والمطبوعات المختلفة .

٤ - الاسهام في انشاء وكالة انباء الخليج .

٥ - وكان مجلس الوزراء في دولة الامارات العربية المتحدة قد حدد اختصاصات وزارة الاعلام والثقافة الاتحادية بما يلي :

١ - الاضطلاع بكلفة شؤون الاعلام والنشاط الثقافي في الدولة وتنسيق السياسة الاعلامية والثقافية بين الامارات الاعضاء في الاتحاد بما يتفق وسياسة الدولة في الداخل والخارج ، وبما يكفل دعم الاتحاد وابرار مفهوم الوحدة الوطنية ككيان سياسي يوفر للمواطنين الطمأنينة والاستقرار .

٢ - الاشراف على كافة وسائل الاعلام في الدولة وتطوير وسائل الاعلام الجديهرية بما يحقق السياسة العامة للدولة ويكفل تنمية وعي المواطن وثقافته والترفيه عنه في شكل متوازن مع تزويده بالمعلومات المناسبة عن التطورات والاحداث الداخلية والدولية .

٣ - ابرار مواقف الدولة في المجالات العربية والدولية ، واستقبال ممثالي الاعلام ومراسلي الصحف ووكالات الانباء العالمية وتزويدهم بالمعلومات والنشرات اللازمة . لاطلاع الراي العام على مواقف الدولة في هذه المجالات .

٤ - العمل عن طريق وسائل الاعلام على نشر تعاليم الدين الاسلامي الحنيف وقيمه الروحية والثقافية ومعالجة العادات الفساراة بالمجتمع . وذلك كله بالتنسيق مع الوزارات المعنية .

٥ - العمل على احياء التاريخ العربي والتراث القومي والاهتمام بتسجيله تسجيلا وثائقياً ليكون مرجعاً تاريخياً ومصدراً للنهوض بمستوى الآداب والفنون .

٦ - إصدار البيانات والتطبيقات السياسية ونشرها داخلياً وخارجياً في الشكل الذي يتناسب والسياسة العامة للدولة .

٧ - التنقيب عن التراث التاريخي للبلاد وميادنه وإقامة المتاحف وإدارتها ووضع المؤلفات والنشرات اللازمة عن الآثار باعتبارها مصدرا هاما للحضارة والتاريخ .

٨ - الاشراف على شؤون السياحة والاهتمام بتنشيطها بكل الوسائل .

٩ - تمثيل الدولة في المؤتمرات الاعلامية والثقافية والفنية في الداخل والخارج وإقامة المهرجانات الفنية والإشراف عليها ، وذلك فيما لا يقع ضمن اختصاصات وزارات أخرى .

١٠ - رعاية الفنون الشعبية والتشكيلية وتطوير الموسيقى والفن المسرحي وتشجيع التأليف والترجمة في مختلف النواحي الادبية والفكرية بما يحقق المناخ الملائم لنمو الملكات الخلاقة وإظهار المواهب الجديدة .

١١ - إقامة المواسم الثقافية ودعوة المفكرين والادباء والفنانين اليها . وذلك للأفادة من حصيلة الفكر الانساني وفتح آفاق المعرفة للمواطنين .

١٢ - الاشراف على إقامة المعارض داخل الدولة وتمثيلها في المعارض العربية والدولية .

١٣ - انشاء دور الثقافة العامة ومكتبات الدولة العامة وإدارتها والإشراف عليها .

١٤ - الاشراف على مكاتب الاعلام في الخارج بالتعاون مع وزارة الخارجية (٣٨) .

٢٨ - أهداف الاعلام :

ان الأهداف التي وضع من أجلها هذا البرنامج العملي الواسع للنشاط الثقافي والاعلامي ، فيمكن تلخيصها كما يلي :

١ - خلق المواطن الصالح الواعي لواجباته والمقدر لحقوقه ، والذي يمكن ان يسهم في بناء الدولة الحديثة في هذا الجزء من الوطن العربي الكبير بكل مآلديه من معطيات وقدرات ، كل بحسب طاقته واستطاعته .

٢ - خلق المفهوم الاصيل للوحدة الوطنية التي تذيب الحواجز والكيلات الصغيرة المتفرقة ، وتقضي على الفطرة القبلية والشعوبية .

٣ - خلق رأي عام واسع مدرك لما يجري في البلاد ولا يجري في منطقة الخليج العربي ثم في العالم العربي اجمع ، ثم المساهمة من بعد ، في خلق رأي علم عربي وعالمي مدرك لدور الدولة في الأسرة العالمية وإسهامها بشكل فعال في تنمية الدول المحتاجة وفي حضارة البشرية والإنسانية جملة .

٤ - الاسهام في شرح القضايا العربية في البلدان الأجنبية وإبراز وجهات النظر العربية في مختلف القضايا التي تهم العالم العربي لا سيما قضية فلسطين وحقوق شعبها العربي في أرضه ووطنه (٣٩) .

وكما هو واضح فإن السياسة الإعلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة ترمي إلى تحقيق توازن بين الإعلام الداخلي والإعلام الخارجي . والاهتمام بالإعلام الخارجي على هذا النحو الخاص ليس ترفا كما قد يتبادر لأذهان من يرون الصورة عن بعد ودون التمعن في تفاصيلها وحقائقها ، وإنما له أهمية استراتيجية خاصة في ضوء ظروف هذه الدولة الناشئة وما هو محلوق بها من أخطار . فسياسة كسب الأصدقاء على نطاق واسع ، وخلق رأي عام عالمي مؤيد ومدرك للحقيقة . من شأنها أن تسهم في تقليص حجم المخاطر الخارجية بتطويق تلك المخاطر . ومن ناحية ثانية ، فإن انتشار المعلومات له أهمية بالغة في تنظيم مستوى التوتر الاجتماعي وفي مواجهة المحاولات الخارجية للتأثير على عملية النمو نحو الانسجام والتعامل الاجتماعي في المرحلة الانتقالية وعمر قتلها .

ولنتوقف عند هاتين النقطتين لمالجتكما بشيء من التفصيل .

٢٩ - الإعلام وسياسة كسب الأصدقاء :

في نظامنا الدولي المعاصر ، لم تعد القوة العسكرية هي وحدها أداة الصراع بين الدول والمجتمعات فلقد باتت الدول تلجأ إلى تحقيق أهدافها باستخدام شتى أدوات الضغط والصراع أو تحاول تفادي الاعتداء عليها باستخدام شتى هذه الأدوات ، وذلك من خلال مفهوم الردع كأحد العناصر البارزة في الاستراتيجيات المعاصرة . فالردع يهدف إلى منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام أسلحتها أو بصورة أعم ، منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين ، باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديدا كافيا . وهكذا فإن النتيجة التي تحاول الوصول إليها بواسطة التهديد هي نتيجة سيكولوجية . وتنتج النتيجة السيكولوجية من توفيق عطية حسلبية تقفون الخطر الذي نتمرض إليه بالخوف الذي سنحصل عليه ، وبالخوف الذي ينتج عن المخاطر والعوامل المجهولة التي تتدخل في النزاع . ويقوم الحساب على دراسة المعطيات الملائمة .

ويولد الخوف من العوامل السيكلوجية المعقدة السياسية والاجتماعية والمعنوية .. الخ . وغالباً ما ترتبط هذه العوامل بالصلب المادي لكنها مستقلة عنه أحياناً . وهكذا تشكل المعطيات المادية والعوامل السيكلوجية المظهرين المتممين للردع (٤٠) .

ويوضح الجنرال أنفريه بوفر الدور الهام للعامل المعنوي النفسي في الاستراتيجية غير المباشرة بقوله : « أن الاستراتيجية غير المباشرة هي التطبيق العملي لقانون الاستراتيجية العام على قيم بعيدة لبعض العناصر المتحولة ، كالقوة (المتناقضة الى الحد الأدنى) والزمن (للترابذ بشكل ملحوظ) والحقيقة ان القانون العام المبسط للاستراتيجية يمكن تمثيله كقانون أينشتاين بالشكل التالي :

الاستراتيجية = ك.ق.م.ر حيث تمثل س الاستراتيجية ، ك العامل الخاص للحالة الخاصة وتمثل ق القوى المادية وتمثل م القوى المعنوية وتمثل ز الزمن . وفي الاستراتيجية المباشرة يكون عمل القوى المادية ق سائداً ، بينما يكون العامل م اقل أهمية والعامل ز صغيراً نسبياً . أما في الاستراتيجية غير المباشرة فان الأهمية النسبية للعوامل المتحولة معكوسة ، إذ يصبح فيها العامل ز اكثر العوامل أهمية .

ويضيف بوفر « أن العامل النفسي موجود دوماً في كل استراتيجية ، ويلعب فيها دوراً حاسماً . والفرض هو استبدال القوة المادية «الناقصة بقوة أيديولوجية مبنية بصورة جيدة ، واستبدالها أيضاً بقوة التوحيد بين مختلف القوى ، هذه القوة الناتجة عن حساب عاقل ودقيق . والخلاصة : فان العقل يحل محل القوة . إلا أننا يجب ألا ننسى ان وجود أو استخدام القوة يبقى ضرورياً في لعبة الاستراتيجية غير المباشرة وفي لعبة الاستراتيجية المباشرة . وبنفسى إلا نتخددع بالنسب المتواضعة التي تقدمها القوة لهذه الاستراتيجية (غير المباشرة) في الغالب . هنا الدور غير المرئي في بادئ الأمر إلا أنه دوماً دور موجود » (٤١) .

ان الاعلام في دولة الامارات العربية المتحدة مدعو لممارسة دوره في استراتيجيتها غير المباشرة وذلك عبر تحقيق الأمور التالية :

١ - ان يقوم على المستوى السياسي ، بتوضيح سياسة الدولة ، واهدافها ، وكافة الحقائق المتعلقة بوجودها ، بما يوسع من قاعدة اصدقائها ويقلص من دائرة الاعداء ، ليكون لها في اصدقائها عنصر قوة بمواجهة أي تهديد خارجي .

٢ - ان يكون على المستوى العقائدي قادراً على مهاجمة النقاط الضعيفة للجهاز الايديولوجي المعادي بصورة فعالة ، وكشف الدوافع العلوانية السلوك

المحتمل معا يؤلب الرأي العام داخل الدولة المعادية او على الصعيد الدولي ضد المسلك العدواني للخصم .

٣ - ان يحقق على المستوى النفسي اعادة هبة الحضارة العربية ، وان يبرز الوجه العربي الاصيل للدولة ، ويسهم في تكريسه .

٤ - ان يقوم بواجباته على الصعيد القومي في الدفاع عن القضايا العربية العادلة وعزل القوى المعادية لامتنا العربية .

٢٠ - الاعلام وتنظيم مستوى التوتر الاجتماعي :

ان وسائل الاعلام هي اشبه بالعامل الذي يرقب درجة الحرارة . ففي وسع هذه الوسائل رفع درجة الحرارة الاجتماعية مثلا برفع مستوى الطامع حين لا يكون الاقتصار الذاتي قادرا على ارضائها وتستطيع خفض درجة الحرارة بتقديم الإيضاحات وعرض ثمار التحول ، والتعجيل بالتنمية ، وبواسطة السماح للتحول بان يتناول الثقافة برمتها ، وبان يجعل فوق ذلك كلمة الشعب مسموعة ككلمة الزعماء (٢٢) .

ان هذه العملية لا تتم ضمن افق يخلو كليا من احتمالات التوتر ، لو حتى احتمالات الصراع . خاصة انه في ضوء الانتشار الواسع للشبكات الاعلامية في النظام الدولي المعاصر ، فان التأثير داخل اية دولة لا يمكن ان يعزل عن تيارات التأثير الخارجية التي تحلول بدورها استغلال واقع تعدد الانماط الاجتماعية والاقتصادية لخدمة اهدافها .

وكما يوضح فرد رجز فان هناك متغيرين اساسيين يحكمان دور الاعلام في المجتمع الانتقالي هما التحول الاجتماعي والانجاه نحو التماثل والانسجام (او الانصهار) . وهو يقصد بالتحول ذلك المدى الذي يشترك فيه السكان في شبكات اوسع للاتصال يكون بالامكان ايجادها على الرقعة الجغرافية للمجتمع من خلال وسائل الاعلام الجماهيرية وتأثيرهم بها . اما التماثل فيقصد به المدى الذي يرتبط فيه السكان المتحضرون في الدولة بمثل أعلى موحد .

واذا كان تصور انجاز الاعلام لهذين الهدفين سهلا في المجتمعات المتجانسة من حيث البنية السكانية ، فان المسألة لا تكون كذلك حين تتواجد فيها طوائف او جاليات او اقلية قومية لا تكون متجانسة او منسجمة مع الجماعة المحلية السائدة . ففي مثل هذه الحالة قد تسعى قنوات الاعلام المخارجي الى محاولة التأثير على تلك الطوائف والاقليات القومية لدفعها الى التمرد وعرقلة حركة

التطور والاتجاه نحو التماثل والانصهار ، وخلق شعور لديها بأنها تتعرض للاضطهاد من قبل الجماعة السائدة .

ولا تنف محاولات التأثير الخارجي عند هذا الحد ، ولكنها تستغل أيضا بعض الظواهر المنتشرة في المجتمعات الانتقالية لاثارة التوتر في خدمة اهدافها السياسية والاقتصادية . ويذكر فرد رجز بهذا الصدد نموذجين هما نموذج البروليتاري بمفهوم توينبي لهذه الكلمة ونموذج الانتلجنسيا . فالاول يشعر انه في المجتمع ولكنه لا يسهم في السيطرة على وجهة تطور المجتمع ، يشعر انه حملي ولكنه غير مشاوك ، على تماس ولكنه غير منضبط . بالنتيجة فانه يصبح في وضع يلعب فيه نفسه ويلعب الآخرين ، وفي مثل هذا الوضع النفسي يصبح التأثير عليه سهلا . كذلك فان المثقف المؤهل علميا يكون معزقا بين قيم وتركه مجتمعه التقليدية وبين فكرته من المجتمع المصري الحديث ، وتحت تأثير هذه الحالة يكون من الممكن ان يلعب افراد الانتلجنسيا دورا بلجذا سواء في خدمة الحكومة القائمة او في مناهضتها ، ضمن حالة من التردد والقلق والتذبذب والهذيان (٤٣) . وقد سبق ان رأينا كيف ان جون انطوني رصد وجود مثل هاتين الفئتين او الشريحتين النفسيتين في دولة الامارات العربية المتحدة .

ان من واجب الاعلام ان يعرف كيف يتغلب على النتائج السلبية وحالات التوتر الاجتماعي التي تنجم عن طبيعة المرحلة الانتقالية الراهنة .

وبطبيعة الحال فان الحلول الناجمة لمثل هذه المشكلة لا تتوقف على الاعلام والتعليم وحدهما وانما ترتبط بالسياسة العامة للدولة في مختلف المجالات .

مصادر الفصل الأول

- (١) الجنرال اندريه بوقر ، مدخل الى الاستراتيجية العسكرية ، تعريب اكرم الديري والهيثم الايوبي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٨ ، ص (٧٩) .
- (٢) د. جيهان أحمد وشي ، نظم الاتصال — الاعلام في الدول النامية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص (٧) .
- (٣) نفس المصدر ، ص ص (٨ - ٩) .
- (٤) فرد ريجز ، العلاقات الدولية كنظام منشوري . كتاب « النظام الدولي » ، برنستون ١٩٦١ ، ص ١٤٤
- (٥) نفس المصدر ، ص (١٤٨) .
- (٦) ليفكوفسكي ، اين العالم الثالث من العالم المعاصر ، ترجمة د. مطاوي حبيب ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٢ ، ص (١٨) .
- (٧) نفس المصدر ، ص (١٩) .
- (٨) فرد ريجز ، المصدر السابق ، ص (١٥٠) .
- (٩) نفس المصدر ، ص ص (١٥٠ - ١٥١) .
- (١٠) د. حسين البهارنة ، دول الخليج العربي الحديثة ، شركة التنمية والتطوير ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ص (٢٢ - ٢٥) .
- (١١) مصطفى مراد الدباغ ، الجزيرة العربية موطن العرب ومهد الاسلام ، الجزء الثاني ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٢ ، ص (١٥٠) وما بعدها .
- (١٢) نفس المصدر ، ص ص (١٥٥ - ١٥٦) .
- (١٣) كلود موريس ، سحر الصحراء ، منشورات وزارة الاعلام والثقافة ، طبعو طبعي ١٩٧٥ ، ص ص (١٠٢ - ١٠٤) .
- (١٤) فرد ريجز ، المصدر السابق ، ص (١٥٢) .
- (١٥) د. جيهان أحمد وشي ، المصدر السابق ، ص (٣٣) .
- (١٦) فرد ريجز ، المصدر السابق ، ص (١٥٥) .
- (١٧) نفس المصدر السابق ، ص ص (١٥٤ - ١٥٥) .
- (١٨) واير شرام ، وسائل الاعلام والتنمية القومية ، ترجمة ادب يوسف شيش ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٦٩ ، ص (٦٥) .
- (١٩) د. جيهان أحمد وشي ، المصدر السابق ، ص (٦٠) .
- (٢٠) نفس المصدر ، ص ص (٦٤ - ٦٥) .

- (٢١) فرد وجز ، المصدر السابق ، ص (١٧٤ - ١٧٦) .
- ٢٢٠) كلود موريس ، المصدر السابق ، ص (٦٩) وما بعدها .
- (٢٢) نفس المصدر ، ص (٧٧) .
- (٢٣) نفس المصدر ، ص (٨١) .
- (٢٤) مصطفى مراد الدباغ ، المصدر السابق ، ص (١٥٦) .
- (٢٥) نفس المصدر السابق ، ص (١٥٦) .
- (٢٦) كلود موريس ، المصدر السابق (١٠٢) .
- (٢٨) جون أنطوني ، الدول العربية في الخليج الأدنى : السكان والسياسات والبتترول ، مؤسسة الشرق الأوسط ، واشنطن ، ١٩٧٥ ، ص ص (١٠ - ٢١) .
- (٢٩) ولير شرام ، المصدر السابق ، ص (٥٠) .
- (٣٠) نفس المصدر ، ص (٥١) .
- (٣١) نفس المصدر ، ص (٧٩) .
- (٣٢) د. جيهما احمد رشتي ، المصدر السابق ، ص ص (٣٤٠ - ٣٥) .
- (٣٣) ولير شرام ، المصدر السابق ، ص ص (٧٢ - ٧٣) .
- (٣٤) كلود موريس ، المصدر السابق ، ص (٨٢) .
- (٣٥) ولير شرام ، المصدر السابق ، ص (٧٧) .
- (٣٦) وزارة الاعلام والثقافة ، الكتاب السنوي لعام ١٩٧٥ ، أبو ظبي ، ص ص (٧٠-٧١) .
- (٣٧) نفس المصدر السابق ، ص (٧٥) .
- (٣٨) نفس المصدر ، ص (١٣٠) وما بعدها .
- (٣٩) نفس المصدر ، ص (١٣٦) .
- (٤٠) الجنرال اندريه بوفر ، الردع والاستراتيجية ، ترجمة أكرم ديري ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ص (٣١ - ٣٢) .
- (٤١) الجنرال اندريه بوفر ، مدخل الى الاستراتيجية العسكرية ، المصدر السابق ، ص (١٨٢) .
- (٤٢) ولير شرام ، المصدر السابق ، ص (٦٦) .
- (٤٣) فرد وجز ، المصدر السابق ، ص ص (١٧١ - ١٧٤) .

الفصل الثاني

الاستراتيجية الاقتصادية وآفاق التنمية

٢١ - التحدي الأساسي :

تعني الاستراتيجية الاقتصادية للدولة إدارة واستخدام جميع الوسائل والامكانات المادية والبشرية والمالية من أجل تطوير الاقتصاد وتحقيق البرامج الاقتصادية المتوسطة والطويلة الأمد . . وبالتالي ، فإنه عند تحديد الاستراتيجية الاقتصادية للدولة لا بد من دراسة الامكانات المتاحة للمدبة والبشرية والمالية ، وأن يكون هدف التخطيط الاقتصادي تحقيق أفضل استخدام ممكن لهذه الامكانات بغية الوصول إلى الأهداف الأساسية للاستراتيجية الاقتصادية .

ان نظرة سريعة لواقع الامكانات المدبة والبشرية والمالية لدولة الامارات العربية المتحدة لا بد وأن تقودنا إلى الاستنتاجات التالية :

١ - نقص الامكانات البشرية للدولة سواء من الزاوية العددية أو من حيث الخبرات الفنية . وقد سبق أن عالجتنا هذا الجانب في الفصل السابق .

٢ - توفر الامكانات المدبة الملائمة للاستثمار الاقتصادي ، وهي امكانيات لا تعتمد فقط على الاحتياطي الكبير الذي تملكه الدولة من النفط والغاز ، وإنما تعتمد أيضاً على مصادر أخرى يمكن استثمارها ، منها المعدنية ومنها الزراعية والتجارية والمائية .

٣ - نتيجة للزيادة الكبيرة في انتاج الدولة من النفط ، وارتفاع قيمة عائداته ، فقد باتت تتوفر للبلاد الامكانية المالية للانفاق على مشاريع جريئة للتنمية

الاقتصادية . وتعتبر دولة الامارات - من هذه الزاوية - واحدة من بين عدد محدود من دول العالم الثالث التي تتسنى لها مثل هذه الامكانية . يكفي لتوضيح ذلك ان نذكر انه اذا كان متوسط دخل الفرد في نسبة كبيرة من الدول النامية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية حيث يعيش ثلثا سكان العالم يقل عن الحد الأدنى الذي حدده اليونسكو وهو ٣٠٠ دولار للفرد الواحد سنوياً (١) ، فان الدخل السنوي للفرد في دولة الامارات العربية المتحدة يتأخر دخل للفرد في العالم بأسره ، يبلغ ٢٢ ألف دولار سنوياً ، ونليها السويد ٦٧٠٠ دولار وسويسرا ٦٦٥٠ دولارا والولايات المتحدة ٦٢٠٠ دولاراً ، وذلك قد ايدته كتاب البنك الدولي عن احصائيات عام ١٩٧٥ .

ورغم هذا الارتفاع الكبير في معدل الدخل السنوي للفرد ، فإنه يصعب اعتبار دولة الامارات العربية المتحدة ، من بين الدول المتقدمة أو السعيدة المطمئنة الى مستقبل اجيالها ، وهي على الصعيد الاقتصادي ، كما على الصعيد الاجتماعي ، تعيش المرحلة الانتقالية وهي تعيش ظرفاً من الفنى يمكن ان يكون مجرد حلم سعيد عابر اذا لم تستطع في تنفيذ خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والحضارية لا تعزدها تحت رحمة انتاج وتصدير سلعة واحدة من المؤكد نفاذها بعد فترة من الزمن .

فدولة الامارات تعتمد حالياً على مصدر واحد للدخل ، هو عوائد تصدير النفط ، حيث يشكل فندخل البترول في الدول الرئيسية المصدرة للنفط نسبة عالية جداً من مصادر الدخل تتراوح بين ٩٤٪ و ٩٩٫٩٪ (وهو يشكل في أبو ظبي نسبة ٩٧٪ من مجموع العائدات (٣) .

والبترول بطبيعة الحال ليس بالثروة التي يمكن الاعتماد عليها بشكل دائم ، اذ ان نضوبه هو احتمال مؤكد بعد مرور فترة زمنية معينة ، خاصة وأنه يجري استخراج وتصديره بمعدلات مرتفعة وبكمادة خام غير مصنعة ، الامر الذي يخفض من قيمته ، ويجعل قيمته المضافة التاجمة عن التصنيع تذهب للبلدان المتقدمة صناعياً والفنية بواردها المتنوعة ، فضلاً عن حرمان الاقطار المصدرة للنفط من فوائد التصنيع الأخرى التي يمكن ان تحصل عليها فيما لو تم التصنيع في بلادها (٤) .

ان هذا الوضع الذي يضع البلاد امام مسؤوليات التعويض عن الحرمان الذي عايشه في الماضي والتغلب على الخوف من عودة هذا الحرمان في المستقبل ، عدا عن المسؤوليات الأخرى التي يفرضها الانتماء القومي والإنساني ، يثير في دولة الامارات العربية المتحدة شعوراً حقيقياً بالقلق ، وورقة حقيقية في رسم خطوط استراتيجية اقتصادية سليمة .

ولقد كان موضوع القلق الذي تعالى منه على الصعيد الاقتصادي موضع محاضرة القاهها السيد ملاح سعيد العتيبة ، في مدينة سالزيروج بالنمسا في أوائل آب ١٩٧٥ وفيها يقول :

« مملأشك فيه أن القليل من الحضور هنا كان قد سمع أو عرف قبل عشر سنوات عن البقعة الجغرافية التي تعرف الآن بالإمارات العربية المتحدة . ربما من خلال أهميتها الاستراتيجية أو بسبب مناخها القاسي أو بما هو معروف عنها عن صيد اللؤلؤ في بحارها . عندما أرى التربة الخصبة والمطر الغزير والخضرة والمناخ المعتدل والمصادر الغنية الأخرى لا يسمني إلا أن أعي كم كنا في الإمارات العربية المتحدة فقراء ومحرمين طوال قرون من الزمن ، لا بل ما زلنا وربما سنستمر على شيء من الفقر والحرمان في المستقبل . لم يكن علينا فقط أن نتحمل بيئة جغرافية صعبة وقاسية ، بل كان علينا أيضاً أن نكره على القيام بتيور المضيف للفتارين الأجانب المتعاقبين الذين يؤسفني أن أقول قد عملوا القليل لتحسين ظروف معيشتنا بالمقارنة مع ماجنوه من أرباح وفوائد من جراء بقائهم واستثمارهم للأراضي . أن هذه الحقيقة هي بالطبع ذات أهمية تاريخية فقط ، وأنا كإنسان عربي لا أضمر أي حقد أو مرارة في نفسي تجاههم . أن البقاء على الماضي هو أمر لايفيد السلامة والاعتزان والنمو العقلي . بالطبع لقد تغيرت الظروف والأزمان الآن . أن اندفاع العالم الصناعي نحو التقنية والسرعة ، والارتفاع في مستويات المعيشة ، وهذا في غضون عقدين أو ثلاثة من الزمن فقط ، قد ارتفع بالبلدان المنتجة للنفط - كدولة الإمارات العربية المتحدة - إلى المثل في مستويات الدول المتطورة والغنية ، ولكن في هذا المضمار ألفت نظركم إلى أن احتياطنا من النفط الخام يشكل كميات محدودة وغير قابلة للتجديد ، وفي كل مرة نبيع فيها برميلا من بترولنا نكون قد فقدنا جزءاً من رأسمانا الذي لا يمكننا استرجاعه . وفي هذه الظروف علينا أن نفكر ليس بمستقبلنا القريب فحسب الا وهو بناء بلادنا التي كما تعرفون ليس لديها الهيكل الاقتصادي الاساسي ، ولكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار خلق مصادر أخرى بإمكانها دعم وتأمين متطلبات الاجيال القادمة عندما ينضب احتياطنا النفطي (٥) .

وقد عبر السيد سيف سعيد غياش رحمه الله وكان وزير الدولة للشؤون الخارجية ، في خطاب له في الأمم المتحدة ، في نيسان ١٩٧٤ عن هذه المشكلة بقوله :

« أن بلاد العالم النامي المنتجة للسلع الأولية وهي بلاد تعتمد اقتصادياتها على قاعدة ضيقة من سلعة واحدة أو بضع سلع يساورها قلق شديد إزاء تدهور معدلات مبيعاتها التجارية ويزيد من قلقها هذا أن حصيلة صادراتها وإيراداتها القومية وميزانيتها ورخاؤها الاجتماعي والاقتصادي تعتمد اما بأكملتها أو في جزء

كبير منها على الحانة التجارية لسعة واحدة أو سلعتين . وهذه البلاد النامية ليست لديها اقتصاديات متنوعة ولا هياكل اقتصادية مرنة للتعويض مع تدهور عائداتها من تصدير السلع الواحدة أو السلع المحدودة التي تعتمد عليها . والوارد المعدنية جديرة بأن نخصص بالذكر من بين السلع الأولية . ان هذه الوارد ليست مخلدة بل هي في الحقيقة موجودات وطنية ثانوية يمثل انتاجها خسارة دائمة في الثروة القومية لا تقبل التعويض . ولذا فمن الخطأ ان نعتبر حصيلة بيع الموارد المعدنية دخلا جاكرا من مصدر نائم بل ان بيعها هذا يمثل في الواقع تحويل ثروة قومية قليلة للاستنواف الى اصول نقدية . ومن قصر النظر ان يعتبر هذا الجبل من البلدان المصدر للمعادن حصيلة صادراته من المعادن دخلا جاكرا له ان يستهلكه ويتمتع به على هواه ، لا بل على تلك البلدان ان تستثمر الاصول النقدية العائدة لها من ثروتها الطبيعية على افضل وجه من اجل تنويع هياكلها الاقتصادية القائمة على قاعدة ضيقة كي لا يحكم على اجيالها القادمة بمصير من الفقر المدقع او المجاعة متى فئيت مواردها الطبيعية بعد مدة قصيرة من الزمن لا تتجاوز بضعة عقود (٦) .

ومن خلال تحديد هذه الأبعاد للمشكلة يتضح ان اي استراتيجية اقتصادية سليمة لدولة الامارات العربية ، وللدول التي تمر بظروف مشابهة ، لا بد وان تضع في حسابها الاعتبارات التالية :

١ - رسم سياسة بتروولية صحيحة بنية تحقيق افضل استثمار ممكن لسلعها الأساسية التي يعتمد عليها دخلها في اوضع الراهن ، وتوقف عليها إمكانات البناء والتنمية من اجل المستقبل .

٢ - بناء الهيكل الاقتصادي للدولة . بما يؤمن تجاوز الأوضاع التقليدية التي كانت سائدة في الانتاج والعلاقات الانتاجية وخلق أوضاع ملائمة لعملية التطور الاقتصادي .

٣ - وضع خطط للتنمية - من تنويع الهيكل الاقتصادي للبلاد ووضع مسارها الحضاري ضمن اطار صحيح يكفر لأجيالها القادمة لا نعود إلى معاناة الحرمان الذي عانت منه الاجيال السابقة - فيكون الجيل الحالي قد قام بدور الجسر للأجيال القادمة .

والاستراتيجية الاقتصادية - هي عند - و يصبح محور الاستراتيجية القومية للدولة - ذلك ان كل المقومات الأخرى لاستراتيجيتها ، وكل الاهداف - جرى لهذه الاستراتيجية - يتوقف نجاحها في المدى البعيد على نجاح - استراتيجية الاقتصادية في تحقيق أهدافها المنشودة .

السياسة البترولية

٢٢ - النفط .. منبع الثروة القومية لدولة الامارات العربية :

دخلت الامارات العربية ميدان الانتاج النفطي في نهاية عام ١٩٦٣ حيث بدأ انتاج النفط في أبو ظبي . واكتشف النفط بعد ذلك في دبي وبدأ استثماره عام ١٩٦٩ ، وفي عام ١٩٧٠ اكتشف في الشارقة . كما اكتشف في اماره رأس الخيمة عام ١٩٧٦ بكميات تجارية ، وهناك دلائل كثيرة على توفره في عجمان .

وقد حققت دولة الامارات العربية مركزا مرموقا بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط . واحتلت عام ١٩٧٤ المرتبة الثانية بين هذه الدول كما يتضح من الجدول رقم (٦) ، كما يتبين انها احتلت المرتبة الرابعة من حيث الاحتياط المؤكد وجوده من البترول .

لكذلك ، فان دولة الامارات العربية المتحدة تتوفر فيها كميات ضخمة من الغاز الذي بدأت باستثماره مؤخرا .

ويعتبر احتياطي الغاز في أبو ظبي من أضخم الاحتياطيات في العالم .

وليزدليل الانتاج النفطي لدولة الامارات ، وزيادة اسعار النفط ، ونتيجة للسياسة النفطية التي اتبعتها مع دول الأوبك الأخرى أو منفردة ، فقد ازداد دخلها من النفط زيادة كبيرة ، ومن المتوقع استمرار هذه الزيادة خلال السنوات القادمة ، بحيث قدرت بعض المصادر دخلها من النفط عام ١٩٨٠ بأنه سيصل إلى حوالي ٩ مليارات دولار (انظر الجدول رقم ٧) ، وأن كانت هذه التقديرات تبدو أقل من المتوقع في ضوء الزيادة في الانتاج ، وفي ضوء الشروع في استثمار الغاز وفي ضوء الإيرادات الجديدة في الاسعار .

الجدول رقم (٦)

احتياط و انتاج دول اوبيك من النفط

البلد	الانتاج بملايين البراميل (١٩٧٤)	الاحتياط المؤكد بالبلايين
السعودية	٢٠٠٦٦	١٣٢
إيران	٢٠٢٣٤	٦٠
فنزويلا	١٠١٢٨	١٤
الكويت	١٠٠٧	٦٤
نيجيريا	٨٣٢	٢٠
ليبيا	٦٧٢	٢٥٥
العراق	٦٥٠	٣١٥
الإمارات العربية المتحدة	٦٣٥	٢٥٥
أفغنيسيا	٥٤٠	١٠٥
الجزائر	٢٨٠	٧٠٦
قطر	١٩٠	٥٠
الاكوادور	٨٤	٧

الجدول رقم (٧)

عائدات النفط لبعض الاقطار المصدرة للالعام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٨٠ (تقديري)

البلد	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٠
البحرين	—	(بملايين الدولارات)	٢٦٠
الشارقة	—	—	٨٨٠
عمان	—	—	١٠٧٥٠
دبي	—	—	١٠٣١٠
قطر	٦٠٠	١٠٦٥٠	٢٠١٩٠
الكويت (بما في ذلك حصتها من المنطقة المشتركة)	٢٠٨٠٠	٨٠٠٠	٨٥٤٠
أبو ظبي	١٠٢٠٠	٤٣٠٠	٦٥٧٠
العراق	١٠٩٠٠	٦٠٠٠	١٠٦٢٠
السعودية	٧٢٠٠	٢٢٠٠٠	٢٥٤٠٠
المجموع	١٩٣٠٠	٧٠٩٥٠	١٠٠٤١٠
المجموع لبلدان الاوبيك	٢٨٩٠٠	١٠٦٣٠٠	١٤٣١١٠

ومع المتوقع أن تتعاظم أهمية البترول كمادة خام خلال السنوات القادمة ، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة أهمها :

١ - ازدياد الطلب العالمي على البترول بنسب تفوق كثيرا نسب الاكتشافات الجديدة لمكامن البترول حيث تشير الاحصاءات الى أن نسبة النمو في الانتاج العالمي للبترول خلال الفترة بين عام ١٩٦٠ - ١٩٧٠ قد بلغت (٨٪ سنويا في

الجدول رقم (٨)

انتاج النفط الخام في دولة الامارات (بطلاين البراميل)

الاجمالي (١)	الشارقة	دبي	ابو ظبي	
١٢١	—	—	١٣١	١٩٦٦
١٣٩	—	—	١٣٩	١٩٦٧
١٨٢	—	—	١٨٢	١٩٦٨
٢٢٣	—	٤	٢١٩	١٩٦٩
٢٨٤	—	٣١	٢٥٣	١٩٧٠
٣٨٧	—	٤٦	٣٤١	١٩٧١
٤٤٠	—	٥٦	٣٨٤	١٩٧٢
٥٥٦	—	٨٠	٤٧٦	١٩٧٣
٦٠٣	—	٨٨	٥١٥	١٩٧٤
٦٠٦	٠٠	٩٣	٥١٣	١٩٧٥
٦٩٦	٠٠	١١٦	٥٨٠	١٩٧٦
١٠٥	٠٠	٢٢	٨٣	١٩٧٥
١٥٩	٠٠	٢٤	١٣٥	الربع الاول
١٧٥	٠٠	٢٢	١٥٣	الربع الثاني
١٦٨	٠٠	٢٥	٢٤٣	الربع الثالث
١٦٩	٠٠	٢٨	١٤١	الربع الرابع
١٧٠	٠٠	٢٩	١٤١	١٩٧٦
١٧٧	٠٠	٢٩	١٤٨	الربع الاول
١٨٠	٠٠	٣٠	١٥٠	الربع الثاني
١٧٦	٠٠	٢٨	١٤٨	الربع الثالث
				الربع الرابع
				١٩٧٧

(١) بدأت الشارقة انتاج وتصدير النفط في شهر يوليو عام ١٩٧٤ .

(٢) تم اكتشاف النفط بكميات تجارية بامارة رأس الخيمة في منتصف عام ١٩٧٦ والان لم يعلن

من الانتاج الفعلي .

المصدر : دائرة البترول - حكومة ابو ظبي .

قسم الحسابات المركزية - حكومة دبي .

الاستراتيجية م - ٥

حين إن نسبة النمو في الاحتياطي تقدر بحوالي ٦٤٪ مما يمدد العالم بأزمة خطيرة وعجز كبير في امدادات الطاقة .

٢ - عدم تحقيق الآمال الكبيرة التي تعلق بها الغرب لاكتشاف البترول بكميات ضخمة في كل من الاسكا وبحر الشمال رغم الجهود الجبارة والمبالغ الطائلة التي صرفت لهذا الغرض .

٣ - انخفاض نسبة مساهمة الفحم الحجري في امدادات الطاقة في العالم فقد كانت هذه النسبة تشكل حوالي ٥٦٪ من اجمالي استخدمات الطاقة في الخمسينات من هذا القرن ثم تناقصت الى حوالي ٣٥٪ في بداية السبعينات ويتوقع لها ان تنخفض بنسبة اكبر خلال السنوات القادمة .

٤ - تطور الصناعات البتروكيميائية ودخول البترول والنفاز الطبيعي ومشتقاتهما كعنصر اساسي من العناصر التي تعتمد عليها الصناعات المذكورة . ولهذا لم يعد البترول مادة خاماً تستخدم لأغراض الوقود بالدرجة الاولى بل انها أصبحت مادة كيميائية ثمينة من الجريمة بحق البشرية جمعاء التفريط بها لعدم امكان تعويضها عند نفاذها (٨) .

ان ازدياد أهمية النفط على الصعيد الدولي على هذا النحو ، وازدياد أهميته بالنسبة لدولة الامارات ، ووجه الاستخدام الأكثر ملائمة التي يمكن الاستفادة منها في بناء اقتصادها ، ومخاطر انقراضها في تحقيق خطط التنمية الشاملة بما تتطلبه من بناء الهيكل الاقتصادي وتنويعه ، كل ذلك يفرض على دولة الامارات العربية ان تنتهج سياسة بترولية صحيحة وحكيمة تخدم بشكل فعال اهداف استراتيجيتها القومية على الصعيد الاقتصادي اضافة الى الاصدقاء الاخرى .

٢٢ - المقومات الاساسية للسياسة البترولية في دولة الامارات العربية :

تمثل المقومات الاساسية السياسة البترولية في دولة الامارات العربية المتحدة ، في النقاط التالية :

١ - تحديد سعر البترول على اساس اكثر عدالة .

٢ - الحيولة بين الشركات الاحتكارية وبين التحكم في سعر البترول في السوق العالمي بحيث لا يكون دخل البلدان التي تعيش على وارداتها النفطية فقط عرضة لتقلبات فجائية .

٣ - التحكم في السياسة الانتاجية ، حتى لا يكون حجم الانتاج تحت رحمة الشركات الأجنبية ، وتعزيز السيطرة الوطنية على النفط والنفاز .

٤ - الاستثمار الأمثل للنفط بحيث لا ينحصر الاستثمار في مجال استخراج النفط الخام وتصديره وإنما يتجاوزته إلى العمليات اللاحقة الأخرى كالتكرير والتصنيع . ودمج صناعة البترول بالاقتصاد الوطني .

٥ - المساهمة في عملية التسويق .

٦ - التنسيق مع منظمة الدول العربية ومنظمة الأوبك والمساهمة في نشاطات هاتين المنظمتين .

وسنعالج كل واحدة من هذه النقاط على حدة .

٢٤ - تحديد سعر البترول على أسس أكثر عدالة :

تعرض العرب لعن كبير فيما يتعلق بسعر النفط لفترة طويلة من الزمن . ولم يكن النفط العربي يخضع لقانون التبادل الدولي ، فرغم أن البترول العربي أقل تكلفة من البترول الأمريكي سواء بسبب قربه من موقع الطلب على البترول (أوروبا الغربية) ، سواء بسبب قلة تكاليف استخراجه ، فإنه كان لأمدة طويلة يخضع التحكم مطلق من جانب الاحتكار الدولي بدور أساسا حول تحديد أسعار البترول في غير موضع الطلب عليه (٩) .

ويروي الشيخية سعيد الهاملي قصة أسعار النفط حتى عام ١٩٧٣ ، فيقول انه « لم يكن هناك حتى عام ١٩٥٠ ما يعرف بالأسعار المعلنة نظرا إلى أن الدول المنتجة حتى ذلك الحين كانت تتقاضى دخلا مقطوعا قدره أربع شلنات لكل طن من الاطنان المصدرة من الخام . ولكن بدخل مبدأ المناصفة في الأرباح عام ١٩٥٠ كان لابد من إيجاد سعر يتم على أساسه تقييم مبيعات الشركة وصادراتها من النفط الخام حتى يمكن تقرير الأرباح تبعا لذلك . من هنا برز السعر المعلن الذي كانت تعلنه الشركة المنتجة ثم تقوم بتقرير دخل الدولة المنتجة بعد ذلك على أساس نصف الفروق بين الأسعار المعلنة ، وكلفة الإنتاج . وغني عن القول أن الشركات كانت تحدد السعر المعلن على أساس مصالحها الذاتية فقط في تحسين وضعها التنافسي في العالم ، وفي ترجيل أرباح بعض العمليات إلى عمليات أخرى الرفع الدخل الصافي لها في الوقت الذي لم تتمكن الدول المنتجة من تحسين الأسعار المعلنة أو حتى في المحافظة على مستواها . إن سعر برميل البترول الخام «درجة ٢٤ حسب مواصفات معهد البترول الأمريكي » الذي أعلنت الشركات سعره المعلن بمبلغ ٢٫١٧ دولار في سنة ١٩٥٨ قامت بتخفيضه من جانب واحد . سنة ١٩٦٠ إلى ١٫٨٠ دولار تاركة للدول المنتجة دخلا ضئيلا قدره ٨٠ سنت فقط للبرميل . ولم تقدم شركات البترول لذلك مبررا سوى السوق ، وبالفعل كان

السوق هو السبب لأن السبب الوحيد لذلك الاجراء كان رغبة الشركات في تثبيت اقداسها في الاسواق الأوروبية واليابانية ولكن على حساب النول المنتجة وكان من نتيجة ذلك ان حاولت معظم البلدان المنتجة زيادة صادرات البترول لتعديل آثار انخفاض السعر من جهة ولرفع مجموع الدخل من جهة أخرى مما كان له أثرا عكسيا وادى إلى خفض آخر في أسعار البترول بعرض خصم قدره ٥٣ - ٥٥٪ لكل برميل دون السعر المعلن (١٠) .

وكانت الشركات قد أجرت تخفيضها الأول في عام ١٩٥٩ ، حيث حددت السعر المعلن للبرميل بمبلغ ١.٩ دولار للبرميل .

وقد استمر تثبيت السعر عند الرقم المعلن عام ١٩٦٠ لغاية توقيع اتفاقية طهران في شباط ١٩٧٢ (١١) . ولعل الأسعار ما كانت لتثبت في غضون تلك الفترة لولا تشكيل منظمة الأوبك ، حيث اجتمعت خمس دول مصدرة النفط ، واخذت في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ عن تشكيل المنظمة بهدف العمل للحيلولة بين الشركات وبين مواصلة هذا العبث بمقدرات النول المنتجة . كان أول ما انجزته المنظمة تثبيت أسعار البترول ، ثم قلعت بدراسة مستفيضة لأسعار البترول الخام وعوائله وكذلك رؤوس الأموال المستثمرة في إنتاج البترول ، واخذت تعمل على زيادة أسعار البترول لتتناسب مع الزيادة التي حصلت في أسعار المنتجات الصناعية الأخرى ، ولم تحقق هذا الهدف عمليا إلا في ١٦ تشرين الأول ١٩٧٣ (١٢) .

لقد ترتب على تحكم الشركات بسعر البترول العربي خلال تلك الفترة واخضاعه لمقومات بعيدة عن الهيكل الحقيقي لتقابل الطلب والعرض في السوق العالمي خسارة واضحة ودهيية بالنسبة للبلاد العربية . وبحساب بسيط من جانب خبراء الجامعة العربية أمكن تقدير حجم الخسارة في أسعار البترول العربي خلال عام ١٩٦٦ فقط ، ونتيجة لوقوع نقطة تعادل السعر في غير مكانها الصحيح بمقدار ١.٣٥٩ مليون دولار بالنسبة لمنطقة الخليج العربي فقط (١٣) .

كان لا بد إذن من وضع حد نهائي لهذا الفنب الكبير اللاحق بالإقطار المصدرة للنفط ، واتخذت منظمة الأوبك في اجتماعها في كراكاس بفنزويلا في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٠ دراسة سبل العمل المتلحة ، وكانت ثمرة هذه الجهود اتفاقية طهران الموقعة في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٧١ بين البلاد المنتجة وشركات البترول ثم تبعتها اتفاقيتا طرابلس ولاغوس واتفاقية التصويض سن خفض الدولار ١٩٧٢ . على أن سرعة الأحداث والتطورات التي حدثت خلال العام ١٩٧٣ اقتضت المزيد من التفاوض لتعديل شروط الاتفاقيات السابقة والأسعار المحددة

بموجبها ، لذلك بدأت الدول المنتجة حوارا جديدا مع شركات البترول حلوات فيه الحفاظ على مصالحها الحيوية فيما يتعلق بشرواتها . ولكن هذا الحوار لم يثمر ونشلت جهود الدول المنتجة في المفاوضات التي جرت في فيينا في ٨ أكتوبر ١٩٧٣ ، مما دفع دول الخليج المنتجة الى الأخذ بزمام الأمور وإعلان الأسعار العلنية لخاماتها في ١٦ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣ (١٤) .

وبروي السيد مانع سعيد العتيبة ظروف الوصول إلى اتخاذ ذلك القرار التاريخي بالنسبة للاقطار المصدرة للنفط ، فيقول انه بعد انتهاء الجولة الأولى من المفاوضات في فيينا لمبحث موضوع تعديل الأسعار ، وقبل بدء الجولة الثانية سمع المجتمعون خبر اشتعال حرب تشرين (أكتوبر) بين العرب وإسرائيل . وعندما سمع ممثلو الشركات خبر اندلاع الحرب تشددوا في المحادثات ، وطلبوا بعض الوقت للرجوع الى رؤسائهم ، وبمعلها وافقوا على زيادة الأسعار بنسبة معينة . ويقول انه يمكن تفسير موقف ممثلي الشركات في تلك المحادثات ، بعد اشتعال الحرب ، بأنهم فضلو الانتظار حتى تظهر نتيجة الحرب . فقد كانوا يتوقعون بأن العرب كالمعدة سوف يهزمون ، وبالتالي ستصبح الدول المنتجة في موقف ضعيف أثناء التفاوض ، لأن معظم الاقطار في منظمة الأوبك عربية . وقد تأجلت الاجتماعات لتستأنف في ١٦ أكتوبر في الكويت حيث تم الاجتماع مرة ثانية ، وتقرر ان موضوع تعديل الأسعار سيكون من حق الدول المنتجة وبدون استشارة أو مفاوضة الشركات . ويضيف العتيبة قائلا : « قلنا ان النفط هو ثروتنا الوطنية ، وأن الطرف الوحيد الذي يحق له وضع السعر العادل والمناسب لهذه السلعة هو نحن » . وفي ديسمبر (كانون أول ١٩٧٣) عقدت أقطار الأوبك اجتماعا آخر في طهران ، وفي ذلك الاجتماع عدلت أسعار النفط لتصل بين ١١ - ١٢ دولارا للبرميل وذلك حسب نوعية النفط (١٥) .

وكان التعديل الذي طرأ على السعر في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ قد حدد سعر برميل النفط العربي الخفيف ٣٤ درجة حسب مواصفات معهد البترول الأميركي بحيث يرتفع من ١١.٣٠ الى ١١.٩٥ دولار أمريكي أما في ديسمبر فارتفع سعر البرميل الى ١٢.٦٥ دولار على أن يطبق هذا الاجراء اعتبارا من ١/١/١٩٧٤ .

لكن رفع سعر النفط لم يمر دون زويدة واسعة أثارتها الدول المستهلكة الصناعية . إذ راحت هذه الدول تزعم أن الدول المنتجة للنفط بتصرفها هذا مستعمل على تحطيم الاقتصاد العالمي .

وتحت ستار هذه الحملة ، ملست الشركات في الدول الصناعية عطيةرفع مفتعل للأسعار متخذة من أزمة الطاقة حجة لتصرفها .

وقد ناقش السيد سيف سعيد غباش في خطابه في الأمم المتحدة (نيسان ١٩٧٤) هذه المسألة بقوله : « ان القيمة التصديرية للنفط كانت طوال عهدها في الواقع شديدة الترددي وبقيت كذلك حتى عام ١٩٧٠ وكان انتاج النفط وتجارته في البلاد المصدرة له يخضعان لسيطرة شركات دولية ولم تكن هناك سوق مفتوحة حرة للنفط الخام . والواقع ان شركات النفط كانت تستمد ربحا اقتصاديا كبيرا يتمثل في الفرق بين ارتفاع انتاجية حقول النفط في البلاد النامية وشدة انخفاض انتاجية حقول النفط في البلاد الصناعية المتقدمة ولا سيما الولايات المتحدة يضاف الى ذلك ان ممتلكي البلدان المتقدمة في الغرب كانوا يحصلون على فوائد تمثل الفرق بين الائتمان المنخفضة نسبيا التي يشترطون بها النفط والائتمان الأعلى منها التي كانوا سيشترونه او يشترطون بدائله بها كي لا يضطروا الى ترك استهلاكه وقد حاولت البلاد المصدرة للنفط وغيره من الموارد الطبيعية استرداد الربح الاقتصادي والمشاركة في فائض المستهلكين التي تحصل عليها البلدان الفنية وعلينا ان نلاحظ ان زيادات الاسعار التي عمدت اليها البلاد المصدرة للنفط في الآونة الأخيرة تستند الى اسس اقتصادية تبررها كل القوانين ، فإذا ما وضعنا في اعتبارنا عدم وجود سوق مفتوحة واخذنا بمعيار كلفة الاستبدال لوجدنا ان الزيادات الأخيرة في الاسعار هي زيادات معتدلة كل الاعتدال بل ان اسعار البدائل الكاملة للخامات الطبيعية اعني بها الخامات الصناعية تعتبر في المدى الطويل اعلى بدرجة كبيرة ومحسوسة من السعر الذي تباع به الخامات الطبيعية من قبل اعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) . واذا ما اسهنا في الحساب عوامل التفاصل المتصلة بالتنوع والمكان ثم زيادات الاسعار بالنسبة الى المستهلكين لانرجع كلها الى البلاد النامية المصدرة للمواد الخام . في الواقع ان شركات الموارد الطبيعية في البلاد المستهلكة قد اتخذت ما يسمى بازمة الطاقة حجة لاستغلال حالات انعدام المرونة بالطلب والعرض لرفع الائتمان التي تتقاضاها وتوسيع حدود ارباحها الى درجة كبيرة . وانه لعمل يدل على الحنكة السياسية والاقتصادية ، ان اعضاء منظمة البلاد المصدرة للبترول (أوبك) قد قررت تجميد اسعار تصدير النفط على مستواها في شهر ديسمبر ١٩٧٣ رغم ان هذه الاسعار تقل بكثير عن قيمة البدائل وخطيق بالبلاد الصناعية الأغني ان تسعى هي ايضا إلى تثبيت اسعار صادراتها الرئيسية بدل ان تدفع ثمن وارداتها بقيم نقدية زائلة » (١٦) .

إلا ان اتجاه الدول الصناعية نحو رفع اسعار منتجاتها استمر بشكل تصاعدي تضخمي ، الامر الذي دفع الأوبك الى زيادة الاسعار مرتين . ففي ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥ قررت الأوبك رفع اسعار النفط الخام بنسبة ١٠٪ على ان تطبق اعجابا من اول اكتوبر ١٩٧٥ . وقررت الزيادة الثانية وتراوح

بين ٥ - ١٥ ٪ في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦ . ولم تكن الزيادة في الحالات لتعادل الارتفاع الذي طرأ على أسعار السلع التي تنتجها البلدان الصناعية .

من جهة ثانية ، وفي نطاق تحقيق أسعار أكثر عدالة ، فقد ادخلت دولة الإمارات العربية قاعدة جديدة على الصناعات البترولية هي تصنيف الإنتاج ، وهذه القاعدة تعني أن هناك أنواعا عديدة من البترول ، وبترول الإمارات من النوع الجيد الذي يحتوي نسبة قليلة جدا من الكبريت ، وكانت شركات البترول تحصل في السابق على علاوة الكبريت وتخفيها عن الدولة ، فقامت دولة الإمارات بإجراء مفاوضات للحصول على هذه العلاوة باعتبارها حق شرعي لها ، وليست للشركات . وخلال حرب تشرين ١٩٧٣ تمكنت من فرض علاوة الكبريت على الشركات العاملة ، وبلغت قيمتها ٧٥ فلسا على البرميل الواحد وهو يعني زيادة في الدخل بمئات الملايين .

وبعد أن فرضت دولة الإمارات هذه القاعدة الجديدة ، بدأت الدول المنتجة بالآخذ بها ، واستفادت كثيرا من هذه التجربة .

٢٥ - الحيلولة بين الشركات الاحتكارية وبين التحكم في سعر البترول في السوق العالمي :

إذا كان الإجراء الذي افعلت عليه الدول المصدرة للنفط في ظروف حرب تشرين عام ١٩٧٣ قد أسهم في تحقيق أسعار أكثر عدالة للنفط ، فإن ما هو أهم من هذا الإجراء في حد ذاته هي القاعدة التي أستخدمتها البلدان المصدرة نتيجة اجتماع كلمتها ، وهي حقها المطلق في تحديد سعر ثروتها النفطية ومن ثم الحفاظ على هذه القاعدة ، والحيلولة بين الشركات وبين محاولة خرقها . فهذه القاعدة حققت أملا كبيرا للبلدان المنتجة للنفط ، وخاصة بالنسبة للدول العربية التي تعتمد في حياتها بشكل رئيسي ، بل يكون كليا ، على وارداتها النفطية ، كدولة الإمارات العربية ، إذ هيأت لها الشعور بالاستقرار والطمأنينة بعد أن كلفت تخشى من تعرض دخلها القومي لتقلبات فجائية بسبب تحكم الشركات وعدم وجود انسجام بين العرض والطلب والأسعار المحددة .

أن الحفاظ على هذه القاعدة ، والحيلولة بين الشركات وبين محاولة العودة إلى سياسة التحكم تتطلب سياسة بترولية عربية موحدة ، ومتابعة التنسيق والتعاون بين الدول الاعضاء في منظمة الأوبك ، ومنع انزلاق هذه الدول إلى المضاربة في أسواق النفط .

ومن هنا ، تؤكد دولة الإمارات باستمرار على أهمية التمسك بالعمل الجماعي بين الدول المصدرة للنفط ، والالتزام بقرارات الأوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول .

٣٦ - تعزيز السيطرة الوطنية على النفط والغاز :

تتبع السياسة البترولية لدولة الامارات العربية المتحدة من مفهوم وطني بعيد المدى ، فهي تخطط لكي تكون لها السيطرة الكاملة على ثروتها النفطية ، وتوجيه عناصر الكشف والانتاج والتسويق بما يحقق اهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وقد خاضت دولة الامارات الى جانب الدول الاخرى في منظمة الاوبك معارك عديدة لتأكيد مبدأ سيادتها على نفطها ، وطورت حصتها في المشاركة من أجل تحقيق وتأكيد هذه السيادة .

وقد كانت المشاركة أحد المواضيع الأساسية التي تعمل منظمة الاوبك لتحقيقها منذ تأسيسها ، ومرت بثلاث مراحل :

كانت المرحلة المبكرة هي الحصول على مبدأ المشاركة في بعض الاتفاقيات النفطية أو اتفاقيات منح الامتياز في اقطار منظمة الاوبك . . . وتطورت بعد ذلك ، حين قامت دول الخليج عام ١٩٧٢ فشكلت مجموعة مؤلفة من السعودية والامارات والكويت والعراق وقطر ، وبدأت مفاوضات مع شركات النفط للحصول على المشاركة ، ونجحت في تحقيق المشاركة بنسبة ٢٥٪ (١٧) . وقد وقعت اتفاقية المشاركة بهذه النسبة في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢ ، وبدأ العمل بها اعتباراً من مطلع عام ١٩٧٣ . وكان لهذه الاتفاقية ميزات وعيوبها .

كانت ميزات الاتفاقية هي :

١ - مشاركة الحكومات المنتجة - ولو بدور محدود - في تقرير برامج الانتاج والتطوير التي كانت الشركات تتولى مسؤولية وضعها وتنفيذها بمعزل عن الحكومات المنتجة ، ودون استشارتها بل وفقاً لما تطبه مصلحة الشركات وحدها .

٢ - حصول الاقطار المنتجة على كميات بترول المشاركة - رغم ضالة تلك الكميات - ومباشرتها بتسويق هذه الكميات لأول مرة بشكل مباشر الامر الذي حقق لها الفوائد التالية :

١ (الحصول على مدخولات اضافية نتيجة ارتفاع الاسعار التي بيع بموجبها بترول المشاركة في جميع الاقطار التي وقعت اتفاقية المشاركة عما تنقأضه تلك الاقطار من دخل ناجم عن البترول المصدر عن طريق الشركات .

ب (اكتساب الخبرة في ميدان تسويق البترول ، وتعريب الاجهزة البترولية في هذا الميدان الحيوي .

ج) الاطلاع على الاسعار الحقيقية التي يباع بها البترول في الاسواق العالمية والتي كانت تعتبر سراً مقفلاً بالنسبة للاقطار المنتجة زمناً طويلاً الأمر الذي يمكنها وبالتالي من المطالبة بتعديل الاسعار الملتنة لبترولها المصدر عن طريق الشركات وأخذها زمام تحديد تلك الاسعار بيدها بعد أن ثبت لديها عملياً أن الاسعار الملتنة من قبل الشركات لا أساس لها من الواقع ولا علاقة لها بأسعار البيع الفعلية للبترول (١٨) .

لكن تلك الفوائد لم تكن كافية للتغطية على العيوب التي اتصفت بها تلك الاتفاقيات ، وهي :

١ - كون المشاركة نظرية ، حيث يمكن القول بأن دور الحكومات المنتجة في المشاركة في عمليات الشركات كان دوراً سلبياً أكثر منه إيجابياً ، ويعود السبب في ذلك إلى سيطرة الشركات الأجنبية على غالبية الأسهم (٧٥ ٪) وبالتالي تمتعها بأفضلية الأصوات في اتخاذ القرارات في المسائل الأساسية .

٢ - عدم تمكن الحكومات من أخذ حصتها من البترول المصدر كعملة حيث كان من المفروض أن تسلم الحكومات المنتجة ٢٥ بالمائة من البترول المنتج وتكون حرة في التصرف به إلا أن الذي حدث فعلاً هو عدم حصول الحكومات إلا على كميات محدودة جداً من البترول بنسبة ٢,٥ ٪ من الإنتاج عام ١٩٧٣ و ٥ ٪ عام ١٩٧٤ . وكان السبب في ذلك تمكين الشركات من الوفاء بالتزاماتها مع المشترين من جهة وتخوف الاقطار المنتجة من حصولها على كميات كبيرة من البترول بشكل مفاجئ . وعدم تمكنها من تسويقها أو اضطرابها إلى بيعها بأسعار منخفضة وتعطيل قاعدة السعر من جهة أخرى الأمر الذي ثبت عدم صحته فيما بعد .

٣ - ارتفاع مبالغ التعويضات التي دفعتها الاقطار المنتجة ثمناً لمشاركتها مما جعل مشاركتها باهظة الثمن .

٤ - انخفاض أسعار بترول المشاركة الذي أعيد بيعه إلى الشركات بموجب اتفاقيات المشاركة حيث وافقت الاقطار المنتجة على تلك الاسعار لأنها لم تكن على اطلاع على الاسعار الحقيقية لبيع البترول في السوق العالمية وعدم وجود قاعدة أخرى لديها لتحديد أسعار هذا البترول (١٩) .

إن مزايا وعيوب الاتفاقيات الأولى قد دفعت وبسرعة نحو المرحلة الثانية من المشاركة . وفيها ارتفعت نسبة المشاركة إلى ٦٠ ٪ لصالح الدول المنتجة .

وقد وقعت اتفاقية المشاركة الثالية بالنسبة لدولة الإمارات في الأول (سبتمبر / ١٩٧٤) ومثلت أمجاداً فخماً بالنسبة لدولة الإمارات على طريق السيطرة الوطنية على الثروة النفطية . وكانت أهم بنود الاتفاقية وإبرز ميزاتهما كما يلي :

١ - تمتلك الحكومة ٦٠ ٪ من الشركات العاملة في أبو ظبي ، والمثلة في شركة نفط أبو ظبي المحدودة ومعنى ذلك أن نسبة ٦٠ ٪ من موجودات هذه الشركة في البلاد بآت ملكاً للدولة وإن أصبح للدولة ٦٠ ٪ من الأصوات في مجلس الإدارة .

٢ - تدفع الدولة تعويضا مقداره ٤٠ مليون دولار بالإضافة الى التعويض الذي دفعته عن الـ ٢٥ ٪ في المرة السابقة .

٣ - تقوم الشركة باعادة شراء ٤٠ ٪ من حصة أبو ظبي في بترول المشاركة والبالغة حوالي ٧٤ ألف برميل يوميا ، أي أنها تعيد شراء ٣٠٠ ألف برميل يوميا من بترول مريان بمبلغ ١١٩٠ دولاراً للبرميل الواحد ، ويعادل ذلك ٩٤٨٦ / ٪ من السعر الملن . أما الكمية الباقية فتتولى شركة أبو ظبي الوطنية تسويقها في السوق الحرة .

٤ - يبدأ سريان هذه الاتفاقية بأثر رجعي اعتباراً من اليوم الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٧٤ ، ويعني ذلك أن على شركة نفط أبو ظبي المحدودة أن تدفع للحكومة ما يربو على ٥٠٠ مليون دولار ثمناً لما اشترته من بترول أبو ظبي من ١ / ١ / ١٩٧٤ حتى ٣٠ / ٩ / ١٩٧٤ .

٥ - وقد اتفق على اجراء مباحثات أخرى للاتفاق على أسعار اعادة شراء الكمية التي اتفق عليها ومقدارها ٣٠٠ ألف برميل يوميا (٢٠) .

وقد تحققت في الاتفاقية الجديدة مزايا هامة بالمقارنة مع اتفاقية المشاركة الاولى . فبينما كان التعويض في الاتفاقية الاولى على أساس القيمة الدفترية المعلنة ، وضع في الاتفاقية الثانية على أساس القيمة الدفترية الصافية . وكانت هناك أيضاً تعديلات فيما يتعلق بالادارة والتمثيل الوطني لصالح الدولة (٢١)

أما المرحلة الثالثة في نظام المشاركة فقد دخلتها معظم الاقطار العربية المصدرة للنفط برفع نسبة المشاركة إلى ١٠٠ ٪ ، بينما وجدت دولة الامارات ضرورة الانتظار وتهيئة الامكانات قبل الاقدام على هذه الخطوة .

ويفسر السيد مانع سعيد العتيبة هذا الموقف بقوله : « ان الوضع في دولة الامارات يبدو مختطفاً طمأ هو عليه في بعض الدول المنتجة للنفط . فنحن الآن مشاركون بنسبة ٦٠ ٪ ولكننا في الحقيقة لا ندير هذه النسبة من نفطنا . فالشركات لا زالت تدير صناعة النفط وتقوم بالعطيات . فنحن ليس لدينا القدرة على ادارة نسبة الـ ٦٠ ٪ اذ اننا في حاجة الى مزيد من الوقت حتى يعود ابناء الامارات الذين أرسلوا للدراسة في هذا المجال في مصر والولايات المتحدة ولبنان ليتسلموا ادارة هذه العطيات (٢٢) .

والجدير بالذكر أن شركة بترول أبو ظبي الوطنية هي التي تتولى مهمة تمثيل الدولة في المشاركة .

وبالإضافة الى موضوع المشاركة في تطورها باتجاه تحقيق السيطرة الوطنية الكاملة على الثروة النفطية ، فهناك مسألة السيطرة على ثروات البلاد من الغاز الطبيعي ، واتخاذها من التبديد الذي كلفت تمارسه الشركات دون وازع من ضمير ، حيث كانت الشركات النفطية تعتمد الى التخلص من الفائز المصاحب باحرقه ، فقررت دولة الامارات انقاذ الفائز من التبديد ، واثروا الشركات باستثماره أو تولي شركة النفط الوطنية لهذه العملية بشكل مباشر أو بالاشتراك مع شركات أخرى .

وقد اصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة بصفته حاكما لأبوظبي قانونا جديدا بشأن ملكية أبو ظبي للغاز .

ونورد فيما يلي نص هذا القانون الهام الذي اسهم في فرض سيطرة البلاد الوطنية على ثرواتها الطبيعية من الغاز .

مادة ١ - يكون جميع الغاز المكتشف ، أو الذي يتم اكتشافه في النطاق الاقليمي لامارة أبو ظبي ، والذي يجري استخراجه أو إنتاجه من آبار النفط والفاز فيها ، ملكا لهذه الامارة وحدها . . . ويشمل النطاق الاقليمي لامارة أبو ظبي أرضها ومياهها الإقليمية وجرفها القاري .

مادة ٢ - في تطبيق أحكام المادة السابقة يقصد بلفظ الغاز ما يأتي : الفائز المصاحب للنفط . والنفط الغازي لمكمن النفط ، والغاز الطبيعي غير المصاحب للنفط . وكافة محتويات الفترات المينة فيما سبق التي تشمل على غازات الميثان والإيثان والبروبان والبيوتان . والفازولين الطبيعي والمكثفات من البنجان فما فوق .

مادة ٣ - يكون لامارة أبو ظبي وحدها حق التصرف في كلل كميات الفائز المشار إليها في المادة السابقة ، وتمارس الامارة حقوق ملكيتها على الفائز على النحو الآتي :

١ - عند نقاط خروج الفائز من معامل فصل الفائز عن النفط في جميع مراحل عملية الفصل وذلك بالنسبة الى الفائز المصاحب للنفط .

٢ - عند فوهة البئر ، بالنسبة الى غاز النفط الغازي ، وكذلك بالنسبة للغاز الطبيعي غير المصاحب للنفط .

مادة ٤ - يكون لشركة بترول ابو ظبي الوطنية حق استغلال واستعمال جميع كميات الغاز المشار اليها في المادة الأولى من هذا القانون ، وكذلك حق تصريف جميع الشؤون الأخرى المتعلقة بهذا الغاز كما تنتقل كافة الحقوق المستمدة من الاتفاقيات البترولية التي أبرمتها حكومة إمارة ابو ظبي والتي تكون ذات علاقة بالغاز المكتشف او الناتج او مرافق استخراج وإنتاج الغاز .

مادة ٥ - على جميع شركات النفط العاملة في إمارة ابو ظبي ، ان تسلم الغاز الناتج من حقول النفط والغاز الى شركة ابو ظبي الوطنية ، وذلك طبقا للشروط والترتيبات الفنية التي تحددها شركة بترول ابو ظبي الوطنية بعد التشاور مع تلك الشركات .

مادة ٦ - يكون لشركة بترول ابو ظبي الوطنية حق استثمار الغاز المشار اليه في المادة الأولى من هذا القانون ، اما بمفردها ، او في إطار اتفاقيات او مشاريع مشتركة تبرمها مع أطراف آخرين ، ويشترط في هذه الحالة الا تقل مساهمة شركة بترول ابو ظبي الوطنية عن ٥١ بالمائة من رأسمال المشروع .

مادة ٧ - تضع شركة بترول ابو ظبي الوطنية تحت تصرف الشركات العاملة في إمارة ابو ظبي ، وبلا مقابل ، جميع كميات الغاز اللازمة لتسيير عملياتها الخاصة بإنتاج النفط في الحقول المشمولة بالاتفاقيات المبرمة بين الحكومة وهذه الشركات ، وكذلك كميات الغاز اللازمة لتنفيذ عمليات رفع النفط من البئر بقوة الغاز والمحافظة على الضغط في المكامن ، وبمباشرة طرق الاستخراج الثانوية .

مادة ٨ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره (٢٣) .

ان أهمية سيطرة دولة الإمارات على إنتاج ثرواتها لا تتوقف فقط على الحسابات الرقمية للأسعار ولا على الفوائد التي يمكن ان تجنيها من مباشرتها لعملية التسويق ، ولكن ايضا بالتحكم في كميات الإنتاج ، بحيث لا تبقى البلاد تحت رحمة الشركات ومصالحها وضغوطها . وقد واجهت دولة الإمارات هذه المشكلة في أوائل عام ١٩٧٥ ، حين قلعت الشركات من جانب واحد ودون إشعار المتولية تخفيض معدلات الإنتاج في ابو ظبي بنسبة حوالي النصف ، بقصد الضغط على الحكومة (٢٤) .

فبتحقيق ملكية الادوات الانتاجية للنفط و ملكية انشط المستخرج والقدرة على تسويقه لا يعود بوسع الشركات الاجنبية مزاوله مثل هذا الضغط .

٢٧ - المساهمة في عملية التسويق :

سبق أن ذكرنا أن اتفاقيات المشاركة ، ومنذ الإنفاقية الأولى ، كان من أبرز ميزاتها أنها تتيح للدول المنتجة للنفط مجال الدخول إلى ميدان التسويق .

وقد كانت الشركات حريصة باستمرار على عدم تمكين الدول المنتجة من ولوج باب التسويق ، نظرا لما تحققه هذه الشركات من ربحية عالية نتيجة احتكارها لهذه العملية .

ولم يكن اعتماد الدول المنتجة للنفط عن ميدان التسويق يحرمها فقط من العائدات الإضافية التي يمكن أن تتحقق ، وإنما كان يحبطها أيضا عرضة لتقلبات الإنتاج ، ومن ثم تلبذب عائدات النفط التي هي عماد دخلها القومي .

من هنا بات من الضروري ولوج أسواق النفط العالمية بشكل مباشر ، لكن تحقيق ذلك ليس بالأمر السهل في غياب الأجهزة الإدارية والخبرة التي تتطلبها مثل هذه العملية . وقد طرح السيد مانع سعيد العتيبة بصراحة حقيقة المشكلة التي واجهتها دولة الإمارات في البداية على صعيد التسويق بقوله : « تحولت شركات البترول أن تبقى مسيطرة على سوق البترول ، ولو وافقت الدول المنتجة أن يبيعها كل حصتها فهي مستعدة أن تدفع سعرا عاليا نسبيا ، ومن ثم تحتكر كل السوق البترولية وتبيع هي هذا البترول بأسعار خيالية تجني منها أرباحا طائلة . . الفائدة الرئيسية التي نجنيها من تسويق بترولنا خارج نطاق أو خارج دائرة الشركات الرئيسية هي أنه لا بد من أن ندخل السوق البترولية ، لا بد من أن نعرف خفايا السوق البترولية . بعد توقيع اتفاقية المشاركة في ديسمبر ١٩٧٢ بلدنا نتعرف على بعض خفايا السوق البترولية التي لم نكن نعرفها في الماضي ، وكانت شركات البترول تتحجج بأن الأسعار منخفضة ولذا السعر السوقي هو برقم معين وعندما دخلنا السوق وجدنا الحقيقة تختلف تماما عما كانت تخبرنا به شركات البترول . بالإضافة إلى ذلك في رأينا أنه يجب أن نلعب إلى مدى أكبر بالنسبة لتسويقنا في السوق وذلك بتشجيع للشركات المستقلة والشركات الناشئة الصغيرة . ولو دعا الأمر أن نبيعها بأسعار تقل قليلا حتى عن السعر التي نبيع بها بترولنا للشركات الرئيسية حتى لا تطرد هذه الشركات من السوق وحتى لا تعجز هذه الشركات الصغيرة أمام منافسة الشركات الكبيرة » (٢٥) .

لقد بذلت دولة الإمارات جهودا كبيرة لتمكين من تسويق حصتها من النفط بنفسها ، وبعد أن كانت في عام ١٩٧٤ ، تسوق فقط بنسبة ١٠ ٪ من أ. ك. ٦٠ ٪

المقررة لها بمقتضى اتفاقية المشاركة ، فقد تمكنت قبل مطلع عام ١٩٧٦ من تسويق حصتها لعام ١٩٧٦ كاملة وفقا للاسعار التي حددتها منظمة الاوبك ، وساعد على ذلك تطبيقها لسياسة تنوع الاسواق والتعامل المباشر مع المستهلكين لأول مرة ، من اجل ان تعزز قدرتها على التسويق ، وتحرير نفطها من هيمنة الشركات الأجنبية ، فقد عمدت دولة الامارات الى تأسيس شركة ناقلات ابو ظبي الوطنية ، التي اصبح لديها العديد من ناقلات النفط ، والتي يجري تطويرها بشكل مستمر .

٢٨ - الاستثمار الامثل للنفط ، بحيث لا ينحصر في مجال استخراج النفط الخام وتصديره :

ان النموذج المسيطر على الاستثمار الاقتصادي للنفط العربي هو استخراج النفط وتصديره كمادة خام . ونتيجة لذلك ، فان ما تحصل عليه البلاد العربية ضئيل للغاية باعتبار عطية استخراج اقل مصدر للربح . فالبرميل كان يعطى للدولة المستهلكة حيث يتم تكريره سبعة اضعاف ما كانت تحصل عليه البلاد العربية من الاستخراج . وفي حالة التصنيع ، فان الربح الذي يدره النفط اعلى من ذلك بكثير (٢٦) .

فمن المعروف ان العمليات الصناعية المرتبطة بالبتروكيمياويات عديدة استخراج ، تكرير ، تسويق ، تصنيع . الاستخراج يعني التنقيب والبحث ثم الحصول على المادة الخام من مصادرها الطبيعية وهذه العملية هي اقل العمليات مصدرا للربح ، بل هي توصف بانها العمل القذر في الصناعات البترولية حيث لا يفترض اكثر من مهارة متوسطة . والمسلم به ان عملية استخراج البترول كمطوية استخراج المعادن لا تعدو ان تكون مهمة بدائية . يعقب ذلك عملية تكرير البترول اي تحويل البترول الى مادة صالحة للاستهلاك . هذه العملية ترتبط بخلق جيل معين من الفنيين والخبراء بحيث تصبح مصدرا لعملية تغير اجتماعي واسع النطاق ، وهذا ما حدث فعلا بالنسبة لاستغلال جميع مصادر الطاقة الاخرى في تاريخ الانسانية حيب كانت مصدرا لعمليات تصنيع ، وخلق مدن وتجمعات سكنية ضخمة من حيث الكثافة ، متقدمة من حيث مستوى الحياة الاجتماعي والاقتصادي . تأتي بعد ذلك العمليات الاخيرة وبصفة خاصة التي تسمى بالصناعات البتروكيميائية ، اي استغلال البترول في صناعات اخرى تحويلية . ان سياسة الشركات البترولية تقوم على تجزئة هذه العملية وقصر عمليات الاستخراج فقط على البلاد العربية . اما عمليات التكرير والتصنيع ، اي تحويل البترول الى مواد اخرى استهلاكية

فهي أو أغلبها يتم خارج الأراضي العربية ، بطبيعة الحال في موانئ الترموين والاستهلاك . وبهذا الشكل فإن الاحتكارات النفطية تحقق هدفين :

١ - حصر واردات البلاد العربية من استثمار النفط في أضيق نطاق ممكن حيث أن هذه الأرباح لا تشمل سوى عائدات عملية واحدة ، بل وأقل العمليات مصدراً للربح .

٢ - منع رأس المال الأجنبي من الاستقرار في البلاد العربية واتخاذ الصيغة المحلية ، وهو أمر لو تم يترتب عليه نوع من الاستقلال بالنسبة للبلاد العربية لآزاء العالم الخارجي ، ليس فقط فيما يتعلق بالعمليات البترولية ذاتها بل وكذلك فيما يتعلق بعملية التسويق . هذا إلى جانب ما يمكن أن يترتب على تجميع هذه العمليات في البلاد العربية من تنمية اقتصادية وإدارية ومن تحول اجتماعي وتقدم سياسي (٢٧) .

وإذا ما تفحصنا المقطع التوزيعي لبرميل نفط مصدر يساع بسعر ١٠ر٤٠ دولار بالتوسط في عام ١٩٧٢ ، أي قبل رفع أسعار النفط وقبل المشاركة ، من حيث الفئات التي تتوزع الأرباح ومنه يتبين أن دخل الحكومة المصدرة النفط يبلغ ١٦ر٨٠ / ، بينما متوسط نصيب الحكومة المستهلكة ٤٥٠٠ / (٢٨) .

إن إدراك دولة الإمارات العربية لأهمية تجاوز هذا الوضع ، جعلها تضمن سياستها البترولية أهدافاً محددة منها :

١ - إنشاء الصناعات التي تعتمد على البترول ، والهدف من ذلك عدم الانحصار على دخل الدولة المتأتي من عمليات إنتاج البترول بل لابد من وضع الخطط اللازمة لبناء معامل التكرير لأغراض التصدير وإنشاء الصناعات البتروكيمياوية والمشاريع الخاصة باستثمار الغاز الطبيعي الفائض الذي يهتر بالحرق وبذلك يمكن للدولة توظيف رؤوس أموال ضخمة في مثل هذه الصناعة والحصول على المخولات الإضافية التي تأتي بها المشاريع المذكورة فضلاً عما تساهم به هذه المشاريع في تطوير البلاد وإيجاد فرص عمل كبيرة للمواطنين ، وما تهيئه من إيجاد مجالات واسعة للتدريب .

٢ - دمج صناعة البترول بالاقتصاد الوطني ، ويعني ذلك خلق بعض الصناعات والخدمات التي تحتاجها صناعة البترول منعزلة عن قطاعات الاقتصاد الأخرى وذلك عن طريق إنشاء شركات الخدمات البترولية كشركات الحفر الوطنية وشركات متخصصة بالانشاءات البترولية وأخرى بخدمات الحقول وشركات النقل البحري

سواء لنافقات البترول أو النقل التجاري وبذلك يمكن تحقيق أمور عديدة منها الحصول على مدخولات اضافية وخلق صناعات صغيرة تخدم الاقتصاد الوطني وتنشيط الأسواق التجارية وتوفير المبالغ الضخمة التي تحصل عليها حاليا للشركات المقاوله الاجنبية التي تؤدي مثل هذه الخدمات التي تحتاجها الصناعة البترولية (٢٩) .

وبقية وضع هذه السياسة موضع التطبيق العملي صدر في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ المرسوم الاميري رقم ٧ والخاص بتأسيس شركة بترول ابو ظبي الوطنية . وقد نصت المادة الثانية من قانون التأسيس على ان الشركة الحق في الاشتغال في صناعة البترول في ابو ظبي او في الخارج وفي اي مرحلة من مراحل الصناعة بما في ذلك البحث والتنقيب والانتاج والتصفية والنقل والتخزين وتوزيع المنتجات البترولية ، وبمهما ، وتصديرها .

ولقد تمكنت الشركة نسبيا حتى الان من تحقيق العديد من الاغراض التي اسست لها او وضع المشاريع التي تكفل الوصول لتحقيق هذه الاغراض .

فعلى صعيد استخراج النفط ، باتت شركة بترول ابو ظبي الوطنية شركة في عمليات استخراج النفط من كافة حقوله ، وذلك بمقتضى اتفاقية المشاركة التي بلغت بنسبة ٢٥ ٪ وارفعت الى نسبة ٦٠ ٪ .

لكنها لم تتوقف عند ذلك ، اذ عمدت إلى تأسيس او المساهمة في تأسيس شركات تخدم عملية استخراج النفط ، وتأمين امكانيات المباشرة المستقلة في عمليات التنقيب والحفر والاستخراج . وهكذا أسست شركة الحفر الوطنية وزودتها بالاجهيزات الآلية اللازمة لعمليات الحفر ، وبلغت نسبة المساهمة الوطنية في هذه الشركة ٦٠ ٪ .

وفي الحال ذاته جرى تأسيس شركة الانشطة البترولية الوطنية ، وكانت نسبة مساهمتها في رأس مال هذه الشركة ٦٠ ٪ ايضاً .

كما أسهمت بنسبة ١٥ ٪ في تأسيس الشركة العربية لالتحبيب البترول (سوميد) .

واسهمت في انشاء شركة لانتاج المواد الكيماوية لاغراض الحفر التأمين احتياجات الدولة من هذه المواد اللازمة للحفر .

وعلى صعيد النقل والتوزيع ، أسهمت ادنوك بتأسيس شركة بترول ابو ظبي الوطنية للتوزيع لتكون برأسمال وطني ١٠٠ ٪ ومهمتها توزيع النفط في الداخل .

كما أسست شركة أبو ظبي الوطنية لناقلات البترول التي جرى تزويدها بعدد من ناقلات البترول ، وهناك خطة للتوسع في شراء الناقلات ، التي ستكون في ظل قانون المفاضلة الوطنية الجهة التي تؤمن النقل الوطني لأعلى نسبة ممكنة من صادرات النفط الوطنية والمستقات النفطية .

على أن الدور الأكثر أهمية الذي اضطلعت به أدنوك في مجال الإنتاج كان دورها في انقاذ ثروة البلاد من الغاز ، والدور المتوقع لها في إنتاجه وتصنيعه ...

والحقيقة أن قصة إنتاج الغاز في أبو ظبي تتطلب أكثر من مجرد الاموال إلى المشاريع التي نفذت أو هي قيد التنفيذ لاستثماره . فهذه القصة تمثل صورة سافرة الواضح على استثمار الشركات الاحتكارية بثروات الشعوب القومية ، وعن مدى ما يمكن للسياسة الوطنية الصحيحة تحقيقه حين تواجه مثل هذا الاستثمار بعمل لا هوادة فيه من أجل الحفاظ على ثروة الوطن والحيلولة دون تبليغها ...

فمنذ اللحظة الأولى التي اكتشف فيها البترول في أبو ظبي ، كان معروفا لدى الشركات المكتشفة أن هناك ثروة أخرى ترافق النفط الخام أثناء خروجه من باطن الأرض ، وأن هذه الثروة لن يستفاد منها للأسباب التالية :

أولا - أن لدى هذه الشركات فوائد بترولية تجعلها لا تلح كثيرا على طلب الثروة الغازية الأخرى خاصة وأن عملية إهدار هذه الثروة لا تؤثر على أرباح هذه الشركات ولا يعني المسؤولين فيها أن تضيق على أصحاب هذه الثروة فرص الاستفادة منها .

ثانيا - أن رخص أسعار النفط الخام وتحكم الشركات بهذه الأسعار تجعل من البترول طاقة وخيصة لا تنافس .. بينما إنتاج الغاز يحتاج إلى الكثير من التكاليف والجهد ، مما يجعل عملية الاستثمار صعبة وغير مضمونة الأرباح .

ثالثا - ضعف السيطرة الوطنية على الثروات البترولية ، كان يجعل للشركات الكلمة الأولى والأخيرة في أية عملية استثمارية .. فإن امتنعت الشركات عن الاستثمار لا تستطيع الدول أن تأتي بالبدل أو تقوم بهذه العملية نظرا لعدم توفر الخبرة والكوادر البشرية والتقدم التكنولوجي (٣٠) .

لهذه الأسباب كانت الشركات تؤثر أحراق الغاز وتبديده ، رغم أنه تبين لأصحاب البلاد ، بعد أن باتوا يدركون أسرار الصناعة البترولية أن لديهم ثروة من

الغاز توازي في أهميتها الثروة البترولية .

وقررت الإدارة الوطنية اتقاذ هذه الثروة واستثمارها . .

وبدا الضغط على الشركات العاملة من أجل بطورة صنعة الغاز والشروع في استثماره بدلا عن تبديده . .

وتم تأسيس شركة أبو ظبي لتسييل الغاز ، التي سلّحت فيها شركة ادنوك بنسبة ٥١ ٪ . وكانت مساهمتها في البداية بنسبة ٢٠ ٪ . وتم تنفيذ المشروع الضخم لتسييل الغاز في جزيرة داس ، وهذا المشروع مخصص للحقول البحرية . ان الطاقة الانتاجية لهذا المعمل حوالي مليوني طن من الغاز الطبيعي المسيل ومليون طن من غاز البترول المسيل في السنة ، بالإضافة الى ٢٢٠ ألف طن من القطرات الخفيفة و ٢٣٠ ألف طن من حبيبات الكبريت في السنة (٣١) .

بعد ذلك بدأت المفاوضات مع شركة بترول أبو ظبي المحدودة حول استثمار الغاز الطبيعي في المناطق البرية ، وحين تعثرت هذه المفاوضات قررت ابو ظبي ان تنفذ مشروع استغلال الغاز الطبيعي في المناطق البرية لوجها بواسطة شركة ادنوك . وطبقا للدراسات الاقتصادية التي أجرتها شركة ادنوك فان هذا المشروع سينتج سنويا ٥ ملايين طن من سوائل الغاز و١٢٠٠ ألف طن من الغاز المسال . ومنتجات المشروع تحتاجها الاسواق العالمية خصوصا في مجالات التدفئة وإدارة المصانع والصناعات البتروكيمياوية ، كما ان ما يتبقى من الغاز سيعاد الى الحكومة وهي مواد الميثان والاثان وتلك يمكن الاستفادة بها في تشغيل محطات توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر وصناعة الاسمدة الكيماوية وغيرها (٣٢) .

فلذا تجاوزنا الصناعات المتصلة بالاستخراج ، لننتقل الى صناعة التكرير ، فسنجد ان دولة الامارات العربية المتحدة كانت تغطي كلفة احتياجاتها الاستهلاكية من مشتقات البترول بالاستيراد من ايران والبحرين والسعودية الى امد قريب، نظرا لعدم وجود صناعة للتكرير في البلاد .

وفي ٦ تشرين اول ١٩٦٩ ، صدر قرار اميري بتكليف دائرة شؤون النفط والصناعة آنذاك للدراسة انشاء مصفاة لتكرير المنتجات النفطية في ابو ظبي لسد حاجة الاستهلاك المحلي .

وقد تم انشاء المصفاة في جزيرة ام النار ، وافتتحت يوم ٢٧ نيسان ١٩٧٦ ، حيث باتت توفر المحروقات الرئيسية التالية :

- ٢٠٠٠ برميل يوميا من البنزين العادي
- ٢٠٠٠ برميل يوميا من البنزين الممتاز
- ٩٠٠ برميل يوميا من الكيروسين (وقود الطائرات) .
- ٤٤١ برميل يوميا من الديزل (السولار)
- ٤٩٥ برميل يوميا من الغاز
- ٦٠٠ برميل يوميا من غاز الطبخ (البوتاجاز) .

وقد اتاحت المصفاة لابناء الامارات فرصة التعلم والتدريب ، ولديها الآن ٨٠ متدربا من ابناء السلالة ممن التحقوا بالعمل في المصفاة بعد انتهاء دورات ودراسات فنية في الاردن ومصر ، وهم يعملون الآن في مرافق المصفاة جنبا الى جنب مع اشقائهم العرب حيث تدار المصفاة بأيد عربية مائة بالمائة .

وفي مطلع ايلول ١٩٧٦ ، وافق المجلس التنفيذي لامارة ابو ظبي على بناء مصفاة بتروك ضخمة لتوفير المنتجات البترولية التي تغطي كامل الاستهلاك المحلي في دولة الامارات . وستقام هذه المصفاة في منطقة الرويس في جبل الظنة بطاقة انتاجية يومية قدرها ١٢٠ ألف برميل كمرحلة اولى ، وكلفت مركة اذنوك باستكمال اجراءات تنفيذ هذا المشروع ، وستنتج في هذه المصفاة المحروقات والزيوت بمختلف انواعها كما سينتج الاسفلت .

وسوف يكون تنفيذ هذا المشروع مقدمة منطقية للخطوة اللاحقة والطموحة . في إقامة مشروع للتكرير بقصد التصدير .

وواضح ان دولة الامارات العربية قررت ان تجعل من صناعتها النفطية صناعة متكاملة . وبالطبع فليس من السهل الوصول الى هذا الهدف ، كما ان النجاح في الوصول اليه مرتبط بشروط موضوعية ، منها توفير المهارات الفنية، ومنها بناء الهيكل الاقتصادي للدولة ، ومنها ايجاد الاسواق العالمية ، ولا يمكن تحقيق هذه الشروط أو معظمها الا من خلال أفق التعاون العربي القومي ، ومن خلال النظرة القومية الوحدية .

٢٩ - التنسيق مع منظمة الدول العربية المصدرة للبترول ومنظمة الأوبك،

والمساهمة في نشاطات هاتين المنظمتين :

ان التطلعات لتحقيق استثمار أمثل للنفط في دولة الامارات العربية المتحدة، أو في اي دولة عربية مصدرة للنفط ، لا يمكن ان تبلغ آفاق طموحها الكبير ، دون ان تكون في نطاق سياسة عربية بترولية موحدة ، تهدف في نهلة المطاف الى

تحقيق الوحدة والتكامل على الصعيد الاقتصادي بين الاقطار العربية ، ودون ان تكون سياسة البلدان المصدرة للنفط قائمة على التنسيق والتعاون بينها .

تنبثق هذه الضرورة من كون انتاج البترول العربي ينطوي على حقائق ثلاث :

- ١ - ان البترول العربي هو استثمار اقتصادي .
- ٢ - ان البترول العربي هو ملادة استراتيجية .
- ٣ - ان البترول العربي هو ثروة محلية (٣٤) .

ولا يمكن للسياسة البترولية العربية ان تحقق غاياتها ما لم تضع في اعتبارها الحقائق الثلاث مجتمعة ، وما لم تعمل على اساس مراعاة الاحتمالات التي تنطوي عليها هذه الحقائق .

في الشق الاول من الصورة يبرز دور الشركات الاجنبية المستثمرة للنفط العربي ، ومصالحها في تحقيق اقصى ربح ممكن من خلال الاستثمار الاقتصادي للنفط ، مثلما تبرز المصالح المحلية للدول المنتجة في الحصول على اكبر قسط من العائدات .

ان كسر هيمنة الاحتكار النفطي ، وتطوير دور الدول المنتجة في العمليات النفطية يصبح اذن موضوع صراع يتطلب من الدول المنتجة للنفط التكاتف والتعاون .

من جهة ثانية ، فان التحدي الآخر الذي تواجهه الدول المنتجة للنفط في الوطن العربي ، يتمثل في كون البترول العربي ملادة استراتيجية . حيث تمثل الأهمية الاقتصادية للبترول العربي كمادة استراتيجية في النقاط التالية :

- ١ - ان الابار العربية تعني ان المخاطر التي قد تتعرض لها في حالة الاشتباك مع عدو محدودة لانه من الممكن إعادة تشغيلها بسرعة وسهولة .
- ٢ - ان الابار العربية بحكم موقعها وخصائصها الاقليمية تستطيع ان تمد جميع اجزاء العالم بالبترول بسرعة وبتكاليف محدودة .
- ٣ - ان آبار البترول العربي بفضل غناها تستطيع وحدها ان تكفي العالم باجمعه في لحظات انقطاع جميع المصادر العالمية الأخرى .
- ٤ - ان الابار العربية من الممكن الدفاع عنها بسهولة وتشغيلها (٣٥) .

هذه الخصائص للبترول العربي تجعل منه هدفاً للطامع القوي الكبرى الخارجية ، مما يجعل الشركات الأجنبية التابعة لهذه الدول تلقى مساعدة تلك الدول .

في مواجهة هاتين الحقيقتين ، هناك حقيقة كون البترول العربي هو

احدى الثروات المحلية الرئيسية في المنطقة ، وهي منطقة بطبيعتها فقيرة ومتخلفة . واي جهد يرمي الى استغلال هذه الثروة المحلية لصالح اصحابها الحقيقيين لابد وان يصطدم بمرجة لو بأخرى بالمصالح التي تنطوي عليها سياسة الشركات الاجنبية من جهة والقوى الكبرى الخارجية من جهة ثانية .

ان مواجهة حقائق الواقع السياسي والاقتصادي المحيطة بعملية انتاج لنفط العربي ، تجعل ترجيح القدرة على الاستثمار الوطني للنفط كثروة محطية ، مسألة مرتبطة بالتعاون العربي وبالتعاون بين الدول المنتجة للنفط .

وفي هذا الصدد ، يقول السيد سيف سعيد غباش «ان تأسيس اتحادات بين البلاد النامية قد افتح وبسيلة على درجة معقولة من الفعالية للحصول على معدلات افضل للتبادل التجاري مع البلاد الصناعية ، كما ساعد على تقويم اختلال التوازن الاقتصادي الذي مضى عليه عهد طويل وهويميل لصالح البلدان الصناعية المتقدمة . واذا كانت البلاد النامية تريد تعزيز وحماية مصالحها الاقتصادية المشروعة فان ما يخدم مصالحها المشتركة ان تعمل على اقامة تطور ذي فائدة متبادلة يرمي الى التوفيق للسياسة والاجراءات المتبعة بالانتاج المواد الطبيعية وصيانتها وبالايسار والضرائب وما شابهها من الامور ، وينبغي ان ينظر الى هذا التعاون بين البلاد النامية على انه خطوة اولى في سبيل التعاون على صعيد عالمي بين البلاد النامية المتقدمة لما فيه منفعة البشرية كلها . ان ضرورة التعميل بتوثيق عرى التعاون بين البلاد النامية يبررها كل التبرير ذلك التعاون الموسع النطاق القائم بالفعل بين البلاد المتقدمة فضلا عن التركيز الهائل للنشاطات التجارية في هذه البلدان وت فوق مؤسساتها الدولية من حيث خبرتها وبراعتها في المساومة » (٣٦) .

من هذا المنطلق ، فان دولة الامارات العربية تلعب دورا فعالا في نشاطات كل من منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) .

فماذا عن هاتين المنظمتين ؟

اولا - منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول :

ابرمت الاتفاقية الخاصة بانشاء هذه المنظمة في ٩ كانون الثاني ١٩٦٨ في بيروت بين اقطار عربية ثلاث هي السعودية والكويت وليبيا . وجاء في المادة الثانية من الاتفاقية الخاصة بانشائها واهدافها ان الهدف للمنظمة هو التعاون في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول ، وتحقيق اوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال ، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح اعضائها

المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومتجمعين ، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول الى اسواق استهلاكه بشروط معقولة وعادلة ، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الاقطار الاعضاء ، وتحقيقا لذلك تتوخى المنظمة على وجه الخصوص .

— اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لعضائها .

— اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الانظمة القانونية المعمول بها في الاقطار الاعضاء الى الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها .
— تعاون الاعضاء على تبادل المعلومات والخبرات واتاحة فرص التدريب والعمل لوافائي الاعضاء التي تتوفر فيها امكانيات ذلك .
— تعاون الاعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البترول .
— الاستفادة من موارد الاعضاء وامكانياتهم المشتركة في انشاء مشروعات مشتركة في مختلف اوجه النشاط في صناعة البترول يقوم بها جميع الاعضاء او من يرغب منهم في ذلك .

وقد تقدمت ابو ظبي بتاريخ ٣٠ آذار ١٩٧٠ بطلب للانضمام الى المنظمة ووافق المجلس الوزاري للمنظمة ، والمؤلف من الكويت والسعودية وليبيا في جلسة غير عادية عقدت في امستردام بين ٢٢-٢٤ ايار ١٩٧٠ على قبول ابو ظبي ودبي والبحرين والجزائر اعضاء في المنظمة .

ان هذه المنظمة اضافة الى اسهامها في رسم سياسة بترولية عربية موحدة ، اتجهت نحو اقامة مشاريع عربية ، وكان تأسيس الشركة العربية البحرية لنقل البترول اول ثمرة من ثمرات الجهد المشترك للمنظمة (٣٧) ، وجاءت بحطرات التالية في هذا المجال متمثلة بانشاء الشركة العربية لبناء وصلاح السفن ، والشركة العربية للاستثمارات البترولية ، والشركة العربية للخدمات البترولية (٣٨) .

ثانياً — منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) :

عقدت منظمة الاوبك اول اجتماعاتها في ١٤ ايلول ١٩٦٠ في بغداد بحضور ممثلين عن العراق وايران والكويت والسعودية وفنزويلا . وقد توالى بعد ذلك انضمام الدول المصدرة للنفط الى هذه المنظمة ، وبحلول عام ١٩٧٣ بلغ عدد الدول المنضمة لها ١٣ دولة هي الامارات العربية المتحدة المملكة العربية السعودية وقطر — الكويت — العراق — ليبيا — الجزائر — ايران — فنزويلا — لاكوادور — نيجيريا — جابون — اقلونييسيا .

وكانت دوافع إيجاد هذا التجمع تتركز في :

١ - تحقيق الاستقرار لاسعار البترول الخام المصدرة الى الاسواق العالمية .

٢ - تحسين شروط عقود الامتياز بين الشركات والحكومات .

٣ - زيادة عائدات البترول في الدول المنتجة .

اما الوسائل التي عملت المنظمة على تقييدها وتنفيذها ، فتلخص في :

١ - التمسك بمبدأ تنسيق الربح وجعل الاسعار المعلنه الاساس في تحديد صافي الارباح .

٢ - وقف أي تخفيض في الاسعار .

٣ - وقف استخدام الشركات لطريقة الخصومات .

٤ - تقنين الانتاج .

٥ - إنشاء اتحاد بين شركات البترول الحكومية في الدول الاعضاء .

وقد لعبت دولة الامارات بالتعاقد مع أعضاء المنظمة دورا مهما في كافة المعارك التي خاضتها منظمة الاوبك مع الشركات البترولية العاملة في الاوبك ، وكان ابرز المكاسب التي حققتها دول الاوبك اتفاقية طهران الخاصة بتعديل الاسعار واتفاقيات المشاركة (٣٩) والقرارات اللاحقة المتعلقة بأسعار النفط وكيفية تعديلها .

وقد كان عام ١٩٧٣ فاصلا بين مرحلتين في حياة المنظمة . فبعد حرب تشرين تغيرت المعادلة القديمة للعلاقات البترولية الدولية ، ومع بقاء طرفيها الا ان الطرف الضعيف اصبح هو الطرف القوي وان الطرف القوي غدا الطرف الضعيف . ان هذا التطور في العلاقات البترولية الدولية أدى الى بروز الاقطار المنتجة للبترول كقوة عالمية مؤثرة ، حيث برزت هذه القوة عندما مارست هذه الاقطار حقها بالنسبة لاتخاذ القرارات في كل ما يخص ثروتها البترولية ، وهي بذلك أصبحت الطرف المؤثر في العلاقات الدولية البترولية سواء كان ذلك بالنسبة لتحديد أسعار البترول او كان ذلك بالنسبة لتحديد معدلات الانتاج : هذا الامر الذي كانت فيما مضى حكرا على شركات البترول (٤٠) .

ان السياسة البترولية للدولة الامارات تكتسب منعناها وحيويتها من خلال التعاون الفعال في نطاق كل من الاوبك والاوبك العربية . ويجب ان يستمر هذا التعاون وان يتميز .

٤٠ - ملاحظة لا بد منها :

ان هذه الملاحظة هي بمثابة استدراك كان لا بد منه طالما نحن في مجال الحديث عن السياسة البترولية لدولة الامارات العربية ، وهي تتعلق بالعلاقات بين الامارات داخل دولة اتحاد الامارات العربية من زاوية انتاج وتصدير النفط ، حيث لا يستطيع الباحث ان يتجاهل واقع الاستقلال الكلي او النسبي لكل امانة بصدد هذه المسألة الحيوية بينما يفترض ان تخضع العمليات النفطية للاشراف المركزي من خلال وزارة البترول والثروة المعدنية ، وفي ضوء الصلاحيات المنوطة بها ، وهي :

- ١ - تنسيق السياسة البترولية بين الامارات الاعضاء في الاتحاد بما يحقق صالحها المشترك .
 - ٢ - وضع المخطط اللازمة لصن استغلال الثروة البترولية لصالح الاقتصاد الوطني .
 - ٣ - منح الامتيازات البترولية في انحاء الدولة بالتعامل مع كل امسلة على حدة .
 - ٤ - الاشراف على اعمال شركات البترول العامة في الدولة .
 - ٥ - الاشتغال بالصناعة البترولية وتطويرها على مستوى الاتحاد وفي جميع مراحل الصناعة البترولية من انتاج ونقل وتصفية وتسويق .
 - ٦ - تمثيل الاتحاد في المنظمات والمؤتمرات الدولية والاقليمية المتعلقة بالبترول (٤١) .
- ومما لا شك فيه ان تطبيق هذه السياسة بشكل علمي على الصعيد الداخلي يمثل الدعامة القوية للاتحاد سياسياً ولخطته في التنمية اقتصادياً .

(٢)

بناء الهيكل الاقتصادي للدولة

٤١ - لماذا بناء الهيكل الاقتصادي ؟

من المعروف ان مشاكل التطور الاقتصادي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكل مراحل الحياة في المجتمعات الانتقالية . فالمعادن الذهبية ، والقيم التي يعتنقها الافراد ،

وأراؤهم عن العالم ، والظروف الاجتماعية للحياة ، واستقرار الحكومة وفاعليتها ، كلها عوامل حاسمة في تحديد إمكانية النمو الاقتصادي (٤٢) . ويعد العالم الاقتصادي الأميركي وولت روستو العوامل التي يعتبرها ضرورية « كشروط مسبقة » لما يسميها بمرحلة الانطلاق الاقتصادي ، وهي بناء جيل جديد من الرجال والسيدات المربين بشكل ملائم ، وعندهم دوافع ليعملوا في المجتمع الحديث ، وقوة إنتاج في الزراعة ، وبناء أماكن ضخمة للنقل ومصادر للطاقة ، وتطور المقدرات على كسب عملات أجنبية أكثر (٤٣) . ويمكن النظر إلى المسألة ذاتها أيضا من زاوية الفجوات القائمة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ، حيث يتوجب على الدول المتخلفة أن تتجاوز تلك الفجوات قبل أن يكون بوسعها مجاراة الدول المتقدمة في مضمار التطور الاقتصادي . وهناك في هذا المجال فجوات ثلاث الأولى ناتجة عن التوزيع القديمة للعالم النامي كموارد رئيسي للسلع الخام والمواد الأولية ، وكمستورد للسلع المصنعة من الدول الفنية . والفجوة الثانية هي حاجة الدول النامية المستمرة إلى أموال من الخارج لسد الفرق بين الصادرات والواردات الضرورية لتمويل خطط التنمية، والفجوة الثالثة تعكس الهوة المتزايدة في التكنولوجيا الحديثة بعد أن أصبح التقدم التكنولوجي هو المفتاح الأساسي للنمو الاقتصادي (٤٤) .

إن المشكلة بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة مع بدء نموها كانت أكثر قسوة في بعض الجوانب ، وأقل قسوة في جانب واحد على الأقل هو الجانب المالي ، حيث تستطيع الاعتماد على عائدها من تصدير النفط الخام في حل المشاكل الأساسية والتغلب على الفجوات الأخرى . فقد أتاحت عائدات النفط فرصة ملائمة لتغطية نفقات مشاريع التنمية ، لكنه بالمقابل لم يكن هناك هيكل اقتصادي ملائم للتنمية ، أو طاقة بشرية مدربة للشروع في التنمية بالشكل المطلوب . فمقومات الإنتاج التقليدية التي كانت قائمة لم تكن تهيء ولو الحد الأدنى المطلوب لبدء عملية التطور ، وكذلك معطيات الطاقة البشرية ، وشبكات السكن والمرافق والمواصلات والاتصال ... الخ إضافة إلى انعدام الخبرة التكنولوجية بشكل كلي .

لقد تناولنا هذه المسألة في الفصل الأول من جوانبها المتعلقة بالناحية الاجتماعية ، ومن اللازم أن نورد ولو لمحة خاطفة عن الاقتصاد التقليدي الذي كان سائلا قبل بدء إنتاج النفط ، وبدء تحركها التاريخي باتجاه التقدم والتنمية .

يقدم لنا السيد مانع سعيد العتيبة صورة تفصيلية عن اقتصاديات

أبو ظبي قديماً في كتابه « اقتصاديات أبو ظبي ، قديماً وحديثاً » . وقد تكون هذه الصورة كافية لإعطاء فكرة عامة عن النمط الاقتصادي التقليدي في مجمل المنطقة التي تحمل اليوم اسم دولة الإمارات العربية المتحدة مع فوارق طفيفة بين أقاليم وأخرى لا تؤثر كثيراً في الصورة العامة .

إن أنماط الإنتاج التقليدية التي كانت سائدة ، هي :

- ١ - صناعة اللؤلؤ .
- ٢ - صيد السمك .
- ٣ - الرعي والثروة الحيوانية .
- ٤ - الزراعة .
- ٥ - التجارة .

إن هذه الصناعات العامة العريضة قد توحى بان الوضع في تلك البلاد لم يكن يختلف عنه في أي مجتمع تقليدي لم يدخل بعد المرحلة الصناعية . لكن دراسة أهمية كل وجه من وجوه هذا النشاط الاقتصادي ومدى تأثيرها في العلاقات الاجتماعية ، وبطبيعة الإمكانيات المستخلصة فيها ومردودها من شأنها أن تبرز الصورة على الوجه الصحيح .

كانت صناعة اللؤلؤ (صيد اللؤلؤ وتجارته) في المقدمة بالنسبة للاقتصاد ، وكانت تسهم بنسبة عالية في الدخل القومي قبل أن يلحق بها التدهور بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي السلعة الوحيدة أو تكاد تكون السلعة الوحيدة التي تجلب للبلاد دخلاً نقدياً . وهي كذلك السلعة التي تستقطب معظم اليد العاملة الطبقية .

لقد كان يشتغل في صناعة اللؤلؤ قبل الحرب العالمية الثانية بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة حوالي ٨٥٪ من سكان أبو ظبي الذين كان يقدر عددهم آنذاك بحوالي ٥٥ ألف نسمة الغالبية العظمى منهم من المواطنين . وكانت صناعة اللؤلؤ تساهم بما نسبته ٩٥٪ من مجموع الدخل القومي . أما الباقي وقدره ٥٪ فإنه يأتي من باقي القطاعات الأخرى مثل الزراعة والتجارة والرعي وصيد الأسماك (٤٥) .

لكن هذه السلعة التي تمثل في الاقتصاد مثل هذا الحجم الذي يكاد يماثل نسبة ما يمثلته النفط في هذه الأيام ، لم تكن تجلب للفرد العامل في صيد اللؤلؤ بالتوسط سوى حوالي ١٥٠ روبية سنوياً (أو ١٥ ديناراً بحرينياً) ، أما تجار اللؤلؤ فقد كانت دخولهم تتراوح ما بين ٥٠٠ روبية وألف روبية سنوياً تقريباً (٤٦) .

وكان دخل الحكومة للرئيسي يأتي مما تجمعها من ضرائب على صناعة اللؤلؤ .

لكن صناعة اللؤلؤ ما لبثت أن اضمحلت وتدهورت ، بعد الحرب العالمية الثانية ، لأسباب عديدة ، منها :

١ - اكتشاف البترول في المنطقة ، واتجاه جزء من الأيدي العاملة إلى حقول النفط .

٢ - منافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني للؤلؤ الطبيعي .

المقيود التي وضعتها حكومة الهند على التصدير والاستيراد (٤٧) .
فماذا يصنع أوجه الإنتاج الأخرى ؟

كان صيد السمك يأتي في الدرجة الثانية بعد صيد اللؤلؤ من حيث النصيب الذي يساهم به في الدخل القومي ، وأبو ظبي غنية بشرونها السمكية . لكن الصيد كان يتم بطرق بدائية ، وقد انصرف للكثير من صيادي الأسماك عن هذه الحرفة أيضا بعد اكتشاف النفط (٤٨) .

يأتي الرعي بعد صيد الأسماك في الأهمية . وما زالت هذه المهنة موجودة على نطاق ضيق . ويغلب على الرعاة طابع التنقل وعدم الاستقرار ، وأغلبهم من البدو الرحل .

وتلي الزراعة حرفة الرعي ، وهي مهنة قديمة في أبو ظبي وخاصة في منطقة العين وواحات ليوا لكن معظم الأراضي غير صالحة للزراعة ومساحة الأرض الزراعية محدودة .

وعلى أرضية هذه المعطيات يمكن أن نتصور ما كانت عليه التجارة في تلك الفترة . كما يمكننا أن نتصور ما كانت عليه الأوضاع العامة من حيث مستوى العمران وطرق المواصلات والاتصال . الخ .

على هذه الأرضية من التخلف والفقر الشديدين ، يبدأ الطموح في بناء مجتمع عصري متقدم . فهل يمكن أن يتحقق ذلك دون عملية بناء شاملة تشمل كل شيء في البلاد ؟

هنا هو التحدي الذي واجهته دولة الإمارات العربية المتحدة . .

أنه تحدي البدء من نقطة الصفر . .

هذا الوضع فرض أولوية الاهتمام ببناء الهيكل الاقتصادي للدولة شاملا

الجدول رقم (٩)
إيرادات ومصروفات الحكومة الاتحادية

١٩٧٣		١٩٧٢		
الملي	القيمة	الملي	القيمة	
١٠٠	٤١٩٨	١٠٠	٢٠٠٩	(١) الإيرادات
١٠٥٩	٤٠٢٧	١٧٦	١٩٦١	١ - ١ مساهمات حكومات الإمارات
٤١	١٧٢	٢٤	٤٨	١ - ٢ إيرادات أخرى
١٠٠	٤٠٢٤	١٠٠	١٩٦٧	(٢) المصروفات
٧٧٥	٢١٢٨	٩١٠	١٤٩٠	٢ - المصروفات الجارية
١٧	٦٧	٢٥	٥٨	٢ - ١ - ١ وزارات الدولة
٥٤	٢٢٢	٤٥	٧٤	٢ - ١ - ٢ وزارة المالية والصناعة
-	-	-	-	٢ - ١ - ٣ وزارة الاقتصاد والتجارة
٢٤٦	١٩٩٢	٣٩٦	٦٤٩	٢ - ١ - ٤ وزارات الداخلية والعدل والدفاع
١٩	٧٥	٢١	٣٥	٢ - ١ - ٥ وزارتي الإسكان والأشغال العامة
١٩	٧٥	٢١	٣٥	٢ - ١ - ٦ وزارة المواصلات
٥٧	٢٣٠	٤٥	٧٢	٢ - ١ - ٧ وزارة الصحة
٢٠	٨٢	٢٢	٤٥	٢ - ١ - ٨ وزارة الزراعة والثروة السمكية
١٤٧	٥٩٢	١٦٢	٢٦٧	٢ - ١ - ٩ وزارتي التربية والشباب والرياضة
-	-	-	-	٢ - ١ - ١٠ وزارة البترول
٥٤	٢٢٠	٧١	١١٧	٢ - ١ - ١١ وزارة الكهرباء والماء
١٤١	٥٧٠	٨١	١٢١	٢ - ١ - ١٢ الموزارات الأخرى
-	-	-	-	٢ - ١ - ١٣ مصروفات أخرى
١٨٥	٧٢٨	٩٥	١٤٧	٢ - ٢ المصروفات الإنشائية
-	-	-	-	٢ - ٢ - ١ وزارات الداخلية والعدل والدفاع
٢١	٨٥	٢٢	٥٥	٢ - ٢ - ٢ وزارة الكهرباء والماء
٢٩	١٥٩	٠	٢٠	٢ - ٢ - ٣ وزارة الإسكان
٧٠	٢٨١	٢٢	٣٧	٢ - ٢ - ٤ وزار المواصلات
٠٨	٢١	٠٦	١٠	٢ - ٢ - ٥ وزارة الصحة
٠٧	٢٩	٢٦	٤٢	٢ - ٢ - ٦ وزارة الزراعة والثروة السمكية
٣٥	١٤٢	٠	٠	٢ - ٢ - ٧ الموزارات الأخرى
-	-	-	-	٢ - ٣ المساهمات
٥٥	١٨٥	-	-	٢ - ٤ صندوق النقد الدولي
-	١٦٤	-	٣٧٢	الفائض (+) أو العجز (-) = (٢ - ١)

تقديري

١٩٧٧		١٩٧٦		١٩٧٥		١٩٧٤	
القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٠٠	١.٩٢٧	١٠٠	٢.٩٦٨	١٠٠	١٧٧٤	١٠٠	٨٠٠
٩٩٠	١.٨١٧	٩٧٢	٢٠.١٠٦	٩٧٠	١٧٤٤	٩٧٤	٩٧٧
٩٠	١١.٠	٢٨	٨٥٦	٣٠	٥٢٤	٢٦	٢١١
١٠٠	١.٩٢٧	١٠٠	٢٥٢٧	٤٥٠	١٢٦٣	٨٠	٧٤٢
٦٦٢	٧٢٥	٥٧٤	١٤٥٧٧	٧١١	٨٩٦٧	٧٧	٢٥٧
٠.٤	٢٨٢	٠.٧	١٧٤	١١	١٢٦	٥١	١٠٦
٠.٢	٢٧٦	٠.٦	١٥١	٠.٧	٩٨	٠.٦	٦٧
٠	١٠.٠	٠.٢	٥٦	٠.٢	٢١	-	٠.٢
٢٨٢	٤١٨٥٢	٢١٢	٥٢٧٢	٢١٥	٢٧٢٥	٢٢٦	١٦٧٦
٠.٤	٤٢٨	٠.٨	٢٠٨	١١	١٣٦	١٠	٧٢
٠.٦	٦٠٤	١٠	٢٦٤	١٨	٢٢١	١٥	١١٢
٧٤	٨١٨٢	٦٥	١٤٢١	٦١	٧٦٨	١١	٤٥٥
٥٥	٦٥٦	١٠	٢٥٦	١٤	١٧٨	١٧	١٢٤
٨٦	٩٢٥٥	١١٠	٢٧٨٢	١١٧	١٤٧٧	١٣٦	١٠٢١
٠.٢	١١٢	٤٠	١١٠	٠.٦	٧٤	٠.٢	٥١
١٢٢	١٢١٦	٢٢	٥٥٢	٣٠	٢٨٢	٤٦	٢٤٠
٤٨	٥٢٧٧	١٢١	٢٠٥١	١٥٦	٢٠١٢	١٥١	١٠٧٥
٢٥	٢٨٧٢	٠.٦	١٦٠	٥١	٧٤٢	٦٠	٦٦٧
١٥١	١٦٤٥٥	٢٩١	٧٢٨٤	٢٢١	٢٠٢١	٢٢٠	١٦٢٨
٥١	١٦٨٦	١٧	٤٢٠	١١	٢٤٤	-	٠.٢
١٨	٢٠.٠	٨٢	٢١٠٢	٢٨	٢٤١	٢٥	٢٥١
٢٤	٢٦٤٦	٢٨	٩٦٧	٢٢	٤٢٢	٢٦	٢٧٠
٣٥	٢٧١١	٨٦	٢٢٦٠	٨٢	١٠٤٨	١٠٢	٧٦١
٠.١	١٧١	٠.٢	٧٢	٢١	٢٦٠	١٥	١٦٤
٠.٧	١٢١	١٨	٤٧٠	٢٠	٢٥١	٠.٢	١٨
٣٥	٢٧٨٠	٢٠	٧٦٨	١١	٢٣٥	٢٢	١٧٠
٠.٨	٨٢٢	١٢	٢٠١	٥٠	٨١	٠.٦	٤٤
١٧٥	١٩١١٤	١٢٤	٢٣٦٦	٠.٩	١١٨	٥٠	٤٠
١١	١٢٥٥	١١	٧١	٤٤	٥٢٢٢	-	-
-	-	٥٥٤	-	٥٠٨٥	-	-	٥٧٤

التخطيط العمراني والخدمات الصحية والتطعيم والإعلام والبرق والبريد والهاتف والمواصلات والكهرباء والماء والخدمات الاجتماعية وأجهزة التخطيط والإحصاء وكل ما يتطلبه مجتمع حديث من مقومات .

٤٢ - منح الأولوية لبناء الهيكل الاقتصادي :

لقد اتاحت عائدات النفط كما سبق أن قلنا فرص سد فجوة واحدة من الفجوات التي تفصل بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ، لكن الفجوات الأخرى كانت عميقة ، بحيث يتطلب التغلب عليها تأخيراً اكيداً لعملية التنمية الاقتصادية ، وبحيث يصبح التغلب عليها يشغل الأولوية في الاهتمام .

لقد كان بناء الهيكل الاقتصادي في دولة الإمارات يعني البدء من الصفر تقريباً لذا لاحظنا دور صيد اللؤلؤ في الاقتصاد التقليدي ، واضمحلاله بعد الحرب العالمية الثانية دون أن تكون هناك مصادر بديلة للتعمير على الدخول القومي إلى أن بدأ إنتاج النفط .

ويؤكد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة الأولوية الممنوحة لبناء الهيكل الاقتصادي بقوله أن دولة الإمارات تشهد تطورات واسعة المدى في كافة مجالات التنمية ، فتميزت مشروعاتها ببناء الهياكل الأساسية اللازمة للتطور الاقتصادي والعمراني ، وخصصت النسبة الكبرى من ميزانيتها لتوفير الخدمات العامة للمواطنين . وكان الطابع العمراني هو المنصرم الغالب لهذه المشروعات ، ويتمثل في إقامة الموانئ والجسور والخزانات والسكن والمستشفيات ، واستمر مد شبكات الطرق الحديثة في ربوع الدولة . وتسمى الحكومة إلى عمل الحماية اللازمة المدن الواقعة على الشواطئ ودفع أخطار طغيان مياه البحر على المساكن والمنشآت . ويجري استكمال إنشاء المساكن الشعبية التي بدأ تنفيذها خلال السنوات السابقة . كما يجري الآن دراسة إنشاء المزيد من هذه المساكن في أرجاء البلاد لتوفير السكن المناسب لكل مواطن (٤٩) . وبين الجدول رقم (٩) إيرادات الحكومة الاتحادية في ميزانية علمي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ .

كما يبين الجدول رقم (١٠) موازنات التنمية المخصصة لوزارات الدولة الاتحادية خلال سنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٤ - ١٩٧٥ كجزء من الميزانية العامة للحكومة الاتحادية ، مع العلم أن هذه الموازنات لا تكفي وحدها لتوضيح الحجم الكلي للاتفاق على أوجه النشاط المتعلقة ببناء الهيكل الاقتصادي . حيث وجد خطط ونفقات

تنمية مستقلة لكل وزارة على حدة . وبين الجدول رقم (١١١) النفقات الإنمائية الحكومية الفعلية من سنة ١٩٧٢ - سنة ١٩٧٥ بما في ذلك النفقات الائتمالية لحكومة أبو ظبي (٥٠) .

الجدول رقم (١٠)
موازنات التنمية لوزارات الحكومة الاتحادية
(بملايين الدراهم)

الوزارات	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
وزارات الداخلية والعلو					
الدفاع	-	٧١١	٧١٠		
وزارة الكهرباء والماء	١٢٥	٢٥٤	١٧٣		
وزارة الاسكان	٥٨٧	٦٢١	١١٥٩		
وزارة المواصلات	١٢٤	٢٤٣	٢٧٣		
وزارة الصحة	١٨٢	١١٥٠	٦٤٢		
وزارة الزراعة	٣٦	٥٥	٤٦٥		
وزارة التعليم والشباب	٢٤٣	١٢٥٧	١١٠٦		
وزارة الاشغال العامة	٥٠٤	٥٥٦	١٣٧٦		
الوزارات الأخرى	-	٤٥٩	٢١٧		
نفقات احتياطية	-	٢١٦	٢٠٠٠		
أعادات لمنظمات اقليمية	-	-	٣٣٧		
المجموع	١٨١١	٧٣٥٢	١٨٠٠٤٨	١٧٦٧٨	٣٦٤٥٥
المجموع الكلي للميزانية	٥١٠٠	١٧٦٩١٧	٢٧٠٤٧	٢١٥١٩٤	١٢٩٢٧

ويتضح من هذا الجدول ان ميزانيات التنمية لأوجه التطوير المتوقعة ببناء الهيكل الاقتصادي للدولة قد حظيت بحصة الأسد في الميزانيات الاجمالية للتنمية وتوضح الصورة بشكل اكبر حين نتمعق بمعرفة ما تنفقه الإمارات ، وما ينفقه القطاع الخاص في هذه المجالات .

وكمؤج على ذلك ، نشير الى أن ميزانية امارة أبو ظبي لعام ١٩٧٧ تبلغ ٥٥٠٠ مليون درهم بزيادة ١٠ ٪ عن ميزانية عام ١٩٧٦ . وقد حظيت الصناعة

بأكبر المخصصات في هذه الميزانية أي مبلغ ١٤.٣ مليون درهم مقابل ١٢.١ مليون درهم في السنة السابقة . أما المخصصات الأخرى في الميزانية فشملت ٣٩٦ مليون درهم للخدمات العامة و ١٤٠ مليون درهم للمباني العامة و ٥٦٢ مليون درهم للمواصلات و ٣٨٦ مليون درهم للمجاري و ٣٦٠ مليون درهم للصحة و ١٤٥ مليون درهم للتعليم و ١١٩ مليون درهم للزراعة . وتشمل مخصصات المباني العامة مبلغ ٥٦ مليون درهم لمشاريع الإسكان التي تنطوي على بناء ١٠ آلاف وحدة سكنية جديدة خلال عام ١٩٧٧

وهذه النفقات غير النفقات المخصصة في ميزانية الحكومة الاتحادية حيث وجب على إمارة أبو ظبي تخصيص ٥٠ ٪ من دخلها سنوياً للميزانية الاتحادية (٥١) .

وكان منهاج التطوير في إمارة أبو ظبي وحدها لسنة ١٩٧٥ يتضمن اعتمادات قدرها قرابة ٦٨١ مليون درهم موزعة على النحو التالي :

٢٦٦٩٦٦٠٠٠٠	قطاع التربية
٢١٤٩٦٧٠٠٠٠	قطاع الصحة
٥١٢٤٩٠٠٠٠	قطاع الزراعة
١٦١٠٠٣٦٠٠٠٠	قطاع الصناعة
٨٢٨٥٧٦٠٠٠٠	الكهرباء وتقطير المياه
٤٤٩٩٢٧٠٠٠٠	قطاع المواصلات
١٠٦٦١٨٠٠٠٠	قطاع البلديات
٣٥١٥٦٨٠٠٠٠	قطاع الإسكان
١٧٣٠٠٠٠٠٠	المعمل والشؤون الاجتماعية
٥٢٩٦٠٠٠٠٠	الاعلام والسياحة
٥٢٩٨٥٠٠٠٠	المباني العامة
٧٥٢٢٨٣٠٠٠٠	القروض والالتزامات اللولية

وقد روعي في تحديد هذه الاعتمادات الحاجات المتوقعة لفترة مقبلة تمتد الى سنة ١٩٨٠ ، وإلى ما بعدها أحياناً (٥٢) .

٤٣ - شوط كبير على طريق بناء الهيكل الأساسي :

نجحت دولة الامارات العربية خلال السنوات القليلة الماضية في تحقيق

انجازات كبيرة ، بل هائلة على طريق بناء الهيكل الاساسي للمجتمع الحديث ، ليكون الركيزة الانسانية للتطور الاقتصادي الشامل في المستقبل .

ونكتفي هنا بايراد بعض اللمحات العامة والمخاطفة حول ابرز ما تحقق في هذا الميدان . ونستطيع بهذا الصدد ان نسجل الملامح التالية :

١ - لقد حدثت اندفاعة كبيرة وهائلة على طريق البناء والتعمير شملت المدن والقرى والبلدية ، وساهم فيها القطنان العام والخاص في وقت واحد . وفي ابو ظبي بالذات تحولت البلاد عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ الى ورشة عمل هائلة ، وتركز جل اهتمام الامارة في استيراد مواد البناء ، ووظفت نسبة اليد العاملة التي انشغلت في اعمال البناء والتعمير في تلك الفترة ٨٢ ٪ من مجموع الايدي العاملة ، بينما بلغت نسبة العاملين في التجارة والاستيراد والمواصلات .. الخ ١٣ ٪ . ولكن بحلول عام ١٩٧١ انخفضت نسبة العاملين في البناء لتصبح ١٩ ٪ لصالح ارتفاع نسبة للعاملين في المجالات الاخرى (٥٢) دون ان يطرا انخفاض يذكر على حجم عطيات البناء والتعمير التي لم تزل تشكل احدى مظاهر انشغال البلوز في الاقتصاد الوطني حتى الان .

ولقد شهدت بقية الامارات ، بتفاوت نسبي ، حركة بناء وتعمير مماثلة .

وفي هذا النطاق ، فاننا نجد الى جانب الجهد الذي يقوم به القطاع الخاص ، وإلى جانب الخطط التي تقوم بتنفيذها كل امانة على حدة ، فان وزارة الاسكان وتخطيط المدن في الحكومة الاتحادية ، تقوم ببلوز بارز سواء في التخطيط للمدن والقرى على اسس حديثة ، أو في تأمين المساكن الشعبية للمواطنين (٥٤) .

الجدول رقم (١٢)

نشاط الحكومة في مجال الاسكان

بالمليون درهم القيمة الاجمالية	نوع المبنى	المساحة	الجهة الممولة	السنة
٦٠.٠٠٠	مسكن شعبي	١٢.٠٠	وزارة الاشغال العامة	١٩٧٢
٢٥.٠٠	مسكن شعبي	٥.٠٠	وزارة الاسكان وتخطيط المدن	
٧.٠٠٠	مسكن شعبي	٦.٢٥	وزارة الاسكان وتخطيط المدن	١٩٧٤
١٨١.٤	مسكن شعبي	١٦.١٢	وزارة الاسكان وتخطيط المدن	١٩٧٥
٢.٠٠	اشغال حشرات لمساكن قائمة	٩.٠٠	وزارة الاسكان وتخطيط المدن	
٢.٠٠٠	مسكن شعبي	٢.٠٠	وزارة الاشغال العامة	
٢١٢.٤٠	مسكن شعبي	٢٧.٠٠	وزارة الاسكان وتخطيط المدن	١٩٧٦

وفي مجال توطين البدو تم بناء ١٥ قرية ومدينتين صغيرتين في مناطق من الصحراء قابلة للزراعة ويبين الجدول رقم (١٢) كشفا احصائيا بالمساكن الشعبية المنفذة على المشروع ١٩٧٣ - ١٩٧٦ كما يبين الجدول رقم (١٣) نشاط بنك التنمية في مجال الاسكان خلال عام ١٩٧٥

الجدول رقم (١٣)
نشاط بنك التنمية في مجال الاسكان
خلال عام ١٩٧٥

الامارات	عدد الوحدات السكنية	القيمة الاستثمارية بالدرهم
أبو ظبي	٧٠	١٢.٠٤٩.٥٦
الشارقة	٢٩	٥.٠٨.٨٧٢
عجمان	٨	٢.٣٩٤.٠٠
أم القيوين	٦٩	١١.٨٠٠.٥٧٤
راس الخيمة	١٤	١٢.٦٦.٠٢٤٢
الفجيرة	١٨	٢.٠٨١.٩٥٠
المجموع	٢٥٨	٤٧.٠٢٤.٨٩٤

وبالرغم من كل هذا الاندفاع ، فما زالت البلاد بحاجة الى جهود اكبر في مجال البناء والتعمير نظرا لما يشكله استقطاب الایدی العاملة الجديدة من ضغط مستمر ومتزايد .

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لعمليات البناء والتعمير ، فإنه يصبح بالوسع ان نتصور حجم الجهود المرافقة المطلوبة لتأمين المرافق العامة والخدمات ، بما فيها بناء الانشاءات الضرورية لهذه المرافق والخدمات ، وهو العبء الذي تقوم بحجزه منه وزارة الاشغال العامة في دولة الامارات ودائرة الاشغال في ابو ظبي بصفة رئيسية . وتشمل اعمال الوزارة جميع الانشاءات التي تقيمها الوزارات الاخرى من مدارس ومستشفيات ومستوصفات واعمال تشجير ومحطات مائية وكهربائية ومساجد وشق الطرق وتبيلدها وبناء المطارات والموانئ والمساكن الشعبية ومشاريع المجاري وغيرها من المشاريع التي تؤمن توفير كافة الخدمات

الحوية في البلاد وبناء الهيكل الاساسي الملائم للانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية (٥٥) .

فبالإضافة الى ما حققته الدولة الاتحادية ، وكل الإمارات على حدة ، في ميدان إنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية وأجهزة تغطية مياه البحر ، فان الدولة تولي أهمية متزايدة لتوفير خدمات الكهرباء والماء للمواطنين في إطار خطة تهدف الى ربط الدولة بشبكة كهربائية واحدة ، والعمل على توفير المياه العذبة للشرب وايصالها إلى جميع المناطق . وقد ابتاعت الوزارة عام ١٩٧٧ بالإضافة إلى ما نفذ من قبل ١٤ مولد ديزل متنقل ووزعتها على محطات كهرباء الفجيرة وأم القيوين وصحمان ودبا وفلج العلا والذيد . وكان من أبرز منجزات الوزارة في ذلك العام أيضا إنشاء محطة الكهرباء المركزية في الساحل الشرقي (٥٦) .

ونفذت الوزارة مشروعات متكاملة في أنحاء الدولة وشملت حفر الآبار ومد خطوط نقل المياه وإقامة محطات التعقيم وخزانات المياه ودراسات السدود والافلاج والمياه الجوفية . وشهد عام ١٩٧٥ وحده حفر ثلاثين بئرا لمياه الشرب مزودة بالمضخات الآلية وصهاريج لنقل المياه الى تجمعات البدو النائية .

وعلى صعيد الخدمات الصحية ، أسست أو يجري تأسيس العديد من المنشآت الحديثة الضخمة لتغطية احتياجات البلاد من الرعاية الصحية . ومن بين أضخم المنشآت الحديثة التي أنجزت مستشفى راشد في دبي ويتسع ٤٠٠ سرير . ورغم وجود مستشفيات كبيرة في كافة الإمارات ، فقد تقرر بناء خمسة مستشفيات ضخمة جديدة موزعة على النحو التالي اثنان في أبوظبي، اثنان في العين ، وواحد في السعد التي تبعد ٢٢ كيلو مترا عن العين . أحد المستشفيات المقرر إقامتها في أبو ظبي سيكون من المستشفيات الكبيرة الفريدة ، ويضم ٥٠٠ سرير وينظر أنجازها عام ١٩٧٩ (٥٧) .

فلذا انتقلنا الى صعيد المواصلات والتنقل ، حيث المواصلات الجيدة من أهم العوامل المساعدة على التقدم والتنمية في بناء الدولة الحديثة ، إضافة الى كونها تلعب في دولة الإمارات دورا حيويا آخر هو المساعدة على اندماج الإمارات في إطار الدولة الاتحادية بشكل أكثر قوة . في دولة الإمارات العربية المتحدة تشكل الطرق والموانئ والمطارات والمواصلات التليفونية الآن شبكة داخلية كاملة إضافة الى كونها نهيء اتصلا سريعا بالعالم الخارجي . ولقد تم مؤخرا افتتاح انجاز جديد متعلق بالاتصالات الدولية للإمارات ، يتمثل في قيام الشيخ زايد في ٨ نوفمبر

١٩٧٥ ، بافتتاح المحطة الأرضية للاعمال الصناعية في جبل علي بامارة دبي ويمكن استعمال المحطة في خدمات التلكس الخارجية ، والاتصالات التليفونية والطغرافية ، والبث التلفزيوني الملون . وفي عام ١٩٨٥ ستكون قادرة على استقبال ٦٠ ألف مكالمات هائنية خارجية حيث المعدل الحالي هو ٣ آلاف فقط .

ان الاتصال التليفوني حيوي ايضا للتجارة والصناعة . ومن حسن حظ الامارات ان ما هيأته من خدمات في هذا المجال كان كافيا لاستقبال الضغط المتزايد على طلب تمديد الخطوط الهاتفية . ففي ابو ظبي على سبيل المثال ، شهد عام ١٩٧٥ زيادة بنسبة ١٦٩ ٪ على عدد الهواتف وزيادة ٦٨ ٪ على خطوط التلكس و ٣٠ ٪ زيادة على الخدمات العامة البرقية . وفي دبي سحط ارقام مشابهة للزيادة . وقد سجلت سنة ١٩٧٥ زيادة بنسبة ١٥٩ ٪ في طلب المكالمات الخارجية . ومن أجل تأمين التلاؤم مع الزيادة المحتملة في المستقبل تقرر دمج شركات الهاتف في شركة وطنية واحدة تخدم الاتحاد بكامله .

وشهد عام ١٩٧٥ أيضا تقدما كبيرا في بناء شبكة الطرق . وجميع الامارات باتت متصلة ببعضها الآن بطرق معبدة مريحة . والطريق الى واحة ليوا في ابو ظبي من شأنها ان تتيح مجال استثمار المنطقة في الزراعة القائمة على التخطيط . وبينما تنفذ مشاريع حط الطرق الرئيسية مزدوجة فان تنفيذ الطرق الفرعية في جميع المناطق يجري على قدم وساق .

ومع نمو القطر ، تزداد الحاجة إلى تطوير المرافق الجوية والبحرية حيث يزداد الضغط عليها . وقد كان ميناء راشد في دبي هو الميناء الرئيسي في المنطقة وما يزال . وقد انجز العمل بتوسيعه عام ١٩٧٢ ، ويجري الآن تزويده بحوض جاف يتم تنفيذه عام ١٩٧٧ . وهناك خطط لزيادة طاقته من ١٦ الى ٣٧ باغلاق كمية واسعة جديدة من المياه . وهذه الخطوة سترافقها خطوة انشاء مرافصنامي على بعد ٢٠ كيلو مترا الى الجنوب من ميناء راشد . وفي ابو ظبي جرى تطوير الميناء من ستة مراسي الى ١٨ . وهذه التسهيلات ستكون كافية لبعض الوقت . وتعمل الامارات الاخرى في تنفيذ خطط مشابهة . ففي الشارقة بني ميناء بستة أحواض عميقة . وفي رأس الخيمة يجري تطوير ميناء جديد ، ولدى الفجيرة خطط لبناء عميق في شاطئ الباطنة . وفي خطط عجمان ايجاد ميناء صالح لاستقبال السفن .

هناك تحسينات مماثلة بالنسبة للمطارات بغية مواجهة التوسع في عدد المسافرين والشحن الجوي . وبالإضافة إلى المطارات الموجودة حاليا في ابو ظبي

ودبي والشارقة والتي ادخلت عليها تحسينات عديدة في السنوات الاخيرة ، يجري في ابو ظبي بناء ميناء جوي جديد على بعد ستة كيلو مترات من ابو ظبي على طريق العين ، وينتظر انجازها عام ١٩٧٩ ، وهناك مطار آخر قيد البناء في رأس الخيمة (٥٨) .

وعلى صعيد الخدمات التجارية والمصرفية ، وضعت وزارة الاقتصاد والتجارة الاتحادية سياسة عمل وبرامج تنفيذية للاضطلاع بالمهام الملقاة على عاتقها . وتتضمن هذه السياسة اساسا ومبادئ عدة منها :

١ - تشكل امارات الاتحاد وحدة اقتصادية وجمركية وتنظم القوانين الاتحادية المراحل المناسبة لتحقيق ذلك .

٢ - كفالة حرية رؤوس الاموال ومرور جميع البضائع بين امارات الاتحاد ، ولا يجوز تقييدها الا بقانون اتحادي .

٣ - إلغاء جميع الرسوم والضرائب والعوائد والمكوس المفروضة على انتقال البضائع من املرة الى اخرى في الاتحاد .

٤ - الاقتصاد الوطني اساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون الصادق بين القطاعين العام والخاص وهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين في حدود القانون .

٥ - يجب ان تعمل جميع الامارات الاعضاء في الاتحاد على تنسيق تشريعاتها في مختلف المجالات بقصد توحيدها قدر الامكان .

٦ - ان ينفرد الاتحاد بالتشريع في شؤون البنوك والتأمين بانواعه والعاملات التجارية والشركات وغيرها من الشؤون التي اوردتها المادة ١٢١ من الدستور المؤقت .

وقد استطاعت وزارة الاقتصاد والتجارة ان تحقق منجزات عديدة منها :

١ - انشاء شركة الامارات العربية المتحدة للتجارة براسمال مشترك بين القطاعين العام والخاص ، غايتها تزويد المواطنين بالسلع الرئيسية الاساسية للاسهام في تخفيف اعباء المعيشة عن طريق تقديم دعم حكومي يتراوح بين ٣٠ و ٤٥ في المئة . وقد سجلت الشركة نجاحا ملحوظا في هذا الصدد وكسرت حدة الاحتكار وعملت على توسيع السوق وتضييق الفجرات بين العرض والطلب .

٢ - شركة ابو ظبي الوطنية للتأمين . وقد تأسست في تطلق الوزارة المحلية ثم اندمجت في الوزارة الاتحادية .

٣ - بنك الامارات العربية المتحدة للتنمية الاقتصادية الذي اسس بمقتضى القانون الاتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٤ استكمالا لهيكل المؤسسات الاستثمارية الذي بدأ بإنشاء بنك ابو ظبي الوطني للانماء الاقتصادي العربي ومؤسسة التسليف العمراني . ويمارس البنك مهامه على مستوى الاتحاد ، ولا تقتصر مهامه على المجالات العقارية فحسب ، بل تمتد الى المشاريع الصناعية والزراعية والسمكية ، وتأسيس بعض المشاريع وبيعها للمواطنين ومنحهم القروض اللازمة لاقامة مشروعاتهم المختلفة بمعولة لاتتعدى ٤٪ . وقد بدأ البنك نشاطه بتأسيس مشروعات عدة منها مصنع لانجاز زيت السمك ودراسة اقامة مزرعة للدواجن ومؤسسة للتبريد ، وانشاء مصنع لانجاز غاز الكلور وحامض الايدروكلوريك الصودا الكاوية ، وقدم للمواطنين خلال عام ١٩٧٥ قروضا بأكثر من ٢٠٠ مليون درهم (٥٩) .

تلك بعض ملامح الصورة فيما يتطرق ببناء الهيكل الاساسي للدولة . ومع ان ملامح هذه الصورة لم تكن على سبيل الحصر وانما على سبيل المثال ، فقد كانت دون شك مشرقة في حياة هذه الدولة العربية الفتية . لكن اشراقها لا يعني ان ما تحقق لم يجابه صعوبات وعقبات او انه لم تشبه في بعض الاحيان شوائب عديدة . وهذا طبيعي ، اذ يجب ان نضع في حسابنا ان هذا البناء الشامخ انجز في بلد كانت فيه الادارة الحديثة في طور البناء هي ايضا ١٠ .

٤٤ - معوقات وحواجز :

في عام ١٩٧٥ ، كانت هناك لوزارة التخطيط بدولة الامارات العربية المتحدة ، وقفة تأمل لتقييم مسيرة عملية البناء والتطور ، وما يقف في طريقها من عقبات ، وما يشوبها من سلبيات ، وسبل التظلم على العقبات وتفايدي السلبيات ورفعت الوزارة مذكرة الى مجلس الوزراء تتضمن تقييمها واقتراحاتها ، وحظيت تلك المذكرة بموافقة المجلس .

اوضحت مذكرة وزارة التخطيط ان هناك اسبابا معوقة لعملية تنفيذ خطط التطوير التي يتم اقرارها ، وان من اهم اسباب اعاقة التنفيذ اوضاع الاجهزة الحكومية ذاتها ، وارجعت ذلك الى عدة عوامل اهمها :

١ - تاخير الوزارات عن الاستجابة الى متطلبات اعداد الميزانية والمشروعات الاستثمارية عن المواعيد المقررة .

٢ - تقديم مشروعات الميزانية وبرامج المشروعات في شكل قد يحتاج الى مراجعات متعددة دون تقرير ذلك بالفراغات المؤيدة .

٣ - عدم بناء تقديرات المشروعات على أسس علمية تسهل أمر مناقشتها .

٤ - قصور النظم المالية والإدارية عن التجاوب مع التطور المستمر في حركة الحكومة وتزايد أعبائها .

٥ - قلة الكوادر أو نقص التدريب لديها على الأعمال المالية والتخطيط والإحصائية .

٦ - لا يتوافر لكثير من الوزارات وحدات تخطيط وإحصاء قادرة على تحديد احتياجاتها بشكل تفصيلي يمكن من وضع التصميمات، واهتمام الوزارات بشكل أكبر بسد احتياجات العمل التنفيذي، واعتبار الأعمال التخطيطية ذات مرتبة تالية، والدليل على ذلك أن بعض طلبات الوزارات المتعلقة بمشروعاتها يصبح عرضة للتغيير والتبديل والتعديل .

٧ - تأخر إجراءات الاعتماد لأسباب تنظيمية .

وتقترح مذكرة وزارة التخطيط لعلاج ذلك اتباع برامج مكثفة لتطوير الجهاز الحكومي بما يلائم تزايد الأعباء الموثقة به حتى لا يشكل عنصر اختناق تجاه تنفيذ خطة الاستثمار . ومن الأمثلة على ذلك النظر في أوضاع الإدارات المالية وكذلك الوحدات التخطيطية والإحصائية في الوزارات والتركيز على تدعيمها ومدها بالكوادر القادرة على النهوض بمسؤولياتها وأجراء التحسين لمستوى الأداء بل عن طريق أفساح مجال التدريب أمام أعضائها . والنظر في القواعد والإجراءات المالية ووضع برامج تبسيط الأداء وتطوير هذه القواعد بحيث ينطبق برنامج التطوير بالاستمرارية كنصر أساسي لتنمية الإدارة الذي يصاحب التنمية الاقتصادية ، والاهتمام بالأجهزة المركزية والمنفذة للاستثمارات وتعزيز قدراتها بما يتناسب مع تزايد الأعباء عليها ووضع القواعد الكفيلة بربطها بالوزارات والأجهزة الإدارية المختصة بالامارات ، والاهتمام أكثر بالتكنولوجيا الحديثة في الأداء والذي من شأنه إجراء توفير في القوى العاملة المطلوبة للأجهزة الحكومية ، ولو أن الاستعانة ستكون بمستويات وظيفية أعلى ولكن بأعداد أقل وذلك نظرا لأن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للتنمية تتزايد بتزايد القوى العاملة . ومن الأسباب التي تساعد على حل المشكلة كذلك وضع نظام يبين مسؤولية الوزارات المسندة اليها الاستثمارات أي الوزارات المنتفعة مع الوزارات المنفذة ، ذلك أن تحديد الترابط والتعاون بين الجهة المنتفعة والمنفذة يحقق مكانة موضوع مواصفات المشروعات والاحتياجات وحساب تكاليفها بشكل أدق ، كما أن متابعة الجهة

المنفعة للتنفيذ مع الجهة المنفذة ولو عن طريق التقارير يترتب عليه اشراك الجهتين ومسؤولياتهما تجاه التنفيذ ويحث موقاته واقتراح الطول له .

وتبين مذكرة وزارة التخطيط قصور امكانيات الاجهزة الحكومية عن البحث المسبق للاستثمارات وتقييمها واجراء تصميماتها ، الامر الذي تضطر الوزارة معه الى الاستعانة بالكاتب الاستشارية سواء في مرحلة الدراسة والتصميم او في مرحلة الاشراف على التنفيذ ، وكذلك يتم انشاء المشروعات بواسطة اجهزة المقاولات المختلفة ، وينبع الاهتمام بهذه الاجهزة من العوامل التالية :

١ - يتطلب تزايد حجم المشروعات الاستثمارية تزايداً كبيراً وتوجيه عناية كبيرة لزيادة طاقة هذه الاجهزة الى أقصى الحدود .

٢ - يؤدي تخلف طاقة الاجهزة الاستشارية واجهزة المقاولات عن المطلوب منها إلى تراكم المشروعات المعتمدة من ميزانيات سابقة ومن ثم يحصل نوع من الانفصال بين هياكل المشروعات المعتمدة وتلك المنفذة .

٣ - يترتب على الوصول الى حد التشبع في التنفيذ اختناقات او زيادة في التكاليف وقد ترتفع التكلفة عن القيمة السوقية الفعلية الامر الذي يترتب عليه تنفيذ استثمارات اقل بنفس التكاليف المرجحة او بتكاليف اكبر ومن ثم ضبط امكانيات التنفيذ مع حجم الاستثمارات يعتبر حجر الزاوية في هذا الشأن .

٤ - يترتب أيضاً على ارتباط الاجهزة بأعمال لا تناسب طاقتها ان تعطل الاعمال المسندة لها عن المدة المقررة لها ، ويلاحظ حدوث ذلك بالنسبة لبعض المشروعات المنفذة والتي كثيراً ما تتجاوز مدة التنفيذ المدة المحددة لها والمتفق عليها ، هذا بالإضافة الى أن الاوضاع قد تجذب النوعية غير المناسبة من المقاولين وقد يضطر الى الاستعانة بها سدا للاحتياجات ويؤثر ذلك على نوعية الاداء والتنفيذ .

وقد تقدمت وزارة التخطيط بمعدة اقتراحات لمعالجة هذه المشاكل كان من أهمها :

١ - أن يراعى دائماً انشاء المشاريع بأقل تكلفة .

٢ - أن تشكل لجنة من وزارات التخطيط والمالية والاشغال والاسكان والكهرباء ليبحث اجهزة المقاولات في البلاد بالاستعانة بكافة الاجهزة المعنية ، وأن تعمل هذه اللجنة ضمن امانة مجلس التخطيط القومي بحيث يثبت لديها موقف الاجهزة الاستشارية واجهزة المقاولات العاملة في البلاد ، والنظر بموضوعية

مقومات هذه الاجهزة وما تقرره من امكانيات راسمالية نطاقها وحجم الاعمال المسندة لها ، والتي تتناسب مع امكانياتها ، والمشاكل التي تواجهها واقتراح الحلول لها .

٣ - تشجيع الشركات الوطنية وتدعيمها وتهيئة مجالات الاستثمارات لها في تحسين اجهزتها وتقويتها وزيادة طاقاتها ويمكن للحكومة أن تتولى تدعيم الاجهزة بطريق مباشر ، واتخاذ سياسات مالية واستثمارية في هذا المجال .

٤ - التعريف بحجم الاعمال ومدى تزايدها في المستقبل واتخاذ اجراءات النشر حتى تستطيع الاجهزة الخاصة التعرف على حجم الطلب عليها والاستعداد له مسبقا .

٥ - اتخاذ سياسة خليجية وعربية في مجال المقاولات وتحديد المجالات التي يمكن أن تسهم فيها الشركات العالمية .

٦ - يوضع من بين عناصر التفضيل الرئيسية بين اجهزة المقاولات بالإضافة الى الاعتبارات المتعارف عليها مستوى الامكانيات التكنولوجية التي يستخدمها الجهاز بحيث يكون للمستوى التكنولوجي المستخدم الأولوية لأن استخدام الأدوات الحديثة تسهم في تخفيض الاحتياج الى القوى العاملة ، ويخفف من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة .

٧ - يوضع برنامج زمني لطرح الاعمال على البيوت الاستشارية وايضا على اجهزة المقاولات لتخفيف التركيز في طرح الاعمال .

ومن بين الاقتراحات التي طرحتها الوزارة ، بقصد تقليص النفقات تشجيع الصناعات المحلية التي تحل محل الواردات بتنسيق كامل بين الامارات التي تشترك في التنمية الصناعية ووضع خطة للاستيراد تتطرق بتأمين احتياجات خطة السلع الاستثمارية أساسا لازالة معوقات التنمية ، وأن يتم ذلك بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والتجارة ، والنظر في شؤون الاستيراد والعمل . وحول التنسيق واجبات روابط استثمارية بين الاتحاد والامارات طلبت وزارة التخطيط من مجلس الوزراء حث الوزارات على الاهتمام مناقشة المشروعات المشتركة التي يتم اقتراحها من أكثر من وزارة ، ودعت الى التنسيق مسبقا مع الامارات على اقتراح المشروعات وتحديد مواقعها حتى لا يترتب على فقدان التنسيق انشاء مشاريع قد تتكرر مع ما هو قائم في الامارة (٦٠) .

وبواضح ان الاتجاه العام الذي تعبر عنه مذكرة وزارة التخطيط بما تضمنته من تحليل دقيق للمشاكل التي تواجه تنفيذ المشاريع ، يمثل في نقطتين اساسيتين

هما تطوير الأجهزة الإدارية في الدولة بما يتلائم مع احتياجات خطط التنمية ، وزيادة دور الدولة (القطاع العام) في السيطرة على العمليات الاستثمارية المتعلقة بخطة التنمية ، وكلا المطلبين يعبران عن اتجاه صحيح لابد من تعميقه وخاصة في مرحلة التهيؤ للانطلاق نحو بناء مشاريع اقتصادية كبيرة ، إذ أن مثل هذه المشاريع تتطلب درجة عالية من الكفاءة والضبط الإداري .

(٣)

آفاق التنمية

٤٥ - أسس التنمية :

إذا كانت عملية بناء الهيكل الاقتصادي هي عملية بناء شاملة للأمدن والمرافق وطرق المواصلات ومقومات الحياة الرئيسية في المدن والريف والبلدية بفون استثناء، بما يوافق ذلك من تطوير شامل مطلوب على الصعيد الاجتماعي والثقافي لما يكفل تهيئة الطاقة البشرية القادرة على خدمة العملية الإنتاجية ومتابعتها وتطويرها ، فإن إيجاد الموارد البديلة والثابتة هي عملية استثمار بعض هذه الإمكانيات وفق خطة للتنمية تقوم على الأسس التالية :

١ - تنمية الزراعة .

٢ - الاستفادة من الثروات الطبيعية الأخرى (غير البترول) التي قد تكون متيسرة .

٣ - العمل على تنمية الصناعة (٦١) .

فما هي آفاق التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة في هذه المجالات ؟

وماهي الشروط الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها وآفاق نجاحها؟
لنبدا بمحاولة الإجابة على السؤال الأول . .

٦٤ - إمكانات التنمية في الحقل الزراعي ، وخطط التنمية في هذا الحقل :

يقول كلود موريس ، ان زايد كان يتساءل باستمرار لماذا لا نستطيع ان نجعل من هذا المكان بعضا من الجنة ؟ وقد انطبعت في ذهنه صورة الجنة منذ طفولته ، كما وصفها النبي محمد (ص) فيها نخيل ورمان وبنابيع وجنات تجري من تحتها الأنهار (٦٢) .

والذي يشهد اليوم ما يبذل من جهد ومن نفقات من اجل تجسيد حلم اخضرا الارض ، لا بد وان سلم بان حلم الزراعة ونشر الخضرة في تلك الرقعة الصحراوية القاسية من الوطن العربي لا يتركز على حسابات اقتصادية في التنمية فحسب ، وانما يركز على رغبة في تعويض الاجيال الحاضرة والقادمة عن شعور طويل بالحرمان من الزراعة ، إلا في مناطق محدودة من تلك الربوع .

وفي مثل هذه الحالة ، فان الحسابات الاقتصادية المجردة لا تكفي . ان التنمية الزراعية مطلوبة ليس فقط لكونها استثمارا اقتصاديا ، فقد لا تكون استثمارا مغريا من الزاوية الاقتصادية ، ولكنها مطلوبة لأنها تجسيد للرغبة في الانتصار على الطبيعة القاسية ، وتعويض عن الحرمان ، وهي ايضا تشكل نوعا من الضمانة للمستقبل ، فاحتياطي النفط نافذ لا محالة ، اما ما يستلزم من الارض وتحتاج فرص الري له والاستثمار الامثل ، فيبقى مجالا لدخل متجدد هناك عاملان اساسيان تعتمد عليهما امكانية التنمية الزراعية ، هما التربة الصالحة للزراعة وامكانات الري .

وقد توفرت لدولة الامارات العربية المتحدة دراسات حول هاتين المسألتين .

فمن حيث التربة ، فان المساحة الاجمالية للدولة الامارات تبلغ حوالي ٨٠ الف كيلو متر مربع ، اما مساحة الاراضي المزروعة منها فتبلغ حوالي ١٤٢ الف دونم موزعة على النحو المبين في الجدول رقم (١٤) .

اما من حيث توزيع الاراضي المزروعة على الامارات مقارنة بالمساحة الاجمالية لكل امانة فكانت عام ١٩٧٣ كما هو مبين في الجدول رقم (١٥) .

وواضح ان حجم الاراضي المزروعة ضئيل للغاية بالنسبة لمساحة البلاد ، وان رأس الخيمة التي تقف في المقدمة بالنسبة للحجم الاراضي المزروعة تستغل فقط ٣٥٪ من مساحتها (٦٤) .

الجدول رقم (١٤)
الأراضي المزروعة حسب المنطقة ونوع الاستخدام (٦٣)
(بالدونم)

المنطقة					
نوع الاستخدام	الجنوبية	الوسطى	الشمالية	الشرقية	المجموع
أشجار مثمرة	٥٠٠٠	١٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٢٠٠٠	٥٠٠٠٠
خضار	٢١٠٠	٤٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٨٠٠	٢٣٨٠٠
جت (برسيم)	٣٢٤٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠	٥٨٤٠
ظليون (تبغ)	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠٠	١٨٠٠	٤١٠٠
زراعات أخرى	-	٢٠٠	١٠٠	١٠٠٠	١٣٠٠
منروكة للراحة	١١٠٠	٢٥٥٠	٩٠٠٠	٦٥١٠	١٩١٦٠
قيد الاستزراع	٥٥٦٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٥٦٠
مشروعات التحريج	١٧١٢٠	-	-	-	١٧١٢٠
المجموع	٣٤٢٢٠	٢١٤٥٠	٥٧١٠٠	٢٩١١٠	١٤١٨٨٠

الجدول رقم (١٥)
الأراضي الزراعية المستمرة عام ١٩٧٣
(بالكيلو مترات المربعة)

المساحة الكلية	المساحة المزروعة	%	
٦٧٢٥٠	١٤٨٨	٠.٠٢	أبو ظبي
٣٩١٠٠	٧٥	٠.١٩	دبي
٢٦٠٠	٢٢٥	٠.٨٧	الشارقة
٢٥٠	٥	٠.٢٠	عجمان
٧٥٠	٢٦	٠.٣٥	أم القيوين
١٧٠٠	٥٨٧	٣.٤٥	رأس الخيمة
١١٥٠	١٥٩	١.٢٨	الفجيرة
٧٧٧٠٠	١٢٢٨٤	٠.١٦	المجموع

فهل هناك امكانية للتوسع الافقي في الزراعة ، اي ضم مساحات زراعية جديدة الى هذه الاراضي ؟

يقول الدكتور حمدي القاضي ان حورفولوجية اراضي دولة الامارات تنقسم الى سلسلة جبال عمان وساحل الباطنة والسهل الحصوي والصحراء الرملية والساحل الغربي ، وانه من الناحية الهيدرولوجية والرسوبية ، فان مناطق ساحل الباطنة والسهل الحصوي والتي تحدها جبال عمان شرقا وغربا على التوالي تكمن بها اهم طاقة زراعية بالمنطقة (٦٥) وهو يرى ان التطور الزراعي بدولة الامارات امر ممكن ، ولكن المشكلات التي تفرض نفسها في المنطقة كثير منها ما يتطرقونوعية مياه الري والتي تختلف من مكان الى آخر ، وارتفاع نسبة البحر ، وعدم وجود شبكات صرف مما يتسبب في تدهور الاراضي سريعا وتحويلها الى اراضي ملحية قلوية . ههنا بالاضافة الى ان الاراضي ذات الانتاجية العالية محدودة علاوة على ان كمية المياه التي يمكن ضخها محدودة ، وليس من سبيل امام هذه المشكلات لضمان استمرارية الزراعة الا اجراء الدراسات العلمية التي توفر لنا الحلول السليمة في الوقت المناسب للتغلب على هذه المشكلات (٦٦) . وعلى ارضية هذا التحديد ينتقل الى القول ان التوسع الافقي الامثل يتحقق باستغلال افضل انواع الاراضي بما يحقق مساحة من الاراضي الزراعية تتفق مع كمية مياه الري المتوفرة مع مراعاة نوعية المياه بالنسبة لنوع الارض والنبات المنزوع (٦٧) .

وهنا نجد انفسنا امام القيدين اللذين لا مناص من توفرهما في الزراعة وهما التربة الصالحة والمياه الكافية للالائمة .

والذا كانت معطيات تحليل التربة تعطي امكانية التوسع الافقي في بعض المناطق ، وهي مناطق محدودة ، فان المعطيات المتوفرة حول المياه تبدو ضئيلة للغاية .

ان الدكتور حمدي القاضي بناء على تقديرات هالكرو عن المياه الجوفية ، ونصيحته بان الاستغلال الامثل للمياه يتحقق بسحب كميات من المياه الجوفية تصل الى ٢.٣ مليون متر مكعب سنويا ، ومعنى ذلك ان حجم الاراضي الزراعية يجب ان يتفق مع كمية هذه المياه المتوفرة ويفترض استخدام نظام كفو للري في حدود ٣٠٠٠ م^٢ للحصول سنويا ، فان مساحة الاراضي الزراعية يجب ان تحدد بحوالي ٧٠ ألف دونم ما لم تثبت الدراسات الهيدرولوجية خلاف ذلك والاستغلال الامثل للاراضي يتحقق باجراء عمليات تصنيف التربة لتحديد افضل المساحات للاستغلال الزراعي (٦٨) .

ان هذه المعطيات ، واذا كانت تقديرات هالكرو ونصائحه صحيحة تعني ان المساحة الزراعية المستغلة حالياً تفوق ما يجب استغلاله عملياً ، وان ما هو ممكن ليس التوسع الافقي ، وانما محاولة استبدال مساحات بمساحات أخرى وتطوير اساليب الزراعة بما يضمن توسعاً راسياً .

وفي عملية التوسع الراسي هذه ، فان من الضروري لضمان استثمار استغلال وزيادة انتاجية الأرض السيطرة على الملوحة والتلوية بالتربة وزيادة خصوصيتها (٦٩) الأمر الذي يتطلب اخضاع العملية الزراعية لارشاد زراعي دائم . وهو في ختام دراسته يصل الى الاستنتاج ان التنمية الزراعية في دولة الامارات تتقيد بثلاثة عوامل هي :

١ - كمية مياه يمكن ضخها من الابار تعادل ما يضاف الى هذه الابار من مياه الطر ، وهي مسألة تحتاج الى عمل مسح للمياه في الدولة .
٢ - نوعية مياه الري والتي غالباً ما تكون رديئة لارتفاع نسبة الاملاح خاصة املاح الصوديوم .

٣ - مساحة محدودة من الاراضي ذات قدرة انتاجية عالية سرعان ماتتار باملاح الري فتتحول الى اراض ملحية او ملحية قلوية يساعد في ذلك سوء استخدام مياه الري وارتفاع نسبة البخار (٧٠) .

المسألة المركزية المتحكمة بامكانات التنمية الزراعية اذن هي مياه الري من حيث الكمية والتنوعية . فما هي آفاق ايجاد مصادر للري تسمح بزراعة مساحات اوسع وتحقيق استثمار افضل للاراضي الزراعية ؟

يتناول المهندس الجيولوجي خليل عطايا موضوع المياه الجوفية بالدراسة ، معتمداً بدوره على تقديرات هالكرو ، مخضراً اساليب الري البائدة والممكنة للدراسة ، ويصل الى استنتاج « ان هناك امكانية للتوسع الزراعي اذا اعتمدت طرق سليمة للري وخاصة وضع شبكة من قنوات الاسمنت التي سوف تساعد على توفير كميات كبيرة من الماء وعلى امتداد الزراعة بنسبة ٥٠ عما هي الان » (٧١) .

وواضح انه يشارك الدكتور حمدي القاضي في محدودية التوسع الافقي الممكن وان كانت تقديراته اكثر تفوقاً .

وهو يتقدم باقتراحات تتعلق بالري والصرف على النحو التالي :

١ - أن تقام سلود ترابية متوازية الملام الوديان من أجل تغذية المياه الجوفية لتعويض النقص الحاصل وذلك عن طريق حجز مياه السيول من أجل إتاحة الفرصة للمياه للتسرب إلى باطن الأرض لتحسين نوعية المياه ورفع مستوى الماء في الآبار وخاصة في رأس الخيمة والمنطقة الشرقية .

٢ - إنشاء شبكة تصريف لمياه الري الزائدة حتى لا تتجمع المياه على سطح التربة ومن ثم تتبخر ، وبذلك تزداد ملوحة الأرض .

٣ - تشديد الرقابة على وضع المياه الجوفية عن طريق تحديد الحفر في بعض المناطق كراس الخيمة وفلج الملا وزيادة العاملين الفنيين في قسم المياه وإعطاء الإمكانيات والصلاحيات الكاملة لهم .

٤ - حفر آبار عميقة بحثاً عن طبقات مائية أخرى وخاصة في المناطق القريبة من الجبال الجيرية وجبل الفايه وجبل حفيت علماً أن معظم الطبقات المائية المستهلكة الآن تعود لعصر الكواترناري .

٥ - القيام بمسح جيوفيزيائي للمنطقة لإعادة تقييم الثروة المائية في البلاد وذلك من طريق شركات مقولة .

٦ - استبدال جميع محطات هطول الأمطار الحالية بمحطات هطول أمطار أوماتيكية .

٧ - محاولة القيام بأنواع طريقة الري الجماعي كما هي الحال في مليحة .

٨ - الاستعاضة عن المياه الجوفية للشرب بتحلية مياه البحر وترك المياه الجوفية للزراعة .

٩ - إنشاء لجنة وطنية عليا للمياه تتكون من بعض المسؤولين الإداريين والفنيين من كل من وزارة الزراعة والثروة السمكية ووزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة (٧٢) .

كما سبق أن ذكرنا فإن مجمل هذه التوصيات ستساعد على الاحتفاظ بكميات المياه اللازمة لزراعة مساحة معاملة أو تزيد بنسبة محدودة من المساحة المزروعة حالياً ، إضافة إلى الاحتفاظ بخصوبة التربة .

ويشير السيد مانع سعيد العتيبة إلى دراسات أجرتها بعض البعثات والجهات الدولية في أبو ظبي ، فيقول أن أهم الدراسات التي أجريت حول الزراعة في أبو ظبي هي :

١ - الدراسة التي قامت بها البعثة البريطانية المرسلة من وزارة التنمية لما وراء البحار عام ١٩٦٧ وقد زارت هذه البعثة منطقة العين واطلعت على الزراعة

وطرقها وإمكانياتها . وقد أوصت البعثة في تقريرها الذي قلمته الى ابو ظبي على ضرورة الاهتمام بالزراعة بصفة عامة ، وأوصت باجراء المزيد من البحوث والدراسات التفصيلية وخاصة لمصادر المياه في ابو ظبي . ولاحظت اللجنة التوسع الكبير الذي كان جاريا في حفر الآبار والذي لا يتناسب وكمية المياه الموجودة في باطن الأرض . كما أوصت اللجنة الاهتمام بالتربة والحفاظة عليها عن طريق استخدام الأسمدة العضوية والكيميائية . وبادخل الوسائل الحديثة في الزراعة لتعويض النقص الحاصل في اليد العاملة في الزراعة .

٢ - تقرير البنك الدولي للانشاء والتعمير الذي أوفد بعثة مكونة من خبراء اختصاصيين في كافة المجالات الاقتصادية من بينها الزراعة وذلك في مطلع عام ١٩٦٩ . وقد جاء فيه ضرورة بذل المزيد من العناية والاهتمام بالزراعة في منطقة العين خاصة وبصورة عامة في المناطق الأخرى مثل ليوأ . وأوصى تقرير البنك أيضا بضرورة إجراء المزيد من المسوحات الهيدروليكية لاستقصاء كميات المياه الباطنية والتي يجب الاستنزاف حتى لاتتعرض الزراعة في منطقة العين لمشكلة نقص المياه . كما أوصت البعثة بضرورة انشاء أجهزة حكومية لتوعية وإرشاد المزارعين والعمل على نشر الحركة التعاونية بين المزارعين . وجاء في التقرير ان هناك فرصا كبيرة لزراعة المزيد من المحاصيل الزراعية المتنوعة ولكن لا بد من إجراء التجارب على هذه المحاصيل قبل تعميم زراعتها على نطاق واسع (٧٣) .

ويرى السيد مانع سعيد العتيبة أنه يتحتم البحث عن مصادر جديدة للمياه قبل الشروع في سياسة توسعية في المجال الزراعي ، كما يرى ضرورة ادخال الآلات الزراعية لتعويض النقص في اليد العاملة الزراعية وتدريب المزارعين وإرشادهم لرفع كفاءتهم الإنتاجية ، ولحل هذه المشكلة يجب فتح المدارس الزراعية وتدريب الاقتصاد الزراعي في المدارس الحكومية وانشاء المزيد من محطات الاحداث الزراعية ، كما يرى ضرورة استمرار الاهتمام بالإرشاد الزراعي حيث كانت الحكومة قد انشأت أربعة مراكز في منطقة العين وحدها لإرشاد المزارعين وضرورة مساهمة الاعلام في الإرشاد الزراعي . كما يرى ضرورة الاهتمام بالوسائل التي تقفل من قوة الأحوال المناخية عن طريق زراعة المصدات وتحويل المناطق المحيطة بالأراضي الزراعية ، ويرى ضرورة تشجيع انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية سواء للإنتاج أو للتسويق أو لتسليف المزارعين أو لحفظ وتخزين المنتجات الزراعية (٧٤) .

ان مشكلة التنمية الزراعية في الامارات تكاد تكون على هذا النحو مشكلة استثمار أمثل لاماكانات محدودة .

وبتضح من طبيعة التشجيع الحكومي للزراعة في ابو ظبي ان المسألة هي

على هذا النحو ، فالحكومة من أجل تشجيع الزراعة والحفاظ عليها تقديم لن يرغب في الزراعة من المواطنين مساحة من الأرض مجاناً ، واتباعاً شهرياً لمدة سنتين ، وتحفر بئراً في المزرعة ، وتقدم مضخات المياه وتقوم عن طريق جهاز حكومي خاص باصلاحها كلما تعطلت ، وتقدم للمزارع التراكتورات لتسوية الأرض واعدادها للزراعة ، مثلما تقدم له البذور المحسنة والاسمدة الكيماوية والمنشورة الفنية ، وكل ذلك مجاناً(٧٥) .

وفي نطاق الاهتمام بالزراعة جرى تنفيذ مشاريع زراعية كبرى منها :

١ - مشروع تحريج طريق ابو ظبي العين ومساحته ٦٥٠ هكتار تضم ٢٦٠ ألف شجرة حرجية تروى بطريقة الري بالتنقيط (او التنقيط) .

٢ - مشروع جزيرة السعديات لتوفير الخضروات الطازجة بكميات تلبي احتياجات السوق المحلية كخطوة أولى ويفرض التصدير كخطوة ثانية ، ويعتمد على الزراعة في بيوت زجاجية خضراء يتم التحكم داخلها بظروف الانتاج كما يعتمد المشروع على مياه البحر المقطرة(٧٦) .

٣ - مشروع الري بالتنقيط والري الرذاذي بالعين لتوفير الثروة المائية وحسن استغلالها في ري الاشجار والمحاصيل والخضروات(٧٧) .

٤ - محطة الابحاث الزراعية ، وتبلغ مساحتها قرابة ٨٠٠ دونم ، وقد حققت نتائج باهرة في تطوير الزراعة ، وهي تقع الى الشمال من مدينة العين .

وهناك مشاريع زراعية عديدة ناجحة في راس الخيمة ودبي والفجيرة والشارقة تعكس اهتماما واسما بتطوير الزراعة في الدولة . وذلك بالإضافة الى الاهتمام بتربية الثروة الحيوانية ، ومن المشاريع قيد الاتجار بهذا الصدد اقامة محطة للايقار تضم ٦٠٠ بقرة من استرايا ، وانشاء مصنع لتعبئة الحليب ومنتجات الالبان .

ان الطموح الذي يقود هذه الخطوات وغيرها على صعيد التنمية الزراعية هو الوصول الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية خلال السنوات القليلة القادمة .

وقد تنجح دولة الامارات في تحقيق هذه الغاية ، خاصة بعد ان هبات لها شبكة المواصلات الجديدة فرص استثمار المناطق الصالحة للزراعة في واحة ليسوا وفي الفجيرة . ومع ذلك ، فان الزراعة لن تكون كافية وحدها لتحقيق الطموح في تنويع الهيكل الاقتصادي ، عدا عن كون الزيادة السكانية المتنامية بسرعة تفوق

فرص التوسع في مجال الزراعة تحد من امكثات تحويل هذا الطموح الى حقيقة ثابتة ودائمة .

من هنا تنبثق ضرورة الاعتناء بالثروات الطبيعية الاخرى وبالصناعة باعتبارها مقومات لا بد منها الى جانب الزراعة المتطورة في تحقيق طموح التنمية الشاملة والمتوازنة للاقتصاد القومي .

٤٧ - الثروات الطبيعية ، وأفاق التنمية :

ان الثروات الطبيعية المتوفرة - عدا البترول - تمثل في الثروة السمكية والثروة المعدنية فماذا من هذين النوعين من الموارد الاقتصادية ؟

أولاً - الثروة السمكية :

تمثل الثروة السمكية بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة افقاً واسعاً للاستثمار الاقتصادي وتحقيق اهدافها في التنمية ، وهي تمثل حالياً المرتبة الثانية بعد النفط في اقتصاد دولة الامارات (٧٨) لكن النسبة التي يمكن ان تمثلها في الدخل القومي سترتفع بالتأكيد في حالة الاستثمار الصحيح لهذه الثروة .

فبغية دولة الامارات العربية المتحدة غنية بثروتها السمكية ، ذلك لان مياهها الإقليمية واسعة ، وشواطئها على كل من الخليج العربي وخليج عمان طويلة ، ومنافلها إلى بحر العرب والمحيط الهندي مفتوحة ، ومياهها ضحلة في أغلبها ، وتكثر فيها الجزر التي تعد بالآلاف عدا عن مئات الجزر التي تظهر أثناء الجزر وتختفي أثناء المد . إضافة الى ان مياه الخليج العربي دائمة طيلة فصول السنة ، ولا توجد بها تيارات مائية ، لان الخليج العربي شبه مغلق ، فهو شبه البحيرة . وهذا كله يساعد على تجميع الاسماك وفكائها في مواسم متفاوتة (٧٩) .

والمراسات التي تمت بصدد الثروة السمكية في دولة الامارات أكدت جميعها الأهمية البالغة لهذا المصدر الحيوي من مصادر الاستثمار الاقتصادي .

فالبعثة البريطانية التي أوفدها وزارة التنمية لما وراء البحار (في بريطانيا) عام ١٩٦٧ الى أبو ظبي ، أوصت بضرورة الاهتمام بتحسين أحوال صيادي الاسماك المحليين ، وادخال التقنية الى صناعة صيد الاسماك ، وادخال عمليات التسويق الحديثة للاسماك ، وكذلك الاهتمام بوسائل التخزين وتشجيع الجمعيات التعاونية لصيد الاسماك . وأوصت البعثة باجراء المزيد من البحوث لمعرفة الامكانيات لاستغلال الثروة السمكية ليس فقط في مياه أبو ظبي بل وفي

شواطئ الخليج العربي وعمان حيث تكون كميات الاسماك اوفر ، وانشاء محطة للبحوث البحرية سيكون نفعها عاما للامارات وانشاء جهاز خاص بالدولة يختص برعاية شؤون صيد الاسماك(٨٠) .

وفي عام ١٩٦٩ ، قامت مؤسسة آرثر دي ليتل باجراء دراسة للثروة المائية في ابو ظبي ، وامتدت دراستها لتشمل الخليج العربي وخليج عمان والبحر العربي وذلك لتاثير هذه المناطق على الثروة السمكية في ابو ظبي ولأن اي مشروع لاستغلال الثروة السمكية لا بد وان يعتمد الى المناطق المذكورة . وقد تعرض تقرير المؤسسة الى مصدرين للثروة السمكية هما الجمبري والسمك من نوعي ديمرسال الذي يعيش في أعماق البحر والبلاجيك الذي يعيش على سطح المياه والطبقات المتوسطة . وفيما يتعلق بالجمبري وجدت المؤسسة انه اذا اريد لمشروع تجاري قائم على صيد الجمبري ان ينجح فانه لا بد من مد عمليات صيد الجمبري الى الشواطئ الايرانية والسعودية ، وعمليات كهذه تتطلب المزيد من الدراسات والاتفاق مع الدول المعنية . وبالنسبة للاسماك قالت المؤسسة ان المعلومات المتوفرة تدل على ان كمية الاسماك كافية لقيام بعض مشاريع الصيد . واقترحت امكانية استخدام بواخر يتراوح طولها ما بين ٢٦ و ٣٠ مترا وبآليات تتراوح قوتها بين ٣٠٠ و ٤٠٠ حصان . وبالنسبة للاسماك التي تعيش في المياه الضحلة وبالذات السردين والتونة فوجدت انها متوفرة بكميات كبيرة في جنوب الخليج العربي وفي خليج عمان حيث ان هذه المنطقة تشكل منطقة خصبة بيولوجيا . واقترحت المؤسسة لهذه الاسماك مراكب صيد يبلغ طولها ما بين ١٥ - ١٦ مترا وقدره ألاتها ما بين ٦٠ - ٨٠ حصانا . وفيما يتعلق بالاستثمار الاقتصادي للاسماك ، وليس تشجيع وتطوير صناعة صيد السمك التقليدية فحسب ، اقترحت المؤسسة الاهتمام بانشاء مشروع للجمبري ومشروع للصيد البعيد عن الشاطئ ، واقامة وحدة لتصنيع الاسماك (٨١) .

كذلك قام البنك الدولي للانشاء والتعمير بإيفاد بعثة اقتصادية في اواخر سنة ١٩٦٩ ، وجاء في تقريرها ان ما يصاد من أسماك الخليج سنويا يبلغ ٨٠ ألف طن . ومجموع هذا الصيد يبلغ ثلاثة كيلو غرامات للهكتار الواحد ، وهذا الرقم منخفض جدا اذا ما علمنا ان الهكتار يعطي ما بين ١٠ و ٤٠ كيلو غرام في مياه أخرى من العالم . وجاء في التقرير ان هناك أنواعا من الاسماك مثل التونة والسردين وكلب البحر يمكن تحقيق زيادة كبرى في صيدها اذا ما استعملت سفن مناسبة وتجهيزات ومعدات حديثة . وكذلك من الممكن تمديد موسم السردين ليشمل طيلة السنة اذا ما استعملت الاضواء لاجتذاب السردين في المياه العميقة . كما اوصى التقرير بالاهتمام بالجمبري وتسويق وتصنيع الاسماك . واوصت

بناء مستودعات مبردة لحفظ الاسماك عدا عن توفير الثلج لهذا الغرض بسعر منخفض . كذلك اوصى البنك بتحسين اسطول صيد السمك ، والاهتمام بتصنيع الاسماك وتعليبها وخاصة ذلك النوع من السمك اندي يستخدم كعلف للحيوانات . كما اوصى ببناء معهد للدراسة الثروة السمكية وبأن تكون مشاريع صيد الاسماك وتصنيعها مشتركة بين الامارات (٨٢) .

ان الكثير من التوصيات التي تضمنتها هذه التقارير بات تنفيذها اكثر سهولة بعد قيام الاتحاد بين الامارات ، وبعد ان وجدت وزارة الزراعة والثروة السمكية . وقد عمقت الوزارة الدراسات المتعلقة بالثروة السمكية ومن ذلك انها استقدمت بعثة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية بهدف دراسة امكانات استغلال الثروة السمكية واعدت البعثة مشروعا لاقامة مصنع لزيت السمك ومسحوقه .

ومما تقدم يتضح ان هناك مجالات كبيرة للتوسع في صناعة الاسماك ، وما يرتبط بها من مشاريع صناعية متكاملة ومتعددة لتكون جزءا ثابتا من اقتصاديات دولة الامارات في المستقبل .

ثانيا - الثروة المعدنية :

تشير نتائج عمليات المسح المعدني التي تمت في دولة الامارات العربية المتحدة بدءا بالمسح المعدني لامارة ابو ظبي التي توفر العديد من مصادر الثروة المعدنية القابلة للاستثمار الاقتصادي . وقد بدأ الاهتمام بالبحث والتنقيب عن الثروة المعدنية منذ امد ليس بقريب . وفي عام ١٩٧٠ انشئت ادارة خاصة بالمعادن تم إلحاقها بدائرة البترول والمعادن والصناعة في ابو ظبي مهمتها رعاية شؤون المعادن والتحفيز لاجراء مسح معدني شامل لجميع اراضي ابو ظبي .

وقد بدأت هذه الادارة بجمع المعلومات والتقارير المتوفرة لدى شركات البترول العاملة في ابو ظبي وبعض المؤسسات التي كانت الحكومة قد اوعزت لئها القيام ببعض الدراسات الميدانية حول احتمالات توافر الثروة المعدنية . وقد تبين من هذه التقارير ان احتمالات توافر بعض المعادن الاقتصادية مشجعة جدا .

وفي شباط ١٩٧٢ تفاقمت وزارة البترول والثروة المعدنية مع شركة تيراتيسيت السويدية لاجراء مسح معدني لامارة ابو ظبي على عدة مراحل باستخدام أحدث الاساليب العلمية والفنية في البحث والتنقيب (٨٣) .

وقد تقدمت الشركة بتقريرها النهائي في عام ١٩٧٣ بعد ان قامت بمسح جوي وميداني للامارة حيث تبين ان هناك بعض المعادن الموجودة مثل الرصاص والوليدنم والزنك والحديد والاسبستوس في مناطق عديدة وفي بعض الجزر

البحرية . واستمرت الدراسات بعد ذلك على نطاق واسع وعلى مناطق محددة لبعض المعادن الاقتصادية مثل المنيسيوم (٨٤) . وقد اتضح ان الخامات متمركزة في منطقتين فقط هما منطقة عين ابو سخنة في المنطقة الشرقية ومنطقة جبل الظنة وذلك باستثناء مادة الجوانو المتوفرة في جزيرتي قرنين وأرذنة وكذلك الرمال الساحلية الممتدة على بعض الشواطئ (٨٥) .

وفي عام ١٩٧٤ قرر مجلس الوزراء اجراء مسح معدني في كافة الامارات ، وكلفت وزارة البترول والثروة المعدنية بذلك ، وقد تم التعاقد مع شركة هنتنج جيولوجي انتر جيوفيكس البريطانية التي شرعت في العمل عام ١٩٧٥ باجراء المسح المعدني للامارات الشمالية (٨٦) وكانت النتائج الاولى لهذا المسح المعدني ايجابية ايضا في الكشف عن المزيد من مصادر الثروة المعدنية في البلاد .

وفيما يلي نستعرض ابرز المعادن التي اكتشف وجودها في دولة الامارات

- ١ - الحديد ، ووجدت بعض خاماته مثل معدن الهيمانين في جزر ابو ظبي .
- ٢ - النيكل والكروم ، وتتوافر هذه المعادن في صخور اللاترايزيك (فوق القاعدية) الموجودة بكثرة في ابو ظبي .
- ٣ - البازيت ، ويوجد بكميات كبيرة في جبل الظنة وصير بني ياس وجزيرة دلمة وجبل صفين .
- ٤ - الاسبتوس ، ويتوفر بكميات كبيرة ونوعيات جيدة في جبل الظنة ، وهو نوعان ذوالالياف الطويلة وذو الالياف القصيرة ، ويستعمل كعازل جيد ، كما يدخل في صناعة الاصباغ والاسمنت .
- ٥ - النحاس ، وجد بكميات قليلة في جبل الظنة وجزيرة زدكوة .
- ٦ - البريل والفوريت ، اكتشف بكميات ضئيلة في جزيرة دلمة .
- ٧ - الجبس ، وجد في مناطق متعددة وبكميات اقتصادية .
- ٨ - الملح الصخري ، ويتوافر بكميات كبيرة وهو يدخل في الصناء الكيماوية لتحضير عنصر الصوديوم ومركباته .
- ٩ - المارل ، عثر عليه بكميات كبيرة .
- ١٠ - الحجر الجيري ، ويتوافر بكميات كبيرة وهو يدخل في صناعة البناء .
- ١١ - المواد المشعة ، وقد اكتشفت في منطقة العين ، ومصدرها معدن الراديوم والفان المشع راون ٢٢٢ والعنصر الام هو اليورانيوم . وتجري دراسات

لتحديد موقع اليورانيوم وكيانه .

١٢ - الجاوي ، وهو غني بحامض الفوسفوريك ، وقد اكتشفت كمية لا بأس بها منه في جزيرة قرنين ، ويمكن ان تستغل في الأغراض الزراعية كسماد .

١٣ - الكبريت والالومنيوم والرصاص والزنك ، وقد اشار المسح المعدني الى وجودها غير ان كمياتها لم تحدد بعد .

١٤ - الرخام ويتوفر بكميات تجارية والوان مختلفة وانواع بالغة الجودة في عجمان .

١٥ - الرمل ، الذي يدخل في صناعة الزجاج والمسلح في عجمان .

١٦ - النحاس والحديد وخام الكبريت في رأس الخيمة .

١٧ - النحاس والحديد والنيكل في الفجيرة .

١٨ - الكروم والحديد الصخري والحجر الجيري في الشارقة (٨٧) .

ان توفر هذه الثروة المعدنية يعني وجود ارضية ملائمة لبناء العديد من الصناعات التي تسهم في تطوير اقتصاد البلاد وتنويعه .

٤٨ - خطوات على طريق التصنيع :

ساعد اكتشاف البترول في دولة الامارات العربية المتحدة على انشاء بعض الصناعات الضرورية بلطف الحاجة او لتكرير مشتقات البترول . لكنه نظرا لتسارع النمو في عدد السكان ووجوب تنويع مصادر الدخل وعدم الركون الى مصدر واحد ، فقد بات من الضروري التوسع في النشاط الصناعي ليشمل سواء تلك الصناعات التي تعتمد على البترول والغاز ومشتقاتهما ، او تلك المعتمدة على استثمار الثروات الطبيعية والمعدنية والمنتجات الزراعية والحيوانية ، او الصناعات التحويلية الخفيفة التي تسهم في تغطية احتياجات الاستهلاك المحلي (٨٨) .

ففي ابو ظبي ، وبعد إقرار الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٨ - ١٩٧٢) اوضحت الحاجة ماسة الى استيراد العديد من المواد الصناعية من الدول الاخرى ففتح باب الاستيراد على مصراعيه . غير ان الاعتماد على الاستيراد وحده ليس سليما من الوجهة الاقتصادية خاصة اذا كانت فرص تصنيع بعض المواد متوفرة

محليا . ومن ناحية اخرى فانه لا بد من تنوع مصادر الدخل القومي وذلك عن طريق تنمية وانشاء دعائم جديدة يعتمد عليها في بناء الكيان الاقتصادي للبلاد . من هنا اهتمت الخطة الخمسية الاولى بالصناعة فخصصت لها ٥٩ر٣٤ مليون دينار من الميزانية (٨٩) وذلك من مجموع ميزانية الخطة البالغة ٢٩٥ر٩١ مليون دينار (٩٠) .

على ان الاتجاه نحو الصناعة ، واسهام القطاع الخاص الى جانب القطاع العام فيها ، نتج عن عوامل عديدة منها وفورات رأس المال الناتجة عن عائدات النفط ، واقامة شبكة ممتازة من الطرق مما سهل انتقال عوامل الانتاج الصناعي وانفتاح البلاد على العالم الخارجي ، وحركة البناء الواسعة التي شهدتها البلاد والتي اوجدت سوقا واسعا للمنتجات اللازمة في صناعة البناء ، فكل هذه العوامل اثرت في الانجاء العام نحو الصناعة بهدف ايجاد صناعة وطنية يعتمد عليها في سد الحاجة المحلية وبالتالي - وكمرحلة لاحقة - إقامة صناعات ذات انتاج كبير بغرض التصدير الى الخارج . وساهم اصحاب رؤوس الاموال المحليين في تعزيز هذا الاتجاه بتوجههم نحو استثمار اموالهم في الصناعة ، كما اتجهت رؤوس الاموال الاجنبية الى ابو ظبي لإقامة مشروعات صناعية كبرى قائمة على الاستثمار المشترك مع رأس المال الوطني او الاستثمار المباشر (٩١) .

وبعد انشاء دائرة الصناعة عام ١٩٦٩ والحاقها بدائرة البترول والصناعة صدر قانون الصناعة عام ١٩٧٠ وتم اجراء مسح صناعي بواسطة مؤسسة آرثر دي ليتل اثبت الجدوى الاقتصادية لانشاء عدد من الصناعات ذات المردود الفوري والتي يتوجب اعطاؤها الاولوية في التنفيذ ، كما تحذرت اقتراحات بانشاء مصانع بعضها للمدى القصير والبعض الآخر للمدى الطويل .

اما المشاريع التي اعطي لتنفيذها دور الاولوية ، فهي :

١ - الكبريت وحمض الكبريتيك .

ب - خطة البناء .

ج - ورش التصليح والورش الميكانيكية .

د - الطبلة واعمال الورق .

هـ - انتاج الازون .

هـ - انتاج الازون « المواد الكيماوية لمعالجة المياه » (٩٢) .

وتشمل الاقتراحات بمشاريع المدى القصير ، ما يلي :

١ - مصنع الاسمنت .

- هـ - مصفاة البترول .
- ج - اعادة صب الاطارات .
- د - التنظيف بالبخار .
- هـ - مخبز .
- و - مفصلة ملابس .

أما مشاريع المدى الطويل ، فتشمل :

- ١ - مصنع الثلج ومستودعات التبريد .
- ب - استصلاح زيوت التشحيم المستعملة .
- ج - مطاحن الدقيق .
- د - الامونياك (٩٣) .

وبلاحظ ان معظم هذه المشاريع قد انجزت أو هي قيد الانجاز ، وان مشاريع صناعية أخرى أكثر أهمية قد جرى تنفيذها خلال السنوات الأخيرة .

من جهة ثانية ، فقد أوصت بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير بتنسيق المشاريع الصناعية ليس فقط في أبو ظبي وحدها ، وإنما في دولة الامارات العربية المتحدة ككل . وبينت البعثة ان الفرص موجودة لانشاء صناعة متطورة ذات قاعدة راسخة ، وأوصت بالاهتمام بتنمية الصناعة عن طريق استثمار عائدات البترول في انشاء المشاريع الصناعية ، وقد صنف البنك الدولي الصناعات التي أوصى بانشائها من حيث طبيعتها وحجمها ثلاثة انواع هي :

١ - الصناعات الصغيرة ، وهي صناعات الفرض من انشائها طلبية حاجات السوق المحلية بما تحتاجه من سلع صناعية ، وهي تهدف الى الانتاج من أجل الاستهلاك المحلي ، مثل صناعة الطوب وتكسير الحجارة .

٢ - الصناعات المتوسطة ، وهي ايضا تهدف في معظمها الى سد حاجة الاستهلاك المحلي ، ولكن يمكن الاستفادة من الفائض لفرض التصدير . ومن أمثلة ذلك انشاء مصانع للأسبست ومعامل لصنع النوافذ والابواب المعدنية والخشبية ومعامل لصيانة السفن ومطاحن للدقيق وصناعة الطباعة والكتب والاثاث .

٣ - الصناعات لفرض التصدير ، وفرص اقامتها متوفرة ، كما ان كلفة انتاجها قليلة نسبيا ، وباستطاعتها ان تنافس البضائع المثيلة في الاسواق الخارجية . ويستفاد من البترول الخام والغاز الطبيعي أساسا في اقامة هذه الصناعات . ويدخل في نطاق هذه الصناعات صناعة الاسمدة النتروجينية (الامونيا واليوريا) وانتاج معدن الألومنيوم والاستفادة من الغاز الطبيعي واستيراد خام البركسايت من استراليا وجاء في تقرير البنك ان من الممكن استخلاص

الأمين وانتاج الميثافون والنيكل والفولاذ من معدن اللاترايت ، وكذلك انتاج الكلورين والصودا الكاوية والمنيسيوم اضافة إلى اقلصة معامل السمك المعد كلف للحيوانات معامل لزيت السمك ومعامل لتجميد وتعليب الاسماك (٩٤) .

ولكن اني كان تصنيف الاولويات فيما يتعلق بالتصنيع ، فانه مما لاشك فيه ان للصناعة مقوماتها الاساسية التي يجب ان تتوفر لها . وهذه المقومات هي :

- ١ - توفر المواد الأولية .
- ٢ - توفر رأس المال .
- ٣ - توفر الخبرة الفنية .
- ٤ - توفر الاسواق .
- ٥ - توفر الأيدي العاملة (٩٥) .

وكما اتضح لنا من قبل فان المواد الأولية المتوفرة هي النفط الخام والغاز الطبيعي ، ومواد البناء ، والثروة السمكية ، وبعض المعادن التي جرى التاكيد من توفرها بكميات يمكن استثمارها اقتصاديا . كذلك تتوفر رؤوس الاموال اللازمة للصناعة ، وهنا صناعات امامها سوق محلي يحتاج الى انتاجها داخل الامارات وبخاصة الصناعات المتعلقة بمواد البناء والاثاث والسلع الاستهلاكية ، بينما لا بد من توفر الاسواق الخارجية امام منتجات اخرى اكثر تعقيدا في انتاجها كالمنتجات البتروكيميائية والصناعات القائمة على الثروة السمكية . يبقى توفر الخبرة الفنية والأيدي العاملة ، وهذه لا بد من استقدامها من خارج البلاد .

من هنا ، يصبح صحيحا ذلك التقييم القائل انه طبقا لظروف دولة الامارات افضل المصانع تناسبا هي التي تعتمد اساسا على كفاءة رأس المال وقلة عدد العمال اللازمين لها مع تقدير حجم السوق المحلية وامكانية تزويد الاسواق المجاورة (٩٦) .

ومع ذلك فانه يجب ان نضع في الاعتبار حقيقة ان توفر الخبرة الفنية والأيدي العاملة الوطنية المدربة انما هي مسألة وقت وان برامج التعليم والتدريب من شأنها ان تساعد على سد هذه الثغرة ايضا في المستقبل .

وقد وضعت السياسة الصناعية في ابو ظبي هذه الاعتبارات في حسابها منذ بدء تنفيذ خطط التصنيع ، فاستهدفت ما يلي :

- ١ - تنفيذ المشاريع التي تتوفر موادها الأولية والتي تحتاج اليها الاسواق المحلية كمشروع مصفاة البترول ومصنع الاسمنت من قبل الدولة مباشرة واعطائها الأسبقية والافضلية في التنفيذ لفا ما اثبتت الدراسات جدواها

الاقتصادية .

٢ - دعم القطاع الخاص بكل الوسائل الممكنة والعمل على تشجيعه لاستثمار رأس المال في الصناعة ومن وسائل الدعم المقررة ما تضمنه قانون شؤون الصناعة رقم (١٠) لسنة ١٩٧١ من إعفاءات جمركية وضريبية بالنسبة للمعدات والأدوات وقطع الغيار والمواد الأولية المستوردة من قبل الشركات الوطنية وتخصيص الأراضي اللازمة للمشاريع الصناعية مجانا الى غير ذلك مما ذكره القانون ومن وسائل الدعم الأخرى المقررة أيضا العمل على تشجيع القطاع الخاص للمشاركة مع المؤسسات الحكومية في تنفيذ بعض أنواع الصناعات وخاصة الخفيفة منها .

٣ - عدم تنفيذ المشاريع الكبيرة ذات الكلفة العالية والتي تعتمد على الأسواق الخارجية لتسويق منتجاتها الا بالمشاركة مع الغير اذ يمكن عن طريق هذه المشاركة الحصول على الخبرة الفنية اللازمة لها وضمان تسويق الانتاج وكذلك ضمان جدية الشريك الاجنبي في مساهمته مع الدولة اذا ما ساهم في تمويل رأس المال ، كما يمكن عن هذا الطريق تجنب الدولة التورط في تنفيذ المشاريع الصناعية الكبيرة دون ضمان اكيد لنجاحها .

٤ - العمل على تصنيع البترول الخام والغاز الطبيعي في البلاد وعدم الاكتفاء بدور جابي الضرائب الذي تلعبه معظم الاقطار المنتجة للبترول في الوقت الحاضر (٩٧) .

وفي تقديرنا ان هذه السياسة هي التي تحكم السياسة الصناعية ليس فقط في دولة الامارات العربية المتحدة وانما ايضا في كافة اقطار الخليج العربية ، حيث تتردد هذه الاقطار قبل ان تصبح لديها الخبرة الفنية والتجارية الكافية في الاقدام على بناء مشاريع صناعية مستقلة ذات حجم كبير في الانتاج . الا ان هذا الاتجاه لا بد وان يتلاشى تدريجيا كلما نمت الخبرة والقدرة على التسويق ، وما تولده من ثقة ، ولعل قرار ابو ظبي بتكليف شركة بترول ابو ظبي الوطنية بالاستثمار المباشر للغاز في الحقول البرية بعد فشل المحاولات التي بذلت لاقتناع شركات النفط بصيغة ملائمة للاستغلال المشترك لهذه الحقول هو دليل عملي على ما نقول .

وبفضل السياسة الصناعية المتبعة في دولة الامارات فقد تم انجاز بناء العديد من المشاريع الصناعية الهامة ، وهناك مشاريع صناعية هي قيد الانجاز النشط حاليا . ونستعرض فيما يلي ابرز هذه المشاريع لتكون فكرة عامة عما بلغته احركة الصناعية في البلاد .

١٠ - المشاريع التي تخدم صناعة البناء والتعمير :

- ١ - مصنع اسمنت المين .
 - ٢ - مصنع الاسمنت في دبي .
 - ٣ - مصنع الاسمنت في رأس الخيمة .
 - ٤ - مصنع اسمنت في الشارقة .
- (ومن شأن هذه المصانع متى انتجت ان تؤمن طاقة انتاجية تزيد على المليون و ٢٥٠ ألف طن من الاسمنت سنويا ، وتغطي بذلك جانباً أساسياً من احتياجات البناء والتعمير) .

- ٥ - مصنع حديد التسليح في أبو ظبي .
- ٦ - مصنع صهر الحديد في جبل علي في دبي ، وستكون طاقته الانتاجية ٢٠٤ ألف طن من القضبان الحديدية .
- ٧ - مصنع انتاج اكياس الاسمنت في أبو ظبي .
- ٨ - معمل الانابيب الفولاذية في أبو ظبي .
- ٩ - مصنع الاسبتوس في أبو ظبي .
- ١٠ - مصنع مواد البناء في أبو ظبي .
- ١١ - مصنع الزجاج في أبو ظبي .
- ١٢ - مصنع انتاج الطابوق الجيري في منطقة الساد في أبو ظبي .
- ١٣ - مصنع الواح وانابيب الاسبتوس في دبي .
- ١٤ - مصنع الاعمال الخشبية في الشارقة .
- ١٥ - مصنع ادوات الالومنيوم في الشارقة .
- ١٦ - شركة رخام المشرق في الشارقة .
- ١٧ - شركة رخام عجمان .
- ١٨ - صنع الفيضاء وصقلها بالشارقة .
- ١٩ - مشروع صناعة انابيب البلاستيك في أبو ظبي .
- ٢٠ - مصنع الالومنيوم في دبي .

ولا بدخل في نطاق حسابنا للمشاريع هنا تلك المعامل الخاصة التي تقوم باعمال صنع النوافذ والابواب والاثاث وخزانات المياه وما الى ذلك من اعمال خاصة بالعمل في حقل البناء والتعمير والتي تتخذ الطابع المهني والمشاريع الخاصة ما عدا تلك المتميزة منها .

ثانياً - الصناعات التي تخدم التنمية في حقل الزراعة والثروة السمكية :

- ١ - مصنع انتاج الاسمدة من الامونيا واليوريا في ابو ظبي .
 - ٢ - مشروع مصنع اليوريا في جبل علي بدبي .
 - ٣ - مصنع الاسمدة من الفضلات في ابو ظبي .
 - ٤ - مشروع انتاج الاسمدة الآزوتية .
 - ٥ - مطاحن الدقيق وتخزين الغلال .
 - ٦ - صناعة القوارب في عجمان .
 - ٧ - صناعة القوارب في عجمان .
 - ٨ - شركة تبريد وتصدير الاسماك في عجمان .
- ومن الواضح ان الصناعات القائمة في هذا المجال لم تزل دون المستوى المطلوب والممكن وخاصة بالنسبة للثروة السمكية .

ثالثاً - صناعة المواد الاستهلاكية الضرورية :

- ١ - مصنع انتاج اطارات السيارات في ابو ظبي .
- ٢ - مصنع الصابون في ابو ظبي .
- ٣ - مصنع الاملاح البحرية .
- ٤ - مصنع الآزوت والمواد العتقة في ابو ظبي .

رابعاً - الصناعات المعتمدة على النفط والغاز او التي تخدم الانتاج في هذا الميدان :

- ١ - مصفاة تكرير البترول في ام النمر .
- ٢ - مشروع المصفاة الجديدة السبق الاشارة اليها .
- ٣ - شركة المواد الكيماوية لاغراض الحفر .
- ٤ - معمل تسيليل الغاز في جزيرة داس .
- ٥ - مشروع استثمار الغاز في الحقول البرية .
- ٦ - شركة الانشاءات البترولية في السمديات .
- ٧ - معمل استخلاص الكبريت وحمض الكبريتيك .
- ٨ - مصنع انتاج وتعبئة الغاز السائل للاستهلاك المحلي (ابو ظبي) .
- ٩ - مصنع انتاج انابيب الفولاذ التي تستعمل كقواعد للحفر البحري في رأس الخيمة .

ان انجاز هذه المشاريع في فترة زمنية محدودة يمثل بلا شك عملاً ضخماً على طريق تصنيع البلاد ، ومع ذلك فان آفاق التصنيع هي أوسع من ذلك بكثير ، ويتوقف الكثير من نجاحها على رسم خطة موحدة للتصنيع في دولة الامارات ، وعلى التنسيق والتعاون مع الاقطار العربية الاخرى في مجال التصنيع ، ضمن سياسية للتنمية الاقتصادية تربط بشكل عضوي بين الاحتياجات والامكانيات المتاحة وبين الاحتياجات والامكانيات على الصعيد العربي القومي الشامل .

نخبة لورة استراتيجة شاملة للتنمية

٤٩ - المشاكل والطول :

من استعراضنا السابق للسياسات الجزئية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة ، والانجازات التي تحققت بفضل هذه السياسات ، تبين لنا آفاق للتنمية ، وتبين لنا أيضا مشاكل اساسية لا بد من التغلب عليها في نطاق استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية .

ولا شك ان الاستنتاجات التي خلصنا اليها ، تؤكد المشاكل والعقبات التي تواجه عملية التنمية في هذا القطر العربي ، كما بلورها الدكتور صديقي مراد المستشار في وزارة الاقتصاد والتجارة بدولة الامارات العربية المتحدة وهي :

١ - اعتماد البلاد على مورد واحد وهو البترول (فرغم ما نفذ من خطط لتطوير ما زال البترول هو المصدر الرئيسي للدخل القومي) ، والبترول محدود بنضوب المخزون منه ، مما يقتضي ضرورة العمل على تنويع الموارد وخلق استثمارات طويلة الأجل .

٢ - ضيق السوق المحلي بدرجة تجعل من انشاء المشاريع عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني مما يشكل صعوبة كبيرة امام تنفيذ سياسة تنويع الاقتصاد القومي .

٣ - محدودية قدرة العنصر البشري والطبيعي على استيعاب استثمارات الفوائد المتاحة لها ، فضلا عن النقص الظاهر في عرض العمل والخبرات الفنية .

٤ - ضيق الرقعة الزراعية نسبيا (٩٨) .

كيف يمكن التغلب على هذه المشكلات ؟

والتغلب عليها كما سبق ان اسلفنا مطلوب لمواجهة احتمالات المستقبل وحاجاته اكثر مما هو مطلوب لمواجهة متطلبات الحاضر ومستقرماته ..

المشكلة هنا لا يحلها الاستثمار الامثل للاراضي الزراعية والمياه الجوفية

المتاحة ، ولا يحطها الاستخراج الغوري لمادن الأرض وثوراتها الطبيعية طلالا أن ذلك يتم في إطار ضيق ، فالخطر المتحقق من عائلات النفط يعني الجيل الحاضر عن استغلال الكثير مما تكشف له من امكانيات ، لكنه لا يفنيه عن مسؤولية خلق واقع اقتصادي يجعل الأجيال القادمة في وضع اقتصادي ملائم في حالة نزوب النفط .

بل اننا سنجد ان الحل الأمثل للمشكلة لا يتحقق ضمن الإطار القطري الضيق ، وانما يتطلب أطرا أوسع . وفي هذا المجال يري الدكتور صدقي مراد أن وضع استراتيجية للتنمية وضمان نجاحها يستلزم إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها ، وأن من أهم هذه الحلول :

١ - انشاء سوق خليجية مشتركة كخطوة نحو التكتل الاقتصادي العربي الكبير .

٢ - القيام بمشروعات استثمارية على المستوى العربي والدولي .

٣ - وضع خطة تنظيمية لاستقطاب وتشجيع هجرة الأيدي العاملة والخبرات الفنية .

٤ - الاهتمام الخاص بتجربة مركز زراعة الأراضي القاحلة بجزيرة السعديات(٩٩) .

ومع تسليمنا بضرورة الاهتمام بتجربة مركز زراعة الأراضي القاحلة ، وبالحاجة الى استقطاب الأيدي العاملة والخبرات الفنية ، الا ان العاملين الأول والثاني هما المادان الأساسيان اللذان لا مندوحة عن الأخذ بهما في نطاق استراتيجية اقتصادية شاملة وطويلة المدى .

فمثل هذه الاستراتيجية تحتاج الى إطار أمثل ، وإلى استغلال أمثل للخصائص المحلية ، وإلى خطوات تدريجية للانتقال من حدود الإطار المحلي الضيق للتنمية الى الأطر الأشمل والاعم والأمثل لها .

٥. - الأطر الأمثل للتنمية :

ان التطلعات لتحقيق استراتيجية شاملة للتنمية في دولة الامارات العربية المتحدة لا يمكن ان تبلغ آفاق طموحها الكبيردون ان تكون في نطاق تنمية اقتصادية عربية شاملة واتجاه نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية . فلا السوق المحلية الضيقة ، ولا الطاقة البشرية المحدودة ولا ظاهرة التكتل الاقتصادي السائدة في العالم تسمح بنجاح عطية التنمية الاقتصادية ضمن إطار اقليمي ضيق .

فالعالم المعاصر لم يعد يستطيع تصور الوحدات الاقتصادية الصغيرة .
وجميع الطماء الذين تعرضوا للتطور السياسي والاقتصادي للوحدات الدولية
منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية ينتهون الى التأكيد على نتائج ثلاث :

اولا - ان عالم القرن العشرين يرفض امكانية تصور التنمية في نطاق
اقتصادي يضم اقل من مائة الى مائتي مليون من القوة البشرية .

ثانياً كذلك التصنيع الثقيل بأي معنى من معانيه لا يمكن ان يفصل عن
عملية التنمية وكلاهما ضرورة لرفع مستوى المعيشة وخلق التقدم التكنولوجي .
والتقدم التكنولوجي هو اساس لاعطاء الوحدة السياسية قيمة في الوضع الدولي
او كلمة في الصراع السياسي المرتبط بالعالم المعاصر .

ثالثاً - ان المجتمع السياسي الذي لا يواجه هذه الحقيقة بسرعة ويحزم
فانه لن يستطيع البقاء في مجتمع الغد . فالمجتمع الدولي المعاصر يواجه التخطف
الاقتصادي لأول مرة بالفاظ صريحة وواضحة اما ان يكون عملاقاً واما ان يكون
تائباً ، إما ان يستطيع ان يخاطب وعلى قدم المساواة واما فلا موضع لوجوده في
مجتمع الغد . وهكذا تصير عملية التنمية لا مجرد هدف يسمح برفع مستوى
المعيشة ، وانما هي شرط اساسي للبقاء والحياة (١٠٠) . وان كل من تعرض لهما
الموضوع من الطماء الغربيين حتى من أولئك الذين يمثلون أقصى العداوة للقضية
العربية يجمع على ان أمل المجتمع العربي الوحيد في ان يرتفع بمستواه وان يحقق
لنفسه وضعا محترما هو في ان يحقق تكاملا اقتصاديا كاملا وحقيقيا . . وهم
يرون ان المجتمع العربي يستطيع ان يحقق في نهاية هذا القرن طفرة اقتصادية
هائلة اذا اتجه نحو تحقيق وحدته الاقتصادية . اما لماذا يستطيع الوطن العربي
ذلك ، فالجواب هو الثروة النفطية بشرط حسن استخدامها كأداة للتنمية
الاقتصادية (١٠١) .

والتكامل الاقتصادي للدول العربية هو ضرورة اقتصادية تستند اليها
المصلحة الاقتصادية لكل بلد من البلدان العربية . فالتنمية الفردية لكل بلد على
حدة منعزلة عن باقي الدول لا تستطيع ان تقدم افضل الظروف للاستفادة من
الموارد الهائلة التي يزر بها الوطن العربي . بل ان الوضع الحالي الذي يعيش
فيه الوطن العربي يمثل في حد ذاته عائقاً رئيسياً امام التنمية الاقتصادية للوطن
العربي ، ذلك لانه يدفع بالحياة الاقتصادية العربية لا في اتجاه تدعيم التكامل
الاقتصادي الطبيعي بما يخلقه ذلك من امكانات التخصص ، بل في اتجاه بضع الدول
العربية بصفة عامة ، ودول الخليج بصفة خاصة - نظرا للتمائل الشديد في
بنائها الاقتصادية - في مواجهة بعضها البعض في عملية من التنافس الضار . ومن
هنا ندرلأهمية التنمية الاقتصادية المنسقة في ظل تكامل اقتصادي يتيح لها

عوامل النجاح ، تلك التنمية التي لا تنظر الى التطوير في بلد بمفرده ، بل على نطاق الوطن العربي كله . فالتنمية الاقتصادية في ظل التكامل الاقتصادي هي التي تتيح استغلال جميع الموارد الطبيعية ورأس المال والعمل ، وفي نفس الوقت تؤدي الى توسيع نطاق السوق الداخلية للمشاريع الانتاجية بما يترتب على ذلك من مزايا هائلة تحققها تلك المشروعات نتيجة لاتساع السوق (١٠٢) .

ومع ان الدول العربية ليست كلها منتجة للنفط الا ان اول ما تلاحظه على الهيكل الاقتصادي العام للبلاد العربية انها جميعا ترتبط بالاستغلال البترولي بطريق او آخر . فاذا فهم الاستغلال البترولي بأوسع معانيه ، فاننا نجد جميع البلاد العربية تساهم بطريق مباشر في واحدة او اكثر من هذه العمليات . ان العنصر الاساسي في هذا المجال هو التصنيع ، وهنا يتأكد التكامل بشكل واضح . فالبلاد المنتجة للبترول تمثل نقصا سكانية إزاء البلاد الأخرى التي تعاني من تضخم ديموغرافي يزداد تأكيذا يوماً بعد يوم . على ان التكامل الديموغرافي لا يقتصر فقط على هجرة اليد العاملة ، مع التسليم بأن البلاد المنتجة للبترول سوف تواجه في المستقبل اذا ارادت ان تحقق توسعاً استغلالياً وتصنيعاً حقيقياً حتى في النطاق البترولي فقط نقصاً رهيباً في اليد العاملة ، في حين ان البلاد غير المنتجة للبترول سوف يصعب عليها استيعاب الزيادة في العمالة ومواجهة التضخم والبطالة ، فان كلا هذين الفريقين على حدة يكمل الآخر تكاملاً عجيباً من حيث السوق الاستهلاكية البترولية . والى جانب هذا التكامل الجغرافي والتديموغرافي فهناك تكامل آخر مرتبط بالاستثمارات المالية ، فالعائدات البترولية تكون فائضاً كبيراً بينما الدول العربية غير المنتجة للنفط بحاجة الى رؤوس أموال أجنبية لتحقيق مشروعات التنمية اللازمة لمواجهة مشاكلها السكانية ، فاذا لم تستثمر عائدات النفط العربية في هذه التنمية فستتجه الى التجميد في المصارف الأجنبية والأسواق المالية العالمية نظراً لأن القدرة على استثمارها في التنمية داخل البلدان المنتجة والمصدرة للنفط محدودة للأسباب التالية :

١ - ضالة عدد السكان في معظم هذه البلدان مما يجعل إقامة اقتصاد محلي قوي فيها مستحيلاً .

٢ - صعوبة تحقيق أي نوع من أنواع التطوير الزراعي في المنطقة الصحراوية .

٣ - عدم توفر الهيكل الفني القومي والمحلي الذي يسمح بخلق اطار تكنولوجي للتنمية الاقتصادية الذاتية .

فالوحدة الاقتصادية بما تفرضه من وحدة تجارية ومالية هي وحدها الكفيلة بتحقيق النهوض في كافة البلاد العربية في وقت واحد على أرضية من

التكامل في الطاقات والامكانات المائية والبشرية والمالية (١٠٣) .

ولقد تناول احد الباحثين في دولة الامارات هذه المسألة بوضوح وصراحة مناديا بقومية الصناعة ، فقال : « لقد استغرقتنا البحوث في منظمة الاقطار المصدرة للبترول زمنا طويلا في جميع التقارير والاحصاءات لدراسة دمج الصناعات البترولية بالاقتصاد الوطني ، ولكننا هنا في دول الخليج العربي على الأقل ليس لدينا اقتصاد وطني يذكر غير الصناعة البترولية . ومستقبل الصناعة البترولية هي صناعة البتروكيماويات . والصناعات ايا كانت تحتاج الى اسواق، واسواقنا المحلية غير اقتصادية بواقعها الحالي اصف الى ذلك خطورة التنافس بينها ، ان دمج الصناعة البترولية يجب ان يكون على مستوى الساحة العربية الواسعة بكل ثقلها السكاني الذي تبرز فيه كفاءة الفروق الاقتصادية المحلية . هذا هو المحك ان كان هناك طموح حقيقي وهذه هي اسس الوحدة الحقيقية بين ابدنا وما علينا الا ان نعمل بجدية وجسارة متجاوزين كل الاعتبارات السلبية لخلق سوق عربية مشتركة وعملة عربية موحدة وتخطيط رسمي على أعلى المستويات لرسم برنامج التصنيع العربي بناء على استراتيجية مدروسة قابلة للاستمرار والنفع على مدى اجيال كثيرة قادمة . اننا نطالب بقومية الصناعة العربية » (١٤) .

وقد أكد السيد مانع سعيد العتيبة ايمان دولة الامارات العربية بان هذا هو الطريق الصحيح لتحقيق استراتيجية شاملة للتنمية حين قال في افتتاح المؤتمر العربي الثاني للبتروكيماويات الذي عقد في ابو ظبي في ١٥ آذار ١٩٧٦ انه اذا اريد لصناعة البتروكيماويات ان تنجح فلا بد من تهيئة المناخ المناسب لها ، وذكر في هذا المجال ضرورة اقامة التنسيق والتكامل بين مختلف اقطار الوطن العربي . ومن هنا فان دولة الامارات تؤيد جميع الجهود العربية الرامية الى التنسيق والتكامل خاصة وان مثل هذه الصناعات تستلزم بالضرورة التعاون العربي ورأس المال والخبرة والاسواق الواسعة . وهذا يفرض بالضرورة ان يكون التصنيع على المستوى القومي وليس انفراديا اذ لا يمكن توافر عناصر النجاح في كل بلد على حدة . وان على الدول العربية ان تعمل مجتمعة على تصنيع البترول والغاز الطبيعي . واذا كنا نرفض ان نبقي مزرعة للواد الخام فلنا يجب ان نصح هذا الوضع وهذا لن ينجح الا اذا قام على المستوى العربي ، والمطلوب هنا ان نبدا الطريق ولا خير ان تكون الخطوة الاولى هي التنسيق على مستوى اقليمي (١٠٥) .

ان السيد مانع سعيد العتيبة بتحديد الحاجة الى بهء الطريق ولو على مستوى اقليمي يعكس وضعا فعليا لم تبلغ فيه الساعي نحو تحقيق التكامل

الاقتصادي العربي المستوى المطلوب ، في حين تتبدى الحاجة الماسة الى تحقيق مثل هذه الخطوة سواء في الاقطار العربية المنتجة للنفط او في الاقطار العربية الأخرى .

لقد حققت دولة الامارات العربية المتحدة ، كما سبق ان اوضحنا ، مستوى لا بأس به في بناء الهيكل الاقتصادي الاساسي ، وانجزت وهي بصدد انجاز العديد من المشاريع التي تخدم هدف التنمية ، لكن ذلك كله يتم على ارضية الامكانيات والظروف التي اوجدتها صناعة استخراج النفط ، وعلى ارضية احتياجات السوق المحلية في ظروف اندفاع حركة البناء والتعمير ، وهو وضع يماثل الوضع السائد في بقية بلدان الخليج العربي . لكن المشكلة في هذه البلاد تبدأ حين تحاول منفردة الاتجاه نحو صناعات التصدير ذات الطابع المعقد والكبير ، فاذا لم يكن هناك السوق الذي يستوعب الانتاج ، واذا لم تتوفر المقومات الاقتصادية للانتاج ، واذا انزلت الخطوات الممتدة الى نطاق التنافس ، لن يكون هناك مجال للاندفاع قلما الى الامام ، وسنضطر الى التلکؤ عند مستوى معين . والتكتل الاقتصادي العربي الشامل هو الحل الأمثل الذي يحقق تواصل التنمية وایجاد افضل المقومات لها ، والا فانها ستتوقف عند ملامح المرحلة الراهنة حيث تتمركز الصناعة حول محورين هما الاحلال محل الواردات والتحويل البترولي المجزأ .

فما هو السبيل لتحقيق الاندماج الاقتصادي العربي ؟

اذا لم تكن الطفرة في هذا النطاق ممكنة ، فما هي الخطوة الاولى التي يمكن ان تقود الى الهدف ؟

هناك رأي ينادي بانشاء سوق خليجية مشتركة لتكون الخطوة الاولى .. وهناك رأي يرى ان الخطوة الاولى يجب ان تكون تكتلا اقتصاديا على مستوى الجزيرة العربية ، فاي هذين الرأيين هذ الاجر باعناقه ؟

٥١ - السوق الخليجية ام التكتل على مستوى الجزيرة ؟ ايهما الخطوة الانتقالية المطلوبة على طريق الاندماج الاقتصادي العربي ؟

يرى الدكتور صدقي مراد ان انشاء تكتل اقتصادي على مستوى الخليج العربي في شكل سوق مشتركة كخطوة نحو التكتل الاقتصادي العربي الكبير ، هو الحل الأمثل . وهو يرى ان اهم مقومات التكامل الاقتصادي هي :

١ - التجاور الاقليمي .

٢ - توافر حد ادنى من الانسجام بين الانظمة السياسية في الدول المعنية واتفاق الاسس المذهبية والفلسفية .

٣ - انسجام مكونات البنية الاقتصادية في الدول المعنية .

٤ - وجود عوامل تكاملية بين هذه الاقتصاديات (١٠٦) .

٥ - وعلى اساس هذا التحديد القابل للمناقشة في بعض جوانبه ، يحدد مقومات التكامل الاقتصادي في منطقة الخليج كما يلي :

١ - تشابه وتقارب الانظمة السياسية السائدة في دول المنطقة ، حيث تتشابه الى حد كبير اسس الانظمة السياسية لدول الخليج .

٢ - التجانس والترابط الوثيق بين شعوب المنطقة .

٣ - اتفاق الفلسفة الاقتصادية السائدة والتي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي وصيانة الملكية الخاصة في الحدود التي لا تتعارض فيها مع مصلحة الجماعة .

٤ - تقارب الهياكل الاقتصادية لدول الخليج ومراحل التنمية التي قطعتها في هذا المجال .

٥ - اعتماد اقتصاديات تلك الدول على النفط جعلها بمثابة اجزاء لاقتصاد واحد ، فضلاً عن وجود التكامل فيما بينها في القطاعات غير النفطية .

٦ - توافر مقومات الارتباط المكاني والاقليمي حيث تشكل المنطقة اقليما واحداً (١٠٧) .

اما مزايا اقامة السوق الخليجية المشتركة على ارضية هذه المقومات ، فيحددها كما يلي :

١ - توسيع السوق .

٢ - التنسيق الصناعي .

٣ - الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير .

٤ - الاستفادة من التقدم التكنولوجي .

٥ - تشجيع انشاء المؤسسات المالية .

٦ - اجتذاب الاستثمارات الاجنبية حلقة معها الخبرات الفنية والادارية .

٧ - تدعيم المنافسة .

٨ - ازدياد النقل النسبي في العلاقات الدولية .

٩ - حرية حركة العمل .

١٠ - خفض الاسعار .

اما وسائل تحقيق السوق الخليجية المشتركة ، فيجدها كما يلي :

١ - تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية .

٢ - تخطيط وتنسيق برامج التنمية الاقتصادية .

٣ - المشروعات المشتركة .

٤ - التعاون في استثمار السيولة النقدية المتوفرة ، وذلك على الوجه

التالي :

١ (توجيه جانب من أموالها للاستثمار مباشرة في بعض الدول العربية التي لديها موارد طبيعية و ثروات قابلة للاستغلال اقتصاديا .

ب) شراء اسهم وسندات حكومية في أوروبا واليابان بعد دراسة اقتصادية ونقدية وسياسية استراتيجية لاثار هذا الشراء على متانة المركز النقدي وتحسينه ، وعلى قدرة الدول المستثمرة على الاشراف وتوجيه الشركات التي تدخل فيها شريكة سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية او لخدمة مصالحها البترولية

ج) شراء اسهم وسندات في البلاد العربية لكي يمكن توزيع مخاطر الاستثمار على قطاعات عريضة من النشاط الاقتصادي في البلاد المختلفة .

٥ - ضمان حرية العمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي .

٦ - إزالة الحواجز الجمركية .

٧ - انشاء منطقة نقدية موحدة (١.٨) .

لكن الدكتور محمد غانم الرميحي يعترض على فكرة السوق الخليجية المشتركة . ويرى ان الخطوة الأولى التي يجب ان تتم يجب ان تكون شاملة لكل منطقة الجزيرة العربية كمنطلق أولي وركيزة أساسية للتكامل على مستوى الوطن العربي ككل

وهو ينطلق في هذه الدعوة من فكرة صحيحة ، وهي ان العلاقة على الصعيد الاقتصادي بين بلدان الخليج يجب ان يعبر عنها بالتعاون والتنسيق وليس بمفهوم

التكامل ، فالجزيرة العربية ككل هي العمق الاستراتيجي لأي تكامل مستقبلي في هذه المنطقة من العالم ، ومن منطلق استراتيجي وسياسي واقتصادي فإن الدعوة إلى التكامل يجب أن تتجه إلى أقطار شبه الجزيرة العربية في الوقت الحالي كمنطلق أولي وركيزة أساسية للتكامل على مستوى الوطن العربي في المستقبل ، وهو يرى ويخالف بذلك المبررات التي سبق أن استعرضناها بصدد فكرة السوق الخليجية المشتركة أنه مهما اختلفت الرؤية والاجتهادات الخاصة حول التنظيم الداخلي للأنظمة السياسية فإنه من الضروري أن تتجه هذه الأقطار وبشكل حتمي نحو التكامل ، وأن المنطلق نحو التكامل في الجزيرة العربية ينبع من النقاط التالية :

١ - أن العصر هو عصر التجمعات والتكتلات الاقتصادية ومن ثم السياسة الأكبر وبالتالي أرادت القوى المسيطرة سياسيا أم لم ترد فسوف يفرض عليها هذا النوع من التقارب تاريخياً .

٢ - أن حماية الثروة لكي تحمي المجتمع هي عملية تبادلية ، ومن الطبيعي منطقياً أن يعجز مجتمع ما عن حماية ثروته فتستمر تلك الثروة في حمايته . لذلك فلا بد من مجتمع قوي في الجزيرة العربية بحمي الثروة المتدفقة وفي نفس الوقت يوجهها لصالح المجموع . ومما سبق يمكن القول أن التكامل الآن بين أقطار الخليج وفي المستقبل بين أقطار الجزيرة العربية ليس اتجاهها عاطفياً ولا يجوز أن يحسب كذلك وإنما هو اتجاه تفرضه الظروف الاقتصادية المتطورة ، وبالتالي يجب أن يعالج بشكل موضوعي وعلمي مخطط حتى يمكن أن يعطي المردود الاجتماعي والسياسي الأفضل .

٣ - أن التكامل يجب أن يتجه لكي يحتضن كل إقليم في شبه الجزيرة العربية والخليج من حيث منظوره الأساسي ، لأن كل إقليم فيه لديه ما يعطي إيجابياً من أجل هذا التكامل وما يحتاج أن يأخذ كما أن هذا التكامل الإقليمي يجب أن يعتبر مرحلة أولى للتكامل على مستوى الوطن العربي .

٤ - أن أي استعجال لما يمكن أن يسمى (حرق المراحل) أو (التذويب) أو أي تباطؤ في عمليات التكامل هو بمثابة وضع العربية أمام الحصان وهو بذلك تكامل من منطلق سلبي لن يتعدى الكلمات التي تكتب على الورق والتصرحات التي تطلق في الصحف .

٥ - أن التكامل يجب أن يبدأ في الأساس اقتصادياً ثم يتبعه تكامل ثقافي واجتماعي وسياسي .

٦ - اذا لم توجد صيغة للتكامل خلال العقدين والنصف القلائم وهي المرحلة الذهبية في حياتنا فان الفرصة سوف تتبخر من ايدينا مهما حاولنا بعد ذلك .

• ويناقش الدكتور الرميحي اهداف التعاون في منطقة الخليج ، فيقول ان التكامل يجب ان يتجه الى اتجاهين رئيسيين تقليديين ، هما :

١ - التكامل في نطاق الاقتصاديات القطرية او التقسيم الفعال للوحدات الانتاجية الرئيسية داخل القطر .

٢ - التكامل الاقليمي او تقسيم العمل والتبادل بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحدة .

لكن هذا الشكل لا يمثل الواقع الاقتصادي لمنطقة الخليج لسببين ، هما :

١ - ان تنوع البضائع ليس كبيرا ، فحجم التجارة بين دول الخليج ليس ذا أهمية تذكر .

٢ - وحدة النمط الاقتصادي .

ويستخلص من ذلك ان الاخذ بفكرة السوق الخليجية المشتركة هو تفكير خاطيء ، ويعبر عن شكه ان هذه الفكرة زرعا المستشارون الاقتصاديون الغربيون ، وهي لا تحقق المرجو في التكامل الاقليمي .

ان الاقتراح العملي البديل الذي يطرحه الدكتور الرميحي هو ما يمكن ان يسمى في مرحلته الاولى بالانفاق حول السياسات التثميرية لاقطار المنطقة . ويذكر ان مشروعات في هذا المجال قد نجحت على مستوى اقليمي اوسع مثل مشروعات منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، وهي المشروعات الرئيسية الاربعة (وتسهم دولة الامارات في جميع هذه المشروعات) :

١ - الشركة العربية لنقل البترول .

٢ - الشركة العربية لبناء واصلاح السفن .

٣ - الشركة العربية للاستثمارات البترولية .

٤ - الشركة العربية للخدمات البترولية .

كذلك نجحت مثل هذه المشروعات على مستوى اقطار الخليج ومن خلال المنظمة نفسها متمثلة في مشروع بنك الخليج الدولي وشركة الملاحة البحرية المتحدة .

ويذكر الدكتور الرميحي ان مجموعة من الافرازات الواقعية والموضوعية تبرز واضحة بشكل سلبي وتقف سدا في طريق اي تكامل فعلي في المنطقة ، وهي تتعلق في :

١ - العنصر البشري سواء في قدرته بشكل عام او كفاءته او وفائه وتحدد القوانين والأنظمة من الاستفادة من العناصر العربية كما ان تلك القوانين تدفع العناصر الوافدة او المحلية الى ازدواجية مرهقة في بعض الاحيان ، كما ان العنصر البشري المحلي والمهتم بدفع التعاون الى اقصى درجاته غير متفرغ لهذا العمل ، فهو مشغل بالاعمال في اكثر من موقع مما يفوت فرصة ذهبية لدفع اشكال التعاون الى الامام .

٢ - عوقات مرحلة التطور - الانقلاء التي تمر بها اقطار الخليج بجانب القوانين والبيروقراطية التي تقف حجر عثرة في سبيل تنفيذ الاتفاقيات الموجودة .

٣ - ليس هناك اي اتفاق شامل ومدرّوس او الجان دائمة ومستمرة لهذا برنامج زمني للتطبيق .

٤ - اهداف التعاون ليست واضحة وليست هناك برامج واولويات مطروحة للتنفيذ او فكرة واضحة لشكل التعاون والتنسيق والتكامل .

٥ - عدم وجود مؤسسات لمتابعة المشاريع الاقتصادية والتربوية والاعلامية فلا زالت تلك المشاريع تعتمد على المبادرات الشخصية لمن يحملون في ضميرهم الرؤية الواضحة . . وحتى لجان التفاوض التي تابعتها تختلف اشخاصها باختلاف الظروف والاحوال .

فما هو المخرج من هذا الوضع ؟

ما هي الخطوة العملية الممكن انخاضها ؟

يقترح الدكتور الرميحي خطوه عملية تتمثل في تشكيل مجلس اعلى مركزي للطاقة والتنمية يشرف على السياسة البترولية في شبه الجزيرة ويعمل بناء تحنبا من اقتطاع ١٠٪ من الدخل البترولي لصندوق تنمية لشبه الجزيرة يتوقع ان يكون ١٠ مليارات دولار سنويا . ويشرف هذا المجلس على سياسة اقتصادية تكاملية في بناء المواصلات وتوزيع المصانع وتدريب الايدي العاملة واكتشاف مصادر جديدة من الثروة . كما يقترح دمج صناديق التنمية في الخليج في صندوق التنمية الخليجي الموحد ، وعن طريق هذا المجلس المتفرع يمكن ان تمول المشاريع

المشتركة والثنائية بعد ان يدرس مداها الاقتصادي في خطة شاملة للتنمية . ومن الضروري دمج بقية أقطار شبه الجزيرة في الحساب لاسباب اقتصادية وقومية ، فهذه الاقطار شكلت ولا زالت تشكل الاحتياطي البشري الحقيقي للحدان النفط وهي بعد ذاتها اغلى وسائل التنمية (اليد العاملة) .

فلذا تحقق هذا الانجاز يمكننا عندئذ ان نقول مع الدكتور الرميحي « ان بؤرة التكامل العربي التي سوف تنطلق من الخليج في خفمة رؤية توحيدية جديدة لتخرج بأمة العرب الى القرن الواحد والعشرين قد بدأت » (١١٠٩) .

ان هذه الخطوة اضافة الى سياسة تمييزية صحيحة على الصعيد العربي الاشمل سيكونان نقطة البداية في بناء صرح الاقتصاد العربي الحديث المتطور .



مصادر الفصل الثاني

- (١) د. جيهان احمد رشتي ، المصدر السابق ، ص (٦٤) .
- (٢) مجلة البترول والصناعة ، ابو ظبي ، العدد الرابع ، سنة ١٩٧٤ ، ص (٨٧) .
- (٣) مانع سعيد العتيبة ، اقتصاديات أبو ظبي قديما ، الطبعة الثانية ١٩٧٣ ، ص (١٨١) .
- (٤) مجلة البترول والصناعة ، المصدر السابق ، ص (٨٧) .
- (٥) مانع سعيد العتيبة ، الفقر والغنى ، مجلة اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٨ ، السنة السابعة ، شباط ١٩٧٦ ، ابو ظبي ، ص (٢٥) .
- (٦) مجلة اخبار البترول والصناعة ، العدد ٤٧ ، السنة الخامسة ، ايار ١٩٧٤ .
- (٧) الصياد ، العدد ١٦٢٩ ، بيروت ١٨ كانون اول ١٩٧٥ .
- (٨) وزارة البترول والثروة المعدنية ، البترول في دولة الامارات العربية المتحدة - ١٩٧٤ ، ص ١٣٦ .
- (٩) د. حامد وبيع ، التعاون العربي والسياسة البترولية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٤٤ - ٤٥ .
- (١٠) الشيبة سعيد الهاملي ، تطور المركز التفاوضي للدول المنتجة ، مجلة اخبار البترول والصناعة ، العدد ٤٧ ، السنة الخامسة ، ايار ١٩٧٤ ، ص ٦ و ٧ .
- (١١) مانع سعيد العتيبة ، السياسة البترولية لدولة الامارات ، مجلة اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٠ ، السنة السادسة ، يونيو ١٩٧٥ .
- (١٢) محمد السطري ، نائلة على منجزات الاوبك ، مجلة اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٨ ، السنة السابعة ، شباط ١٩٧٦ .
- (١٣) د. حامد وبيع ، المصدر السابق ، ص (٤٩) .
- (١٤) الشيبة سعيد الهاملي ، المصدر السابق ، ص (٧) .
- (١٥) مانع سعيد العتيبة ، المصدر السابق ، ص ٦ .
- (١٦) مجلة اخبار البترول والاقتصاد ، المصدر السابق ، ص ١٠ .
- (١٧) مانع سعيد العتيبة ، السياسة البترولية لدولة الامارات ، اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٠ .

- (١٨) عبد الله اسماعيل ، المشاركة الفعالة ، اخبار البترول والصناعة ، العدد ٤٧ ، السنة الخامسة ، ايار ١٩٧٤ ، ص (١٢) .
- (١٩) نفس المصدر ، ص (١٢ - ١٣) .
- (٢٠) وزارة الاعلام والثقافة ، الكتاب السنوي ١٩٧٥ ، ص (٥١) .
- (٢١) مانع سعيد العتيبة ، السياسة البترولية ، المصدر السابق .
- (٢٢) نفس المصدر .
- (٢٣) جريدة الاتحاد ، ٣ مارس (آذار) ١٩٧٦ .
- (٢٤) مانع سعيد العتيبة ، اخبار البترول والصناعة ، العدد ٥٦ ، السنة السادسة ، شباط ١٩٧٥ ، ص ٥ .
- (٢٥) اخبار البترول والصناعة ، العدد ٤٨ ، السنة الخامسة ، حزيران ١٩٧٤ .
- (٢٦) د. حامد ربيع ، البترول العربي واستراتيجية تحرير الارض المحتلة ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧١ ، ص (٨٢) .
- (٢٧) نفس المصدر ، ص (٨٠ - ٨٢) .
- (٢٨) محمد جمال دنونة ، بترول .. ومال .. وقضية ، اخبار البترول والصناعة ، العدد ٥٦ ، السنة السادسة ، شباط ١٩٧٥ ، ص (١٣) .
- (٢٩) وزارة البترول والثروة المدنية ، البترول في دولة الامارات - ١٩٧٤ ص (١٤٣) .
- (٣٠) تحليل هيلجوتي ، سباق مع الزمن لانقاذ ثروتنا من الغاز ، اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٨ ، السنة السابعة ، شباط ١٩٧٦ ، ص (٢٨) .
- (٣١) احمد طاهر الاشقر ، اعضاء على منجزات ادنوك ، اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٦ ، كانون اول ١٩٧٥ ، ص (٢١) .
- (٣٢) اخبار البترول والصناعة ، العدد (٦٦) ، ص (٤٠) .
- (٣٣) الاتحاد - ١٨ آذار ١٩٧٦ .
- (٣٤) د. حامد ربيع ، المصدر السابق ، ص (٤٩) .
- (٣٥) نفس المصدر ، ص (٥٦) .
- (٣٦) اخبار البترول والصناعة ، العدد ٤٧ ، السنة الخامسة ، ايار ١٩٧٤ .
- (٣٧) مجلة البترول والصناعة في ابو ظبي ، العدد الرابع ، ١٩٧٣ ، ص ٨١ - ٨٦ .
- (٣٨) الاتحاد - ١٦ آذار ١٩٧٦
- (٣٩) مجلة البترول والصناعة في ابو ظبي ، المصدر السابق ، ص ٨٠ - ٨١ .
- (٤٠) مانع سعيد العتيبة ، العلاقات البترولية الدولية ، جريدة الاتحاد الاسبوعي ، ١٨ آذار ١٩٧٦ .
- (٤١) العتيبة سعيد الهاملي ، البترول على طريق الوحدة ، العدد ٦٦ من مجلة اخبار البترول والصناعة ، ص ٦ - ٧ .

- (٤٢) د. جيهلان أحمد رشتي ، المصدر السابق ، ص ٦٤ .
- (٤٣) نفس المصدر ، ص ٧١ .
- (٤٤) نفس المصدر ، ص ٦٥ - ٦٦ .
- (٤٥) مانع سعيد العتيبة ، اقتصاديات أبو ظبي قديما وحديثا ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .
- (٤٦) نفس المصدر ، ص ٢٠ .
- (٤٧) نفس المصدر ، ص ٢٥ - ٢٧ .
- (٤٨) نفس المصدر ، ص ٤١ .
- (٤٩) خطاب زايد امام المجلس الوطني الاتحادي ، منشورات-وزارة الاعلام والثقافة ، ١٩٧٥ ، ص ١٦ - ١٨ .
- (٥٠) وزارة الاعلام والثقافة ، الكتاب السنوي لعام ١٩٧٦ .
- (٥١) جريدة الشرق اللبنانية - ١٣ - ١ - ١٩٧٧ .
- (٥٢) الكتاب السنوي العام ١٩٧٥ .
- (٥٣) جمال وادي ، التجارة في دولة الامارات العربية ، اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٦ - ص ١٧ .
- (٥٤) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٥ ، ص ١١٨ - ١٢١ .
- (٥٥) نفس المصدر ، ص ١٩ وما بعدها .
- (٥٦) نفس المصدر ، ص ٩٥ - ٩٧ .
- (٥٧) وزارة الاعلام والثقافة ، الامارات العربية المتحدة في مئذنها الوطني الرابع ١٩٧٥ ص ٢٨ .
- (٥٨) نفس المصدر ، ص ٢٤ - ٢٥ .
- (٥٩) للكتاب السنوي لعام ١٩٧٥ ، ص ٦٠ - ٦١ .
- (٦٠) جريدة الوحدة ، ١٥ تشرين ثلثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ .
- (٦١) مجلة البترول والصناعة في ابو ظبي ، العدد الرابع ١٩٧٣ ، ص ٨٧ .
- (٦٢) كلود موريس ، المصدر السابق ، ص ٥١ .
- (٦٣) د. حمدي القاضي ، التربة والتطور الزراعي في دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة الاعلام والثقافة ص ٧ .
- (٦٤) وزارة الاعلام والثقافة ، الامارات العربية المتحدة في العيد الوطني الرابع ، المصدر السابق ص ٢٩ .
- (٦٥) د. حمدي القاضي ، التربة والتطور الزراعي ، المصدر السابق ، ص ١٧ .
- (٦٦) نفس المصدر ، ص ٣٦ .
- (٦٧) نفس المصدر ، ص ٣٧ .
- (٦٨) نفس المصدر ، ص ٣٧ .

- (٦٩) نفس المصدر ، ص ٣٩ .
- (٧٠) نفس المصدر ، ص ٤٩ .
- (٧١) خليل محمد عطابا ، المياه الجوفية والتوسع الزراعي في دولة الامارات ، وزارة الاعلام والسياحة ، ص ٥٠ .
- (٧٢) نفس المصدر ، ص ص ٥٠ - ٥٢ .
- (٧٣) مانع سعيد المتينة ، اقتصاديات أبو ظبي قديماً وحديثاً ، المصدر السابق ، ص ص ٧٧ - ٧٨ .
- (٧٤) نفس المصدر ، ص ص ٦٧ - ٦٩ .
- (٧٥) نفس المصدر ، ص ص ٧١ - ٧٢ .
- (٧٦) نفس المصدر ، ص ص ٧٣ - ٧٥ .
- (٧٧) خطاب الشيخ خليفة بن زايد في افتتاح المجلس الاستشاري الوطني ، جريدة الوحدة - ٢ تشرين الثاني ١٩٧٥ -
- (٧٨) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٥ ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .
- (٧٩) مانع سعيد المتينة ، اقتصاديات أبو ظبي ، المصدر السابق ، ص ٤١ .
- (٨٠) نفس المصدر ، ص ص ٤٢ - ٤٣ .
- (٨١) نفس المصدر ، ص ص ٤٣ - ٤٦ .
- (٨٢) نفس المصدر ، ص ص ٤٦ - ٤٧ .
- (٨٣) مجلة البترول والصناعة في أبو ظبي ، العدد الرابع ١٩٧٣ ، ص ٩٤
- (٨٤) أحمد الجبيري ، المسح المبدئي لدولة الامارات ، اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٨ ، السنة سابعة ، شباط ١٩٧٦ ، ص ٨ .
- (٨٥) البترول في دولة الامارات عام ١٩٧٤ ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .
- (٨٦) أحمد الجبيري ، المصدر السابق ، ص ٨ ر ٩ .
- (٨٧) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٥ ، ص ص ٥٨ - ٥٩ .
- (٨٨) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٥ ، ص ٩٢ .
- (٨٩) مانع سعيد المتينة ، اقتصاديات أبو ظبي ، ص ١٠١ - ١٠٢ .
- (٩٠) مانع سعيد المتينة ، مجلس التخطيط في أبو ظبي ، ص ٣٠ .
- (٩١) مانع سعيد المتينة ، اقتصاديات أبو ظبي ، ص ص ٩٩ - ١٠٠ .
- (٩٢) نفس المصدر ، ص ص ١١٥ - ١١٨ .
- (٩٣) نفس المصدر ، ص ١١٩ .
- (٩٤) نفس المصدر ، ص ص ١٢٣ - ١٢٥ .

- (٩٥) مجلة البترول والصناعة في أبو ظبي ، العدد الرابع ، ص ٨٩ .
- (٩٦) حسن عبد الحميد شلبي ، النشاط التجاري في دولة الامارات ، ص ٢٠ .
- (٩٧) البترول والصناعة في أبو ظبي ، العدد الرابع ، ص ص ٩١ - ٩٢ .
- (٩٨) د. صدقي مراد ، التنمية الاقتصادية في دولة الامارات ، وزارة الاعلام والسياحة ، ص ص ٢١ - ٢٢ .
- (٩٩) نفس المصدر ، ص ٢٦ .
- (١٠٠) د. حامد وبيع ، التعاون العربي والسياسة البترولية ، المصدر السابق ، ص ص ٥٧ - ٦٠ .
- (١٠١) نفس المصدر ، ص ص ٦٢ - ٦٤ .
- (١٠٢) د. صدقي مراد ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧ - ٢٨ .
- (١٠٣) د. حلمة وبيع ، المصدر السابق ، ص ص ٦٥ - ٦٨ .
- (١٠٤) عبد الله العيسى ، مستقبل الصناعة البترولية في العالم العربي ، اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٨ ، السنة السابعة ، ص ١٢ .
- (١٠٥) جريدة الاتحاد - ١٦/٢/١٩٧٦ .
- (١٠٦) د. صدقي مراد ، المصدر السابق ، ص ص ٢٨ - ٢٩ .
- (١٠٧) نفس المصدر ، ص ص ٢٩ - ٣٠ .
- (١٠٨) نفس المصدر ، ص ص ٣٤ - ٣٧ .
- (١٠٩) د. محمد غانم الرميحي ، التعاون والتنسيق بين دول الخليج العربي ... ونظرة مستقبلية ، محاضرة ألقيت في قصر خليفة في أبو ظبي - جريدة الاتحاد ١٦ آذار ١٩٧٦ .



الفصل الثالث

السياسة العربية والدولية

٥٢ - السياسة الخارجية .. اهداف واوتوات :

يقصد بالسياسة الخارجية نشاط الدولة في مواجهة العالم الخارجى . والسياسة الخارجية بهذا المعنى تتضمن عنصرين أساسيين ، هما صياغة السياسة وتنفيذها . أما الصياغة ، فتعنى وظيفة الدولة في مواجهة العالم الخارجى ، أو بتعبير آخر كيف تحدد الدولة أهدافها في مواجهة وحدة أخرى أو أكثر في محيط الأسرة الدولية . وهذه العملية تخضع أساساً للظروف الداخلية ؛ ولذلك توصف السياسة الخارجية بأنها امتداد للسياسة الداخلية في محيط العلاقات الدولية . فالسياسة الخارجية من حيث التغيرات الأساسية التي تحدد صياغتها إنما تخضع للوسط المحلي ، وتحدد به ، سواء على مستوى الفرد - القيادة - أو على مستوى الجماعة - طبعة المجتمع وخصائصه المرحلية أو على مستوى الإقليم - التواحي الاستراتيجية المرتبطة بحتمية الأمن القومي . أما العنصر الحركى ، أى عنصر التنفيذ ، فيتمثل بالادوات التي تسمح ، وقد تحددت الأهداف ، بتحقيق تلك السياسة ، سواء تم ذلك تدريجياً ، أو على دفعة واحدة (١) .

صياغة السياسة الخارجية ، إذن ، هي عملية معقدة ، وهي تتطلب الانطلاق من أرضية الوعي لتأثيرات العوامل المختلفة ، كالواقع الجغرافى ، والمقيدة السائدة ، والأوضاع الاقتصادية والسياسية ، وحجم السكان ، وميزان الزراعة والصناعة والتجارة ، والمستوى التكنولوجى ، الديانة السائدة ، إذ أن كل هذه العناصر لها تأثيرها في تحديد السياسة الخارجية (٢) .

أن دولة الامارات العربية المتحدة - وكما اتضح من الفصلين السابقين - هي دولة عربية ، تقع في نقطة استراتيجية هامة على الخليج العربى ، وهي غنية

بمواردها النفطية ، التي هي في حد ذاتها مادة استراتيجية بالنسبة للقوى الخارجية ، بينما هي ثروة محلية لبلد فقير في موارده الأخرى ، كما ان طاقتها البشرية محدودة. وقد تحررت حديثا من السيطرة الاستعمارية التقليدية ، وهي حريصة على عدم عودة النفوذ الاجنبي بأي حال من الاحوال ، وبأي شكل من الأشكال ، ومن ثم فانها تواجه كافة المشكلات الناجمة عن التخلف الاقتصادي رغم ارتفاع عائدها من النفط .

هذا الواقع يسهم في بغورة السياسة الخارجية للدولة الامارات العربية وادوات هذه السياسة من منظور الاستراتيجية القومية في الدولة ، ويعطي للسياسة الخارجية ثقلا خاصا في الاستراتيجية القومية للدولة .

تقد ادركت دولة الامارات العربية المتحدة ان للمقام الدولي المرسوق في العلاقات الثنائية والجماعية ومع المنظمات والهيئات الدولية اثر بالغ في نظرية الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي لاية دولة من الدول مما يكون في حصيلة مدعرا سياسيا لأمن وسلامة الدولة التي تحقق مثل ذلك المقام المحترم والمرموق ، لا يقل في اهميته ونتائج عن اقامة القوات المسلحة الواسعة والمكلفة . كما وازنت دولة الامارات منذ نشأتها بين مختلف الوسائل التي من شأنها تقوية سلامة البلاد وامنها وتعاطف الشعوب والحكومات معها في كافة الاحوال وخصوصا في الأزمات والملمات ، فوجدت ذاتها في الوقت الذي ستسمى فيه بقدر طاقتها لتوفير وسائل الامن والسلامة المادية فانها في الوقت نفسه وجدت المجال الدبلوماسي والدولي في علاقاتها هو من أنجح الوسائل لخطب الرأي العالمي وتعاطفه معها نتيجة ائزان سياستها الدولية ومسؤوليتها المعنوية والايجابية على الصعيد العالمي مما اكسبها منعة وثقة تلفت الانظار في المجتمع العربي وفي مختلف انحاء العالم (٣) .

٥٣ - منطلقات السياسة الخارجية للدولة الامارات :

يحدد السيد احمد خليفة السويدي ، وزير خارجية دولة الامارات العربية ، الحقائق الاساسية التي تحدد السياسة الخارجية للدولة في النقاط التالية :

- ١ - ان دولة الامارات العربية المتحدة دولة خليجية .
- ٢ - ان شعب الامارات العربية المتحدة جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، وقدره ومصيره مرتبطان بقدرها ومصيرها .
- ٣ - ان شعب دولة الامارات العربية المتحدة يربط بروابط الدين والتاريخ مع جميع شعوب العالم الاسلامي .

٤ - تنتمي دولة الامارات العربية الى مجموعة دول العالم الثالث .

٥ - ان دولة الامارات العربية المتحدة عضو في هيئة الأمم المتحدة ، وتؤمن إيماناً راسخاً وميثاق هذه المنظمة نصاً وروحاً ، وترى بأن هذه الهيئة هي المرجع الأول لتنظيم السلام في العالم (٤) .

في ضوء هذه الحقائق ، فان هناك خمسة دوائر أساسية تحدد اطر اهتمام السياسة العربية والدولية لدولة الامارات العربية ، هي الدائرة الخليجية ، الدائرة العربية (القومية) ، الدائرة الاسلامية (الدينية) دائرة الانتماء للعالم الثالث (عدم التحيز) ، والدائرة الانسانية العامة في علاقاتها المعقدة والمتشابكة . ولكل من هذه الدوائر قضاياها الملصقة بها ، والتي تفرض على السياسة الخارجية لدولة الامارات التحرك ليجاد قدر من التنسيق أو التعاون أو التكتل أو الوحدة وفق عمق الرابطة وطبيعة الاهداف .

وهذا التقسيم للدوائر الاهتمام هو تقسيم مثالي عقيدي ، أكثر منه تقسيماً مادياً مصلحياً . فلو شئنا أن نضع المصالح الاقتصادية ، وما يرتبط بها من علاقات في الاعتبار ، فاننا لن نستطيع عندئذ اغفال دائرة سادسة يمكن ، بل ويجب ، أن تضاف الى الدوائر السابقة ، وهي دائرة العلاقات البترولية سواء مع الدول المنتجة المصدرة أو مع الدول المستهلكة المستوردة . ففي دولة يعتمد دخلها على النفط كمورد رئيسي ، بل وحيد ، وتواجه التعقيدات المرتبطة بالعلاقات البترولية الدولية علماً عن مشاكل التنمية والتصنيع ، لا يمكن إلا أن تعطى للعلاقات النفطية والسياسة النفطية درجة كبيرة من الاهتمام سواء في نطاق وزارة الخارجية أو الوزارة الأخرى المتخصصة (وزارة البترول والثروة المعدنية) ، وسيوضح لنا في مكان لاحق الدور الرئيسي للسياسة النفطية في السياسة العربية والدولية .

في ضوء هذه المقدمة ، فاننا نرى معالجة السياسة الخارجية للدولة الإمارات العربية من الجوانب الرئيسية التالية :

١ - الاهداف .

٢ - الوسائل .

٣ - السياسة البترولية (من وجهة نظر العلاقات الدولية) .

٤ - دور المساعدات الاقتصادية في السياسة الخارجية للدولة .

أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

٥٤ - الدائرة الخليجية :

يمكن النظر الى الدائرة الخليجية كمائتين متداخلتين او كدائرة من نصفين متميزين . فهناك الدائرة الخليجية العربية ، حيث تقع على امتداد المسافة من رأس المسندم في مدخل الخليج العربي وحتي العراق على شط العرب ، الاراضي الاقليمية لكل من عمان ودولة الامارات وقطر والبحرين والسعودية والكويت . وهناك تشابه كبير في المشاكل التي تواجهها معظم هذه الاقطار ، عداس الطموح القومي في الوحدة الذي يمثل تطلعات مواطنيها . الجدير بالذكر ان فكرة القاعة اتحاد الامارات العربية كانت تشمل عند طرحها كلا من قطر والبحرين الى جانب الامارات المشكلة للاتحاد ، وما زال الطموح الوجدوي يمثل أحد المقومات الاساسية لسياسة دولة الامارات العربية سواء في نطاق الدائرة العربية الخليجية او في النطاق العربي القومى . وسبقى هذا الطموح محركا لهذه السياسة ، خاصة وان دولة الامارات العربية المتحدة لا تنظر لهذه المسألة من منظور النظرة المثالية القومية فحسب ، وانما ايضا من منظور ادراكها ان بناء الدولة العصرية وتوفير مقومات النهوض الشامل ، والقدرة على مواجهة التحديات ، لا يمكن ان تتحقق الا بالتغلب على واقع التجزئة .

وفي هذا الصدد يقول صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان « ان دولة الامارات العربية المتحدة التي حصلت على الاستقلال مؤخرا تعمل من اجل توثيق التعاون بين دول الخليج من اجل الوحدة والتحرر . اننا لن نلخر وسعنا من اجل تحقيق الأمن والاستقرار في منطقتنا هذه عن طريق التعاون والبناء وابعاد المنطقة عن اي تدخل خارجي وعن جميع اشكال الصراع الدولي » . ويقول السيد احمد خليفة السويدي ان المسؤولين في دولتنا يقومون مع اخوتنا حكام الدول العربية في الخليج بالعمل لتحقيق التعاون في مجالات الاقتصاد والثقافة والاعلام، هذا بالإضافة الى ضرورة توثيق وتطوير العلاقات بين دول الخليج العربي من اجل أمنه واستقراره ورفاهيته (٥) .

وفي اجتماع المجلس الوطني الاتحادي ، قال الشيخ زايد « م ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٥ » لقد أبرمت دولة الامارات العربية المتحدة عدة اتفاقات مع دول الخليج في مجال التعاون الاقتصادي والثقافي . وهي بسبيل تعزيز هذا التعاون وتوسيع نطاقه لتحقيق المصالح المشتركة للأخوة الاشقاء في الخليج . ومن أبرز مظاهر هذا التعاون ، التنسيق السياسي والتشاور المستمر بينها في الشؤون البرتولية والمالية والاقتصادية والثقافية والسعي الجاد الى توحيد النقد بين دول الخليج .

وبالنسبة للتوجه التوحيدي يقول السيد احمد خليفة السويدي « ان الاتحاد الذي قامت عليه دولتنا ، هو نقطة ابتداء وانطلاق نحو اتحاد اوسع واشمل في منطقتنا ، وقد تأكد ذلك في دستورنا الذي ترك الباب مفتوحا لاشقائنا الراغبين في الانضمام ، فنحن نتحد سويا لنحمي استقلالنا ، ولأن سياستنا تنبع من امانينا القومية ، وهي سياسة ستحفظ استقلالنا ، وتؤكد امن واستقرار هذه المنطقة التي تعتبر من اهم المناطق الاستراتيجية والاقتصادية في الشرق الاوسط » (٦) .

اما بالنسبة للدائرة الخليجية الاقليمية الاكثر اتساعا ، حيث هناك دول اخرى غير عربية تقع على الخليج العربي وبخليج عمان وبحر العرب ومن ثم بالمحيط الهندي ، ومن ثم يتصل الخليج العربي بخليج عمان وبحر العرب ومن ثم بالمحيط الهندي ، ومن ثم بمشاكل الامن في تلك المنطقة ككل ، بالنسبة لهذه الدائرة ، يقول السيد احمد خليفة السويدي « ان الموقع الجغرافي الهام للدولة ، يجعلها تقوم بدورها الإيجابي في صيانة السلام والاستقرار والحفاظ عليه في تلك المنطقة . ولذلك فقد حاولنا إقامة أوثق الصلاقات مع جيراننا ، ولدنا الإيمان الكامل بأن صيانة السلام والاستقلال في منطقة الخليج ، تعتمد كلياً على تعاون دولها ، واحترام كل منها لاستقلال الأخرى ووحدتها الإقليمية . فالهدف هو خلق جو التفاهم والوئام والتعاون مع جيراننا ، إيماناً منا بأن ذلك أمر أساسي لتحقيق السلام والتقدم في المنطقة والرخاء لشعوبها . واننا نعمل على توطيد الامن والنظام في الخليج والاتفاق على جعل المحيط الهندي منطقة سلام ، وتؤيد كل ما صدر في هذا الشأن عن الجمعية العامة للأمم المتحدة » (٧) .

اما بالنسبة للخلافات القائمة او التي يمكن أن تقوم بين دول الخليج فانه « يمكن تسويتها بالطرق الودية ، وبشكل يحفظ لكل طرف حقوقه المشروعة، دون التفريط بالمصالح القومية الأصيلة » (٨) .

٥٥ - الدائرة العربية (القومية) :

حول نظرة دولة الامارات العربية المتحدة لهذه الدائرة يقول الشيخ زايد .
ان دولة الامارات العربية المتحدة هي جزء من الوطن العربي الكبير ، تربطه به
روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك ، ولذلك تعمل الحكومة بكل طاقتها
على نصره القضايا العربية ، وتعزيز التضامن العربي في جميع المجالات ، كما
تواصل الحكومة دعمها وتأييدها الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها
الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، وتساند كفاحه العادل لاستعادة حقه في
ارضه ووطنه وتقرير مصيره » (٩) .

ويقول السيد احمد خليفة السويدي « ان قدينا الايمان العميق بالوحدة
العربية ، و نرجوا ان يكون اتحادنا خطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة فنحن
جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ، نلتزم كلياً بالمواقف الجدية والاساسية التي
تتخذها الدول العربية ضمن اطار جامعة الدول العربية التي ننتسب
اليها » (١٠) .

وقد حرصت دولة الامارات العربية على تدعيم جهود جامعة الدول العربية
في كل قضايا الوطن العربي ، وسلهمت بدور ايجابي في كل المؤتمرات المنبثقة
عنها والتزمت بكل التوصيات والقرارات التي اجمع عليها الاشقاء ، وحرصت على
المشاركة في كل مشروعات التعاون والتنمية التي انبثقت من داخل اروقة الجامعة
العربية .

وقد سعت دولة الامارات في كل فرصة الى التركيز على الازمات في
العلاقات العربية وإزالة الخلافات بين الاشقاء وكذلك بين العرب وجيرانهم من
الاصدقاء وتخفيف حدة الخلافات ان وجدت بكل ما تستطيع ، ومن هذا المنطلق
فان وزير خارجيتها مع وفود مرافقة قام في مناسبات عديدة بزيارات متعسدة
لدول عربية شقيقة مستهدفا المساهمة في احلال الصفاء والتنسيق لجمع الكلمة
ووحدة الصف العربي . وكان دور دولة الامارات بارزا في التحرك للعمل على
تطويق الفتنة التي استعرت بين الاشقاء في لبنان عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ وساهمت
في قوات الردع العربية المكلفة بالعمل على اعادة الامن والهدوء والوئام الى القطر
اللبناني الشقيق .

٥٦ - الدائرة الاسلامية :

وفي اطار هذه الدائرة تحرص دولة الامارات العربية المتحدة على توطيد
علاقاتها بالدول الاسلامية . ويقول وزير خارجيتها : « ان علاقتنا بالدول الاسلامية

تزداد تطوراً ونفعاً مع الأيام وأملنا كبير جداً في ان تتوحد كلمتنا من أجل مزة الإسلام ورفعته «(١١)» .

وقد أصبح لدولة الإمارات العربية المتحدة مركز قوى في المؤتمرات الالامية ، وهي الى جانب حرصها على دعم التنمية الاقتصادية في الوطن العربي تحرص على دعم مشاريع التنمية في بلدان العالم الاسلامي .
وتتعاون وزارة الخارجية مع وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية في اقامة العلاقات مع رجال الفكر والدين في العالم الاسلامي .

٥٧ - العالم الثالث :

حول نظرة دولة الإمارات العربية الى دورها كاحدى بلدان العالم الثالث ، يقول السيد احمد خليفة السويدي ، ان دولة الامارات العربية المتحدة : « الى جانب كونها دولة نامية تصبو الى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لتصل الى دولة الرفاهية تساند بفعالية حركات التحرر الوطني في العالم » ويضيف « وقد اعلنا في مؤتمر عدم الانحياز في الجزائر تضامناً مع حركات التحرر في العالم ، ونحن على استعداد لمواصلة الدعم المادي والمعنوي لهذه الحركات من اجل استعادة حقوقها في الاستقلال والحرية »(١٢) .

ويحكم الصلة العضوية للدولة الامارات العربية بالعالم الثالث ايمانها الراسخ بمبادئ عدم الانحياز ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وضرورة إنهاء التمييز العنصري بكل صوره وأشكاله .

وفي هذا الصدد يقول السيد احمد خليفة السويدي « ان الاخلاق والتقاليد القومية تجعلنا نقف بحزم لتأييد كفاح الشعوب الافريقية التي تناضل في سبيل تحرير نفسها من الاستعمار ومقاومة حرب الابادة الموجهة ضد شعوبها ، وخاصة من النظامين العنصريين في جنوب افريقيا وروديسيا اللذين يتحديان الاسرة الدولية في الامم المتحدة . كما اننا نقف مع جميع الشعوب الاخرى التي تدافع عن استقلالها . واننا نعمل باستمرار على حث المجتمع الدولي ، وخاصة دوله المتقدمة ، على ضرورة التعاون مع الدول النامية ، وبحث مشاكلها الاقتصادية الشائكة . ونحن نقوم من جانبنا بمساعدة دول منطقتنا في حقل التنمية ، وذلك بالإضافة الى مساهمتنا في حدود امكاناتنا ، في مشاريع التنمية الاقليمية والدولية التي تتعهد بها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ... واننا نؤمن بأن هناك رابطة قوية بين مشاكل التنمية ونزع السلاح ، ولو حدث وان خصصت نسبة ضئيلة من بلايين الدولارات التي تهدر في التسليح لاحتياجات الدول النامية ، لأمكن

تغيير الصورة القائمة التي تعكس الوضع الحالي للدول النامية ، ولهذا نحن نؤيد نزع السلاح لاتخاذ الشعوب ، وإزالة جميع أسلحة التدمير الجماعي «(١٣) .

وفي نطاق هذه الدائرة تهتم دولة الامارات العربية المتحدة اهتماما خاصا بالحوار العربي - الافريقي ، وتعزيز العلاقات العربية - الافريقية .

٥٨ - الدائرة الإنسانية العامة :

انضمت دولة الامارات العربية المتحدة الى منظمة الامم المتحدة لاجلها العميق بميثاقها ومبادئها ، ويقول وزير الخارجية في دولة الامارات « نحن على اتم استعداد لتطوير علاقتنا مع المنظمة العالمية ، ولما عفا جهورنا من اجل دعم الجهود البناءة التي تقوم بها المنظمة في سبيل حفظ السلام بالعالم . وبالنسبة للوضع الدولي ، فان دولة الامارات العربية قد رحبت بسياسة الانفتاح بين الدولتين العملاقين ، وبالتطورات الاخيرة التي تخفف من خطر الصدام والمواجهة بين الدول العظمى . ونحن نأمل في ان تقود هذه السياسة الى تقوية الامم المتحدة لا الى اضعافها ، والى ان تقوم الدول العظمى من خلال الامم المتحدة ووفقا لميثاقها بتحمل مسؤولياتها في تنظيم السلام ، والحفاظ عليه »(١٤) .

وفي نطاق علاقاتها الدولية تهتم دولة الامارات العربية اهتماما خاصا بمتابعة الحوار العربي - الاوروبي والقيام بدور ايجابي ملموس في هذا النطاق ضمن الاستراتيجية العربية القومية الشاملة الرامية الى كسب تأيد اوروبيا الغربية لكفاحنا العربي العادل من اجل استعادة الارض واسترداد الحقوق .

٥٩ - دائرة العلاقات النفطية :

بالاضافة الى دوائر الاهتمام السابقة ، فان دولة الامارات العربية المتحدة باعتبارها من الدول الرئيسية المصدرة للنفط ، لها اهتمامها الخاص والتميز بالعلاقات النفطية الدولية ، واتباع سياسة بترولية منسقة وموحدة مع الاقطار العربية المنتجة للنفط ومجموعة الاقطار المشاركة في منظمة الاوبك ، وهي تعمل على ايجاد حلول ملائمة للمشاكل التي يمكن ان تثار مع الشركات النفطية والدول المستوردة للنفط ، بما يضمن المصالح الوطنية والقومية للدولة .

أدوات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

٦٠ - أدوات السياسة الخارجية ، نظرة عامة :

تمثل أدوات السياسة الخارجية بصفة عامة في أدوات ست ، هي :

- ١ - التفاوض الدبلوماسي .
- ٢ - الدعاية أو السلاح النفسي .
- ٣ - السلاح الاقتصادي .
- ٤ - انشراط الثوري .
- ٥ - الصراع العسكري .
- ٦ - المنظمات الدولية (١٥) .

وتلجأ السياسة الخارجية في سبيل تنفيذ أهدافها الى واحدة أو أكثر من هذه الأدوات وتمثل وظيفة الدبلوماسي في نقل وجهات النظر وفي عملية التفاوض، ويكون الدبلوماسي ناجحاً عندما يصل الى جعل الدولة التي يزاول نشاطه في داخلها تقبل ان لم تؤمن بوجهة النظر التي تعبر عنها الدولة التي يعمل باسمها . اما الدعاية فهي وسيلة الدولة لتخلق من الرأي العام المحلي قوة ضاغطة تدفع سلطات الدولة المصدبة او المعادية الى ان تتقارب أو الى ان تقبل وجهة النظر التي يعبر عنها الدبلوماسي . يكمل هذين الدورين ويعمق دورهما العامل الاقتصادي ، بما يفرضه العالم المعاصر من أهمية لهذا العامل . ثم تأتي الاداة الرابعة التي قد توصف أحياناً بأنها حركات التحرير وقد توصف بآخرة أنها تدخل عسكري أو انقلاب محلي ، ولكنها في جميع الحالات تعني محاولة عنيفة تأخذ الطابع السري في بدايتها ، وتنبع من فريق معين من المجتمع السياسي . وتصل السياسة الخارجية الى اقصى درجات العنف عندما تلجأ الى الصراع المسلح كأداة لا بديل عنها لتحقيق الأهداف القومية (١٦) كما ان اللجوء الى ، أو الاعتماد على المنظمات الإقليمية والدولية هو أحد الأدوات التي تلجأ اليها السياسة الخارجية في تعاملها مع العالم الخارجي . وكل واحدة من هذه الأدوات تساند الأخرى ، على ان دباكتيكية تلك الأدوات توحى ان حقيقة مسالك السياسة الخارجية لاتعدوان تكون المساومة أو القوة ، بينما الأدوات الأخرى جميعها تساند كلا التعميلتين أو تعدل لاي منهما (١٧) .

الى اي حد تلجأ السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة الى استخدام هذه الادوات أو بعضها ؟ وما هي امكانيات استخدامها لهذه الادوات في تنفيذ سياستها الخارجية ؟

سنحاول فيما يلي الاجابة على هذا السؤال ..

٦١ - التفاوض الدبلوماسي :

تميل السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة الى الاعتماد على وسيلة التفاوض الدبلوماسي في حل المشاكل الاقليمية التي تواجهها ، وفي ممارسة دورها في تحقيق اهداف سياستها الخارجية ، اكثر من اعتمادها على الوسائل الاخرى .

وهذا الميل الى الاعتماد الكبير على وسيلة التفاوض الدبلوماسي منطقي للاسباب الرئيسية التالية :

١ - لأن طبيعة المشاكل الاقليمية المباشرة التي تواجه الدولة هي من النوع الذي تجدي فيه وسائل التفاوض الدبلوماسي اكثر من الوسائل الاخرى .

٢ - لأن الهدف الرئيسي لسياستها الخارجية هو صيانة الاستقلال والحفاظ على الوحدة وتنميتها ، وهو هدف دفاعي لا يتطلب اللجوء الى القوة الا في حالة الاضرار لممارسة حق الدفاع المشروع عن النفس في مواجهة اي عدوان خارجي .

٣ - لأن الدبلوماسية مطلوب منها ان تلعب دورا كبيرا في ضمان علاقات حسن الجوار والتعاون وتفادي الاصطدام ، وخاصة بالنسبة لدولة حديثة النشأة . وفي هذا الصدد يقول تقرير للادارة العامة للشؤون السياسية في وزارة الخارجية بدولة الامارات « ان النشاط السياسي والدبلوماسي الايجابي المتزن والفعال المقترون بسياسة التفاعل مع شعوب العالم الثالث يستخدم موارد البلاد ونتائجها الرئيسية (البترول) ويتعاون مع الجهات المعنية في هذا المجال الى ابعد مدى ، ويؤمن توفير المعونة والمساعدة والقروض المدروسة سواء على الصعيد الثنائي ام على الصعيد الدولي للشعوب المحتاجة ، الامر الذي لفت الانظار واثار كثيرا من الاحترام والتقدير وتوفرت حصيلته في تمتع هذه الدولة بجدار من الثقة والمحبة والتقدير والاحترام مما يكون في حد ذاته بمثابة سور من المنعة والامن والسلامة . كما ان سياستها مع باقي الدول على الصعيد الثنائي اتسمت بالثقة والمحبة والتفاهم وتجنب التازم والمواجهة والتوصل الى الحلول لمختلف المشاكل

بالسلم والروية والهدوء مما أكسبها تقدير المجتمع الدولي بصورة عامة وجعل أي اعتداء عليها لا سمح الله مهما كان مصدره بعيد الاحتمال لما سيرافقه من ردود فعل عربية وعالمية لا تقل أهمية في آثارها من قيمة الاسلابل والجيش وأن كلت تلك الوسائل لا يمكن الاستغناء عنها في أيامنا هذه . الا ان ما تبذله الدولة من الناحية المادية سواء على تحقيق مقامها الدولي والسياسي على الصعيد الدبلوماسي المباشر أم عن طريق التعاون الايجابي في المجتمع الدولي وعن طريق المعونة المدروسة لا يبلغ في تكاليفه الا جزءا ضئيلا مما كان سيكلفها استعمال ذلك المدى من المنعة لو اعتمدت على القوة المادية على اوسع نطاق مع ما يرافق ذلك من تكاليف ومحاذير في الاوضاع الدولية الراهنة نظرا لمساحتها وسكانها .

ان الأمثلة على دور التفاوض السياسي في حل المشكلات التي واجهتها دولة الامارات العربية المتحدة عديدة . فهناك أولا المشاكل الاقليمية المتعلقة بتخطيط الحدود ، والتي تم التغلب عليها بواسطة التفاوض الدبلوماسي . وهناك مثال التفاوض الدبلوماسي لاتناع الدول الاخرى باتخاذ مواقف مؤيدة لحقوق العربية ، وقد كان من أبرز الأمثلة على دور الدبلوماسية في ذلك مساعي دولة الامارات لكسب تأييد اليابان التي هي أكبر مستورد لنفط الامارات العربية المتحدة للقضية العربية ، وهي المساعي التي تمت على لرضية المصالح الكبيرة المتبادلة بين البلدين .

وفي معظم الحالات كان كبار المسؤولين في دولة الامارات يتولون مهمة التفاوض الدبلوماسي . ويعود ذلك الى حد ما لكون الجهاز الدبلوماسي للدولة حديث انشاء ، وبحاجة الى المزيد من الخبرة والدراسة في هذا الميدان .

وقد عملت دولة الامارات العربية المتحدة وما زالت تعمل على توسيع دائرة التمثيل الدبلوماسي بينها وبين الدول الاخرى . ويتبين من قوائم السلكين الدبلوماسي والاقتصادي لدولة الامارات في الخارج انه كان لها في كانون الثاني ١٩٧٥ في عواصم العالم ومدنه الرئيسية ٢٥ بعثة وسفارة وقنصلية ، بينما كانت قائمة التمثيل لديها في آب ١٩٧٥ تضم ٢٨ سفارة ومكتبا .

ولكن في تموز ١٩٧٦ كان حجم التبادل الدبلوماسي قد ازداد بشكل ملفت للنظر . . ففي ذلك الحين كان وضع التمثيل الدبلوماسي للدولة كما يلي :

بلغ عدد سفارات دولة الامارات في الخارج ٢٣ سفارة اضافة الى سفارة جديدة جرى انشاؤها حديثا في فيينا ، وسفارة اخرى كانت في سبيل الانشاء في بروكسل و ٣ قنصليات عامة موجودة في بومبي وكراشي وبندر عباس بالإضافة الى قنصلية رابعة كانت في سبيل الانشاء في جنيف ، يضاف الى ذلك البعثة

الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك ، كما كانت وزارة الخارجية بصدد انشاء بعثة دائمة أخرى لدى المكتب الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف ، كما قامت بتعيين مندوب دائم للدولة الامارات لدى منظمة اليونسكو بباريس . وكان للدولة الامارات في ذلك الحين أيضا تمثيل دبلوماسي على مستوى سفير غير مقيم مع كل من افغانستان وباكستان وفي سبيل اقامة تمثيل دبلوماسي على مستوى سفير غير مقيم مع كل من كندا والمكسيك والدانمرك والسويد .

وفي الوقت ذاته كانت توجد في ابو ظبي (العاصمة) ٢٩ سفارة مقيمة وسفراء ١٧ دولة معتمدين لدى الدولة ومقيمين في بلدان أخرى و ٩ قنصليات عامة وقنصلية فخريه للسويد ووكالة قنصلية فخريه لسويسرا وكلها في دبي . وكان هناك ١٤ سفيرا جديدا غير مقيم بصدد تقديم أوراق الاعتماد ، كما كان قد جرى الاعلان عن اقامة علاقات دبلوماسية مع ٩ دول أخرى لم تكن قد تطلعت بعد تسمية سفرائها (١٨) .

ومن الواضح ان دولة الامارات العربية المتحدة قد حققت توسعا كبيرا على صعيد تبادل التمثيل الدبلوماسي .

٦٢ - العناية كاداة للسياسة الخارجية :

لقد أصبحت الدعاية انسياسة احدى أدوات السياسة الخارجية للدول المعاصرة ، ولم يعد من المقبول لموظف الدبلوماسية الا ان يكون على خبرة كافية بكل ما يتصل بالدعاية والحرب النفسية (١٩) . ثم ان الدعاية أصبحت عنصرأ أساسيا يتدخل ليس فقط في عملية اعداد السياسة الخارجية ، بل كذلك في اسلوب التفاوض وطريقته الذي هو جوهر الاداة الدبلوماسية ، فقد أصبحت الدعاية تلعب اليوم دورأ أساسيا في عملية الاكراه والضغط الذي يصاحب عملية التفاوض حتى يمكن القول ان هذه الاداة قد أوشكت ان تحل محل القتال او الصراع العسكري ، أو بعبارة أخرى التهديد بالحرب والجزء الى القوة والعنف في حل النزاعات (٢٠) .

ان السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة تجد نفسها ملزمة في ان تولي اذاتها الدعائية كبير الاهتمام ، خاصة فيما يتعلق بتوضيح سياستها العامة وسياساتها التفغية ، عدا عن المهمة الدعائية المتعلقة بتحملها لمسؤوليتها في النضال العربي من اجل التحرير والتنمية . وهذه المسؤولية تصطدم بطبيعة الحال بمشكلة نقص الكفاءات المتمرسه والخبرة وعدم التوصل بعد الى تقاليد للعمل الدعائي مرتبطة بنشاط الدولة الدبلوماسي حيث لم يزل جهازها الدبلوماسي في دور النشأة والتأسيس .

٢٢ - الاقتصاد في خدمة السياسة الخارجية لدولة الامارات :

دولة الامارات العربية المتحدة هي إحدى الدول العربية التي تنف ضمن مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط ولديها احتياطي كبير من المخزون النفطي وافراز طبيعي . وقد منحها ذلك اهمية خاصة سواء بين مجموعة الدول المصدرة للنفط او بالنسبة للدول المستهلكة .

والبتترول العربي هو عنصر اساسي من عناصر الجمع والربط بين مختلف ادوات الاستراتيجية الشاملة ، فهو وسيلة للحرب الاقتصادية ، وهو قاعدة لحرب دعائية ، وهو خلفية لمساومات متعددة في نطاق العلاقات الدولية (٢١) . ويعود ذلك الى حقيقة ان البترول العربي هو استثمار اقتصادي ومادة استراتيجية وثروة محطية وهي صفات ثلاث كل منها يمس ابعادا مختلفة قد تتجاس وقد تتعارض ، وهي غالبا ما تتصارع ، وقد يكون صراعها خفيا او واضحا . وقد يكون محدودا فلا يمنع امكانية التوفيق ، وقد ينتهي بالصدام العنيف (٢٢) ، وفي غمار ذلك كله فان السياسة الخارجية لدولة يمثل النفط فيها مثل هذه الاهمية بالنسبة لها وللآخرين كدولة الامارات العربية المتحدة لا بد وان تراق تطورات السياسة البترولية وان تكون فاعلة في تحقيق ما يخدم المصاحبة الوطنية ، وما يرد عن الوطن غائلة المخاطر ، اضافة الى دور النفط كسلاح اقتصادي وسلاح سياسي قابل للاستثمار في الصراع العربي الصهيوني . كما ان ما يتحقق من وفورات من عائدات النفط يتيح للدولة استثمار جزء من العائدات سواء في تقديم المساعدات للدول المحتاجة اليها او في تقديم القروض لتمويل الخطط الانمائية لبعض الدول الشقيقة والصديقة ، وكل ذلك يمنح السياسة الخارجية للدولة مجالات واسعة للتفاعل والتأثير .

ونظرا لاهمية هذين الجانبين ، وضرورة التعمق في بعض التفاصيل المنطلقة بهما ، فسوف نعود الى المعالجة المستقلة لهما في بحثين لاحقين .

٦٤ - السياسة الخارجية لدولة الاسارات ، ومساندة حركات التحرر الوطني :

تسهم دولة الامارات العربية المتحدة في دعم ومساندة حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا انطلاقا من التزامها بتأييد حقوق الشعوب في الحرية وتقرير المصير ومحاربة التمييز العنصري ، وهي تقدم العون المادي والعنوي لمنظمة التحرير الفلسطينية وحركات التحرر الإفريقية انطلاقا من هذه السياسة البدئية والمعلنة .

٦٥ - السياسة الخارجية لدولة الامارات واحتمالات الصراع العسكري :

منذ قيام دولة الامارات العربية وحتى الآن لم تشترك بشكل مباشر في اي صراع عسكري. لكن احتمالات اشتراكها في الصراع العسكري هي احتمالات قائمة سواء في نطاق مهمة الدفاع عن الاراضي الإقليمية للدولة في مواجهة اي خطر خارجي يهدد استقلالها وسلامة شعبها ، او في الدفاع عن اي جزء آخر من الوطن العربي ، وبشكل خاص في مواجهة العدو الصهيوني وسياسته العدوانية - التوسعية .

وحول احتمالات الصراع مع العدو الصهيوني يقول الشيخ محمد بن راشد الكتوم وزير الدفاع في دولة الامارات العربية المتحدة ان دولة الامارات شعبا وجيشا لم تقصر في يوم من الأيام في اوقوف مع الاخوة العرب في خلة القضية وقد قامت بما تستطيع القيام به ، وربما تكون في السنوات القادمة قائدة على الاسهام بشكل أفضل لأن امكانياتها ستكون أكبر ، ولهذا السبب سيكون دعمها للجيش العربية وللجيش الفلسطيني أكبر . اما في الماضي فقد قلعت أقصى ما تستطيع (٢٣) . اما العقيد سيف بن احمد فعمده الله براحته ، فقد كان من ماثور قوله وهو يتولى رئاسة اركان قوات دفاع ابو ظبي « ان الجيش في دولة الامارات أصبح بإمكانه ان يشارك في اي مهمة يكلف بها من أشقائه العرب في مواجهة اية محنة » (٢٤) ، ولقد جاءت مشاركة جيش دولة الامارات العربية في قوات المردع العربية في لبنان رغم كل ما تنطوي عليه المشاركة من تحديات وما تمثله من تضحية مصداقا لهذا القول .

٦٦ - السياسة الخارجية لدولة الامارات وتفاعلها مع المنظمات الدولية :

تسهم دولة الامارات العربية المتحدة اسهاما نشيطا في جميع نشاطات المنظمات الدولية العالمية (الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها) والإقليمية (جامعة الدول العربية والمنظمات المنشقة عنها ، ومنظمة الاوبك) والمؤتمرات العربية والدولية (القمة العربية ، المؤتمرات الإسلامية ، مؤتمرات عدم الانحياز وغيرها) انطلاقا من حقيقة ان التعاون والتفاعل في المجال الدولي من شأنه ان يسهم في تحقيق اهداف سياستها العربية والدولية من جهة ، وان يساهم في التنمية وتوطيد السلم العالمي من جهة ثانية .

٦٧ - مهمات كبيرة ، ومسؤولية كبيرة :

واضح من العرض السابق لامداف وادوات السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة عظم المهمة الملقاة على وزارة الخارجية في هذه الدولة العربية الفتية ، وهو السبب الذي يجعلها حريصة على تطوير أجهزة هذه الوزارة ، والارتقاء بكفاءتها رغم صعوبة ذلك في الظروف الراهنة بسبب النقص الكبير الذي تعاني منه البلاد في الطاقات العلمية والخبرة الادارية لحدانة حركة التعليم والتطور والنهوض فيها .



دور النفط كسلاح سياسي

٦٨ - تمهيد :

ما هو الدور الذي يلعبه أو يمكن أن يلعبه النفط في خدمة السياسة العربية والدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة ؟

مثل هذا السؤال ليس مطروحا على دولة الإمارات فحسب ، وإنما هو مطروح على كافة الأقطار العربية المصدرة للنفط .

وفي محاولتنا للإجابة على هذا السؤال ، فإننا سنتناول دور النفط كسلاح سياسي من خلال معالجة النقاط الأساسية التالية :

- ١ - وضع النفط بالنسبة لمجمل الصراع في الشرق الأوسط .
 - ٢ - العلاقة بين تحرير النفط والاستفادة منه كأداة للتحرير .
 - ٣ - طبيعة النفط كسلاح سياسي .
 - ٤ - كيف استخدمت دولة الإمارات العربية المتحدة النفط كسلاح سياسي ؟ وما هي احتمالات استخدامه في المستقبل ؟
- وسنتناول كل واحدة من هذه النقاط بشيء من التوضيح .

٦٩ - وضع النفط بالنسبة لمجمل الصراع في الشرق الأوسط :

يرى البعض أن النفط هو محور الصراع في الشرق الأوسط ، وأن هذا امر يشبه موقف لقوى الاستعمارية منه في الماضي ، ودراسة موقف اميركا حاليا في ظل أزمة الطاقة والميزان التجاري (٢٥) أو أن الصراع الذي يسيطر اليوم على منطقة الشرق الأوسط ليس مجرد صدام بين اسرائيل والدول العربية المحيطة بها . انه اوسع من ذلك ، وهو مرتبط بالسياسة الاستعمارية الرامية الى مواصلة السيطرة على النفط العربي ، وليس الوجود الاسرائيلي إلا أحد عناصر هذا الصراع (٢٦) .

والحقيقة أن التواهد القائمة على صحة وجهة النظر هذه هي كثيرة ومعروفة ، الامر الذي جعلنا في حل من ايراد الاستدلالات المؤكدة لها في سياق هذه الدراسة ، لكن ما يهمنا هنا هو التذكير بالحقيقة التي تترتب على وعي هذه الحقيقة ، اذ يظل هناك فارق في المسالة بين القول بأن استخدام النفط العربي

كسلاح سياسي او كأداة صراع مرتبط بالصراع العربي - الاسرائيلي ، وبين الحقول انه بلاضافة الى المسألة السابقة ، فان النفط العربي هو محور صراع فعلي قائم في المنطقة . فعندما يكون النفط محور صراع قائم ومستمر : فانه يصبح محور السياسة الخارجية للدول العربية المصدرة للنفط وليس مجرد أداة من أدوات سياستها الخارجية . وفي قطر عربي مثل دولة الامارات العربية المتحدة يعتمد اقتصاده كليا تقريبا على النفط ، ويشغل موقعا جغرافيا واستراتيجيا هاما في مدخل الخليج العربي ، فان الدول الذي يلعبه البترول في تحديد السياسة العربية والدولية للدولة يصبح هو محور هذه السياسة بجميع ابعادها .

والحقيقة ان الظاهرة البترولية في المنطقة العربية تتداخل مع كافة مواضيع الاهتمام الرئيسية في السياسة العربية تداخلا شديدا . فظاهرة البترول العربي ، وظاهرة الوحدة السياسية العربية ، وظاهرة التنمية الاقتصادية العربية ، والمشكلة الفلسطينية ترتبط كل منها بالآخرى . وإذا كانت كل منها تستقل عن الأخرى . فلذلك في علاقة شبه العلاقة التي تربط الاواني المستطرقة حيث كل منها تقود الى الأخرى ، وكل منها تؤثر وتؤثر بالأخرى ، وكل منها تمكس الأخرى . . . فرغم ان التحليل الاقتصادي لخصائص المنطقة يفرض علينا ان ننظر اليه على انه عامل يستطيع ان يخلق حالة من حالات التكامل بين أجزاء تلك المنطقة ، والتنمية ترتبط بالوحدة لانها أداتها ونتيجة لها في آن واحد ، والبترول العربي احد العناصر الأساسية التي يمكن ان ترتكز عليها عملية التنمية الاقتصادية ، فان المصالح الأجنبية في البترول العربي تسعى لتجمل منه عائقا للوحدة ، ثم ان الوجود الاسرائيلي يخلق حالة من حالات الاضطراب في المنطقة تمنع اي تخطيط حقيقي لتحقيق عملية التنمية ، فضلا عن انه يقف حاجزا مكثيا يمنع ظاهرة التطور الوحدوي من ان تجمل ما يقع شرق قناة السويس يتلاقى مع أحداث المنطقة التي تقع غرب دلتا النيل . وهكذا أصبح هذا العنصر الدخيل احد الأدوات الأساسية التي تستطيع عن طريقها القوى الاستعمارية المستترة خلف الاستثمارات الأجنبية للبترول العربي ان تحقق مخططاتها ، سواء المانعة من الوحدة ، سواء المؤدية الى فشل اي نوع من انواع التنمية الاقتصادية الحقيقية ، وكل هذا يفسر ضرورة النظرة الشاملة التي لا تعزل البترول العربي عن غيره من مشاكل منطقة الشرق الأوسط ولا تتصور حل مشكلة الوجود الاسرائيلي الدخيل بطريق منفصل او مستقل عن ظاهرة البترول العربي (٢٧) .

من هنا فان النظرة القومية كبديل للنظرة المحلية ضرورة تفرضها الاوضاع في عالم السياسة البترولية ، مثلما تفرضه الاستراتيجية العربية القومية بشكل عام . فالاحتكار الذي يسيطر على البترول في السوق العالمية بما يملكه من قوة

اقتصادية وسياسية ومن قدرة على أحداث الضغوط بمختلف أنواعها أكبر من أن تقاومه أية دولة بمفردها ، والنجاح الذي يمكن أن تحققه أي منها في صدام منفرد مع القوى المسيطرة على البترول إنما هو نجاح جزئي يعجز صاحبه عن أن يصل فيه إلى نهاية الشوط ، بل يصبح نجاحاً قفلاً غير مفهوم بحيث يمكن أن يرد على أصحابه بضربة معاكسة يوماً ما أو أن تتضائل قيمته مع مرور الوقت ، ومع إمكانية المناورة الواسعة المتاحة للطرف المقابل في المجالات والمناسقات الأخرى (٢٨) .

٧ - العلاقة بين تحرر النفط والاستفادة منه كإداة للتحرير :

باستمرار كان تحقيق السيطرة العربية على ثروات العرب النفطية حلمًا يرادف الإنسان العربي وهو يعيش معركة حريته واستقلاله . وكان تحقيق هذا الحلم لفترة طويلة من الزمن يبدو عسير المثل . لكن الاستقلال السياسي للدول العربية ، وتشكيل منظمة الأوبك ، والتضامن العربي القومي ، وحرب تشرين التحريرية المجيدة ، كل ذلك أدى إلى أحداث تبدلات أساسية في العلاقة بين الدول المنتجة للنفط وبين الشركات المستثمرة والدول المستهلكة . ومنذ أوائل السبعينات بدأت سيطرة الدول المنتجة تزداد على نفطها سواء بالتأميم أم بالمشاركة . فقد كانت عملية تأميم النفط أو السيطرة على إنتاجه بالمشاركة الجزئية أو الكلية هي جزء من صراع بين المصالح الوطنية للدول المنتجة وبين الشركات الأجنبية ، حيث التناقض بين مصالح الطرفين قائم ولا يمكن لهذا التناقض أن يزول بصورة كاملة ونهائية إلا بزوال الاستغلال وإقامة علاقات متناقضة متوازنة (٢٩) .

وتقييم الوضع الآن هو أن دول العرب المستهلكة للنفط ، واحتكارات النفط العالمية قد فقدت نموذج السيطرة الكاملة - الذي كان سائداً - على النفط ، وعلى مصير البلدان المنتجة (٣٠) .

وفي هذا الصدد ، تقول صحيفة التايمز اللندنية أن توازن القوى النفطي قد تغير بعد حرب تشرين تغيراً مفاجئاً وسريعاً في ثلاثة طرق :

١ - أن البلدة هي الآن في يد الدول المنتجة ، وأن التوازن الاقتصادي هو لصالحها بدرجة خطيمة ، وبالتالي فهي تملك قوة كبيرة .

٢ - تغير الدور الذي تلعبه شركات النفط العالمية في أسواق النفط من محتكرة مهيمنة على جميع العمليات المتعلقة بالنفط إلى دور المشتري الذي يتنافس على النفط مع بقية المشترين .

٣ - ان العلاقة بالسكان الغربيين قد تغيرت أيضا ، لانهم أصبحوا مستهلكين عليهم ان يدفعوا اسعرا اكبر ، بينما كانوا في الماضي يشترون المنتجات النفطية بأسعار أقل من تلك التي يبيع بها لاهل وشعوب الدول المنتجة للنفط (٣١) .

ان هذا الوضع من شأنه ان يساعد الدول المنتجة على الشروع في ممارسة عمليات تكرير وتصنيع النفط فضلا عن عمليات تسويق ونقل النفط ، الامر الذي يعني تجريد الاحتكارات النفطية شيئا فشيئا من مصادر الاستثمار الأكثر ربحية في صناعة النفط ، فهل تمر مثل هذه التحولات دون أية محاولات لاجهاضها والالتفاف عليها ؟

من المؤكد ان استعادة العرب لسيادتهم على ثرواتهم النفطية ، كاستعادتهم لاستقلالهم السياسي ، وكتحريرهم للأراضي العربية المحتلة واستعادة حقوق شعب فلسطين ، هي كلها مجالات نضال قاس ومرير في مواجهة استراتيجيات ترمي الى حرمانهم من عناصر القوة والسيادة . فالبتروال العربي جزء أساسي من عناصر الاستراتيجية الدولية المرتبطة بالشرق الاوسط ، ومن جهة أخرى فان الاستراتيجية المرتبطة بالشرق الاوسط جزء من استراتيجية شاملة وكلية . وهذا يطرح على الأمة العربية مشكلة في غاية الخطورة ، هي كيف تستطيع ان تواجه هذا وقف السياسي ؟ اي كيف تستطيع ان تمنع التيارات الدولية من أن تتحكم في مستقبلها ومصيرها دون أن يكون لها دور إيجابي في تحديد مصيرها (٣٢) .

إذا كان ما يهم الاقطار العربية هو ان تفرض سيادتها الوطنية على ثروتها النفطية ، فان ما يهم القوى الكبرى الخارجية هو السيطرة على النفط العربي ، وهي تزداد اهتماما بفرض سيطرتها عليه سواء لاعتبارات اقتصادية او استراتيجية .

فمن الناحية الاقتصادية ، يعتبر النفط مصدرا ارباح ضخمة للشركات النفطية الأجنبية . وتسهم هذه الأرباح بالإضافة الى صلاوات اميركا من المعدات النفطية الثقيلة المتلفة بصناعة النفط مساهمة كبيرة وفعالة في ميزان المدفوعات الأميركي (٣٣) . ويضاف من الاهتمام الأميركي بفرض السيطرة الغربية على النفط العربي ضخامة احتياطي النفط العربي من جهة وقلة تكاليف انتاجه من جهة ثانية . فمما يعطي للنفط العربي أهمية خاصة في الصورة الدولية للنفط ان لثي احتياطي النفط الثابت والقابل للاستخراج خارج البلدان الاشتراكية موجود في باطن الأرض العربية ، وان ما يملكه الوطن العربي من احتياطي يزيد كثيرا عما انتجه حتى الآن ، كما ان كلفة انتاج البرميل من النفط العربي أقل بما لا يقاس

بالنسبة للبلدان الأخرى (٣٤) . يضاف الى ذلك ان الدوائر الأميركية والأوروبية الغربية تقلد ما يدخل للبلدان المنتجة للنفط من عائدات ضخمة ، سيمطي لقوة المال العربية مركزا جديدا مهما في اسواق العالم المالية ، الامر الذي يجعل بعض الاقتصاديين الغربيين يرون ان تجارة النفط في المستقبل يمكن ان تؤدي الى اختلال في بنية العالم الاقتصادية والمالية (٣٥) . وذلك الدول لن تكون سعيدة بحدوث مثل هذا الاختلال ، كما ان مثل هذا الاختلال يحمل معان كبيرة بالنسبة للمشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين ومطامحه التوسعية .

ومن الناحية الاستراتيجية ، فان الولايات المتحدة ترغب في ابقاء النفط تحت سيطرة شركاتها والشركات الغربية لاسباب متعلقة بالامن القومي (كما تقول المصادر الاميركية) وحتى لا يقع النفط العربي تحت سيطرة مصالح وشركات غير اميركية وغير غربية ، وذلك نظرا للاعتماد الكبير للبلدان اوروبا الغربية واليابان على النفط العربي ، ونظرا لان الولايات المتحدة نفسها تتوقع ان تبدأ في استيراد كميات كبيرة من النفط العربي في وقت قريب ، وكذلك من الغاز الطبيعي الذي يشكل نسبة عالية من احتياجاتها للطاقة (٣٦) وتقول احسدي وثائق وزارة الخارجية الاميركية ان الولايات المتحدة قد تصبح عام ١٩٨٠ معتمدة على النفط العربي في ٦٥ ٪ مما تستهلكه من بترول (٣٧) .

ويقول جيمس آكنز انه في عام ١٩٨٠ ستزيد كميات النفط التي تنتجها اي من ليبيا أو السعودية أو الكويت أو العراق وربما أبو ظبي عن مجموع الاحتياطي الفائض للبلدان الأخرى المنتجة للنفط مجتمعة أي أن أي دولة من هذه الدول تستطيع في ذلك الوقت اذا أوقفت انتاجها أن تسبب أزمة نفطية ، ويمكن للدولتين معا أن تسببا أزمة خطيرة للغاية . وبسبب هذه المعادلة الجديدة في العرض والطلب ، يقول رئيس شركة كونتيننتال للنفط « سوف تشهد بلدان العالم الحر بين الوقت الحاضر (عام ١٩٧٢ و عام ١٩٨٥) قيام تكتلات جديدة ومهمة للمصالح الاقتصادية والسياسية فيما بينها » ويوضح كلامه هذا بقوله : « في الجهة الاولى سوف تقف دول الأوبك وربما بعض الدول الأخرى المهتمة بتأمين أقصى فائدة يمكن استخلاصها من ثرواتها الطبيعية والتي تدرك في الوقت ذاته مقدار القوة التي تتمتع بها بفضل موقعها الاحتكاري ، اما في الجانب المقابل فسوف تقف دول الاستهلاك الرئيسية ، التي ستكون مضطرة ان تشتري كميات متزايدة من النفط لخمس عشرة سنة على الأقل ، اذ لن يكون بإمكاننا قبل ذلك ٣٠ وقت ايجلا بدائل ذات اثر » (٣٨) .

لقد أحدثت حرب تشرين عملية تسارع شديدة في بلورة الصورة ، حين نجحت الدول المنتجة اثر هذه الحرب في قلب ميزان القوى في العلاقات الدولية

النفطية لصالحها ، وفي الوقت ذاته فاننا كلما اقترنا من عام ١٩٨٠ ، كلما برزت الاحتمالات الأكثر خطورة على الجبهة النفطية . وكما أسهمت حرب تشرين في تحرير النفط العربي ، فان تطورات الصراع العربي - الاسرائيلي يمكن ان تكون نقطة الاستقطاب الفعلية في الصراع ، ليس فقط على الأرض ولكن أيضاً على النفط العربي .

فالتدخل بين المركبتين هو من القوة بحيث يمكن ان تعتبرهما معركة واحدة . . خاصة وان العرب نجحوا في استخدام النفط كسلاح سياسي إبان حرب تشرين ، ويمكن ان يلجأوا الى استخدامه في اي حرب جديدة قائمة مع العدو الصهيوني .

هذا الوضع يجبرنا على ان نسأل هل حقيقة ان الصراع العربي - الاسرائيلي يتجه نحو الحل السياسي بسبب الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للنفط العربي ؟ أم ان الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للنفط العربي ستقود الى استمرار هذا الصراع وإلى جولة جديدة من القتال قد لاتخطى زمنياً عام ١٩٨٠ ؟ في تقديرنا ان اتجاهات الانفجار العسكري للصراع بقصد محاولة تجريد العرب من سيطرتهم الوطنية على ثروتهم النفطية ، واتجاههم المتزايد نحو استثمارها كثروة محلية في خطط التنمية الاقتصادية هي الاتجاهات الأقوى ، وان اسرائيل ستكون الاداة في هذه المحاولة .

ان هذا الاعتقاد لا يرتكز فقط الى حجم الدعم الأميركي لاسرائيل بالاسلحة المتطورة والذي بات يفوق حجم اهتمام الولايات المتحدة بتسليح الجيش الأميركي ذاته ، ولا بالتهديدات الأميركية الصريحة باحتلال آبار النفط العربي اذا تعرضت مصالح الولايات المتحدة وحلفائها الاقتصادية للخطر ، ولكن ايضاً الى اتجاهات الرؤية الأميركية للتطورات المحتملة في نهاية المطاف نتيجة نجاح العرب في تحرير ثروتهم النفطية ، وبشكل خاص مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية .

فمن الناحية التكتيكية ، ينظر كيسنجر الى أوروبا على انها تعبر فترة هزله ، ويحتمل بالتالي ان تكون حليفة عالية قيمة للعولة نشيطة . ومن الناحية الجغرافية السياسية لاسعه اعتبار وحدة أوروبا ، أو توسيع الاسرة الاقتصادية الأوروبية وما يترتب على ذلك من بروز قوة قارية أخرى الا كخطر يهدد السيطرة الأميركية . ويرى الجغرافيون السياسيون ان هذا الخطر هو أكثر ما يكون وضوحاً في علاقة أوروبا المكنة بالبلاد الواقعة جنوب البحر الابيض المتوسط حيث يوجد نحو ٧٠٪ من احتياطي الطاقة العالمي والكثير من موارده المعدنية . لقد كان البحر الابيض المتوسط منذ عهد الفينيقيين هو الطريق البحري الأميركي

التاريخي الى ثروات افريقيا وآسيا . وكانت مناطق الخنفية تزود الامبراطوريات الرومانية البيزنطية العربية العثمانية بالمواد البشرية المادية ، ووفرت هذه الموارد للفرنسيين والمبريطانيين . وفي الاعوام الاخيرة فان النقص الفعلي والمحتمل للمواد الخام (مثل النفط والفقر والفوسفات والتحاس الاحمر .. الخ) الضرورية للاقتصاديات الصناعية قد زاد الى حد هائل من الاهمية الاستراتيجية للبلدان التي يحدها البحر الابيض المتوسط ، والمحيط الهندي . ولا يمكن للدولة رئيسية تجتهد للمحافظة على مركز هيمنتها ان تنظر الى السيطرة على انتاج وتوزيع هذه المواد الخام الاكامل حاسم . ولما انتقلت بؤرة الصراع العالمي من اجل السلطة في السبعينات من المحيطين الاطلسي والباسيفيكي الى البحر الابيض المتوسط والمحيط الهندي . وان ثلاثا من اربعة اشباح تنتاب هنري كيسنجر هي (الاتحاد السوفياتي ، وقوى التحرر الوطني ، وفقدان وسائل التأثير على أوروبا واليابان) تتركز الى الجنوب من البحر الابيض المتوسط (٣٨) . فحيما يتعلق بأوروبا نجد ان البلدان التي يحدها البحر الابيض المتوسط والمحيط الهندي تحمل وعبءا وخطرا في نظر الإنصار المتحمسين لفكرة التفوق والسيطرة الامريكية . وإذا كان باستطاعة الولايات المتحدة ان تحفظ سيطرتها في تلك المناطق ، وتضطلع بدور الحارس على انتاج النفط والمواد الخام الأخرى الضرورية وتوزيعها ، فانه تكون قد حافظت على وسيلة تأثير فعالة إزاء حلفائها إضافة إلى أنها تكون قد ضمنت امدادات الطاقة إلى الولايات المتحدة لتغطية حاجة الاستهلاك الأميركي، ومن جهة أخرى فان المسؤولين في أميركا لا يمكن ان يساورهم القلق للارتباط المحتمل ببلدان الشرق الاوسط والاسرة الاقتصادية الأوروبية ، ذلك ان الدمج الاقتصادي بينهما من المرجح ان يكون على حساب رأس المال الأميركي ، علما ان انه يثير شبح قوة قارية أخرى (٣٩) .

الجدير بالذكر ان الاستراتيجية الاميركية في اوائل السبعينات كانت تضع في حساباتها الاعتماد على تنفيذ أربع دول للاستراتيجية الاميركية في هذه المنطقة، وهي البرتغال واليونان واسرائيل وايران . لكن التطورات التي شهدتها هذه الدول وعلاقة بعضها بالاطلاق العربية جعلت اسرائيل نظرا لتكوينها الشاذ هي الدولة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها ، وهذا الامر بدوره يدعونا إلى التساؤل من جديد إذا كان هو الدور الذي يمكن أن تلعبه اسرائيل بالنسبة للاستراتيجية الاميركية ، فهل من المنطقي التسليم بان الولايات المتحدة تؤثر اجبار اسرائيل على

الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بحقوق شعب فلسطين لتحقيق سلام عادل في هذه المنطقة ومن ثم التخلي عن دور اسرائيل كأداة للحيلولة دون وحدة العرب وتحريرهم قدرتهم على تحقيق طموحاتهم في التنمية الاقتصادية المستقلة ؟

مرة أخرى فان المؤشرات ترجح استمرارية الدور العدواني - التوسعي لاسرائيل وبهدف السيطرة على ثروات النفط العربية او حرية الحرب في استثمارها في هذه المرحلة ، اي محاولة حرمان العرب من الانجاز الاقتصادي الكبير الذي حققوه في حرب تشرين على صعيد النفط ، والانجازات الاخرى اللاحقة على هذا الصعيد .

من هنا باتت معركة تحرير النفط العربي ومعركة تحرير الاراضي العربية المحتلة وجهان لمعركة قومية واحدة .

٧١ - طبيعة النفط كسلاح سياسي :

النفط كسلاح سياسي لا يعدو في نهاية الامر ان يكون أداة من أدوات المساومة ، وهو سلاح غير مباشر ، لكنه كفيل بدفع قوى معينة لان تتحرك في النطاق الدولي من المواقف المعادية او على الأقل غير المهتمة الى المواقف المحايدة ان لم نقل المؤيدة . وهذا يفسر أهمية هذا السلاح . ان المعركة الحالية ليست معركة اسرائيل والشعب الفلسطيني فحسب وانما هي صراع بين الصهيونية ومن يساندونها وبين الامة العربية . البترول يمكن ان يكون أداة لعزل اسرائيل عما يحيط بها من قوى عالمية من جانب ، وان يكون من جانب آخر عاملا من عوامل التكتل بين اجزاء الوطن العربي (٤٠) .

وهناك العديد من عناصر التناقض التي تتيح للحركة الدبلوماسية العربية اذا استفادت من النفط كسلاح سياسي ان تلعب دورا هاما في تحقيق مكاسب أساسية للاستراتيجية العربية القومية . ويمكن تلخيص ابرز عناصر التناقض هذه في النقاط التالية :

١ (تناقض بين دواعي الامن القومي الاميركي ومصالح الشركات المستقلة للنفط العربي .

ب) توسيع شقة الخلاف بين اسرائيل والقارة الاوروبية .

ج / التناقض بين مصالح أوروبا الغربية والمصالح الاميركية .

د) الاهتمام بالصين واليابان كسوق قابلة للامتصاص البترولي .

هـ) محاولة فهم العلاقة التي تربط القزم بالعراق (علاقة اسرائيل بالامبريالية) .

فكل هذه نواح يمكن الاستفادة منها في عزل اسرائيل وحالة وجودها الى مشكلة محلية . ولكن لا يمكن ان يتحقق ذلك الا اذا تحققت على الاقل شروط ثلاث :

١ - سياسة بترولية عربية موحدة .

٢ - جهاز دبلوماسي بترولي .

٣ - فلسفة عامة واضحة ومحددة تتحكم في ابعاد تطوراتنا السياسية المقبلة (٤١) ، فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة ، يجب ان يكون واضحا ان العنصر الاساسي في فلسفتنا العامة هذه هو ان نستطيع تقديم اظافر اسرائيل العدوانية - التوسعية ، وتحويلها الى قزم يحتاج الى الحماية وغير قادر على ان يقوم بدور مخطب القط .

وفي استخدام البترول كسلاح سياسي ، يجب ان ندخل في الاعتبار النواحي التالية :

١ - كاي سلاح سياسي ، كذلك البترول ، يجب ان يخضع لقواعد التخطيط السياسي . وكل سلاح له اطاره وله شروطه لتحقيق الفاعلية التي يجب ان تستثمر خلف عملية اختيار السلاح وتقديمه على غيره من ادوات الصراع السياسي .

٢ - ان البترول كاي سلاح سياسي من الممكن ان يتنوع في اهداف استخدامه ابتداء من الرغبة في القضاء على الخصم الى حد مجرد الضغط النفسي الذي لا يعدو مجرد اجراء عملية مساومة . فايضاف الضخ والمقاطعة صورة للتطبيق الاول ، اما المفاوضة ومحاولة التلاعب بالموقف في الحصول على شروط اكثر سخاء فهو من قبيل التطبيق الثاني (٤٢) .

البترول سلاح عنيف وسلاح سلمي . وهو بالمعنى الاول يتجه لان ينال من الخصم بأسلوب مباشر أو غير مباشر . أما بالمعنى الثاني فهو وسيلة من وسائل الضغط النفسي حيث يصير أداة للتلاعب بالموقف . المساومة تعني بهذا المعنى نوعا من الضغط بقصد تحقيق غاية أخرى تختلف عن أداة الضغط ذاتها ، على ان المساومة تعني الا نصل الى حد المقاطعة وان كلن القائم بالمساومة بظل دائما في حالة تاهب للمقاطعة . هو يهدد بصراحة أو بدون صراحة ولكنه لا ينفذ التهديد هو لا يكثر من استخدام هذا السلاح في التهديد لانه يعرف اللحظة المناسبة التي يضغط بها بثلك الاداة على خصمه الى اشد الاقصى دون ان يشعره بأنه يفرض

عليه القبول أو الرفض . وهكذا نصير عطية المساومة سلاحا دبلوماسيا يفترض الكر والفر مع مقدمات معينة من حيث مقتضيات تنفيذها . ولو طبقنا هذا على البترول كأداة للمساومة لكان علينا ان نفترض المنطلقات الآتية :

١) دبلوماسية نشيطة .

ب) تخطيط ذكي بعيد المدى .

ج) تكتل داخلي في الجبهة العربية يفترض التنسيق والتعاون واساس كل ذلك وخلفية له التلاعب بالسوق البترولي الدولي في تطورات المقلب .

ذلك ان عطية المساومة لتصبح ذات فاعلية معينة يجب ان تسبقها عملية ربط حقيقية لمختلف المصالح الدولية بالحركة العربية بحيث تدفع بتلك المصالح ان لم يكن الى التلاحم والدفاع عن القضية العربية ، فليس اقل من اتخاذ موقفه محايد من الصراع العربي - الاسرائيلي . ويقترح الدكتور حمد ربيع ان نجعل نقطة البداية حركة اقتصادية تسير في الابعاد الخمس التالية :

١ - اتخاذ منظمة الاوبك قاعدة للانطلاق الدبلوماسي .

٢ - الربط بين كل من الاقتصاد التركي والاقتصاد الإيراني والاقتصاد العربي .

٣ - خلق قنوات الاتصال بين دول غرب أوروبا والعالم العربي على أساس إلغاء عملية الوسيط التي تقوم بها الشركات الكبرى .

٤ - وضع أسس دبلوماسية بترولية نشيطة تلقي بشباكها نحو منطقة الشرق الأقصى وما يحيط بها اليابان والهند والصين .

٥ - الاهتمام بالتعاون مع الدول النامية غير المنتجة للبترول (٣) .

٧٢ - السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وسلاح النفط :

يمكن القول ان دولة الإمارات العربية المتحدة ، وبتوجيه من رئيس الدولة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان ، صاحب الكلمة المأثورة (ان البترول ليس اقل من الدم العربي) هي في طليعة الدول العربية المصدرة للنفط وعبا لدور النفط في استراتيجيتها القومية من مختلف الزوايا ، بما في ذلك دوره في سياستها الخارجية ، ودوره كسلاح سياسي .

وتقوم سياسة دولة الإمارات بهذا الصدد على الأسس التالية :

١ - تحقيق السيادة الوطنية على الثروات العربية النفطية من خلال استراتيجية عربية موحدة على صعيد جامعة الدول العربية ومنظمة الدول

العربية المصدرة للبتروول وكذلك على صعيد منظمة الأوبك ، عدا عن الإجراءات الوطنية الخاصة .

٢ - تكريس ظاهرة الوحدة السياسية العربية على صعيد الإمارات أولا ، ومنطقة الخليج العربي ثانيا وعلى الصعيد العربي القومي ثالثا ، ووضع وارداتها من النفط في خدمة مطلب الوحدة وتعميقه .

٣ - تكريس جزء من الواردات النفطية في خدمة برامج التنمية الاقتصادية على الصعيد المحلي والعربي وفي مجال مساعدة الدول النامية .

٤ - استخدام سلاح النفط في المعركة السياسية والعسكرية المستمرة ضد العدو الصهيوني ، فهو مصدر لدعم دول المواجهة ، وتطوير الصناعات العربية الحربية ، وكسب الاصدقاء الى جانب القضية العربية العادلة ، وتحييد من يتخلون موقفا مماثلا للعدو ، ويمكن وقف ضخه عند اللزوم لحرمان الدول التي تساند العدو منه .

من الواضح وجود ترابط وثيق بين عناصر هذه السياسة في تعبيرها عن الاستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية . وكون السياسة الخارجية لدولة الإمارات في أدق تفاصيلها تشكل تطبيقا لهذه السياسة على الصعيد المحلي وبشكل يومي دؤوب .

ولا شك ان برامج المساعدة الاقتصادية تشكل نموذجا عاليا بارزا في تأكيد الالتزام بهذه السياسة على الصعيد المحلي .

(٤)

السياسة الخارجية .. وبرامج التنمية والمساعدة الاقتصادية

٧٣ - التزام قومي وانساني :

تنطلق دولة الإمارات العربية في تخصيص جزء من عائداتها النفطية لتقديم المساعدات والقروض إلى الدول العربية الشقيقة وبلدان العالم الثالث من إيمانها بالمسؤولية القومية والانسانية ادراكها حقيقة ان العالم الثالث يحتاج الى تحرك جماعي من أجل تحقيق التنمية ، ان نجاحه في هذا المجال سيكون خدمة لقضية الحرية والسلام في العالم بأسره .

وفي هذا الصدد يقول الشيخ زايد بن سلطان « ان ما قمناه الى اشقائنا هو جزء من الواجب الذي يفرضه علينا التزامنا القومي تجاه إخواننا في العالم العربي لأننا جزء لا يتجزأ من الأمة العربية » .

ويقول وزير البترول والثروة المعدنية في دولة الامارات ان الثروة التي يهبنا اياها الله يجب ان لا تستعمل فقط لرفع مستوى مواطنينا وانما لمساعدة شعوب البلدان الاخرى الاقل حظا . ومن هنا تأتي المساهمات والترعات التي تقدمها دولة الامارات لدعم اقتصاديات دول العالم الثالث والتي وصلت الى حوالي ٣٠ ٪ من دخلها القومي، والتي لم تكن في أي يوم من الايام مشروطة او مرتبطة بأية اهداف سياسية أو اقتصادية .

وفي مؤتمر صحفي عقده وزير البترول والثروة المعدنية في لندن في ١٩٧٥/٩/٢٢ قال ان الدول المصدرة للنفط هي جزء لا يتجزأ من العالم الثالث وهي تعاني من مشاكله وتربط مصيرها بمصيره ، وهي تعمل من أجل حصول العالم الثالث بأسره على حقه العادل داخل النظام الاقتصادي العالمي . واضاف ان الدول النفطية تساهم مساهمة كبيرة في تنمية اقتصاد دول العالم الثالث الاخرى، وأشار الى ان دولة الامارات قدمت في ذلك العام ٣٠ ٪ من مدخولها على شكل مساعدات خارجية وهي أعلى نسبة في العالم ، وتحدي الدول الصناعية ان تقدم حتى واحد بالمائة من دخلها القومي لمساعدة الدول الفقيرة (٤٤) .

وفي محاضرة له في فيينا قال انه : « حسب المعلومات التي لدي فانه في عام ١٩٧٤ وفي الوقت الذي تبرعت فيه الدول الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط بنسبة كبيرة للبلدان النامية فان تبرعات الدول الصناعية للفرع نفسه لم تزد عن نصف بالمائة ، وقد قدمت دولة الامارات في السنة الماضية ٢٠ ٪ من مدخولها الاجمالي للبلدان الفقيرة في حين بلغت تبرعات عمالقة الصناعة مثل الولايات المتحدة والمانيا الغربية لنفس الفترة ٢٣ر . ٪ و ٣٢ر . ٪ على التوالي من مدخولها القومي الاجمالي . اما مجموع مبالغ القروض والمنح التي قدمت للبلدان العربية مجتمعة الى البلدان النامية من تشرين أول ١٩٧٣ حتى اليوم (آب ١٩٧٥) فهي في حدود ٧ بلايين دولار ، وهذا الرقم لا يشمل المساعدات الاخرى التي قدمت من طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الدولية الاخرى (٤٥) .

فما هي الاتجاهات التي تتخذها هذه المساعدات والقروض ؟

المساهمة الدولية لدولة الامارات العربية المتحدة من ١٩٧٣ - ١٩٧٥
الاصول رقم (١٦)
(بالدرهم)

التصنيف	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣
القروض	٢٠.٣٠٧٢٤ر.٥٠٨	٢٧٦٥٧٤ر.٥٠٠	٩.٠٦٢٣ر.٠٠٨
المنح والهبات	٥٨٦٥٨ر.١١٥	٢٤٣٩٦ر.٥١٥	١٩٧٢ر.٧٣١
صندوق النقد الدولي	٤٧٨٦٦ر.٩٦٦	١٧ر.٥٠٣	-
المجموع	٨٣٧٤٩٣ر.٥٨٩	٢٩٣٦٨ر.٥١٤	١٠٢ر.٨٢٠
جمل الرقم في نهاية ١٩٧٥ الى حوالي ٢٠.٥٠٠ر.٥١٤ درهم			

٧٤ - اتجاهات المساعدات والقروض ، وحجمها :

يتبين من ملف المساعدات الخارجية لدولة الامارات العربية عن المساهمة الدولية لدولة الامارات العربية المتحدة ، ان هذه المساعدات تتخذ ثلاثة أشكال هي القروض والمنح والهبات والمساهمة في صندوق النقد الدولي ، وان المنح والهبات تنال النسبة الأعلى بين هذه الاشكال من المساعدة . كما هو مبين في الجدول رقم (١٦) .

وفي عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ (تقديري) كان بيان القروض والمساعدات والتبرعات بملايين الدولارات كما يلي :

الجدول رقم (١٧) مساهمة دولة الامارات عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ (بملايين الدولارات)

الى	١٩٧٤	١٩٧٥
الدول العربية	٤٢٨٠٢	١٠٠٠٠
الدول الافرو اسيوية	٦٥٠	١٨٥٠
صناديق التنمية الدولية	٥٥٢	٥٣٠
المجموع	٥٥٣٧	١٢٤٣٠

ومن الواضح ان الدول العربية نالت الحصة الاولى من المساعدات بينما كانت الحصة الثانية لصالح الدول الافريقية - الآسيوية .

ويعتبر صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي من ابرز المؤسسات التي تساهم في تمويل مشاريع التنمية في الاقطار العربية ، كما امتد نطاق نشاطه ليشمل الاقطار الافريقية والآسيوية الصديقة .

وبغية تكوين فكرة عن اوجه الانفاق على مشاريع التنمية التي يمولها الصندوق والدول المستفيدة ، ننشر فيما يلي قائمة بالقروض والمعونات الفنية التي وافق عليها مجلس ادارة صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ، مع ملاحظة ان هذه القائمة لا تعكس مجمل مساهمات دولة الامارات العربية وانما مجرد جزء خاص من هذه المساهمات .

قائمة بالقروض والمعونات الفنية
التي وافق عليها مجلس ادارة صندوق ابو ظبي للائحة الاقتصادي
حتى نهاية اكتوبر (تشرين اول) ١٩٧٥

المشروع		البلدولة
<hr/>		
المشروع المشترك للمياه والكهرباء بجزيرة ستره . وحدتان لإنتاج الكهرباء ووحدة لتقطير المياه وطريق يصل شمال الجزيرة بجنوب مدينة النخلة١٣٠٥٠٠ د. المرحلة الثانية من المشروع ، إضافة مولدين للكهرباء ووحدتين لتقطير المياه٢٧٥٠٠٠ د. معونة فنية .. مسح صناعي في مجال العتصات الصغيرة والمتوسطة٦٨٠٠ د.		البحرين
مشروع مياه صنعاء .. آبار أوتوماتية وخزان رئيسي وشبكة توزيع ، وتقريب الكوادر .. الخ٤٠٠٠ د. التنمية للريفية للعرتصات الجنوبية آلات للتنمية الريفية ، فردي زراعية ، برامج تدريبية ، بطور الانتشار ، مكافحة البلهارسيا ، إعداد دراسة للمشكلة الثانية من مشاريع تنمية ويسان بنا ، التجديد ارياف ، بما يكفل زيادة الدخل لمعد كبير من سكان الغلاحين يقدر بـ ٢١ ألف أسرة١٠٠٠ د. تنمية وادي سهام ووداي هضبة (مساحته فنيه)٢٠٠٠ د.		الجمهورية العربية اليمنية
طريق الآزرق - الحدود السعودية الذي يعمل بيروت بمنطقة الخليج عبر الأردن٥٠٠٠ د. سد الملك طلال على نهر الأزرق لزراعة الرقعة الزراعية بمقدار ٤٨ الف دونم٢١٠٠٠ ر. تنمية منطقة الأغوار الشمالي ، بإنشاء مدين صغيرين ومد ٥٥ كم من الاتابيب والطرقات الموصوفة و ٢٠٠ كم من الطرق الزراعية وأعمال أخرى تصالحات إنتاجية الأرض في ٧٩٧٠ هكتار٦٠٠٠ د.		الأردن

مشروع صناعة الاسمدة الفوسفاتية بطاقة الانتاجية	
تعادل ألف طن يوميا من حامض الفوسفوريك على	
شكل سوپر فوسفات ثلاثي وفوسفات الامونيا ،	
ووحدة لانتاج حامض الكبريتيك بطاقة ٢ آلاف طن	
يوميا لتغطية احتياجات المصنع .	٦٠.٠٠٠.٠٠٠
مساهمة في رأس المال	
١٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ قروض	
مشروع التحمض وينتظر ان يصل الانتاج عام ١٩٧٨	
الى ١٠ آلاف طن في السنة	٦٠.٠٠٠.٠٠٠
مساهمة في رأس المال	
١٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ قروض	
المملكة المغربية	
بناية اوزارة الاوقاف ومركز تسويق بضمصايراده	
للمحافظة على التراث الاسلامي	٤.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
تونس	
شراء عرصات سكك حديدية .	
مصنع لانتاج مادة البيككليك بطاقة انتاجية ٦٠	
الف طن في السنة .	٦٠.٠٠٠.٠٠٠
مصنع انتاج الطابقمصنية لتعبئة للبيروتوالشروبات	
الخفيفة ومواد البلاط	٦٠.٠٠٠.٠٠٠
مشروع سوسة الشمالية ، فندق درجة أولى	
وفيلات وشقق .	١١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
مساهمة في رأس المال	
٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ قروض	
سوريا	
مراكز التنسيق الكهربائية ، مركز رئيسي في	
دمشق ، ومركز احتياطي في حلب ، ومراكز فرعية	
في دمشق وحماه وحلب .	٤٤.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
زيادة قروض مراكز التنسيق الكهربائية	٨.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
معمل السكر لانتاج سكر الشمندر	٩.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
فندق بمدينة دمشق من الدرجة الممتازة سعة	
٤٥٠ حجرة .	
مساهمة في رأس المال	
مصر	
فندق عمر الخيام (٥٥ حجرة) زيادة قروضفندق	
عمر الخيام	٨.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠

مشروع طفا لسماد الجيرياً بمنطقة انتاجية ٥٧٠
 ألف طن من الاسمدة النتروجينية في السنة . ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠
 مشروع محطة توليد الكهرباء في ابو قير لتأمين
 احتياجات المشاريع الصناعية ومنطقة الوجه البحري
 والقاهرة . ١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

السودان افعة مصنع لنزل القطن ٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
 موريتانيا ممل فنتاج حديد التسليح ١٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
 مصنع نسج روسو . ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
 الصومال سد برديري على نهر جوبا ٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
 بنغلادش مصنع الآلات الزراعية ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

اما التوزيع القطاعي للقروض والمساهمات التي قدمها صندوق ابو ظبي
 للانماء حتى نهاية عام ١٩٧٥ فتتضح من الجدول رقم (١٨) .

الجدول رقم (١٨)

القروض والمساهمات التي قدمها صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي
 حسب التوزيع القطاعي حتى نهاية عام ١٩٧٥

القطاع	عدد المشروعات في القطاع	مليون درهم	النسبة
الزراعة	١	٤٠٠	٦٨
الصناعة التحويلية	٣	٥٢٠	١٢٨
الكهرباء والمياه	٤	٢٢٦٠	٥٥٤
البناء والتشييد	٢	٢٦٥	٦٥
الفنادق والسياحة	٢	٤٩٧	١٢٢
النقل والمواصلات	١	١٣٥	٣٣
اجمالي	١٣	٤٠٧٧	١٠٠٠

ويوضح تقرير لوزارة الخارجية ان القروض والمساعدات التلقائية تشكل
 القسم الاكبر من هيكل المساعدات الخارجية ، وهي تشمل على قروض ومنح

للغول المواجهه العربيه (مصر ، سوريا ، الاردن ، ومنظمة التحرير) بالإضافة الى قروض ومساعدات لصالح دول عربية في الخليج وجنوب الجزيرة وشمال افريقيا ، واخيرا الى دول صديقة في آسيا مثل الباكستان والهند وسيريلانكا وبنغلادش وفي افريقيا مثل مالي واوزنلا وغينيا وغيرها . اما القسم الثاني فيتمثل في قروض واشترابات في برنامج المنظمات الدولية ، وذلك على النحو التالي :

- ١ - برنامج صندوق النقد الدولي للتسهيلات البتروولية .
 - ٢ - سندات البنك الدولي للاتشاء والتمير لزيادة حجم القروض للغول النامية .
 - ٣ - « الشباك الثالث » وهو البرنامج الذي انشاء البنك المذكور لسداد الفرق بين سعر الفائدة التشجيمي وسعر الفائدة المعمول به ، وذلك لتخفيف عبء هذه الديون على الغول النامية .
 - ٤ - برنامج الغذاء العالمي .
 - ٥ - البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا .
 - ٦ - الصندوق العربي لتقديم القروض للغول الافريقية .
 - ٧ - الصندوق العربي لتقديم القروض للغول العربية .
 - ٨ - صندوق المعونة العربية الفنية للغول الافريقية .
 - ٩ - مؤسسة التمويل الدولية .
 - ١٠ - مؤسسة التنمية الدولية .
- هذا الى جانب الالتزام في الشركات العربية المشتركة .

مصادر الفصل الثالث

- (١) حامد ربيع ، نظرية الدعاية الخارجية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٢ ، ص ٢٤ .
- (٢) آرثر إي بيرمز ، نحو بناء نظرية عامة للعلاقات الدولية ، من كتاب « النظام الدولي » اشرف كتور وفيريا ، مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٦١ ، ص ٢٩ .
- (٣) الادارة العامة للشؤون السياسية - وزارة الخارجية في دولة الامارات ، تقرير عن نشاط الوزارة لسنة ١٩٧٦ مؤرخ في ١٢/٧/١٩٧٦ .
- (٤) صوت فلسطين ، العدد ٩٥ ، كانون الاول ١٩٧٥ ، ص ٢٨ .
- (٥) صوت فلسطين ، المصدر السابق .
- (٦) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٤ ، ص ٢٥
- (٧) نفس المصدر .
- (٨) صوت فلسطين ، المصدر السابق .
- (٩) خطاب زايد آل نهيان المجلس الوطني الاتحادي ، المصدر السابق ، ص ٨ و ١٠ .
- (١٠) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٤ ، المصدر السابق ، ص ٢٥
- (١١) صوت فلسطين ، المصدر السابق .
- (١٢) صوت فلسطين ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .
- (١٣) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٤ ، ص ٣٦
- (١٤) صوت فلسطين ، المصدر السابق ، ص ٣٦
- (١٥) د. حامد ربيع ، نظرية الدعاية الخارجية ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .
- (١٦) د. حامد ربيع ، فلسفه الدعاية الاسرائيلية ، مركز الابحاث بيروت ١٩٧٠ ، ص ص ٧٦ - ٧٧ .
- (١٧) - حامد ربيع ، نظرية الدعاية الخارجية ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .
- (١٨) تقرير الادارة العامة للشؤون السياسية في وزارة الخارجية - ١٢/٧/١٩٧٦ .
- (١٩) د. حامد ربيع ، نظرية الدعاية الخارجية ، ص ٣٧ .
- (٢٠) نفس المصدر ، ص ٩٤
- (٢١) د. حامد ربيع ، البترول العربي واستراتيجية تحرير الارض المحتلة ، ص ٣٦ .
- (٢٢) نفس المصدر ، ص ٤٨ - ٤٩ .
- (٢٣) مجلة « صوت فلسطين » المصدر السابق .
- (٢٤) نفس المصدر .
- (٢٥) محمد عجلان ، البترول والحرب ، دار الفارابي ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٢٠٧
- (٢٦) د. حامد ربيع ، التملون العربي وسياسة البترولية ٩٠٠٠ س.د. ، ص ص ١٨ - ١٩

- (٢٧) د. حامد وبيع ، البترول العربي واستراتيجية تحرير الارض المحتلة ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ - ٢١٩
- (٢٨) د. محمد عجلان ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨
- (٢٩) د. عبد الرحمن منيف ، مبدأ المشاركة وتأمين البترول العربي ، دار الصوت ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٣١
- (٣٠) د. طلاق اسماعيل ، النفط العربي في خدمة الحركة ، شؤون فلسطينية ، العدد ٢٧ ، تشرين الثاني ١٩٧٢ ، ص ١٥٩
- (٣١) نفس المصدر ، ص ١٥٨
- (٣٢) د. حامد وبيع ، التعاون العربي والسياسة البترولية ، ص ٢٠
- (٣٣) د. عاطف سليمان ، النفط العربي سلاح في خدمة قضاينا القومية ، شؤون فلسطينية ، العدد ٢٠ نيسان ١٩٧٣ ، ص ١٧
- (٣٤) د. عودة ابو ردينة ، النفط العربي كمحرك سياسي في أزمة الطاقة ، شؤون فلسطينية ، العدد ٢٤ آب ١٩٧٣ ، ص ١٠١ - ١٠٢
- (٣٥) نفس المصدر ، ص ١٠٦
- (٣٦) د. عاطف سليمان ، المصدر السابق ، ص ١٧
- (٣٧) د. عودة ابو ردينة ، المصدر السابق ، ص ١٠٤
- (٣٨) د. عودة ابو ردينة ، المصدر السابق ، ص ١٠٤
- (٣٩) د. اقبال أحمد ، عودة الى العالم الذي تتركه واشنطن ، شؤون فلسطينية ، العدد ٤٣ ، ص ٥٣ - ٥٤
- (٤٠) د. حامد وبيع ، البترول العربي واستراتيجية تحرير الارض المحتلة ، ص ٢٢١
- (٤١) نفس المصدر ، ص ٢٢١ - ٢٢٢
- (٤٢) نفس المصدر ، ص ٢٢٩
- (٤٣) نفس المصدر ، ص ٢٢٤
- (٤٤) اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٥ ، البنة السادسة ، تشرين الثاني ١٩٧٥
- (٤٥) اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٨ ، البنة السابعة ، شباط ١٩٧٦
- (٤٦) اخبار البترول والصناعة ، العدد ٦٨ شباط ١٩٧٦

الفصل الثالث

أسلوب الإدارة وشكل الحكم آفاق التطور السّياسي

٧٥ - من التمزق الى الوحدة ، ومن التخلف الى بناء الدولة المصرية :

يعتبر يوم ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ ، يوما فاصلا في تاريخ الامارات التي تضمها الآن دولة الامارات العربية المتحدة . فقد كان ذلك اليوم الذي شهد اتفاق حكام امارات ابو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة على اقامة دولة اتحادية باسم « دولة الامارات العربية المتحدة » . وفي ١٠ شباط (فبراير) ١٩٧٣ أعلن انضمام امارة رأس الخيمة الى الاتحاد ، وبذلك بدأت امارات هذه المنطقة من الوطن العربي مرحلة جديدة من تطورها السياسي باتجاه الوحدة وباتجاه بناء الدولة المصرية .

ولكي نفهم مدلول هذا التطور التاريخي لا بد لنا من عودة الى الجوراء ، لاقاء نظرة سريعة على تطور الوضع السياسي في هذه المنطقة من مناطق الوطن العربي .

يقول الدكتور محمد حسين البحارنة ان تاريخ منطقة ساحل عمان (الامارات العربية) مرتبط الى حد ما بتاريخ عمان . ولهذه المنطقة تاريخ ضارب في القدم . اذ يذكر المؤرخون بان قبائل المنطقة هاجرت اليها من مارب في اليمن عام ١٣٠٠ بعد الميلاد . وقد عرف لهذه القبائل استقلالها بعد احصار النفوذ البرتغالي من المنطقة في منتصف القرن السابع عشر . وفي النصف الاول من القرن الثامن عشر اصبح تاريخ امارات الساحل العماني مرتبطا كل الارتباط بتاريخ قبيلة القواسم كقوة عسكرية في منتصف القرن الثامن عشر بعد ضعف نظام الحكم في

بلاد فارس . ويذكر المؤرخون أن التاريخ السياسي الحديث لمشيخة أبو ظبي ابتداءً في عام ١٩٦٠ ، حين استوطنتها قبيلة آل بو فلاح تحت قيادة رئيسها الشيخ دياب بن عيسى . وقد تركز حكم آل بو فلاح (من بني ياس) في أبو ظبي على مر السنين . أما مشيخة دبي فقد كانت مستوطنة في بداية القرن التاسع عشر من قبل جماعات قبلية تدين بالولاء لشيخ أبو ظبي . ويرجع تاريخ دبي كمارة إلى عام ١٨٣٨ حين استقلت عن أبو ظبي ، وقد اعترفت بريطانيا باستقلالها كاملاً عام ١٨٣٩ ، حين عقدت معها اتفاقية خاصة بتحريم التجارة بالرقيق . ويرتبط تاريخ دبي الحديث بقيادة شيخ آل مكتوم ، الذين لهم علاقة بقبائل بني ياس في أبو ظبي . أما رأس الخيمة والشارقة فقد كانتا المركزين الرئيسيين لشيخ القواسم الذين كانوا في عام ١٨٠٣ تحت قيادة الشيخ سلطان بن صقر . وقد شمل نفوذ القواسم الامارات الواقعة بين الشارقة ورأس الخيمة . وبالنسبة لام القيوين فيمكن اعتبار عام ١٨٣٢ بداية لاستقلالها الداخلي ، وذلك نتيجة لمبادرة الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة آنذاك في التخلي عن مطالبته بالسيادة عليها . وهكذا يتبين لنا أنه كانت لمشيخات ساحل عمان التي اختلف عندها على مر السنين من خمس إلى سبع امارات كيانات سياسية مستقلة ذات طابع قبلي بحت وذلك قبل بداية النفوذ السياسي البريطاني في المنطقة في مطلع القرن التاسع عشر . وقد بدأت العلاقات الرسمية بين بريطانيا وحكام الامارات بعد الحملة العسكرية التي قادتها شركة الهند الشرقية عام ١٨١٩ ضد شيخ القواسم وغيرهم من شيخ الامارات ، التي حطمت كل الاسطول البحري لغرب القواسم وأسفرت عن عقد المعاهدة العامة للسلام عام ١٨٢٠ بين الحكومة البريطانية وحكام القواسم وغيرهم من شيخ الامارات . وتبعتها اتفاقيات مكملة اهمها المعاهدة الدائمة للسلام لعام ١٨٥٣ ولكن اهم اتفاقية كانت اتفاقية المنع أو التحريم لعام ١٨٩٢ والتي ادت الى تولي الحكومة البريطانية الشؤون الخارجية لامارات ساحل عمان (١) .

ويقول الدكتور ابراهيم شريف ان الظواهر الطبيعية وتدخل نطاقات واسعة من الصحراء بين مناطق العمران ساعدت على اقتسام القبائل لمناطق الساحل وتكوين امارات صربية مستقلة كل منها عن الاخرى ، وبقاء هذا الوضع لفترة طويلة (٢) .

ما الذي كان عليه الوضع القانوني والدولي لامارات الخليج بعد عقد معاهدة ١٨٢٠ مع بريطانيا ؟

يقول الدكتور البحارنة : « ان الاستقلال السياسي والسيادة القانونية لهذه الامارات قد تأثرت الى حد كبير ، ولكنها لم يتدخل عنها نهائياً ، وإنما بقيت منطقة

وموقوفة طوال المدة الزمنية التي بسطت خلالها الحماية البريطانية على الامارات .
لكنه في غضون ذلك كانت بريطانيا تعترف لحكام الامارات بالسيادة على اقليتهم
التي ظلت مستقلة عن اراضي التاج البريطاني ، كما اعترف لهم بشبه استقلال
محلي في شؤونهم الداخلية التي كانت تدار من قبلهم مباشرة (٣) .
وقد كانت بريطانيا ترى في هذه الامارات « دولا مستقلة تربطها مع بريطانيا
علاقات تعاهدية خاصة » (٤) .

مع ذلك ، فن وضع الادارة الحكومية في هذه الامارات ظل متخفا حتى
بداية الستينات . وقد كان حكام الامارات يراولون سلطاتهم بطريقة اقرب الى
النظام القبلي ، حيث يلجأ الافراد الى الحكام مباشرة لعرض مشكلاتهم الانية
عليهم ، كما كان المتخاصمون يعرضون خلافاتهم على الحكام الذين كانوا يدورهم
يصدرون الاحكام المناسبة بصددتها . وقد ساعد على تنمية وتطوير الادارة
الحكومية في بعض هذه الامارات انشاء مجلس حكام امارات الساحل عام ١٩٥٢ .
وكان المجلس يعقد اجتماعا او اجتماعين خلال السنة لمناقشة مختلف القضايا
الادارية التي كانت تهم الامارات مثل تنسيق وتنظيم الامن الداخلي والقضايا
الادارية المشتركة للامارات . وقد انشئ في اواخر الخمسينات مجلس تنفيذي
لعرض تنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الحكام ، وكان لكل امانة في هذا
المجلس ممثل او ممثلان . وقد انشأ الحكام عام ١٩٥٨ مجلسا للتنمية الاقتصادية ،
هدفه وضع برنامج تعاوني مشترك يتم بعرجه تقديم العون والمساعدات الاقتصادية
والاجتماعية من امارات المنطقة الفنية بالنفط الى الاسرارات الفقيرة ، وذلك
لمساندتها في تنمية وتطوير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة في المجالات
التعليمية والصحية . وترجع بداية انشاء بعض الدوائر الحكومية الاساسية
كالجمارك والشرطة والجوازات والمعارف والمحاكم في بعض الامارات الاكثر تقدما
مثل ابو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة الى منتصف الستينات وفي عام ١٩٦٥
كانت امانة دبي - لموقعها وأهميتها التجارية - تبدو اكثر الامارات السبع تقدما
من حيث الادارة الحكومية والتطور الاقتصادي والاجتماعي . فقد انشئت في
دبي دوائر حكومية رئيسية مثل الجمارك والشرطة والجوازات والصحة والتخطيط
والمالية والشؤون البلدية ، والمحاكم ، كما انشئت في اواخر الستينات غرفة
للتجارة ، كانت هناك محكمة نظامية شرعية تنظر في الخلافات المدنية الجنائية .
كما كانت هناك لجان مشكلة من التجار للنظر في المنازعات التجارية على اساس
العادة التجارية والمعرف . وقد كان حاكم الامارة يباشر حكما مطلقا في مختلف
الامور التي كان يحبل بعضها الى ملراء الدوائر للنظر فيها (٥) .

وكان نظام الحكم في ابو ظبي في اوائل الستينات - حين ابتدأت الامارة

تحصل على الخدمات الاولى من مواردها النفطية - اقرب الى النظام القبلي ، وكان التنظيم الاداري فيها في بدايته كما كان الحال بالنسبة للامارات الاخرى . ويعتبر شهر آب ١٩٦٦ حين تسلم الشيخ زايد سلطة الحكم بداية لارساء قاعدة النظام الاداري والادستوري في الامارة . فقد باشر الشيخ زايد حلال تسلمه مقاليد الحكم في الامارة في بناء الادارة الحكومية والاستعانة بالخبرات العربية في تطويرها . وكان في طليعة الاصلاحات التي قام بها انشاء دائرة للمالية وتعيين مدير مالي لها ، وقد اُرفق بهذه الدائرة مجلسا للاشراف على استثمار موارد الامارة . وقد انشأ دوائر أساسية اخرى للجمرك ، والشرطة ، والصحة ، والمرف والبلدية ، وغيرها من الخدمات العامة ، كما انشأ عام ١٩٦٧ دائرة للتخطيط الاقتصادي ، مهمتها وضع الخطط الاقتصادية للبلاد . وفي عام ١٩٦٨ عين الحاكم مجلسا للتخطيط تحت رئاسته مؤلفا من عضوية رؤساء الدوائر الحكومية وغيرهم . وتعتبر امارة ابو ظبي الامارة الوحيدة بين امارات الاتحاد التي استكملت او كادت تستكمل انظمتها الادارية والادستورية على الصعيد الداخلي للامارة ، حيث شكلت وزارة للامارة وعكفت على اصدار مجموعة لا يستهان بها من التشريعات والانظمة في مختلف الشؤون المدنية والتجارية والجزائية والادارية ، منسجمة في ذلك مع الدستور المؤقت للاتحاد الذي يشجع الامارات الاعضاء على اصلاح تنظيم الاجهزة الحكومية في الامارات ، كما يحثها على تبني أنظمة دستورية للحكم^(١) .

ان الوقائع التي سبق ايرادها تكشف عن امرين :

١ - حداثة الاجهزة الادارية في الامارات وسيادة النظام القبلي فيها قبل ذلك .

٢ - استقلالية الامارات عن بعضها البعض لفترة طويلة من الزمن قبل ان يتم اعلان قيام الاتحاد . فاذا وضعنا هذين الامرين في الاعتبار ، بات بوسعنا ان نلوك المهمة الصعبة والمسيرة التي كان على الاتحاد ان يواجهها ، سواء في ترسيخ التقاليد الاتحادية ، وتحقيق التوازن بين صلاحيات الاتحاد وصلاحيات الامارات الاعضاء فيه ، او في بناء اجهزة الدولة العصرية المتقدمة على القيام بمسؤولياتها . فمن المؤكد ان الانتقال من حالة الفقرة الى الاتحاد ومن حالة التخلف الى بناء الدولة العصرية هو من المهام الصعبة والمسيرة التي يلحق ان تواجهها القيادة السياسية ، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار الاوضاع الثقافية والاجتماعية والديموقراطية التي كانت سائدة في البلاد .

٧١ - المسيرة الاتحادية :

في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٨ استجاب سمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم ، حاكم دبي ، لنداء الوحدة ، وعقد مع سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أول اجتماع وحدوي ناجح في تاريخ منطقة الخليج العربي منذ أن وطئت أقدام البحارة البرتغاليين من رجال اسطول « دي الميدا » مدبرة ظلمات طلي ساحل عمان في ٢٢ آب (اغسطس) ١٥٠٧ بقيادة « الفونسو دي البوكيرك » . . لقد كان ذلك الاجتماع معلما بارزا في التاريخ العربي الحديث ، وأعلن حاكما ابو ظبي ودبي اتحادهما بين الامارتين كان الاول من نوعه في تاريخ الخليج العربي وقرار دعوة حكام المنطقة للتشاور .

وتلبية لنداء زايد وراشد ، اجتمع في دبي بين ٢٥ و ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٦٨ حكام الامارات العربية السبع ، وانضم اليهما حاكما البحرين وقطر واعلن الجميع قيام « اتحاد الامارات العربية » . . غير ان اعلان الاتحاد التساعي وتشكيل مجلسه الاعلى الذي انتخب الشيخ زايد رئيسا له بالاجماع في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩ لمدة عامين ، وكل الاجتماعات والاتصالات التي عقدت وجرت لتنفيذ اتفاقية دبي التي قام عليها الاتحاد التساعي لم تسفر عن نتيجة ايجابية .

وفي ١٨ تموز (يوليو) ١٩٧١ اجتمع في دبي حكام امارات ابو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وام القيوين والفجيرة وقرروا اقامة دولة اتحادية باسم « دولة الامارات العربية المتحدة » اعلنت البحرين استقلالها رسميا في ١٤ آب ١٩٧١ ، كما اعلنت قطر استقلالها في اول ايلول ١٩٧١ . . وفي ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ اعلن حكام الامارات الست سريان مفعول الدستور المؤقت وقيام دولة الامارات العربية المتحدة « دولة مستقلة ذات سيادة ، جزءا من الوطن العربي الكبير » وقرروا في اليوم ذاته انتخاب الشيخ زايد بن سلطان رئيسا للدولة لمدة خمس سنوات ، وترك الباب مفتوحا لانضمام الامارات الاخرى . وفي ١٠ شباط (فبراير) ١٩٧٢ ، اعلن انضمام امارة رأس الخيمة الى الاتحاد (٧) .

وقد قبلت دولة الامارات العربية المتحدة عضوا في الجامعة العربية في ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ ، كما وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على عضويتها في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ (٨) .

وبذلك توطلدت الشخصية الدولية لدولة الامارات العربية المتحدة . .

لكن ذلك لم يكن يعني ان مشكلة البناء الاتحادي قد انتهت ، او ان آفاق الطموح الوحدوي قد اغلقت .. لقد كانت تلك هي نقطة البداية في المسيرة الاتحادية على صعيد الدولة اولا وعلى الصعيد القومي ثانيا ضمن آفاق التطور السياسي الواسع الذي سارت فيه البلاد ..

وتؤكد هذه الحقيقة من مقبلة الدستور المؤقت للدولة الامارات العربية المتحدة .

ففيها يعلن حكام الامارات الموقمة على الدستور المؤقت انه « نظرا لان ارادتنا واورادة شعب امارتنا قد تلاقت على قيام اتحاد بين هذه الامارات ، من اجل توفير حياة افضل ، واستقرار يمكن ، ومكانة دولية ارفع لها ولشعبها جميعا .

ورغبة في انشاء روابط لوثق بين الامارات العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان اعضائها ، متعاونة مع الدول العربية الشقيقة ، ومع كافة الدول الاخرى الصديقة الاعضاء في منظمة الامم المتحدة ، وفي الاسرة الدولية عموما ، على اساس الاحترام المتبادل ، وتبادل المصالح والمنافع .

« ورغبة كذلك في ارساء قواعد الحكم الاتحادي خلال السنوات المقبلة على اسس سليمة ، تتعشى مع واقع الامارات وامكانياتها في الوقت الحاضر ، وتطلق يد الاتحاد بما يمكنه من تحقيق اهدافه ، وتصور الكيان الذاتي لاعضائه بما لا يتعارض وتلك الاهداف ، وتعد شعب الاتحاد في الوقت ذاته للحياة الدستورية الحرة الكريمة ، مع السير به قلما نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الاركان ، في مجتمع عربي اسلامي متحرر من الخوف والقلق » .

كما جاء في المادة الاولى من الدستور المؤقت انه « يجوز لاي قطر عربي مستقل ان ينضم الى الاتحاد ، متى وافق المجلس الاعلى للاتحاد على ذلك باجماع الراء » .

كما يؤكد الدستور المؤقت الانتماء القومي للاتحاد في المادة السادسة حيث تنص على ما يلي :

« الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير ، تربطه به روابط الدين واللفة والتاريخ والمصير المشترك . وشعب الاتحاد شعب واحد ، وهو جزء من الامة العربية » .

ان هذه النصوص تدل على ادراك حقيقي للواقع الموضوعي ولكون عملية

انجاز البناء الاتحادي هي عملية نضال وتطور سياسي يتعمق كلما جرى الابتعاد عن الواقع التقليدي الذي كان قائما باتجاه بناء الدولة المصرية ، متوافقا بتطوير المؤسسات الدستورية للدولة .

وهذه النصوص ايضا تدل على ادراك حقيقي بان الاتحاد بين تلك الامارات كان ضرورة ماسة ، ضرورة اقوى من اية عوامل تمزيقية قد تكون قائمة ، بل ضرورة في مواجهة مثل هذه العوامل . .

فظاهرة الوحدة ، كأي ظاهرة سياسية ، تملك مقوماتها ، وتعبر عن مراحلها ، ولا بد لها من ادوات .

اما بالنسبة للمقومات ، فانه يجري التمييز بين مقومات اربع :

١ - الوحدة الحضارية ، وهي تمثل الركيزة الاولى لأي عمل وحدوي ، وفي هذا النطاق فان الامارات عدا عن تجانسها القومي ، تواجه واقعا متماثلا من الوجهة الحضارية .

٢ - العقيدة السياسية ، وهي امتداد للوحدة الحضارية ، وحيث تتمثل في دولة الامارات في سيادة المفاهيم العربية والإسلامية ، إضافة إلى وحدة المشكلات التي تواجهها الامارات وضرورة الاتحاد بغية التمكن من التغلب على تلك المشكلات .

٣ - التكامل الاقتصادي ، ورغم أن التكامل غير وارد هنا بالمفهوم العام الا انه وارد بمعنى وحدة الاقليم ، ووحدة المصالح الاقتصادية لسكانه ، مما يفرض التكتل الاقتصادي .

٤ - الدولة القائدة ، يؤدي وجودها الى جمع القوى المشتتة ، وبلورتها حول قوة مركزية حركية تقود وتوجه وتحمل التزامات . وإذا كانت امانة ايسو ظمي بفضل سياسة الشيخ زايد وحرصه على الوحدة قد قلقت بهذا الدور قبل قيام دولة الاتحاد ، فان دولة الاتحاد ذاتها باتت الآن هي الدولة القائدة التي تصنع عملية التطور السياسي باتجاه تعميق أسس الوحدة وترسيخ جلوسها .

هذا من حيث المقومات ، أما من حيث المراحل ، فانها من الناحية الوظيفية تبدأ بالتصان وتنتهي بالاندماج ، والاتحاد بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة لا يصل حاليا الى مستوى الاندماج ، وإنما يتطور في صيغة دولة اتحادية مركزية ، كما سيأتي بيان ذلك في مكان لاحق .

وإذا وضعنا في الاعتبار المتغيرات التي تتحكم في ظاهرة الوحدة بحيث تحدد المرحلة التي يمكن أن تبينها ، فسنجد انها من الوجهة الطمية ، كما يلي :

- ١ - الوعي والضمير الجماعي ، وهو الذي يحدد درجة ارادة الوحدة .
 - ٢ - ربط الحاضر بالماضي نظاميا وعقديا . هذا الربط يسمح بتحقيق تكامل الوعي والضمير الجماعي .
 - ٣ - التوفيق النظامي ، وهو يعني خلق تجانس بين مختلف النظم المحلية .
 - ٤ - القيادة السياسية ، فالقيادة في اوسع معانيها فرد ، طبقة مختلرة ، قيادة فكرية ، تتحكم في تحديد نماذج للوحدة السياسية (١٩) .
- حين نضع هذه النقاط في الاعتبار ، فاننا لا بد وان نتذكر ان نقطة انطلاق العملية الاتحادية قد بدأت على ارضية اجتماعية يضرب عليها الطابع القبلي ، لكنها تتطور بشكل سريع مع نمو المدن وبناء القرى النموذجية وتغير انماط الهيكل الاقتصادي ، مثلما تنضج مع انتشار التعليم وتطور القيم والابتكار السائدة .
- على انه من المهم في عطية التطور هذا ان يجري الربط بين الحاضر والماضي والمستقبل ، وعلى ارضية البنية الاتحادية ، الامر الذي من شأنه ان يعزز هذه البنية ، وان يسهم في تطويرها مثلما يسهم في هذا التطور ما يجري تحقيقه من تجانس في النظم المحلية ومن تكامل بينها وبين النظم الاتحادي ومقوماته بحيث يصبح الانقسام مستحيلا . وبطبيعة الحال فان القيادة السياسية المتمثلة في حكام الامارات تستطيع ان تسهم في الاسراع بتطوير العطية الاتحادية او الابطاء في هذا التطور .

لقد تمت اقامة دولة الامارات العربية المتحدة على اساس طوعي وتمت ايضا ضمن توجه عام لتعميق مظاهر هذه الوحدة بالتدرج اقليميا وموضوعيا وعمقيا . فانضمام رأس الخيمة الى الاتحاد ، والنص في دستوره على كونه مفتوحا امام انضمام الاقطار العربية الأخرى ، يعني انه يسلم بضرورة التدرج الاقليمي فتوسيع اطار الاتحاد ، كما ان خطوات تعزيز دور الحكومة الاتحادية وتطبيق نظام الفصل بين السلطات والسعي لتثبيت أسس الممارسة الديموقراطية الشعبية يعني التدرج الموضوعي ، وهناك طموح في ان يصل التدرج العمق على الأقل الى مستوى التوحيد أي التقارب الهيكلي .

وهذا ما سيتضح لنا من دراسة شخصية الاتحاد .

٧٧ - مظاهر الوحدة و تفاعل الاستقلال في بنية الاتحاد :

يقول الدكتور محمد السيد ابراهيم ، مستشار المجلس الوطني الاتحادي لدولة الامارات العربية المتحدة ، انه في ضوء السمات والخصائص التي تميز بين

الاشكال المختلفة لاتحادات الدول ، نستطيع ان نقرر ان اتحاد الامارات العربية هو اتحاد مركزي، فقد قام هذا الاتحاد بين الامارات الاعضاء فيه بمقتضى دستور اقره حكاهم تلك الامارات ، وتعاهدوا عليه ، واعلنوا فيه قيام الاتحاد بين اماراتهم . وقد تخفى هذا الاتحاد عن ميلاد شخص دولي جديد ، هو دولة الامارات العربية المتحدة . ونصت المادة الاولى من الدستور في ذلك على ان « الامارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة » ، وهذه الشخصية الدولية الجديدة انتاجت عن الاتحاد تملس سيادتها في الشؤون الموكولة اليها بمقتضى الدستور على كل اقليم الامارات ، وهذا ما نصت عليه المادة الثانية من الدستور حيث تقول « يمارس الاتحاد في الشؤون الموكولة اليه بمقتضى هذا الدستور ، السيادة على جميع الاراضي والمياه الإقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للامارات الاعضاء » . ومع ميلاد دولة الاتحاد بشخصيتها الدولية المستقلة تجردت الامارات الاعضاء من شخصيتها الدولية ، وذابت في الشخصية الجديدة للدولة الاتحادية ، ولكنهما مع فقدانها لشخصياتها الدولية لم تفقد كياناتها الذاتية، بل أصبحت وحدات دستورية داخلية تملس على اراضيها بعض مظاهر الاستقلال والحكم الذاتي وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من الدستور المؤقت اذ نصت على انه « تمارس الامارات الاعضاء السيادة على اراضيها ومياهها الإقليمية في جميع الشؤون التي لا يخص بها الاتحاد بمقتضى هذا الدستور » . وهكذا تبرز المعالم الرئيسية للشكل الاتحادي دولة اتحادية تتمتع وحدها بالشخصية الدولية والسيادة الخارجية كما تمارس في الشؤون الداخلية المعهودة اليها بمقتضى الدستور ، السيادة على جميع اراضي الامارات الاعضاء . وتتألف هذه الدولة الاتحادية من امارات اعضاء ، ذابت كياناتها الدولية ، صارت كيانات دستورية داخلية ، تمارس كل منها داخل اراضيها ، نوعا من الاستقلال والحكم الذاتي ، في الشؤون الداخلية المعهودة اليها بمقتضى الدستور . وهذه هي الخصائص العامة المميزة للاتحاد المركزي (١) .

ومثل هذه البنية تطرح سؤالا أساسيا ايها يتفوق على الآخر مظاهر الوحدة ممثلة باختصاصات الدولة الاتحادية أم مظاهر الاستقلال ممثلة باختصاصات الامارات ؟ وهل هناك توازن بين مظاهر الوحدة ومظاهر الاستقلال أم ان هناك اختلال يفرض الرغبة في تطوير ابعاد البنية الاتحادية وفي اي اتجاه ؟

يتناول الدكتور السيد محمد ابراهيم هذه المسألة بالمراسة ، فيستعرض مظاهر الوحدة ومظاهر الاستقلال بالتفصيل (١١) ، وذلك وفق ما نصت عليه احكام الدستور المؤقت ويستخلص غلبة مظاهر استقلال الامارات على مظاهر الوحدة بين الامارات في دولة الاتحاد ، وذلك في ضوء الاعتبارات التالية :

١ - أخذ الدستور في توزيع الاختصاصات بين دوائر الاتحاد وبين الإمارات، بأسلوب حصر المسائل التي تدخل في اختصاص الاتحاد ، وترك ما عداها لاختصاص الإمارات . وبهذا أصبح اختصاص الإمارات هو الأصل ، واختصاص الاتحاد هو الاستثناء . وهذا التنظيم ينم عن غلبة اعتبارات استقلال الإمارات على اعتبارات الوحدة داخل الاتحاد .

٢ - أن الاختصاص التشريعي لسلطات الاتحاد ينحصر - فيما علداً المسائل الاتحادية بطبيعتها - في مسائل ضيقة ينفرد الاتحاد بالتشريع فيها ، وهي على وجه التحديد الخدمات البريدية والبرقية والهاتفية ، والإسكانية والتعليم والصحة والخدمات الطبية والنقد والعمل والمقاييس والمكايل والموازن وخدمات الكهرباء . أما المسائل الأخرى التي يتولى الاتحاد التشريع فيها كذلك طبقاً للمادة ١٢١ من الدستور ، فإن الاتحاد لا ينفرد بالتشريع في تلك المسائل ، بل تشاركه الإمارات في هذا الاختصاص التشريعي طبقاً للمادة ١٤٩ من الدستور ، شريطة ألا تصدر التشريعات المحلية متعارضة مع التشريعات الاتحادية . وبالإضافة إلى هذا الضيق النسبي في الاختصاص التشريعي للاتحاد والذي يقابله بطبيعة الحال اتساع وامتداد نسبي في اختصاص التشريع بالإمارات ، فإن السلطة التشريعية الحقيقية في الاتحاد تتركز في المجلس الأعلى للاتحاد ، وهذا المجلس وهو مشكل من جميع حكام الإمارات الأعضاء في الاتحاد يمثل الإمارات ويعبر عن استقلالها ، كما أن قراراته بالنسبة إلى أقرار التشريعات ، تصدر طبقاً للمادة ٤٩ من الدستور بأغلبية خمسة أعضاء من سبعة ، على أن تشمل هذه الأغلبية صوتي إمارتي أبو ظبي ودبي . وهكذا فإن الانكماش في الاختصاص التشريعي للاتحاد ، وخضوع هذا الاختصاص للسلطة الحقيقية للمجلس الأعلى المعبر عن إرادة الإمارات ، يكشف عن غلبة الاتجاهات الاستقلالية في تنظيم وتحديد اختصاصات السلطة التشريعية الاتحادية .

٣ - أما عن تنظيم السلطة التنفيذية في الاتحاد ، فإن المجلس الأعلى هو رأس هذه السلطة . وهذا هو أول مظهر لغلبة الفكرة الاستقلالية في تنظيم السلطة التنفيذية . يضاف إلى ذلك ، أن السلطة التنفيذية للاتحاد ، لا تتولى إلا تنفيذ القوانين الاتحادية الصادرة في المسائل الاتحادية بطبيعتها ، وفي المسائل التي ينفرد الاتحاد بالتشريع فيها ، وهي مسائل معدودة ومحدودة . أما المسائل التي تشارك الإمارات مع الاتحاد في التشريع فيها ، وهي تمثل الأكثرية ، فإن سلطات الإمارات هي التي تتولى تنفيذ القوانين الاتحادية الصادرة في تلك المسائل ، كل منها داخل أراضيها . وهذا مظهر من مظاهر استقلال الإمارات . على أنه مما يخفف من فلوأ تلك الاستقلالية ، خضوع الإمارات في تنفيذها لتلك القوانين الاتحادية ، لأشراف السلطات الاتحادية .

٤ - أما عن تنظيم السلطة القضائية للاتحاد ، فقد قام هذا التنظيم أساسا على إنشاء محكمة اتحادية عليا ، أسندت إليها اختصاصات مستحددة ، دعت إليها اعتبارات قيام الاتحاد ذاته . من هذه الاختصاصات الفصل في المنازعات التي تثور بين الإمارات ، أو بينها وبين الاتحاد ، وفي دستورية القوانين الاتحادية أو المحلية ، وفي تنازع الاختصاص القضائي . كما قام التنظيم القضائي الاتحادي على إنشاء محاكم ابتدائية ، تختص أساسا في الفصل في المنازعات التي تقيم في العاصمة الدائمة للاتحاد ، أو بين الأفراد والسلطات الاتحادية . وهكذا يتم تنظيم التنظيم القضائي للاتحاد ، الهيئات القضائية للإمارات ، أو ينتفص من اختصاصاتها ، أو يوحد بينها ، أو يقطع تبعيتها لإماراتها . وعلى النقيض من ذلك ، فقد جعل انضمام الهيئة القضائية لاية إمارة ، إلى السلطة القضائية الاتحادية ، أمرا جوازا ، متروكا لحرية واختيار الإمارة المعنية . كل ذلك يتنشح باستقلالية في التنظيم القضائي للإمارات (١٢) .

لقد كانت تلك هي المحصلة التي استقر عليها الاتفاق عام ١٩٧١ عند إعلان قيام الاتحاد ، لكنها لم تكن المحصلة النهائية غير القابلة للتطوير والتعديل باتجاه تعميق مظاهر الوحدة على حساب مظاهر الاستقلال ، ولن تكون كذلك ...

إن تجربة دولة الإمارات العربية هي مثال حي على صحة المقولة السياسية القائلة أن المجتمع الإنساني في تطورات المتعاقبة وخلال فترات معينة من فترات نضوجه التكاملي لا يقبل التعدد وإنما يسعى إلى الاندماج على أنه الصورة الوحيدة لتحقيق التوازن الحقيقي بين مختلف عناصر الجسد السياسي ففي كل يوم يسود أكثر فأكثر الشعور بضرورة تعميق البنية الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة ونفاذي ما انطوى عليه المستور الوقت من فترات تكشف من خلال الممارسة .

ولقد توقف المجلس الأعلى للاتحاد في ايار ١٩٧٥ عند قضية تعميق أسس الاتحاد ، فاتخذ القرارات التالية التي تعكس ترجيحا لمظاهر الوحدة على مظاهر استقلال الإمارات .

١ - الموافقة على توحيد قوات الدفاع في دولة الإمارات العربية المتحدة في جيش اتحادي واحد يكون له وحده الحق في امتلاك الأسلحة الثلاث المتعارف عليها الجوية والبرية والبحرية ، واقتراح التشريعات والنظم التي تكفل اختصاص السلطة الاتحادية وحدها باستيراد الأسلحة والإشراف الكامل والمباشر على عمليات استيراد السلاح ودخوله إلى الدولة .

٢ - الموافقة على تمكين وزارة الداخلية من الإشراف الكامل على أجهزة الهجرة والإقامة والأمن في الدولة للقيام بمسؤولياتها في حفظ الأمن الاتحادي وتأمين استقراره ، وذلك على النحو التالي :

(أ) بالنسبة للهجرة والإقامة :

اعتماد التشريعات والنظم التي تكفل السيطرة الكاملة لوزارة الداخلية على الهجرة الأجنبية للدولة بحيث تتمكن هذه الوزارة من ممارسة الرقابة الفعالة والمباشرة على جميع مراكز الدخول والخروج لمعرفة الوافدين للدولة والمقادرين لها والمقيمين على أراضيها ، تتولى الوزارة الإشراف على أجهزة الهجرة والإقامة المحلية لتوحيد جهة الإشراف عليها ، وتوحيد نظمها الفنية والإدارية والمالية الى جانب التزام السلطات المحلية بالانظمة المقررة لتنظيم الهجرة الى البلاد .

(ب) بالنسبة لأجهزة الأمن :

توحيد أجهزة الأمن الداخلي بحيث تتمكن السلطة الاتحادية من الإشراف الكامل والمباشر على وضع الأمن في جميع الإمارات بما يكفل تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في الدولة . كما قرر المجلس تدعيم أجهزة وزارة الداخلية المختصة بالأمن والهجرة والإقامة ، وتعزيز خفر السواحل والحدوديات المنتظمة حتى يتوفر لدى الشرطة الاتحادية على امتداد سواحل الدولة ، وربطها مع بعضها بكافة وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والتوريات المنتظمة حتى يتوفر لدى وزارة الداخلية إمكانية السيطرة على الهجرة غير المشروعة للدولة .

(ج) بالنسبة للشرطة المحلية :

توحيد أنظمة الشرطة المحلية وقوانينها ولوائحها وزبها وشعارها وصرف اعتماداتها ورواتب أفرادها من ميزانية وزارة الداخلية . وتظل الشرطة المحلية تابعة للحاكم من الناحية الإدارية .

٣ - تسليم السلطة المحلية للصلاحيات المقررة لها بمقتضى الدستور حتى تتمكن من القيام بمسؤولياتها في رعاية مصالح الاتحاد وتحقيق أهدافه ، وذلك في المجالات التالية :

(أ) الشؤون الخارجية :

مراعاة السلطات المحلية للاختصاصات المقررة للاتحاد في الدستور والقوانين الاتحادية وإن تم الاتصالات الخارجية بالحكومات الأجنبية عن طريق وزارة الخارجية .

ب) النفط :

تنسيق السياسة النفطية بين الامارات الاعضاء في الاتحاد وتحقيق التعاون بين الدوائر المحلية ووزارة البترول والثروة المعدنية اخطار الوزارة بالقياسات البترول التي تتطلبها السلطات المحلية مع الشركات الاجنبية لرعاية المصالح المشتركة وتنفيذ المقررات التي تلتزم بها الدولة في المنظمات والمؤتمرات الدولية والاقليمية المتعلقة بالنفط .

ج) الخدمات العامة :

قرر المجلس الاعلى تشكيل لجنة خاصة لتحديد وتوزيع السلطات المحلية والوزارات الاتحادية وفقا لاحكام الدستور في مجالات الاعلام والمواصلات والصحة والكهرباء والاموالعدل والاوقاف والشؤون الاسلامية واستكمال القرارات التي اعلنت في هذا الشأن لتوحيد الانظمة واعداد القوانين والتشريعات الخاصة بها .

٤ - تكليف مجلس الوزراء بتوجيه الاهتمام الى المناطق الشرقية في الدولة وتوفير احتياجاتها من الخدمات المختلفة واقامة بعض المشروعات الصناعية فيها الى جانب تطوير امكانياتها الزراعية للاسراع في تنمية هذه المناطق وتحقيق النمو المتوازن في جميع ارجاء الدولة .

٥ - تفويض صاحب السمو رئيس الدولة في تشكيل لجنة تأسيسية تتولى اعداد مشروع الدستور الدائم للدولة (١٤) .

وقد اتاحت هذه القرارات المجال امام تدعيم اسي الكيان الاتحادي ، وان كلفت قطاعات الشعب في دولة الامارات العربية المتحدة ما زالت ترنو الى مزيد من الخطوات على طريق تدعيم الاتحاد .

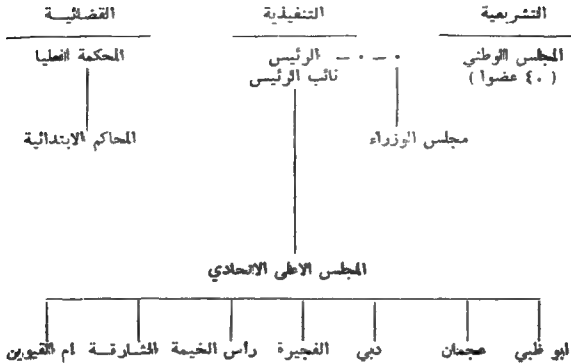
٧٨ - هيكل السلطة :

تتكون السلطات الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة من سلطات ثلاث هي السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية .

وتضم السلطة التنفيذية كلا من المجلس الاعلى للاتحاد ، ورئيس الاتحاد ونائبه ، ومجلس الوزراء الاتحادي . اما السلطة التشريعية فتتمثل بالمجلس الوطني الاتحادي ، ويمارس القضاء الاتحادي دور السلطة الاتحادية .

ويمكن تلخيص هيكل السلطة والعلاقة بين السلطات كما هو مبين بالشكل التالي :

هيكـل السلطة في دولة الإمارات العربية المتحدة



ان توزيع السلطات على هذا النحو قد يوحي انها قائمة على أساس مبدأ الفصل بين السلطات لكن دراسة الاختصاصات كما هي محددة في الدستور الوقت من شأنها ان توصلنا الى استنتاج ان السلطة الحقيقية مركزة في المجلس الأعلى الاتحادي .

فمن استقراء احكام الدستور يتبين انه ليس هناك توحيد بين رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء . فللدولة رئيس ، وللمجلس الوزراء رئيس آخر ، وليس هناك جمع بين الرئاستين . وتتركز السلطة العليا في الدولة ، في المجلس الأعلى للاتحاد، فهو الذي يتولى رسم السياسة العامة للدولة التي يلتزم الوزراء بتنفيذها ، سواء مجتمعين في هيئة مجلس الوزراء أو منفردين ، ويكونون مسؤولين سياسياً عن تنفيذ هذه السياسة مسؤولية تضامنية فيما بينهم ، أو شخصية لكل وزير أمام المجلس الأعلى للاتحاد . وفيما يتعلق بالعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فان هذه العلاقة لم ترتب على أساس التعاون والتوازن بين هاتين السلطتين ، بل على أساس علو السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية . ومن مظاهر ذلك ما يلي :

٢) تتولى السلطة التنفيذية - مجلس الوزراء - اقتراح مشروعات القوانين في حين لا يملك المجلس النيابي حق اقتراح هذه المشروعات .

ب) لا يملك المجلس النيابي حق استجواب السلطة التنفيذية أصلا ، كما لا يستطيع مناقشة أي موضوع من الموضوعات العامة إذا اعترضت السلطة التنفيذية على ذلك .

ج) لا للسلطة التنفيذية حق تأجيل جلسات المجلس النيابي وحده ، في حين لا يملك المجلس النيابي تقرير مسؤولية مجلس الوزراء أو الوزراء ، أو سحب الثقة من أحدهم (١٥)

ويستخلص الدكتور السيد محمد إبراهيم أنه يمكن القول أن التنظيم السياسي للسلطات في دولة الإمارات ، يختلف عن القوائم المعروفة في نظام تركيز السلطات ، كما يختلف عن القوائم الشائعة في نظام الفصل بين السلطات . وأنه لا شك أن سبب الاختلاف عن النظم المعروفة ، يرتد إلى الأوضاع والظروف السياسية الداخلية في الإمارات الأعضاء في الاتحاد ، مما اقتضى تنظيما خاصا للسلطات الاتحادية يوفق بين تلك الأوضاع من جهة ، ويتوافق معها من جهة أخرى . ويمكن القول أنه مزيج من النظام البرلماني والنظام الرئاسي . فهو يتوافق مع النظام البرلماني في أصوله الشكلية كما يتوافق مع النظام الرئاسي في أصوله الموضوعية (١٦) .

وفي تقديرنا نحن للمسألة أن النظام السياسي ، أو هيكل السلطة في دولة الإمارات العربية المتحدة يمثل أولا صيغة انتقالية فرضتها طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع والدولة ، ويمثل ثانيا صيغة توفيقية بين معطيات الواقع واتجاهات الطموح . ويمثل ثالثا تجسيدا لشكل الوحدة الممكنة ومن ثم فإن تطوره ليس مرتبطا فقط بالتطور الاجتماعي ولكن أيضا فيما يفرضه هذا التطور الاجتماعي من تطور وحلوي ..

ولا يمكننا إدراك العلاقة الحيوية لشكل السلطة كما سبق استعراضه والوضع الاجتماعي دون أن نأخذ في الاعتبار وجهة نظر مدرسة التطور التاريخي في تفسيرها للتطور السياسي حين تربط بين التراث التاريخي المحلي والخلفية الاجتماعية والاقتصادية وبين الهيكل النظامي للحكم .

فهذه المدرسة في ربطها بين هذين العنصرين تسلم بالنتائج التالية :

١ - أن النظام السياسي نظام نسبي ، وهكذا فلذا كانت الديمقراطية النيابية هي خير صورة للحكم في المجتمع البورجوازي فإن نفس تلك الصورة

تصبح أسوا مسورة للحكم في مجتمع غير بورجوازي .

٢ - أن أي نظام سياسي يجب أن يكون مرنا متطورا لأن الجسد السياسي لا يمكن أن يتجمد ومن ثم فعلى النظام السياسي أن يتابع ذلك الجسد ويلاحقه في تطوراتنه المختلفة انشاعا وتقصا .

٣ - أن عملية الإصلاح السياسي أو التجديد السياسي تصير لازمة عندما يصل الاختلال في العلاقة بين الهيكل والجسد أقصاه .

٤ - ومن ثم تصير أداة التخصص من الاختلال الهيكلي هي وظيفة الدولة التطويرية (١٧) .

ويتضح من مقدمة الدستور المؤقت الوعي لهذه المهمة من مهمات الدولة ، حيث نصت على « أرساء قواعد الحكم الاتحادي خلال السنوات المقبلة » . وعلى أن « تمد شعب الاتحاد في الوقت ذاته للحياة الدستورية الحرة الكريمة ، مع السير به قلما نحو حكم ديموقراطي نيابي متكامل الأركان في مجتمع عربي اسلامي متحرر من الخوف والقلق » .

٧٩ - الأبعاد العقيدية وأفاق التطور السياسي :

ينطلق دستور دولة الامارات العربية المتحدة من الثناجية العقيدية من ضمير عربي اليمبر عن مشاعر الوجدان العربي ومعتقداته . وقد تجلّى أول تعبير عن ذلك في اسم للدولة التي سميت بدولة الامارات العربية المتحدة تمسكا باصلها العربي القومي ونسبتها اليه . وتوالت نصوص الدستور المؤقت تفصل قسما في الوجه العربي للدولة الامارات ، وتكسوه بطابع عربي خالص فاجازت لاي قطر عربي مستقل أن ينضم الى الاتحاد تعبيرا عن الطموح الوحدوي لدولة الامارات ، ونصت على أن دولة الامارات جزء من الوطن العربي الكبير ، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك ، كذلك على أن الشعب في دولة الامارات العربية جزء من الامة العربية . وكان لابد لهذا الارتباط العربي القومي من أن يوجه سياسة الاتحاد الى التضامن العربي ، فنص الدستور المؤقت على أن تستهدف سياسة الاتحاد الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية .

كذلك حرص الدستور المؤقت على إبراز الطابع الاسلامي للدولة وتأكيد ، فنص على أن الاسلام هو الدين الرسمي للامارات ، وهذا النص الذي يجد أسسه في كون غالبية شعب الامارات تدين بالاسلام لا يشكل تقييدا لحرية العقيدة الدينية ، لو سندنا للتمييز بين أصحاب العقائد المختلفة ، ذلك أن حرية

المقيدة مكفولة بحكم المادة ٣٢ من الدستور المؤقت ، كما ان عدم التمييز بين اصحاب العقائد المختلفة نص عليه في المادة ٢٥ من الدستور المؤقت التي تنص ان « جميع الافراد لدى القانون سواء ، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب للاصل لو الموطن او العقيدة الدينية او المركز الاجتماعي » . ونصت المادة السابعة من الدستور على ان الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع في الاتحاد ، وهي دعوة للمشرع لاستقاء القواعد القانونية من منابع الشريعة الاسلامية . وهكذا فقد حددت الابعاد المقيدة للدولة الامارات قومية في عروبتها ، اسلامية في عقيدتها وشرائعها ، تبني اتحادها بالتمتعون مع الاقطار العربية ، داخل الوطن العربي الكبير (١٨) وتجهنحو تحقيق الوحدة العربية كطموح عظيم لامة العرب ..

ان هذه المنطلقات المقيدة هي التي تحدد آفاق التطور السياسي للدولة الامارات باتجاه تعزيز البنية الاتحادية في الداخل ، وتعزيز التضامن العربي وتطويره باتجاه الوحدة على الصعيد القومي باعتبار ان التضامن والوحدة هما حجر الزاوية في طموح البناء والتنمية والتطور وصد مخاطر الفزو الخارجي والحفاظ على حرية الوطن المواطنين ..



مصادر الفصل الرابع

- (١) جميع القروض حتى نهاية ١٩٧٥ أبرمت مع دول عربية .
- (٢) منها ١١ مليون درهم مساهمة في رأس مال .
- (٣) د. محمد حسين البحارنة ، المصدر السابق ، ص ٤١ - ٤٤ .
- (٤) نفس المصدر ، ص ٤٨
- (٥) نفس المصدر ، ص ١٢٦ - ١٢٨ .
- (٦) نفس المصدر ، ص ٣١٠ - ١٣٤
- (٧) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٥ ، ص ١٢ - ١٥
- (٨) د. محمد حسين البحارنة ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .
- (٩) د. حامد ربيع ، نظرية التطور السياسي ، مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧٢ ، ص ٩٧ - ١٠٠ .
- (١٠) د. السيد محمد إبراهيم ، أسس التنظيم السياسي والدستوري للدولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز الوثائق والدراسات ، أبوظبي ١٩٧٥ ، ص ٥٠ - ٥١
- (١١) لطالة التفاصيل ، المصدر السابق ، ص ٥٢ - ٦٤ .
- (١٢) نفس المصدر ، ص ٦٤ - ٦٦ .
- (١٣) د. حامد ربيع ، نظرية التطور السياسي ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .
- (١٤) جمال بلوي ، جمع الكيان الاتحادي قضية شعب ودولة ، وزارة الاعلام والسياسة ، ص ٢٤ - ٢٨ .
- (١٥) د. السيد محمد إبراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٠١ - ١٠٢
- (١٦) نفس المصدر ، ص ١٠٥ .
- (١٧) د. حامد ربيع ، نظرية التطور السياسي ، المصدر السابق ، ص ٦١
- (١٨) د. السيد محمد إبراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ - ١٥٧ .
- (١٩) د. حامد ربيع ، نظرية التطور السياسي ، المصدر السابق ، ص (٦٣) .
- (٢٠) د. السيد محمد إبراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ - ١٥٧ .

الفصل الخامس

الاستراتيجية العسكرية وبناء القوات المسلحة

٨٠ - التعريف بالاستراتيجية العسكرية :

كلمة الاستراتيجية تعبير مشتق من الكلمة اليونانية ستراتيجوس التي تعني فن قيادة القوات وهذا معنى قديم ينسجم مع مفهوم الاستراتيجية كما ساد في العصور السابقة ، وهناك تعاريف عديدة أكثر حداثة يعكس كل منها مفهوم فائقة ، ومحتوى وطبيعة الاستراتيجية في عصره .

يعرف كلاوزفيتز الاستراتيجية بأنها « نظرية استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول الى هدف الحرب » . ولقد فهم البعض من هذا التعريف انه يعتبر الاشتباك والمعارك الوسيلة الاستراتيجية الوحيدة لايجاد الحل الحاسم بقوة السلاح ، وهذا رأي مجرد الاستراتيجية من معظم معانيها وآفاقها، والحقيقة ان كلاوزفيتز لم يقصد ما استعملوه تماما لانه يقول في مكان آخر من كتابه « ان تدمير قوى القتال المعادية والقضاء على الطاقة المعادية لا يتمان الا بفضل الاشتباك سواء حدث هذا الاشتباك فعلا او انه اقترح فقط في ساحة المعركة ، ورفضه احد الاطراف » . وفي قوله هذا دليل على وجود حوار بين اراء اثنين ، تخضع احدهما للآخرى بالمعركة او بمجرد عرض المعركة .

ويعرف فريديريك موديس الاستراتيجية بأنها قيادة الجنود حتى يتم الاتصال مع العدو .

ولقد قدم مولتكه تعريفه اشمل للاستراتيجية اذ قال « انها اجراء الملاءمة

العملية الوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد مع الهدف المطلوب » وهذا التعريف يحدد مسؤولية القائد أمام دولته ضمن حدود استخدام الوسائل العسكرية لتحقيق مصالح السياسة العليا للحرب .

أما ليدل هارت فيعرف الاستراتيجية بقوله أن « الاستراتيجية » هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة » ويرفض أن يعتبر المعركة الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الهدف ، ويفترض إمكانية وصول الاستراتيجية إلى هدفها بأخذ مواقع والقيام بحركات تقلب توازن العدو المادي والمعنوي ، بحيث يتم تحقيق هذه السياسية والنصر دون الاشتباك بالمعركة أو بعد معركة غير دامية . كما أنه يرى الاستراتيجية لا تعتمد على حركات الجيش فحسب ، بل على نتائج هذه الحركات .

يعرف ريمون آرون الاستراتيجية بقوله « فننقل أن الاستراتيجية هي قيادة مجمل العمليات العسكرية أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الاستراتيجية والدبلوماسية تابعتين للسياسة » وهو يوضح بذلك أن الاستراتيجية فرع من فروع أهداف السياسة ولكنه يقع في خطيئة ليدل هارت نفسها عندما يعتبر أن وسيلة الاستراتيجية هي مجمل العمليات العسكرية فقط .

وينتقد الجنرال أندريه بوفر تعريفي ريمون آرون وليدل هارت ويعتبرهما ناقصين لأنهما يعتبران القوى العسكري وسيلة الاستراتيجية الوحيدة ، مع أن القوى المستخدمة في تحقيق الاستراتيجية كثيرة متنوعة . يقدم بوفر تعريفه التالي « الاستراتيجية هي فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة » ثم ينتقد هذا التعريف نفسه ليصل في النهاية إلى أن الاستراتيجية هي « فن حوار القوى » أو بـ الأخرى « فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها » وهذا تعريف مجرد لكنه الأقرب إلى روح العصر وطبيعته (٢) .

ويتضح من تعريف الاستراتيجية الارتباط الوثيق بينها وبين السياسة ، فهدف الاستراتيجية هو الوصول إلى الأهداف التي حددتها السياسة ، مع استخدام الوسائل المتوفرة لدينا أفضل استخدام . وقد تكون هذه الأهداف هجومية أو دفاعية أو أنها تتوجه إلى الوضع السياسي الراهن فقط (٣) .

هذا التعريف يضعا أمام سؤال محدد :

هل هناك أهداف سياسية أو ضرورات هجومية أو دفاعية تستلزم بناء قوات مسلحة قوية للحماية الامرات العربية المتحدة ، وإذا كانت هناك مثل هذه

الضرورات فما هي النصيغة الأمثل لبناء القوات المسلحة في دولة الامارات بحيث يكون بوسع هذه القوات اداء المهمة المنوطة بها في خدمة الاستراتيجية القومية للدولة حيثما تطلبت هذه الاستراتيجية اللجوء الى استخدام القوم ؟ .

٨١ - ضرورات بناء جيش قوي للدفاع عن دولة الامارات العربية المتحدة :

ان وقوع دولة الامارات العربية المتحدة في موقع استراتيجي هام عند مدخل الخليج العربي وعلى خليج عمان ، وما تضمه اراضيها وأراضي البلدان المحيطة بها من احتياطي نفطي هائل يمثل ملدة استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة للقوى الكبرى في العالم ، وكذلك واجبتها القومي في المساهمة في مواجهة التحديات المصرية التي تواجهها الأمة العربية ، كل ذلك يفرض عليها بناء قوات مسلحة قوية قادرة على اداء واجباتها الدفاعية سواء على الصعيد المحلي او القومي ..

يقول سمو الشيخ زايد بن سلطان في تحديد ملامح السياسة الدفاعية لدولة الامارات العربية المتحدة .

— « ان أبناء الخليج هم حماة الخليج .. ان هذه هي أرضنا ويجب ان تبقى لنا بعيدا عن الصراعات الدولية . وسنحتفظ بأراضيها ونتعاون مع أشقائنا على هذا » .

— « ان دولة الامارات العربية المتحدة التي حصلت على الاستقلال مؤخرا تعمل من أجل توثيق التعاون بين دول الخليج من أجل الوحدة والتحرر . اننا لن نلجأ ، وسعاً من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في منطقتنا هذه عن طريق التعاون البناء وابعاد المنطقة عن أي تدخل خارجي وعن جميع أشكال الصراع الدولي » .

— « ان منطقة الخليج لا تعاني من فراغ وإنما تتعرض للخطر ومن ثم تبرز ضرورة التعاون بين دول هذه المنطقة حفاظاً على أمنها » .

— « لا يجوز لأي عربي ان يفض النظر لحظرة واحدة عن المساهمة في استرداد أي حق عربي يطالب به أي عربي بكل ما يملك من طاقات وإمكانات .. ان من واجبنا ان نحافظ على التضامن لأنه طريقنا الى تحرير الأرض العربية المحتلة ، ولأن العدو هو المستفيد الوحيد من الخلافات » .

من الواضح ان ان هناك ضرورات ثلاثة رئيسية تفرض الاهتمام ببناء جيش وطني قوي في دولة الامارات العربية المتحدة ، وتلك هي :

١ - الدفاع عن الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية للدولة في مواجهة أي اعتداء خارجي .

٢ - الدفاع عن منطقة الخليج العربي في مواجهة المخاطر الخارجية التي تهدهما

٣ - المساهمة في الدفاع عن الوطن العربي واسترداد الاراضي العربية المحتلة .

ومن منطلق هذه الاهداف تتحدد العقيدة العسكرية والسياسية ودور القوات المسلحة في دولة الامارات العربية المتحدة من جهة واهمية الموقع الجغرافي من جهة ثانية .

(١)

العقيدة السياسية والعسكرية

٨٢ - العقيدة العسكرية والسياسية ودور القوات المسلحة في دولة الامارات العربية المتحدة :

لكي نتبنى مفاهيم واقعية ونخرج بدراسة موضوعية للقوات في دولة الامارات العربية المتحدة بما لا يتجاوز حدود أمنها العسكري ، لا بد من دراسة وتحديد العقيدة العسكرية التي بنيت على اساسها هذه القوات الفتية . وخير مرجع لنا في هذا المجال ما صرح به بصرح به كبار المسؤولين في الدولة حول الاستراتيجية العسكرية وبناء القوات وفي طليعتهم سمو رئيس الدولة القائد الاعلى للقوات الذي وضع سياسة حكيمة لتطوير القوات المسلحة وتزويدها بالاسلحة الحديثة ومضاعفة اعدادها وانشاء المدارس والمعاهد التي خرجت وتخرج مقاتلين اكفاء في فنون القتال فلدريين على حماية الوطن والدود عن حياضه . وهكذا بدأ بناء جيش دولة الامارات على اسس علمية متينة بمجرد اعلان مولد الاتحاد ، وبرز آنذاك الاتجاه لتعريب الجيش بزيادة عدد الضباط والمسؤولين من ابناء دولة الامارات العربية المتحدة ، كما تم تحويل الاقارب والاسماء العسكرية الى القاب واسماء عربية . يقول الشيخ زايد : « ان الارادة الواحدة ادت الى انشاء قوة دفاعية اتحادية تحافظ على كيان وسلامة اراضي البلاد ، وارتفع علم الوطن خفاقا على قواته المسلحة ليؤكد للشعب انها أصبحت ملكه ، وانها تدين بالولاء لدولة الامارات العربية المتحدة وتنافع عن كيانها وتلود عن حملها ، فالقوة الجديدة مصممة على المضي في طريقها بدون توقف ، لن تتوانى لحظة واحدة عن استكمال قوقدفاعها

وتطويرها لتصبح من الدعامات العربية في المنطقة » .

وفي إطار التنظيم والتنسيق داخل وزارة الدفاع تجد بان هذه الوزارة قطعت شوطا في تنسيق العمليات العسكرية والمثلورات التدريبية في الامارات والعمل على تنظيم وانتشار قوة دفاع الاتحاد ثم القوات المسلحة للاتحاد بعد توحيد القوات في مختلف انحاء الدولة والتحكم في استيراد الاسلحة والعمل على تنظيم وانتشار قوة دفاع الاتحاد في مختلف انحاء التولة وتنسيق الاتصالات بين مختلف قوى الامن في التولة وتنسيق مراقبة واستعمال المجال الجوي للدولة والعمل على تزايد قوة دفاع الاتحاد بالاسلحة المعلنات والتأمين وتطبيق أحدث الوسائل في الحصول على كافة المعلومات عن اعداء البلاد (٣٣) .

اذن نحن امام معطيات كلها تشير بان القوات المسلحة في دولة الامارات انما قامت على أسس راسخة لتحمل منذ البداية مقومات الجيش الوطني الذي يعبر عن طموحات الشعب لتنفيذ مهمته الاولى وهي حماية الوطن . والصعوبات التي رافقت انشاء هذا الجيش القوي انما هي من الامور الطبيعية بل والعادية ، اذ لا يمكن لأي جيش في طور التأسيس الا ان يعمتره صعوبات تنظيمية وادارية وفنية ، ومع ذلك فان التطور الكبير الذي احرزه جيش الاتحاد في مدة قصيرة الامر يشير الى العجائب والتقدير .

ولقد مر ببناء القوات المسلحة في دولة الامارات العربية المتحدة مرحلتين ..

في المرحلة الاولى كانت هناك قوات خاصة في الامارات الى جانب وجود القوة الاتحادية المشتركة .

وفي المرحلة الثانية جرى توحيد كافة القوات المسلحة في الامارات نسي جيش وطني واحد .. فكانت وحدة القوات المسلحة ركيزة البنية الاتحادية وخطوة كبيرة على طريق تعزيز قدرة هذه القوات ..

يقول الشيخ زايد : « ان بناء القوات المسلحة في أي بلد ، انما هو عمل عزيز على ابنائه . ومن هذا المنطلق دعمنا الحاجة الماسة للعمل على دمج قواتنا المسلحة في دولة الامارات العربية المتحدة . وهما الامل يراودنا منذ البداية ، لانه يعني لنا جمع الشمل وتوحيد الكلمة والتآزر بين اخوة تربطهم اواصر القربى والدم والجوار من اجل رفع مستوى ابناء هذا الشعب لتحقيق ما يصبو اليه من الخير والعزة والرفاهية » .

لقد كان توحيد القوات المسلحة بمستوى الايمان الكبير الذي رافق بناء دولة الامارات العربية المتحدة ، وبمستوى الاستجابة لضرورة تعليم المسيرة

الاتحادية ، واعطائها القدرة السياسية والعسكرية اللازمة . فقبل توحيد هذه القوات ينظر اليها باعتبارها اجزاء مبشرة لامتلاك القدرة على اعطاء الدولة قوة القرار السياسي ، فجاء توحيد القوات المسلحة تحت قيادة مركزية واحدة وصهرها في بوتقة واحدة ومفاهيم واحدة ، ليساعد الدولة في ان يكون لها الموقف السياسي الذي تساهم به مع الدول الشقيقة المجاورة بغية تحقيق الامن والازدهار في منطقة الخليج الى جانب ان هذه القوات ستكون على اللوام سندا للجيش العربي في مواجهة العدو الصهيوني .

ولقد حقق توحيد القوات المسلحة لدولة الامارات - كما يقول سمو الشيخ محمد بن راشد وزير الدفاع - الفايء الى جوة منه ، وهي التاكيد بان شعب دولة الامارات هو شعب واحد لم تكن تفصله غير حدود مصطنعة وهمية . ويضيف قائلا : « في الماضي كان كثير من المراقبين يعتقدون ان توحيد القوات يعتبر امرا صعب المنال ، ولكننا بايماننا بوحدة شعبنا خبينا ظن الكثيرين . ان توحيد القوات هو اكبر خطوة حققتها دولة الامارات على طريق الوحدة » .

ويقول سمو الشيخ خليفة بن زايد نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة : « ان دولة الامارات العربية المتحدة جزء لا يتجزأ من الامة العربية وقواتنا المسلحة بعد ان توحدت لم تعد قوة لدولة الامارات العربية فحسب ، بل هي قوة اضيفت الى قواتنا المسلحة وهي على اتم الاستعداد للمساهمة في ضربة الدم العربي دفاعا عن الوطن العربي في مواجهة الصهيونية » (٤) .

وقد جاء توحيد القوات المسلحة في دولة الامارات العربية المتحدة في اجتماع المجلس الاعلى للدفاع بدولة الامارات العربية المتحدة يوم ٦ ايار ١٩٧٦ برئاسة الشيخ زايد بن سلطان فبعد مناقشة التقرير الذي قدمه وزير الدفاع ، اتفق المجلس الاعلى للدفاع على :

١ - توحيد القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية في دولة الامارات العربية المتحدة تحت قيادة مركزية واحدة تسمى القيادة العامة للقوات المسلحة .

٢ - تشكيل الوحدات العسكرية التي تشرف عليها رئاسة هيئة الاركان وتسمى المناطق الجديدة .

٣ - توحيد العلم العسكري والشعار والجري العسكري واعلام القادة على مختلف مناصبهم .

ولقد باشرت وزارة الدفاع ورئاسة الأركان في تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للدفاع مع إعداد الخطط بتسليح وتجهيز وتطوير القوات المسلحة واتخاذ التدابير التكيفية بتنظيم القوات المسلحة وتدريبها وإدارتها بما تتطلبه المهمة العظيمة على عاتقها في الدفاع عن الدولة ، مع السعي الجاد لاعداد هذه القوات ورفع كفاءتها القتالية و امدادها بالكوادر لتتولى المسؤولية في فروع القوات المسلحة ، وتم وضع الأنظمة والتعليمات التي تحدد أسلوب العمل والتدريب . وقد اعدت لجان لتقوم ببناء هيكل القوات المسلحة من جديد بما يتلاءم مع المهمات والمتطلبات اللازمة للمرحلة المقبلة ، كما استقطب الخبراء العسكريون العرب ذوو الكفاءة العالية لتقديم خبراتهم والمساعدة في بناء الجيش على أسس سليمة ومتمينة ، كما انه تم توطيد سياسة تعريب القوات وتسليم ابناء الامارات المناصب القيادية .

ولتعميم المستلحمة الوطنية في واجبات الدفاع ، أمر الشيخ زايد بإقامة معسكرات صيفية لطلبة المدارس يجري فيها لتدريبهم على فنون القتال بالأسلحة الخفيفة وتجهيزهم بالحياة العسكرية وتزويدهم باللياقة البدنية المناسبة ، واستخدام مبادئ الطبوغرافيا وتكتيك الميدان وغيرها من المهارات كاستخدام الاجهزة الاسلحة .

وكان من الثمرات الايجابية للمج القوات المسلحة المناورة سيف التي اشتركت بها كافة الوحدات العسكرية من المنطقة الغربية والمنطقة الوسطى ولواء البرموك والمنطقة الشمالية بالاشتراك بين كافة صنوف الأسلحة بما فيها السلاح الجوي - وكانت فكرة المناورة الدفاع عن سيادة الدولة وشارك القوات تحت قيادة مركزية واحدة والتنسيق بين قطاعات وقيادات المناطق . كما استهدفت المناورة الوقوف على مدى احتياجات القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات سواء من ناحية الكم او النوع ، وصقل مطومات الضباط على كافة المستويات وتدريبهم على نظام التعاون بين مختلف الصنوف . واستهدفت المناورة بالنسبة لصف الضباط تدريبهم على تنفيذ المعركة الدفاعية ومساعدة القيادة في السيطرة على القوات . كما استهدفت تدريب الجنود على كيفية استخدام الأرض والسلاح وأجراء المناورة بالقوات وبالنيران ، واختبار القدرة القتالية للأفراد . وكانت فكرة المناورة هي انه نتيجة لدخول البترول كسلاح فعال في حرب تشرين عام ١٩٧٣ ما أحدثته من آثار اقتصادية وسياسية وعسكرية ، ومع احتمال وقوع جولة خامسة من القتال بين العرب والعدو الصهيوني ، فان العدو يهدف الى توجيه ضربة الى البترول في المنطقة واخراجه من الصراع . تستهدف المناورة مواجهة مثل هذا الاحتمال . وقد تمت المناورة بمراحلها وفق الخطة المرسومة لها . وتم فيها التعاون الفعال بين مختلف صنوف الأسلحة ، وشملت الأراضي الواسعة

التي دارت فيها المناورة تفلّيس متعددة .

وبتوحيد القوات المسلحة باتت كل المعاهد والمدارس العسكرية لمختلف الصنوف تحت اشراف وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الاركان ، واصبحت تستقبل كل العناصر من جميع المناطق ، وتقوم بتدريب هذه العناصر حسب خطة واحدة ونظام منهجي جيد . ومن فترة الى اخرى يجري تخريج دورات من مختلف الاختصاصات لرفد اقوات المسلحة بالعناصر الفنية اللازمة لبنائها . كما تقوم الوزارة بشكل دائم بارسال البعثات العسكرية الى الدول العربية والصديقة لتأهيل الضباط .

وتقوم رئاسة الاركان بإعداد برامج محو الامية بين صفوف العسكريين اثناء التحاقهم بالقوات المسلحة ، وهي تساعدهم وتأخذ بيدهم لشق الطريق نحو المعرفة الصحيحة .

وتسعى الوزارة بشكل دائم لتطوع أبناء دولة الامارات وابناء الوطن العربي فتأمين القوة البشرية اللازمة لاستخدام الاسلحة والمعدات الحديثة وبناء الجيش القوي الحديث القادر على القيام بالمهام الوطنية الموكلة اليه .

وتحرص وزارة الدفاع في دولة الامارات على تحقيق أقصى التعاون مع الجيوش العربية الشقيقة انطلاقاً من الايمان بوحدة الامة العربية . في هذا الصدد يقول وزير الدفاع في دولة الامارات « ان هدفنا من الدمج أن يصبح هذا الجيش جيشاً قوياً تفتخر به الامة العربية كلها ، ونعتبره وحدة من وحدات الجيش العربي الكبير » ..

٨٣ - الاسس المتينة لبناء القوات المسلحة :

لقد اجمع معظم القادة المفكرين العسكريين ان الامم لاتنال الظفر ما لم تتوفر في قواتها المسلحة العناصر التالية :

- ١ - كفاءة القيادة .
- ٢ - المعنويات العالية .
- ٣ - الضبط المتين .
- ٤ - التدريب الراقي .
- ٥ - التسليح والتجهيز الجيدان .

وقد يقول قائل ان وجود قيادة كفوءة وحده يكفي لكسب الحرب . وهذا

القول غير صحيح ، لان القيادة الجيدة وحدها لا تستطيع خلق المعجزات اذا كانت القطعات التي تحت امرتها غير مدربة ، وكان انضباطها ضعيفا ، وكانت معنوياتها رافطة ، وتسلحها منحطا . ومن يقول ان التدريب والتسلح الجيدين قد يؤديان وحدهما الى النصر فقله مردود ايضا ، إذ بدون القيادة الجيدة والمعنويات العالية والاضبط التين لا يتسنى النصر .

من هنا يظهر التلازم بين العناصر الخمسة السابقة وكون كل منها يكمل العناصر الاخرى ، فان اختل احدها أصبح أحرار النصر بعيد المنال .

فلا يمكن أحرار النصر دون قيادة كفوءة تستطيع معانجة المواقف بحكمة وروية ، وتستغل الفرص لانزال الضربة القاسية بالعدو .

ولا تستطيع هذه القيادة مهما كلفت كفاءتها ان تحقق النصر اذا كانت معنويات القطعات وتدريبها وضبطها ضعيفا وليس بالمستوى المطلوب .

كما لا يمكن للقطعات ان تقاوم عدوا مدربا ومسلحا بصورة جيدة إذا كان تدريبها سيئا او كانت أسلحتها ناقصة وبالية لا تواكب التطور الذي يطرا على التسليح بسرعة . كما لا يمكن استمرارها بالقتال اذا كانت تعتمد في تسليحها وتجهيزها على المصادر الخارجية فقط .

لذلك يجب ان يسمى المسؤولون منذ السلم إلى تأمين وبناء هذه العناصر الخمسة في الجيش وان تسير بمستوى واحد نحو الكمال ، اذ بها وحدها تكون قد اعدنا جيشا قويا هازما على النصر ، قادرا على سحق الإعداء ، محافظا على كرامة الأمة ، ذاثدا عن حياض الوطن ، محققا لاماني للمواطنين .

ولنتناول كل واحد من هذه العناصر على حده .

١ - القيادة الكفوة :

ان الكفاءة القادة الذين يقودون القطعات على اختلاف رتبهم تأثيرا كبيرا على سير المعركة ، خاصة أولئك الذين يقودون التشكيلات الكبرى ويضمون الخطط العامة للمعركة . والتاريخ العسكري مليء بالأمثلة الواضحة على عظم الدور الذي لعبه القادة ، فقد انتصر العرب على الفرس والروم عندما قادهم خالد بن الوليد وسعد بن أبي وقاص وهم قلة ، ومكن هانيبال القرطاجيين من القضاء على أول أمة حربية في العالم (الرومان) بفضل قابلياته في فن القيادة الذي برع فيه .

وتعتبر القيادة الكفوة من أهم العناصر التي ترفع المعنويات وتقوي روح الضبط في القطعات ، فاذا فقدت القطعات ثقتها بقيادتها نتيجة أخطائها المتكررة

وارتباكها وتردها فتعبط معنوياتها لأنها تشك بجناح الخطط التي تضعها مثل هذه القيادة ، وينعدم انضباطها لأنها سوف تتعاضد في تنفيذها للامور والخطط لاعتقادها بان هذه الخطط تقودها الى النصار .

وتبرز اهمية التفوق بالقيادة بصورة خاصة في حالة الاشتباك بالقتال مع عدوانه من المعنويات والضبط والتدريب والتسلح ما لدى قواتنا ، فتكون المعركة في هذه الحالة صراعا بين ادارة القائدين المتصارعين ، ويكون النصر رهين شخصية القائد الذي يتفوق على خصمه بكفاءة وسرعة القرارات التي يتخذها ، صوابها وبعد نظره وشجاعته واقدامه ودهائه وقابلية التصور التي يمتاز بها . ومن هنا تبرز اهمية الجهد الذي تبذله القوات المسلحة في دولة الامارات العربية على صعيد استقطاب الكفاءات العسكرية للبارزة والاهتمام بتاهيل الضباط وتدريبهم ليكونوا بمستوى المسؤولية القيادية في ادارة القوات وقيادتها .

٢ - المعنويات :

المعنويات هي تلك القوة غير الملموسة التي تدفع الانسان الى التمسك بالصبر والشجاعة واللبث ازاء الشدائد والاعطال ، وتجعل كل فرد في الجماعة يبذل آخر قطرة من دمه في سبيل تحقيق الهدف المشترك غير ملتفت الى ماقد يصيبه من ضرر او الذي . وقد عرفها البعض بأنها مجموعة الخصائص القومية ، والداية والنفسية والحياتية للضباط والجنود الناجمة من طباع الشعب ومبادئه القومية والاجتماعية والاقتصادية . يتوقف النجاح في الحروب دائما على المعنويات العالية ، ففكرة العدد وجودة الاسلحة وحدهما غير كافيين لانهما لا يعوضان عن الشجاعة والاقدام والنشاط والعزم والمهارة وروح التعرض الجريئة التي تنبثق عن العزيمة الوطنية على الانتصار . فقد قال نابليون « ان ثلاثة ارباع النصر في المعركة يتوقف على العوامل المعنوية بينما يتوقف الربع الاخير على العوامل الاخرى » .

اما المارشال مونتغمري فقد قال « اني اعتبر الروح المعنوية العامل الكبير والوحيد في الحرب ويدون روح معنوية عالية لا يمكن تحقيق اي نجاح مهما كانت هناك خطط سوقية تصورية جيدة » . لذا يجب على القادة كافة مهما اختلفت رتبهم خلق المعنويات واتعاشها في نفوس جنودهم منذ السلم لان تنميتها وادامتها ضروريان لكسب الحرب .

ان الجيش جزء من الشعب ، وهو يستمد قوته منه ، ولا يمكن خلق معنويات عالية في جيش اذا كانت معنويات الشعب واطلة . ولعل خلق شعب ذي معنوية عالية يجب ان يثق الشعب بقلاده اذ ان هذه الثقة هي الاساس الاول في

تنمية الروح المعنوية ، والثقة تأتي من استقرار الوضع السياسي وانصهار الشعب في وحدة وطنية ، وإيمانه بقضية واحدة ، وتأكده من أن حكومته وقادته ساهرون على مصالحه ، مؤمنون بوجوده ، يعملون لصالح الوطن باخلاص .

وزرع الثقة في نفوس الشعب تنعكس على الجيش . وينبغي ألا ننسى أن الضابط والمجندي سريع لتأثر ببيئته وأصدقائه وأخواته وكل من يتصل بهم . لذلك لا يمكن خلق معنوية عالية في الجيش ما لم يكن الرأي العام موحدًا وما لم تكن الثقة بين السلطة والشعب وطيدة .

كذلك فإن معنوية الجندي ترتفع إذا وثق بسلاحه وتدريبه وتجهيزه وقيادته وبنفسه وروحته .

ويمكننا إجمال النقاط التي تقوي الروح المعنوية في :

- الإيمان بالهدف .
- تاريخ الأمة وماضيها الجيد .
- الثقة بين الشعب وحكومته وقادته . ثقة الجندي بقائده وزعيمه وأمره
- ب التسلسل .
- الضغط الصلوم (الضغط الفردي ضبط الوحدة) .
- التدريب الجيد .
- التسليح الجيد .
- القيادة الجيدة .
- التجهيز الجيد .
- الإدارة الجيدة .
- النصر في المعارك .
- تأمين الأمور الإدارية بمهمة جيدة .

وبلاحظ الاهتمام الخاص بالجانب المعنوي في القوات المسلحة للدولة الإمارات العربية المتحدة انطلاقًا من وعي الأهمية الخاصة لهذا الجانب في بناء الجيش الوطني القوي .

٣ - الضغط اللتين :

قال الخليفة العادل عمر بن الخطاب : « أن ذنوب الجيش أخوف عليهم من علمهم » ، وقال الجنرال فوش « أن الجيش كيان ضعيف يستمد حياته من الضغط ، والضغط قوة الجيش ورباطه » .

والضبط لغويا معناه الالتزام والاختضاع . ومعناه العام هو التدريب المؤدي إلى النظام والطاعة والسيطرة على النفس ذاتيا ، وتعود الجهد والصبر على الكراه بنظام ورضى .

ان للضبط علاقة قوية بالمعنويات العالية ، وهما ملازمان يتم احدهما الآخر ، فان انحط أحدهما أثر على الآخر ، فلذا انخفضت المعنويات وحلت الروح الانهزامية وفقدت الثقة بين الرئيس والمرؤوسين ، انهيار الضبط وحلت الفوضى ، وانفقدت الالفة وروح الجماعة ، ويتعلم بلر التضحية والشجاعة وأدامة المعنويات في قطعات لا يسودها الضبط المبني على الطاعة التامة الاحترام المتبادل بين الرئيس والمرؤوس ، والتقييد بالانظمة والأوامر .

للضبط ثلاثة عناصر رئيسية هي :

١ - الطاعة التامة الاحترام المتبادل .

٢ - الثبات .

٣ - التنظيم والنظام .

والنظام هو درجة الالتزام للسيطرة على تطبع الجندي في حياته اليومية ، والتدابير المطلوبة لتدريبه وتدريبه ضمن وحدة مقالة .
يكون الضبط في الفرد مستندا على الثقة ، ثقة بأمره ورفقائه وأسلحته ، وثقته بنفسه ، وبالقدر الذي تكون فيه تلك الثقة عظيمة ترفع معنوياته .

ويجب ألا تبني أسس الضبط على الخوف والرهبة والفرج والتوبيخ ، لأن هذه الأسس سرعان ما تنهار إذا ما تعرضت الوحدة أو التشكيل إلى أي ضغط غير متوقع أو كسوة في المعركة ، وإنما أسس الضبط يجب أن تبني على المحبة والاحترام والشعور بالواجب والمسؤولية والالفة والإخلاص وفهم الأهداف التي قام من أجلها الجيش ، من ثم معرفة القضية التي تقاوم من أجلها ، فيجب أن تسود المحبة فيما بين الجنود ، وبينهم وبين ضباطهم وقادتهم بحيث يتفانى الواحد في سبيل الآخر .

٤ - التسليح والتجهيز :

كانت الجيوش قديما تريح المارك إذا توفر فيها العناصر الثلاثة السابقة ، ولم يكن للتسليح والتجهيز تأثير كبير لأنه كان يدانيا لا يتعدى السيف والرمح والسهم والمنجنيق . لكن أهمية التسليح كعامل من عوامل النصر برزت بعد ظهور البارود ، وأخذت أهميته تزداد بتطور الأسلحة وتنوعها حتى أصبح التسليح عاملا

حاسما بعد ظهور الطائرة والدبابة والمدافع الثقيلة ، وبعد التطور العلمي الهائل وأثره في ظهور الاسلحة الموجهة والنووية .

ونتيجة لهذا التطور أصبح من الصعب احراز النصر على العدو مجهز ومسلح بأحدث الاسلحة بالاعتماد على تفوقنا بالقيادة والمعنويات والضبط فقط . ولنا من استخدام القنبلة اللرية الامريكية في هيروشيما مثالا واضحا على أهمية التسليح . فقنبلة واحدة قضت على المقاومة اليابانية واجبرت اليابان على الاستسلام رغم تفوق الجيش الياباني على الجيش الاميركي بالقيادة والضبط والمعنويات .

والحرب اليوم أصبحت حرب موارد ، يفوز بها من يستطيع ادامة قطعانه بسبل مستمر من المواد والتجهيزات والاعتدة والاسلحة دون انقطاع وفي الوقت نفسه يسمى لتدمير منابع موارد العدو ليحرمه من هذا العنصر الرئيسي في المعركة . وقد اعتبر في السنين الاخيرة ان تدمير مصانع العدو ومعامله الحربية هو هدف الحرب الاول ، اذ ان القضاء عليها يسهل كثيرا تدمير جيش العدو وهو الهدف الاصلي المتوخى من الحرب .

كذلك أصبح للتسليح تأثير كبير على رفع أو خفض المعنويات ، فاذا وثق الجندي بسلاحه وتأكد من تفوق جيشه بالتسليح على العدو بالنوع والكمية ارتفعت معنوياته ، وبات لا يخشى شيئا ، اما اذا كان العدو متفوقا ، فستتأثر معنويات قطعاننا وتنخفض .

لذلك يجب ان نهتم اهتماما بالغا بتسليح وتجهيز جيشنا والتهيز ايضا لادامة هذا التسليح والتجهيز اثناء الحرب باستمرار وبمستوى عال .

والعوامل التي تحدد بناء وتجهيز وتسليح القوات المسلحة للبلد تحدد بما يلي :

- ١ - الحالة الاقتصادية والصناعية والمالية والزراعية .
- ٢ - مستوى التطور العلمي والتكنولوجي .
- ٣ - النظام السياسي والاجتماعي للبلد .
- ٤ - عدد وتوزيع السكان .
- ٥ - وسائل النقل وتنوعها .
- ٦ - طبيعة الارض وسعة رقعة البلاد .
- ٧ - تسليح وتجهيز الاعداء وقابليتهم الصناعية والاقتصادية والمصادر التي تجهزهم وإمكاناتهم الاخرى .

ويعتبر الوضع الاقتصادي للبلد أهم هذه العوامل عليه يعتمد بناء القوات المسلحة العدي والنوعي ، فكما ارتفع مستوى التطور الاقتصادي للبلد كلما ازدادت قدرته على الاحتفاظ بقوات كبيرة وتزويدها بأحدث الأسلحة والتجهيزات الحربية ، وبعبارة أوضح فإن إمكانية البلد الاقتصادية تحدد قدرته الحربية .

من هذا المنطلق يمكننا التأكيد أن دولة الإمارات العربية المتحدة بحكم إمكاناتها الاقتصادية الرائعة تستطيع بناء وتطوير قوات مسلحة تتناسب مع ظروفها ومتطلبات استراتيجيتها ، ويفترض أن تعتمد هذه القوات على التزود بالأسلحة الصاروخية والالكترونية والطائرات الحديثة بما يؤهلها للدفاع عن الوطن ضد أي غزو .

٥ - التدريب :

للتدريب أهمية كبيرة علاقته الوثيقة بالضبط والمعنويات والتسلح . فالتدريب الجيد المتواصل ينمي الضبط وبالتالي يرفع المعنويات ، كما أنه فائدة من أسلحة جيدة بأيدي الجنود إذا كانوا لا يصنعون استخدامها . وبالنسبة لدولة الإمارات فإن التدريب يجب أن يولى أهمية قصوى ، فالتقص في حساب الكم يجب أن يعوض بال نوعية التي تتأتى من التدريب الجيد ، كما أن استيعاب الأسلحة الحديثة المتطورة وخاصة الصواريخ والأسلحة الالكترونية يحتاج للكوادر المؤهلة علميا والمدرية تدريبيا قاسيا وراقيا . وقد تطور التدريب وزادت أهميته بتطور الأسلحة والتجهيزات العسكرية تنوعا وتمتدها حيث أصبحت تحتاج إلى خبرة فنية عالية وتدريب شاق متواصل ومستمر ، ونتيجة هذا التطور أصبح لزاما الحصول على جنود ذوي مستوى ثقافي معين يتمكنون من اتقان وإدارة هذه الأسلحة والتجهيزات بكفاءة حيث لا يستطيع غير المثقف الوصول إلى المستوى المطلوب لإدارة التجهيزات والأسلحة الفنية . ولما كلفت دولة الإمارات لا تستطيع في الوقت الحاضر الحصول على عدد كبير من المثقفين في سلك المجندية ، وهذا هو الواقع ، فيجب على الوحدات أن تولي اهتماما خاصا في تهيئ الجنود وتعليمهم حتى يتمكنوا من التدريب على الأسلحة والتجهيزات بيسر وسهولة ، وهذا ما يحدث بالفعل . لكن ذلك وحده لا يكفي لحل المشكلة إذ يجب تشجيع الشباب المثقف بكل الوسائل والسبل للتطوع في الصفوف الفنية التي لا يمكن لغير المثقف أن يتقن استخدام أسلحتها وأدواتها كالقوة الجوية والفروع والهندسة الرادار المخبرة والصواريخ ..

ستبقى الغاية من التدريب دائما وابدا تأمين النصر في المعركة ، لذلك يتوجب اعداد ضباط ذوي كفاءة عالية لاثقين جسديا وعقليا بقيادة الوحدات والتشكيلات وتهيئة ضباط صف وجنود ماهرين في استعمال اسلحتهم وتجهيزاتهم ولهم مقدرة عقلية وبدنية على أداء دورهم في الحرب الحديثة للوصول الى الغاية وهي النصر لا بد ان يستهدف التدريب تنمية الصفات العسكرية التالية في نفوس الضباط وضباط الصف والجنود .

- الشجاعة .
- تحمل المشاق .
- الزمالة .
- التضحية .
- الكتمان .
- الشعور بالمسؤولية .
- الشعور بالمواطنة .

ولتحقيق النصر فقد ادركت القيادة العليا للقوات المسلحة في دولة الامارات بأنه لا بد من وضع سياسة ثابتة وطويلة الامد للتدريب تستند على عوامل كثيرة أهمها :

- طبيعة تسليح وتعبئة العدو المحتمل .
- طبيعة الاراضي التي يحتمل ان تقاتل فيها القوات .
- طبيعة تسليح ومستوى ثقافة القطعات في القوات المسلحة .
- العقيدة التنبؤية التي تتبناها القوات المسلحة في الدولة .

(٢)

أهمية الموقع الاستراتيجي للدولة

٨٤ - تمهيد :

(٢) أهمية الموقع الاستراتيجي لدولة الامارات العربية

قبل الدخول في بحث أهمية الموقع الاستراتيجي لدولة الامارات العربية المتحدة لابد لنا من دراسة موجزة للجغرافيا العسكرية ككل ، ومن ثم دراسة

الجغرافيا العسكرية للدولة الإمارات ، باعتبار أن موقعها الجغرافي والمناخي وما على أرضها من تضاريس وما في باطنها من ثروات هي في معظمها مكملة لنظائرها في البلدان العربية وخاصة في منطقة الخليج .

وسنبدا باعطاء لمحة موجزة عن سكان الوطن العربي على ضوء الشروط العسكرية التي تتأثر بمدة ظروف أهمها طبيعة الأرض وتضاريسها والمناخ والموقع وغير ذلك من العناصر التي تتأثر بالاقتصاد واسلوب الإنتاج .

الجغرافية العسكرية للوطن العربي :

يسكن الأرض العربية قرابة ١٣٠ مليون نسمة منهم أربعة ملايين من الاجانب وهذا يشمل المحتل والمستوطن . ويقطن ثلث سكان الوطن العربي في آسيا والباقي في افريقيا . ويميش عدد كبير من العرب خارج الوطن العربي في المهاجر .

تؤثر شروط البيئة التي تسيطر على الوطن العربي على توزيع السكان ، فنرى أماكن مكتظة بالسكان وأخرى تكاد تكون خالية . ويتجمع أكثر سكان الوطن العربي في المنطقة القريبة من البحر الأبيض المتوسط بين خطي عرض ٣٠ درجة و ٣٧ درجة شمال خط الاستواء ، وتشمل هذه المنطقة بلاد الشام والعراق ودلتا النيل وهضبة بركة وجبال النفوسة ومنطقة الأطلس في المغرب ، وهذه المنطقة ذات الكثافة السكانية العالية تمثل ١٩٪ من مساحة الوطن العربي ويقطنها ٥٣ مليون نسمة أي ٥٨٪ من مجموع السكان .

وتختلف الكثافة البشرية ضمن القطر الواحد ، ويكون العامل الرئيسي في التكاليف البشرية في الوطن العربي توفر المياه والتمكن من الزراعة .

ونظرا للشروط الاجتماعية والمعتقدات الموروثة فإن اليد المنتجة في الوطن العربي تكاد تقتصر على الذكور من السكان . ويلاحظ في المتوسط العام في الوطن العربي أنه يتساوى عدد الذكور والإناث .

ولمعرفة الأوضاع الصحية للسكان يجب تصنيفهم حسب ثلاث العمر وذلك لتحديد الذين هم في سن الخدمة العسكرية وتمداد السكان الذين يشاركون دفع الضرائب ونسبة العاجزين عن العمل ولهذا الغاية يرسم مايسمى بهرم الأعمار . فلما أخذنا نسبة تفصيلية مئوية لتوزيع السكان حسب الأعمار في المشرق للمربي نجد :

النسبة	السن
٪ ٢٨.٩	١٤ - .
٪ ٣٩.٥	١٥ - ٤٠
٪ ١٦.٨	٤٠ - ٥٩
٪ ٨.٦	٦٠ فما فوق

أما في المغرب العربي فنجد الوضع كما يلي :

النسبة	السن
٪ ٤٠	١٤ - .
٪ ٥٩	١٥ - ٦٠
٪ ٩	٦٠ فما فوق

فالذا افتراضا ان سن الجندية محصور ما بين ١٥ - ٤٠ سنة وفي فئة المذكور فاننا نجد على اعتبار سكان الوطن العربي من العرب ١٢٦ مليون نسمة ان العرب الذين هم في سن الجندية ٢٠ مليون نسمة .

لكن ينبغي ان نلاحظ انه يؤثر على الوضع البشري للوطن العربي عوامل متعددة تحد من قدرة المواطن العربي . فالأمراض من أهم العوامل المؤثرة ، ويزيد المناخ من شدة فعالية الأمراض ، ومن العوامل الأخرى المؤثرة انتشار الأمية . كذلك فان الفقر يلعب دوره في التأثير على فعالية وقدرة المواطن العربي .

فسكان الوطن العربي المنتجون ملتهم كبير الا ان عوامل الجهل والفقر والمرض تحد من المردود الذي يمكن ان يقدموه .

ويمتد الوطن العربي من حيث الموقع الجغرافي على ٧٦ درجة طولية من ١٦ الى ٦ درجة شرق وعلى ٢٢ درجة عرض من ٥ درجات شمال خط الاستواء وحتى ٣٧ درجة ، ويشكل هذا امتدادا مقاداره ٧٥٠٠ كم باتجاه شرق - غرب و ٣٠٠٠ كم باتجاه شمال - جنوب .

ان الموقع الجغرافي للوطن العربي الذي يصل كلا من قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا ببعضها بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي ، ويعتبر موقعا جغرافيا مسيطرا . وقد أسبغ هذا الوضع الجغرافي على المنطقة دورا هاما ودائما عبر التاريخ ، حيث كان هذا الموقع حلجا لحركة الجيوش والبضائع والاتكلا .

وقد كانت حرية المرور عبر هذه المنطقة بما فيها البحار والأنهار والأجواء ذات أهمية قصوى بالنسبة للقوى الخارجية ، مما شكل بالنسبة لبعض هذه القوى

مصالح هامة في المنطقة ، اما اليوم وبعد ان اصبح طيران المسافات الطويلة اكثر اقتصادية وزادت امكانات حمولة الاسطول التجاري البحري وخاصة ناقلات النفط فقد ضمنت أهمية خطوط المواصلات عبر الوطن العربي ، ومهما يكن فلا شيء يبدل من المسافات ، وان اقرب طريق بين اوروبا والشرق الأقصى يمر عبر الوطن العربي ، لذلك تبقى طرق المواصلات عبر الوطن العربي هامة بالنسبة للدول التي تقع على اطرافه .

وبشكل موقع الوطن العربي حاليا منطقة ذات أهمية عالمية للكتل المتنازعة وتتوضح أهمية هذا الموقع اذا استعرضنا ما يحيط به من تحالفات وكتل عسكرية ومناطق ذات أهمية سوقية للأطراف المتنازعة من الشمال والشمال الشرقي والشمال الغربي .

ان أهمية موقع الوطن العربي في هذا المجال تلمو واضحة في سوقية كلال المسكرين .

فالسكر الغربي مثلا بمجموعة الأحلاف يهتم بسلامة نطاق الأحلاف ومؤخرتها . وبعد فشل سياسة ضم العرب الى الأحلاف الغربية اتبع سوقية جديدة تجاه دولة المنطقة مظهرها عدم الاستقرار باستخدام اسرائيل لاجبار دول المشرق العربي للإلتجاء نحو التسليح مما يسبب بقاء هذه الدول متخلفة اقتصاديا وثقافيا ويعيق حركة الوحدة العربية ويبقى الغرب نفوذه السياسي والاقتصادي في المنطقة . وقد ورد في بحث نشره مركز الدراسات السوقية في أتلنترا حول الموضوع قوله « ان الدول الكبرى تنظر بشكل يشبه الشك الى أكثر قيام وحدة عربية على مصالحها ، فيمكن للدولة عربية موحدة ان تؤثر على الوضع العسكري الغربي وتعين الغرب من النفط وعلى صناعة النفط نفسها ، كما يجب ان يجب ان نلاحظ ان وجود دولة عربية موحدة يعتبر سببا لاحتلال نشوب صراع محلي لأن هذه الدولة ستكون أكثر قدرة على مهاجمة اسرائيل ، وأخيرا فان وجود الدولة الموحدة سيزيد من مخاطر التنافس بين الشرق والغرب للحصول على رضى هذه الدولة بتقديم مساعدات ومنافع ليس لها مثيل » وتقول الدراسة في مكان آخر يجب من كل ماسبق ملاحظة ان الوحدة العربية اذا تحققت فستكون تعديا لمصالح الدول الكبرى الخرجية من المنطقة ، وفي هذه الحالة ستخلق متاعب جديدة للصراع في الشرق الأوسط .

٨٦ - عناصر دراسة الجغرافيا العسكرية :

لكي نفهم جغرافية دولة الإمارات العربية المتحدة من الناحية العسكرية نتوجب علينا ان ندرس اهم العناصر الرئيسية التي تتركز عليها دراسة الجغرافية

بلد ما ، وبذلك يسهل علينا تطبيقها عند دراسة موسعة لوضوعنا .

١ - تتضمن دراسة الجغرافيا العسكرية دراسة الأرض التي تجري عليها العمليات الحربية أو التي ينتظر أن تكون مسرحا لهذه العمليات ، وتتناول دراسة ما على الأرض من هيئات طبيعية كالجبال والصحاري والمجاري المائية وما قد يحيط بها من غابات أو مستنقعات وبحيرات إلى غير ذلك ، وكل هذه الهيئات تؤثر مباشرة في تكييف العمليات الحربية وفي تحديد طرق التقدم أو الانسحاب ، وبالتالي تؤثر في اختيار الأسلحة والمعدات اللازمة التي تتلاءم في خصائصها مع طبيعة المسرح الذي ستستخدم فيه تلك المعدات والتي تشمل وسائل النقل والإخفاء والتوجيه علاوة على مواد التموين اللازمة لكل صورة من صور الأرض المختلفة، فمعلوم أن احتياج المناطق الوعرة من الوسائل والأدوات اللازمة لتموين وإخفاء القوات تختلف عما تحتاجه الأرض السهلة سواء كانت زراعية أو صحراوية كما تتضمن الدراسة أيضا الظواهر الجوية المختلفة التي تحيط بالأرض ومعرفة مدى تأثير ميدان المعركة بالأمطار والعواصف ودرجات الحرارة والرطوبة إلى غير ذلك من الاعتبارات التي تؤثر مباشرة أيضا على طبيعة العمليات والتحركات سواء من حيث توقيتها أو من حيث تخطيطها ، بالإضافة إلى التأثير الحربي على مواردها الاقتصادية .

وفي دراسة طبيعة الأرض لابد من دراسة قدرتها على الإنتاج للارتباط المباشر بين طبيعة الأرض وطبيعة الجو ... ومعنى ذلك أن دراسة القدرة الإنتاجية ومعرفة الموارد الممكن الاعتماد عليها في المناطق المختلفة إنما يساعد على تحديد مدى الاعتماد المحلي على تلك الموارد في التخطيط الإداري للحملات العسكرية .

فكلما زادت قدرة الأرض على الإنتاج كلما ساعد ذلك على إمداد تموين القوات العاملة فيها أو بالقرب منها ... ولا شك أن قياس هذه القدرة التموينية يؤثر على الجانب التكتيكي للعمليات المختلفة .

ولما صلت الحرب الحديثة شامله ، فقد باتت من الضرورة دراسة كل الاعتبارات العسكرية التي تشتق من الدراسة الجغرافية الشاملة نظرا لما تضمنه تلك الدراسات من معرفة السوامل الفنية في التخطيط الحربي .

ولهذا فانه من الضروري لكل قائد عسكري أن يلم تماما بهذه الدراسة التي تربط بالدراسات التاريخية والتكتيكية والعملياتية والاستراتيجية والطوبوغرافية اللازمة لتكوين العقيلة العسكرية الكاملة .

٢ - والدراسة هذه المادة يجب أن توضع لها الاسس العلمية المنطقية :

(١) البدء بدراسة الجانب الطبيعي لميدان العمليات والمناطق التي قد تكون

مسرحة لها سواء من الناحية التكتيكية والعملية والاستراتيجية أو من الناحية الإدارية .

ب) معرفة مدى تعرض هذا الميدان للظواهر الجوية ، ومعرفة مدى الصلاحيات العادية والفنية لميدان العمليات ، واثار هذه الظواهر ، فدراسة جغرافية المنطقة من زاوية الظواهر الجوية ذات اثر مباشر في نتائج المعركة .

ج) دراسة قدرة الأرض على الإنتاج ، فالإنتاج رهين بخصائص الأرض ومدى تفاعل الظواهر الجوية معها .

د) دراسة القوى البشرية سواء من زاوية القدرة الانتاجية أو الحربية .
هـ) معرفة امكانية المنطقة أو الاقليم على حشد القوات ، ومدى استيعاب الأرض للقوات المختلفة سواء من حيث تدريبها أو إعاشتها أو تحركاتها ... الخ .

و) معرفة مدى المصلحية لإنشاء المطارات والموانئ .

ز) معرفة مدى قرب أو بعد المنطقة بالنسبة للمراكز الحيوية المجاورة ومعرفة حالة الواصلات المختلفة المؤدية الى تلك المراكز سواء كانت مواصلات بحرية أو أرضية أو جوية .

٨٧ - الموقع الجغرافي للدولة :

ويؤثر الموقع الجغرافي للدولة تأثيرا مباشرا على حياة الدولة والشعب الذي يعيش على أراضيها . ويتميز الموقع الجغرافي للدولة بجانبين أحدهما ثابت والثاني متغير . الجانب الثابت هو الوضع الفعلي والطبيعي لها بالنسبة لخطوط الطول والعرض ، وعلاقة هذا الموقع بالماء والأرض وهل يطل على البحر أم محصور بين الجبال أو تكتنفه بحار داخلية الى غير ذلك . أما الجانب المتغير فيقوم على طبيعة قوة العلاقة بين الاقليم وما يجاوره من اقاليم .

ولقد تطورت وتغيرت النظرة لأهمية الموقع الجغرافي مع تطور اسس وقواعد القياس لموازين الحياة وما يصحبها من تطور في وسائل التعايش من وسائل مواصلات واسلحة مختلفة وارتقاء علمي واكتشاف لعناصر الرخاء المادية وما يترتب على ذلك كله من تخطيط نظم وقواعد التعامل والعلاقات بين الدول والشعوب .

٨٨ - العوامل التي تؤثر على الموقع الجغرافي :

تتحدد العوامل التي تؤثر على الموقع الجغرافي للدولة في :

١ (طرق الاقتراب الاستراتيجية . ان وقوع دولة ما على طرق الاقتراب الرئيسية الى المناطق الغنية او الاستراتيجية يزيد من اهمية موقعها الجغرافي ، وكذلك بالطبع تمتع الدولة بمثل هذه الاهمية الاستراتيجية بالنسبة للدول الاخرى .

وهنا نلاحظ الاهمية الخاصة لوقع دولة الامارات العربية في مدخل الخليج العربي ، وحيث تكمن في اراضيها وتمتع قرب سواحلها اغنى ثروات العالم النفطية .

ب (طرق المواصلات الداخلية ، سواء كانت برية او بحرية او جوية ، ومدى صلاحيتها في مختلف فصول السنة ومدى قدرتها على النقل من حيث المرونة وسعة الشبكة . ويلاحظ ان دولة الامارات العربية اعطت اولوية كبير في الاهتمام بانشاء شبكة مواصلات تتميز بهذه الصفات الامر الذي يكفل سد احتياجاتها من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية .

ج (الارتباط بالمواصلات الخارجية ، سواء كان ذلك بالبر او البحر او الجو او المواصلات السلكية واللاسلكية ، ومدى الامن الذي تكفله طبيعة الموقع الجغرافي في النقل على مختلف هذه الوسائل ومدى كفاءتها . وتبلل دولة الامارات - كما سبق ان رأينا - اهتماما كبيرا بتأمين مثل هذا الارتباط بوسائل المواصلات والاتصال المختلفة .

د (اشراف الدولة على البحار المفتوحة ، اذ ان هذا الاشراف يزيد ارتباط الدولة بالخارج ويوسع علاقاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية . وتطل دولة الامارات العربية على بحر العرب والمحيط الهندي .

هـ (موارد الدولة ومساحتها ، سواء كانت الموارد زراعية او حيوانية او مائية او معدنية او بشرية ، ومدى كفاية هذه الموارد ، ومدى الاستفادة منها سواء بالتصدير او التصنيع . تتميز دولة الامارات بما تملكه من ثروة نفطية هي ذات اهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة .

و (السكان ، من حيث العدد والثقافة والتجانس والارتباط القومي والديني مما يتيقن على وحدتهم واستمرار تعاونهم وتكتلهم وضمحلهم وتغاتهم

في اللود عن ارضهم وذلك مما يؤثر مباشرة على تقدير قوتهم المنتظرة في الميدان اللولي .

٨٩ - اثر الموقع الجغرافي والسياسة العربية للدولة :

مما سبق عرضه وتحليله بالنسبة للعناصر التي تتاثر بأهمية الموقع للجغرافي للدولة نرى أن ذلك كله ينمكس مباشرة على سياسة الدولة العربية سواء من حيث العقيدة التي تدب بها والتي تكيف معها خططها هجومية كانت أو وقائية أو دفاعية أو حيادية ، ما من دولة تملت أهمية موقعها الجغرافي وما يضيفه عليها من خصائص أو أهمية استراتيجية معينة إلا وسرعان ما أصابها الضعف والوهن وأصبحت فريسة سهلة لغيرها من الدول . يعود سبب ذلك عادة لما للموقع الجغرافي من اثر كبير في تكيف سياسة الدولة أو ما يسمى بالاستراتيجية العليا تكيفا يضمن لها سلامة التوجيه والتخطيط في المجال الخارجي وسلامة البناء والوقو في المجال الداخلي . ويمكن توضيح مدى تأثير الموقع الجغرافي على سياسة الدولة العربية على الوجه التالي

أولا - تخطيط استراتيجية الدولة :

يضيي الموقع الجغرافي على الدولة عادة ضرورة استراتيجية معينة دفاعية كانت أو هجومية وقد راينا في مقدمة هذا الفصل الطبيعة الدفاعية لاهداف الاستراتيجية العسكرية للدولة الإمارات العربية المتحدة وتأثير الموقع في تحديد هذه الاهداف .

ثانيا - تشكيل القوات العسكرية وحجمها :

فالواقع الجغرافي للدولة ، والاحتمالات المختلفة التي تتعرض لها في حالة قيام الحرب بينها وبين غيرها من الدول ، تحدد عدد القوات العسكرية اللازمة لتنفيذ استراتيجية الدولة وبالتالي النسبة بين الاسلحة المقاتلة الثلاث . على أن الطاقة الاقتصادية للدولة أو الطاقة البشرية لها تلعب دورا حاسما في تحديد مدى قدرتها على تحقيق الحجم المطلوب من القوات . وبالنسبة للدولة صغيرة في مساحتها وبحدودة في عدد سكانها كدولة الإمارات العربية وبحاجة الى استراتيجية دفاعية تتفق مع أهمية موقعها الاستراتيجي والمخاطر التي يمكن أن

تعرض لها ، فان الاستعانة بالطاقة العربية البشرية في التعويض عما تعانيه من نقص في هذا المجال يصبح امرا لا بد منه . كذلك فان نوعية التسليح وتطوره بحيث يعتمد على النوعية لا على الكم يصبح جزءا رئيسيا من السياسة التي يجب ان تتبع على هذا الصعيد .

ثالثا - تحديد مدى الكفاية الذاتية للحرب :

ان الكفاية الذاتية لأية دولة من الدول هي احدى الدعائم الأساسية للحرب حتى لا يتأثر مجهودها الحربي بالحرب الاقتصادية التي يشنها عليها الاعداء . وس المسلم به ان أية دولة من الدول لا تحقق لنفسها الكفاية الذاتية التي تمكنها من خوض حرب شاملة لأمد طويل ، وذلك راجع طبعا الى ضيق رقعة الدول وعدم توفر جميع عناصر الثروة محليا ، مما يجعلها تلجأ الى استكمال كفايتها الذاتية من الدول المحالفة لها او المحايدة حتى يتسنى لها مواصلة الحرب . وتبدي من هذه الزاوية أهمية التعاون بين دولة الامارات العربية وبقية اقطار الوطن العربي في مواجهة احتمالات الحرب .

٩٠ - طبيعة الاقليم :

وتكثيف جميع العمليات الارضية بما لطبيعة الارض التي تجري عليها هذه العمليات . ولا يقصد بالارض الهيئات الطبيعية فقط بل هيئات سطح الارض مثل الصحراء والجبال والاراضي الزراعية والمهمات المستخدمة وكذلك أنواع العمليات التكتيكية وتوقيت تنفيذها وحجم القوات اللازمة لها وانواع الاسلحة والمواد الغذائية والدخائر وأدوات النقل ومهمات الجنود وغير ذلك من العوامل التي تؤثر مباشرة على الامكانيات الاستراتيجية التي تنتهجها أو تتخلها الدولة بما في ذلك نظم تسليح وطرق تدريب القوات المسلحة بما يتفق ويتلاءم مع هذه العمليات وتلك الامكانيات ، ولذلك يجب ان يلم القائد بطبيعة الارض في مسرح العمليات المنتظرة وطبيعة أقاليمه الجغرافية وأقاليم الدول المجاورة كما يجب عليه ان يسلم بتأثير مختلف الأقاليم على العمليات الحربية من حيث توقيتها أو تحديد ميدانها وأهم العوامل التي تؤثر على العمليات هي :

١ (سعة الاقليم :

- فلسعة الاقليم تأثير كبير على العمليات الحربية ونوعها وعتيدة الدولة من

حيث كونها دفاعية او هجومية او محايدة . وتتصف سعة الاقليم بالاتي :
- تساعد على توفير العمق الاستراتيجي للقوات للدفاع فتتوفر لها فرص المناورة والتحرك من موقع دفاعي الى آخر . وعلى هذا الاساس يجب ان تعزز العقيدة الاستراتيجية لدولة الامارات العربية المتحدة ونعتبر استراتيجيتها جزءا مكملًا للاستراتيجية العربية العليا بما تعتمد عليه من توفر العمق الاستراتيجي العربي على اساس النظر الى الوطن العربي الكبير كميدان فسيح واحد للعمليات .

- تتطلب سعة الاقليم توفير وسائل المواصلات لدرجة كبيرة من الكفاءة حتى تتمكن من حشد قواتها بسرعة في المكان والزمان اللازمين . وكلما نظمت طرق المواصلات على هذا الاساس كلما استفادت القوات استراتيجيا افادة كبيرة كاملة . ومن هنا يجب ان تتوفر لمنطقة الخليج العربي شبكة مواصلات مدنية وصكرية متكاملة تتلاءم والضرورات الدفاعية في تلك المنطقة الهامة من الوطن العربي .

- في حالة اتساع الاقليم يجب توفير قوات كافية للحراسة تتولى حماية خطوط المواصلات ضد وحدات العصابات والوحدات الخاصة (الكوماندوز) التي يمكن ان يستخدما العدو للسيطرة على طرق المواصلات وتخريبها . وبالنسبة لدولة الامارات ثاني مهمات حراسة آبار النفط ومنشآته وانايب نقله عبر الصحراء لتحل الافضلية الاولى في استراتيجيتها الدفاعية .

- تسمح سعة الاقليم للقائد بانتهاج السياسة الحربية اللائمه دفاعية كانت او هجومية في اي جزء من الجبهة بعكس الاقليم الضيق الذي يحدد فيه اتجاه العمليات .

- تسمح سعة الاقليم بتوزيع مصادر الواردات توزيعا بعيدا عن مساحر المعطيات المنتظرة وعلى مناطق متفرقة لا تجعلها هدفا مركزيا لطائرات العدو او قواته الارضية .

(ب) طوبوغرافية مسرح العمليات :

تؤثر طبيعة الارض تأثيرا كبيرا على العمليات ، ويمكن اجمال هذا التأثير بالاتي :

- تحديد حجم القوة ، فالقوة التي تدافع في الصحراء المكشوفة تكون اكبر حجما من القوة التي تقاتل في الاراضي الزراعية الضيقة او الجبلية الوعرة او

الغابات . وبالنسبة للدولة الامارات فان اكثر اراضيها صحراوية باستثناء المناطق الجبلية المتاخمة لعمان ، وهذا يستدعي تدعيم دفاعها الجوي لحماية المراكز الاستراتيجية ومنايع النفط .

- تشكيل القوات ، فالفرع التي تعتبر السلاح المهم في المناطق الصحراوية تصبح قليلة الفائدة في الاراضي الزراعية التي تكثر فيها الموانع المائية ، وتصبح عديمة الفائدة في الغابات والاحراش . ومعنى ذلك ان تحديد الوحدات التي ستقاتل في الميدان انما يخضع لطبيعة الميدان وما فيه من هيئات طبيعية لو موانع صناعية لها اثرها . وبالنسبة للدولة الامارات فان سلاح المدرعات يلعب دورا حاسما على ان يتم تأمين الدبابات التي تتلامم وجغرافية المنطقة فسي دولة الامارات .

- التسليح ، ويحتاج كل نوع من الاراضي الى نوع خاص من الاسلحة . فالغابات والاحراش تحتاج الى الاسلحة الآلية القصيرة ، والجبال تحتاج الى مدافع جبلية صغيرة ، بينما تمجز المدافع المتوسطة والثقيلة عن السير في دروبها الضيقة الوعرة ، ونحتاج المعركة الصحراوية الى اسلحة خفيفة الحركة بعيدة المدى . وفي ظروف دولة الامارات يلعب الصاروخ التكتيكي والعمليات دور اساسيا في حالي الهجوم والدفاع .

- خفة الحركة ، فالصحراء الواسعة تعطي مجالا كبيرا من خفة حركة القوات بعكس الاحراش والمستنقعات ، فهي ايضا تتطلب اسلحة سريعة الحركة تمكنها من التنقل فيها بسرعة تعينها على التقليل من خسائرها نظرا لتعرضها للرؤية من الجو بخلاف الخال في الاراضي الزراعية او الغابات والجبال .

- استراتيجية الحملة ، بتحديد طرق الاقتراب والمواقع الدفاعية الملائمة وخطوط الانسحاب والمهيات التي تؤثر على العمليات وخلافه وبذلك يمكن من دراسة طوبوغرافية الاقليم للتنبؤ بمستقبل العمليات الحربية التي تجري عليه وتحديد المناطق أو المقد الحساسة التي يكون لها اثر في تنظيم الدفاع وتوزيع القواعد والمخترن والمطارات وغير ذلك . ولا شك ان عمليات المسح العسكري واعداد المشاريع والمناورات في قوات دولة الامارات ستساعد على وضع خطة استراتيجية تتلامم والمخطوف الموضوعية لجغرافية البلاد وامكانياتها المادية والبشرية .

ج) اعداد القوات :

في الصحراء الجرداء تحتاج القوات الى موارد كاملة من الخلف لخطوها من

الموارد بعكس المناطق الزراعية انني يمكن الاستفادة من مواردها المطية
وخصوصا المياه المتوفرة .

٩١ - طبيعة مسرح العمليات :

مما سبق يتضح ان مسرح العمليات اما ان يكون صحراويا وهو الطابع العام
لدولة الامارات او جبليا او مستنقعا او احراش او اراضي زراعية . ويمكن اجمال
تأثيرها على العمليات الحربية في التالي :

اولا - الصحراء :

مع ان بعض الصحاري تختلف عن البعض الآخر في طبيعتها الجيولوجية
وارتفاعها ونسبة الوانح الطبيعية الاخرى فيها ، الا انها تشترك جميعا في كثير
من الخواص الطبيعية ونوع المواصلات فيها ، وقلة المياه بها ، وشدة الحاجة لها
باستمرار بالنسبة لطبيعة المعيشة فيها من حيث عدم وجود موارد طبيعية اخرى ،
والتفاوت الكبير في درجة الحرارة ، والشمس المساطعة سواء كانت ارضها
مسطحة ومستوية بها بعض المرتفعات التي تشبه الجبال ، والكثبان الرملية
والصخور ، كما ان بعض المساحات من هذه الاراضي تعتبر غير صالحة اطلاقا
لمرور جميع انواع العربات . ومن الجدير بالذكر ان معظم التلال الكثبان الرملية في
دولة الامارات تكون عامة باتجاه غرب - شرق ، اي في الاتجاه الموازي تقريبا لاتجاه
الرياح السائدة والتي تسبب في تكوينها ، ومثل هذا الوضع يساعد المدافع على
اتخاذ الوضع المناسب .

وتتصف الصحراء بقلة الطرق والمدقات واية وسائل اخرى كالخطوط
الحديدية الا ما انشئ لاغراض حربية خاصة . ولذلك فان التحركات في هذه
الاراضي لا تنقيد في معظم اجزاها بالطرق والمدقات بل من الممكن التحرك في اي
اتجاه ما دامت الحملة تسمح بذلك ، وعادة ما يحدث عند سقوط الامطار في
فصل الشتاء ان تؤثر السيول على هذه الطرق والمدقات مما يزيد صعوبة التحرك
عليها ، بل وقد يساعد على تعطيل وفشل بعض العمليات . واذا كان المطر غيبرا
تصبح الارض مجرا من الطين . وفي هذه الحالة تتوقف التحركات عبر الصحراء
تماما ، ونظرا لاعتماد عمليات الامداد على المواصلات فان ذلك يحدد حجم القوات
المستخدمة في عمليات صحراوية ويجعل هذه القوات غير قادرة مع الوقت على
مدى مواجهتها الى درجة كبيرة الا اذا أصبحت في العمق . ولذلك يستعاض عن

المواقع الطبيعية في الصحراء بالمواقع الصناعية مثل حقول الأتلام .. الخ .. كما تستند المواقع الدفاعية في الصحراء على قوات خفيفة الحركة ومدعمة بدلا من المواقع الصناعية .

وبالنسبة للرؤيا ، لا توجد سواتر في الصحراء مع وجود السماء الصافية والأرض المنبسطة التي تقل فيها الهياكل . لذا كان من الصعب ستر القوات من المراقبة الجوية مما يجعل إحراز المفاجأة بدون اتخاذ استعدادات خاصة والحصول على التفوق الجوي فوق أرض العمليات أمرا صعبا ، ولذلك تضطر القوات لاعطاء اهتمام خاص للاخفاء والتعويه ، الأمر الذي يوجب تدريب القوات على الاخفاء والتعويه حتى يمكن اخفاء المواقع الدفاعية والمنشآت الأخرى كما يجب الالتفات الى ضبط وربط المدقات من حيث استخدامها ونظم صيانتها وتعرضها للرؤية الجوية .

ومعلوم ان جو الصحراء قاري ، تتفاوت فيه درجات الحرارة بين وقت وآخر ، مما يؤثر على القوات والمعدات من حيث كفاءتها وامكانية استخدامها ، هذا بخلاف العواصف الرملية التي تكثر في هذه المناطق ، فينتطلب ذلك ترتيبات خاصة لوقاية الأفراد والمعدات وصيانتها كما يؤثر ذلك على وقت العمليات فتقتصر على فصول خاصة في السنة .

ان المناخ السائد لدولة الامارات العربية المتحدة يمكن وصفه كما يلي :
١) المتوسط العام للدرجة الحرارة الدنيا يتراوح بين ٤٨ر٤ الى ٤٠ر٤٠ درجة مئوية ، بينما المتوسط العام للدرجة الحرارة القصوى يتراوح بين ٤٤ر٠٦ الى ٤٧ر٢٨ درجة مئوية .

٢) المتوسط السنوي للأمطار يتراوح ما بين ٤١ر٠٣ مم الى ١٢٢ر٧٩ مم تسقط معظمها في اشهر ديسمبر ويناير وفبراير .

٣) يكون أقل معدل للبخر خلال اشهر الشتاء من ديسمبر حتى فبراير ، ويكون أعلى معدل للبخر خلال اشهر الصيف من يونيو حتى أغسطس . ويتراوح مجموع البخر السنوي ما بين ٣٤٢١ مم الى ٤٧٥٩ مم .

٤) البيانات المتوفرة عن الرطوبة النسبية في الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٣ تشير الى ارتفاع في الرطوبة النسبية خلال اشهر أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ويتراوح الحد الأدنى للرطوبة ما بين ١١ - ٣٥ ٪ بينما يتراوح الحد الأعلى بين ٩٦ - ١٠٠ ٪ . وتحت ظروف المناخ السائدة فان أراضي دولة الامارات عموما تدخل ضمن مجموعة الأراضي الصحراوية ، ويكون القطاع الأرضي عموما غير ناضج ، ويبقى تكوين الأرض وخواصها راجعا بالدرجة الأولى الى مادة الأصل التي

تكون منها القطاع الأرضي غيد مناسبة لعمليات الجيوش المجهزة بالمعدات الميكانيكية الضخمة . وقد اعتبرت الجبال من مدة طويلة انها انسب الأراضي للعمليات الدفاعية والتعطيلية لانها تحرم المهاجم من ميزة التفوق في الأفراد والمعدات كما تحدد من حجم القوات والأسلحة المستخدمة وتعطي الفرصة لقوة صغيرة ثابتة متحصنة في أماكن قوية لصد قوات تفوقها عددا وعتادا، إلا أن تطور المعدات الحربية الحديثة ودور طائرات الهليكوبتر التي أصبحت تنقل مختلف الأسلحة والمعدات الهندسية الثقيلة قد رفعت من مستوى عمليات الجبال وسهلت العمليات الحربية (مثال حرب تشرين التحريرية في جبل الشيخ) . ولذلك لا يجوز للمهاجم أن يتورط في حرب جبلية إلا إذا اضطر إلى ذلك .

ثانيا - المنطقة الجبلية .

يمكن اجمال خواص الجبال في التالي :

- ١ - حجمها الهائل كمانع طبيعي يصعب اجتيازه في أمن وسهولة .
- ٢ - كثرة الميول الحادة مع أماكن توفر الملاحظة الجيدة من قمة إلى أخرى
- ٣ - وجود الوديان التي تنفجر حيناً وتضيق تدريجياً كلما تعمقت داخل الجبال مما يجعلها بمثابة معرقات طبيعية يمكن السيطرة عليها والتحكم فيها .
- ٤ - قلة الأراضي المستوية مما يؤثر كثيراً على المدافعين من حيث عدد أسلحتهم أو وسائل الاختفاء أو موارد الإغاثة أو الموانع كالأغنام والأسلاك الشائكة .

٥ - صعوبة المواصلات وعلى الأخص المواصلات المعرضة حيث تقتصر الطرق على الوديان والممرات والمدقات المحدودة .

٦ - قلة السكان وانتشارهم بين الهضبات والوديان .

٧ - طقس الجبال والتغير الذي يتصف به مما يزيد في صعوبة العمليات .

٨ - موارد مياه غير منتظمة ، فقد تتوفر وقد تنعدم حسب طبيعة

الجبال .

مما سبق يمكن استنتاج بعض الخصائص ، نذكر منها ما يلي :

١ - تقييد حرية تحرك العربات والجرارات والمقطورات كالتى تستخدمها المدفعية ووحدات المشاة وعربات خدمة الجيش وكذلك الدبابات مما يساعد على التحرك في الوديان والدروب كما لا توجد إلا أماكن قليلة تصلح كمواقف للعربات أو مواقع للمدفعية والدبابات ، ويتطلب الأمر الإلتئام بحملات الوحدات أو بالحمالين أو بالاسقاط من الطائرات على مناطق العمليات .

٢ - تجهيز القوات والمعدات تجهيزاً خاصاً لتتلاءم مع طبيعة العمليات في تلك المناطق .

٣ - ضرورة توفر اللياقة البدنية بدرجة عالية ، كما تحتاج العمليات الجبلية الى تدريب القوات تدريباً خاصاً .

٤ - نفرة أو عدم وجود الموارد المحلية مما يستوجب عمل ترتيبات شؤون ادارية خاصة .

.. وتتوقف أهمية الجبال كمواقع استراتيجي على الآتي :

١ - اتجاهها ، وهل توازي خط التقدم لتساعد المهاجم أو عمودية على خط التقدم وتعرضه فتضطر المهاجم الى التوقف بعد عبور كل سلسلة مما يزيد تعرضه للمدافعين .

٢ - المرات الموجودة من حيث عددها واتجاهها وارتفاعها وصلاحياتها للمسير الحملات الميكانيكية في مختلف اوقات السنة .

٣ - عرض سلسلة الجبال وارتفاعها .

٤ - مدى توفر الامن في الإقامة بها عند عبورها واجتيازها .

ولكي ندرس الجغرافيا العسكرية للدولة الامارات ، يمكننا تقسيمها الى الوحدات الرئيسية التالية من الوجهة المورفولوجية :

١ - منطقة جبال عمان .

وهي سلسلة من الجبال العالية ، متماسكة ، تنحدر بشدة في اتجاه الشرق والغرب . ونظراً لشدة تماسك صخورها فان نفاذيتها للمياه قليلة ، وبذلك تنجرف الامطار الساقطة عليها وتنحدر في سفوحها مكونة الوديان .

٢ - منطقة ساحل الباطنة .

وتشمل شريطاً ضيقاً من الاراضي بين منطقة جبال عمان والبحر . وعند مصبات الوديان تتسع مساحة هذا الشريط حيث تتسرب نواتج التعرية المنقولة من جبال عمان مكونة سهولاً مستوية ، وفيما عدا ذلك فالسطح غالباً غير مستو مغطى بالصخور الكبيرة أو مغطى بعدد من السبخات والمسطحات الملحية .

٣ - السهل الحصوي .

ويمتد من ساحل الخليج العربي شمالاً هند رأس الخيمة حتى البويمي في الجنوب ، ويحده من الشرق سلسلة جبال عمان ومن الغرب الكتيان الرملية الصحراوية . ويبلغ عرضه ١٥ - ٢٠ كلم وطوله حوالي ١٠٠ كلم .

٤ - الصحراء الرملية .

يغطي سطح هذه المنطقة كتيان رملية يتخللها سهول غير مستوية وتمثل

هذه المنطقة اكبر وحدة مورفولوجية من حيث المساحة .

٥ - الشريط الساحلي الغربي .

وهذا الشريط يتميز بوجود رواسب ملحية او ما يسمى بالسبخة .

ثالثا - الاراضي الزراعية .

ويقصد بها كل الاراضي المزروعة ، عدا الغابات الكثيفة . ويؤثر هذا النوع من الاراضي تأثيرا كبيرا على العمليات الحربية للاسباب التالية :

١ - وجود شبكة واسعة من المواصلات البرية والسكك الحديدية والطرق اللازمة للحمولات الميكانيكية والمواصلات النائية ، وهذا يساعد على سرعة حشد وتموين القوات . كما تراعى حقيقة قياس اهمية عقد المواصلات التي تعتبر ذات اهمية عظيمة على العمليات من حيث توقيتها وحرية المناورة فيها ونظم الدفاع عنها وتوزيع القوات المسلحة تبعا لذلك .

٢ - كثرة وجود المجري المائية التي تؤثر على تحرك القوات خصوصا اذا كانت عمودية على خط التقدم ، مما يضطر القوات الى الاعتماد على الجسور المقامة عليها ، والتي قد لا تتحمل مرور المعدات الحديثة مما يتطلب زيادة معدات العبور ووحدات المهندسين ، ولذلك يجب على القائد دراسة مسرح العمليات تفصيلا قبل وضع خطته .

٣ - وفرة الموارد المحلية سواء كانت زراعية او حيوانية او صناعية غذائية او غير غذائية ، وهذا يؤثر كثيرا على خطة اعاشة وتموين القوات كما يساعد على خفة حركتها .

٤ - كثرة الاشجار والسواكن ودراسة نظم وتوقيتات لينة الاراضي في بعض فصول السنة مما يؤثر على الحملات الميكانيكية ، ومما يحدد السير على الطرق ، كما يحدد مدى انتشار القوات ، وبالتالي يحدد من خفة حركة القوات وخصوصا حركة القوات المدرعة ، وهذا يستلزم بدوره زيادة نسبة المشاة في العمليات في الاراضي الزراعية .

٥ - امكان اغراق جزء كبير من الاراضي الزراعية اثناء العمليات وهو مما يعيق عمليات المهاجم ويحدد طرق التقدم .

٦ - تحدد المستنقعات المنتشرة على السواحل اماكن النزول المحتملة ووسائل العبور المتوقعة من جانب العدو وكذلك توقيت نشاطه بالنسبة لصلاحية هذه المستنقعات كموانع اذ ربما تتجمد في الشتاء مما يزيل عنها هذه المناعة مع

مراجعة الاثر الصحي الذي يلزم عادة اجتياز هذه المستنقعات او الاقامة بالقرب منها .

٧ - تعتبر الغابات والاحراش الكثيفة موانع طبيعية هامة لتحديد طرق السير واحتمال انتشار الامراض والابوثة فيها وكذلك تقييد مدى الرؤية والمراقبة فيها ، ولذلك تحتاج العمليات في الغابات الى تكتيكات خاصة واسلحة قصيرة المدى والاعتماد على المشاة .

مما سبق تتبلور الصور الكاملة والخصائص الجوهرية عن طبيعة مساح العمليات المتوقعة سواء كانت جبلية او زراعية او صحراوية ، وهذا يتطلب من كل قائد دراسة مسرح اله اات دراسة تفصيلية مستفيضة لتقرير خطته المنتظرة ويجب ان تشمل هذه الدراسة النقاط التالية :

- ١ - مدى توفر المواصلات بجميع انواعها في مسرح العمليات .
- ٢ - الموانع الاستراتيجية والتكتيكية مثل الانهار والجبال والمستنقعات والبحيرات وخلافه .
- ٣ - امكانية انشاء موانع صناعية وكيفية التدوير على اجتيازها وإزالتها والافادة منها .

٤ - طبيعة الارض وصلاحيتهما لتحرك الحملات الميكانيكية ولنوع العمليات المنتظرة وكذا الهيئة الحاكمة وذات الاهمية الاستراتيجية التي تتحكم في طرق الاقتراب .

٥ - الموارد المحلية المنتظر توفرها لقياس مدى الافادة منها مما يحدد تخطيط الترتيب الاداري اللازم للعمليات المتوقعة .

٦ - اعتبارات الوقاية والامن والسرية .

على ان الارتباط الوثيق بين استراتيجية دولة الامارات العربية المتحدة والاستراتيجية العربية الشاملة وبين أمن دولة الامارات العربية المتحدة والامن العربي يفرض طينا القاء نظرة شمولية يجري فيها الربط بين الجزء والكل .. بين القطر الواحد والوطن الكبير الذي يطمح الى تحقيق وحدته ..

أشكال تضاريس الوطن العربي والخليج العربي ودولة الإمارات

٩٢ - تضاريس الوطن العربي :

ان نظرة شاملة الى تضاريس الوطن العربي ترينا شكلا موحدا من التضاريس . فاذا انتقلنا بنظرنا من السواحل نحو داخل الوطن سواء في المشرق أو المغرب نشاهد بموازاة السواحل سهولا ساحلية ضيقة يتراوح عرضها بين ٤ - ٢٠ كيلو مترا ، يليها وبشكل مواز للسواحل سلاسل جبلية متوسطة الارتفاع (١٥٠٠ - ٢٥٠٠ متر) تعترض الطريق ما بين السهل الساحلي وداخل البلاد ، وتتضاعف هذه السلاسل احيانا ، ويفصل بينها وهاد انهدامية أو سهول ذات أصل مورفولوجي متنوع . يلي ذلك الى الداخل مناطق هضابية صحراوية على الغالب تقطعها بعض السلاسل الجبلية ذات الاتجاهات المختلفة . هذا ويجب ان نلاحظ ان الحدود الطبيعية للوطن العربي مع الجوار توضحها مظاهر طبيعية مانعة للحركة في أغلب الاحيان . ففي شمال المشرق العربي ومشرقه ترى السلاسل الالتوائية الثلاثية لطوروس وكرديستان وزاغروس ترسم اقواسا باتجاه غرب شرق ثم تنحرف نحو الجنوب وتصل حتى مشارف الخليج العربي أما جنوب المغرب العربي فنرى بصورة عامة حاجزا صحراويا مستمرا من حدود مصر شرقا وحتى حدود الأطلسي غربا . اما بقية مناطق الحدود فغالبا ما هي حلود بحرية واضحة المعالم ، وهذه الحدود البحرية تشكل مناطق أنزال في معظم اجزائها مما يتطلب حمايتها ووضع خطط عسكرية موحدة للدفاع عنها ، والا اصبحت نقاط ضعف يمكن للعدو اقتحامها متى شاء وبأي اتجاه يريد .

هذا ونشاهد تنوعات مختلفة وتناقضات للشروط العامة التي ذكرناها سابقا كاستثناءات ، الا ان هذه الاختلافات البسيطة لا تبطل من الرتبة العامة لتضاريس الوطن العربي . وإذا نظرنا الى سواحل الوطن العربي نشاهدها بصورة عامة سواحل مستقيمة قليلة التعاريج والجزر وبعض اقسامها سهلة وحتى رملية وبعض اجزائها صخرية ، الا انها بصورة عامة من السواحل الرتيبة المنظمة

ومن الملاحظات الهامة في السواحل العربية ان التفاضل بين المد والجزر بسيط نسبيا لا يتعدى مترا واحدا في اشد حالاته مما يجعل الانزال البحري ممكنا على معظم الوطن العربي . أما سواحل دولة الامارات العربية على الخليج العربي فتعتبر منبسطة اذ ان طولها يبلغ قرابة ٥٠٠ كيلومتر ، ومع ذلك فان وجود اكثر من ٢٠٠ جزيرة تحتل مواقع استراتيجية هامة على الساحل يؤمن لها حماية جيدة إذا استغلت هذه الجزر ودخلت في الخطة الدفاعية عن سواحل دولة الامارات .

٩٢ - الشروط المناخية للوطن العربي :

يقع الوطن العربي بأكمله في المنطقة المحيطة بالمدار . ويمر مدار السرطان في وسط المنطقة العربية . لذلك فصافات الوطن العربي تتراوح ما بين مناخات تحت المدارية إلى مدارية . ومناخات معتدلة . ويؤثر على المنطقة ايضا الآثار البحرية والاضطرابات الجوية وشرق البحر الابيض المتوسط وبعض الاكوار الموسمية في الجنوب في المنطقة الممتدة ما بين اليمن وعمان .

لذلك يمكن القول ان الوطن العربي يتمتع بمناخات حارة ومتوسطة حرورية مرتفعة وذات افروق حرورية مرتفعة بين الصيف والشتاء والنهار والليل عدا المناطق القريبة من السواحل .

لذلك تطلق بصورة عامة على مناخات المناطق الداخلية والتي تبعد مسافات كبيرة عن السواحل اسم المناخات القارية . ويزيد من شدة هذه المناخات وجود السلاسل الجبلية الموازية للسواحل والتي تمنع عبور الآثار البحرية المعتدلة الى داخل الوطن . أما المناطق الساحلية فان الحرارة فيها اكثر اعتدالا في الصيف والشتاء وذلك بتأثير البحر ، كذلك فلن فروق الحرارة بين الصيف والشتاء والليل والنهار قليلة نسبيا الا انها تتمتع بالمقابل برطوبة عالية .

وهناك عامل آخر معدل هو وجود الجبال فالمناطق الجبلية تتمتع بمناخات لطيفة مما يجعلها مراكز للتجمع البشري .

وبصورة علمية فان الحرارة تتناقص تدريجيا من جنوب الوطن العربي الى شماله مع زيادة واضحة في حرارة منطقة المدار . ويكون احساس الناس بالحرارة احسن حالا في المناطق الداخلية الجافة اكثر من المناطق الساحلية التي تترافق الحرارة فيها مع نسبة عالية من الرطوبة كما هو الحال في الخليج العربي .

والوطن العربي من المناطق الجافة القليلة الامطار . وتنتج امطار الوطن العربي عن اضطرابات جوية تتشكل في شرقي البحر الابيض المتوسط وتتحرك شرقا حسب

الحركة العامة للرياح . اما في المغرب العربي فان الامطار تأتي من اضطرابات
اطلسية .

وتهطل في جنوب الجزيرة العربية وبعض مناطق الخليج العربي امطار موسمية
صيفية ناجمة عن امتداد موسميات الهند . والمتوسط السنوي للامطار في دولة
الإمارات العربية يتراوح ما بين ١٠٢ و ١٢٢ مم .

تؤثر الشروط الحرارية والامطار لتجعل الوطن العربي منطقة شبه قاحلة
لاتغطي اراضيها الشاسعة الاغطاعات نباتية محدودة قد تكون اكثر خضرة في بعض
فصول السنة الا انها تكون محدودة في معظم فترات السنة .

ونلاحظ ان بعض المناطق الجبلية والساحية تغطيها احراش منخفضة عملت
بها يد الانسان تقطعا اما جنوب السودان ونظرا لوقوعه في منطقة شبه استوائية
غزيرة الامطار فان الغابة تغطيها وهي غابة كثيفة فريدة من نوعها في الوطن العربي .

في الظروف والتجارب الحديثة التي تمر فيها الانسانية يجب الا يغرب عن
بالنا ال اثر الكبير للقطاع النباتي في الاعمال القتالية . ووفق مواصفات الوطن العربي
فالاراضي الوطن العربي تصلح لقتال المدرعات واعمال الطيران . والاعمال القتالية
التقليدية هي السائدة ، وفي الامكان باستخدام الاسلحة التقليدية حسب المواقف
الحربية بسرعة ، ومع ذلك تبقى دولة الإمارات العربية ذات ظروف خاصة تجعلها
بحاجة الى الاعتماد بالدرجة الاولى على سلاح متطور للصواريخ وعلى الطيران
والمفرعات الخفيفة الى جانب قوات انزال برية وبحرية خفيفة الحركة مزودة بزوارق
حربية سريعة مسلحة باحدث الصواريخ بحر - بحر وبحر - ارض وبحر - جو .
وان اعمال قتال الوحدات الخاصة التي قلمت بها قوات الحفظاء في شمال افريقيا
مستفيدة من امتداد الصحاري وصعوبة السيطرة على كافة اجزائها والمكانية
تسيير الاليات خارج الطرق المعروفة والملمة تعطي صورة واضحة لما يمكن القيام
به في نفس الشروط ومثل ذلك يمكن تطبيقه في اراضي دولة الإمارات العربية
المتحدة .

٩٤ - اثر الأوضاع الطبيعية على الاحوال العسكرية :

يفرض التوزيع السياسي لجوار الوطن العربي ووجود اسرائيل في وسطه
تقسيمه عسكريا الى مسرحين اساسيين للعمليات . المسرح الشرقي ويشمل دول
المشرق العربي مع مصر في اقصى الغرب لهذا المسرح ودول الخليج العربي في
اقصى المشرق . والمسرح الغربي ويشمل دول المغرب العربي . علما بان كامل
المنطقة بالإضافة الى بعض الدول الاخرى كانت تتبع قيادة عسكرية واحدة خلال
الحرب العالمية الثانية .

اولا - مسرح العمليات الشرقي

ان العداء الذي يواجهه الوطن العربي عامة واحتمالات التدخل العسكري للدول المعادية يفرض عدة امكانيات لتدخل دول خارجية عسكريا في هذه المنطقة، لذلك يمكن تقسيم المسرح الشرقي للعمليات إلى ثلاث جهات :

- الجبهة الشمالية . وتواجه مخاطر الاعتداء على الوطن العربي عبر اراضي تركيا .

- الجبهة الغربية ، وتواجه مخاطر الانزال البحري المعادي على السواحل الشرقية للبحر المتوسط .

- الجبهة الجنوبية وتواجه مخاطر العدوان الاسرائيلي .

وهناك احتمالات اخرى اقل وضوحا تعرض لها الدول العربية في منطقة الخليج ومنطقة البحر الاحمر حيث تزداد التهديدات الموجهة لهاتين المنطقتين في السنوات الاخيرة سواء بقصد احتلال بعض المواقع الاستراتيجية فيها أو السيطرة على آبار النفط .

ثانيا - مسرح عمليات المغرب العربي

وهذا المسرح يكتسب في هذه الايام اهمية خاصة لاسباب عدة منها اكتشاف النفط بكميات غزيرة ، واهمية موانئ بالنسبة للأساطيل الحربية الاجنبية ، و- طرته الجغرافية على مداخل البحر المتوسط ، وعلاقته بالقارة الافريقية وحركات التحرر الوطني فيها .

٩٥ - تأثير المناخ على العمليات العسكرية

ان الشروط العامة لمناخ الوطن العربي تتصف بارتفاع الحرارة وقلة الماء . ولهذين الشرطين آثار هامة على القوات المقاتلة وخاصة القوات الاجنبية التي لم تعتد حياة الصحراء اذ ان هذه القوات تحتاج الى بضعة اسابيع للتأقلم ، وخلال هذه الفترة فان الجندي يكون عرضة للانهاك الجسدي والعقلي بسرعة . كذلك فان لتأثير اشعة شمس الشرق الاوسط على القوات اهمية كبيرة ، فقد سجلت درجة الحرارة ضمن برج دبابه متوقفة في منطقة الخليج العربي تحت اشعة الشمس

فكانت ١٦٠ ف بينما متوسط الحرارة في شهر تموز في الكويت ٨٩ ف . لذلك
مملت القوات البريطانية والأمريكية الى اتخاذ اجراءين لمقاومة شروط مناخ
المنطقة ، هما :

١ - ادخال اجهزة تكييف الهواء على آلات القتال ، ومن امثلة هذه الالات
م/ط ذاتي الحركة وعربات القتال الحديثة التي يتوقع لها العمل في مناطق حارة .

٢ - المحافظة على بعض القواعد الحربية الانتقالية في مناطق حارة تنقل
اليها القوات قبل الاشتباك ليجري تأقلمها خلال مدة ادناها اسبوع واقصاها
ثلاثة أسابيع .

٣ - انشاء غرف مسخنة للهواء تساوي الحرارة فيها حرارة المناطق التي
ستعمل فيها القوات يعرض فيها الجنود لهذه الحرارة ١ - ٢ ساعة خلال اربعة
ايام متتالية وينقلون بعدها بطائرات مسخنة الهواء الى مناطق العمل .

٤ - دراسة موضوعية للتحصينات وقواعد الاسلحة التي تنشأ في الخطوط
الدفاعية وتزويدها بالكيفيات والمعدات اللازمة وكذلك طرق واساليب التخزين
وانشاء مستودعات الاسلحة والخيرة والطعام وتصميمها بما يتلاءم وظروف
المنطقة الطبيعية .

٩٦ - طرق المواصلات في الوطن العربي :

تتصف طرق مواصلات الوطن العربي بتخلف هذه الطرق وقصر مداها
بالنسبة لمساحة الوطن العربي وتمداد سكانه . فالوطن العربي يكامله لا يشمل
الا على ٢٣٢٠٠ كم سكك حديدية وهو رقم اقل من نصف ما تملك فرنسا ، وهي
لا تربط بين الاقطار العربية مع انه في وطن متسع كالوطن العربي فان النقل بالسكك
الحديدية يشكل افضل وسيلة اقتصادية . ومن ملاحظة شبكة السكك الحديدية
المتوفرة يلاحظ انها لا تغلم الجبهات المتوقعة في مسرح العمليات .

وهناك فقر أيضا بالنسبة للطرق البرية ، وان كان وضعها افضل من وضع
الخطوط الحديدية .

ويشتمل الوطن العربي على عدد كبير من المطارات من درجات مختلفة من
حيث طول المدرج وتجهيزاتها والتجهيزات الفنية المتوفرة فيها ، وتستفيد من
هذه المطارات شركات مختلفة محلية واجنبية في الربط بين اوربا بشكل عام
والشرق الاقصى ، إلا أنه من الملاحظ ان الحركة الجوية والخطوط الجوية بين
مشرق ومغرب الوطن العربي محظودة للغاية لضعف انتقال الاشخاص بين هاتين

المنطقتين وهو الضعف الناجم عن ضعف التبادل الاقتصادي .
ويشتمل الوطن العربي على سواحل طويلة ذات اشكال طبيعية متنوعة ،
وهو بذلك يشتمل على العديد من الموانئ العادية والموانئ البترولية . وتصادد
الموانئ البحرية في الوطن العربي يسمح بالتبادل الاقتصادي للمنتجات كما يسمح
بالنقل السهل الاقتصادي للقوات وينقل العتاد الحربي من وإلى الوطن العربي
وباستيراد المواد الاولية الضرورية للصناعة الحربية وبالتحكم بصادرات النفط
العربي الى مختلف الدول . الا ان القيام باعباء كهذه يقتضي توفر اسطول تجاري
ضخم يتناسب وهذه المهمات كما يتطلب توفير اسطول حربي قادر على حماية
وضمان خطوط مواصلات العرب البحرية .

وقد اولت دولة الامارات العربية المتحدة قضية النقل بجميع فروعها اهمية
قصوى وحقت الكثير من التقدم في هذا المضمار .

٩٧ - الوضع الجيوبوليتيكي للخليج العربي وتأثيره على الاستراتيجية العسكرية :

الخليج العربي ، ذراع من البحر العربي متدخل بين بلاد الشرق الاوسط .
ويسبب هذا التدخل قصر امتداد المعبر البري وهو يقع في الشرق بين جبال
زاجروس - طوروس من جهة وبين هضبة بلاد العرب من جهة اخرى ، وتضمنه
سهول العراق وسورية . ويكون الخليج العربي مع هذا المعبر البري الطريق
الاوسط من طريق التجارة الشرقية ، وقد استمر هذا الطريق ولعب دوره الهام
في نقل التجارة وغيرها من الاتصالات البشرية الاخرى بين عالم المحيط الهندي
وعالم البحر المتوسط منذ اقدم العصور إلى أن فتح طريق قناة السويس ، ففقد
كثيراً من اهميته ، ثم عادت اليه اهميته ثانية ، ولا تزال ، بعد اكتشاف البترول ،
وبعد استخدام القطار والسيارة والطائرة في النقل والاتصالات .

والخليج العربي ضيق نسبياً ، كما انه ضحل ، ويبلغ طوله في خط
مستقيم بين مصب شط العرب وبين ساحل عمان نحو ٨٠٠ كم ، اما عرضه
فيتراوح بين نحو ٢٢٨ كم في أقصى اتساعه شرق شبه جزيرة قطر وبين نحو
٤٦ كم في مضيق هرمز ، واما من ناحية العمق فان لصق اجزائه لا يتجاوز نحو
١٠٠ متر في الغالب ، ويتضمن مناطق واسعة لا يتجاوز عمقها ٤٠ متراً . ويوجد
العمق القليل فيه خلال مسافة تمتد في داخله نحو ١١٠ كم من ساحله عند مصب
شط العرب ، كما يوجد كذلك الى مسافات ما تمتد من سواحه الاخرى ، ويوجد
ايضاً حول الجزر الكثيرة التي يتضمنها مثل جزر البحرين . ويمكن القول بان
الاعماق الكبيرة فيه تتراوح بين ٧٠ - ٩٠ متراً ، وهذه توجد على مقربة من ساحل

هضبة إيران من جهة ومن مضيق هرمز من جهة أخرى . أما اقل اجزائه عمقا فتوجد قبل رأسه ، حيث يمتد فيه مستعرضا حاجز طيني ضخيم يعرف باسم حاجز الفاو . لا يكاد عمق الماء فوقه في وقت الجزر يتجاوز نحو ثلاثة امتلر فقط أما في وقت المد فان هذا العمق يبلغ الضعف ، ويزيد على ذلك في الاوقات التي يتفق فيها هبوب رياح قوية من جهة الجنوب الشرقي مع حدوث ارتفاع موجه المد ، كما انه قد يقل عن ثلاثة امتلر ، اذا صاحب حدوث الجزر فيه هبوب رياح شمالية قريبة ، وللتغلب على هذا الوضع جرى حفر قناة روكا مقابل ميناء البصرة .

ويحتوي الخليج العربي على عدد كبير من الجزر الصغيرة التي يكثر وجودها امام بعض المناطق من سواحلها ، ويساعد وجودها على هدوء حركة الماء عند هذه المناطق ، ومعظم هذه الجزر قاحل أو شبه قاحل ، إلا ان لها مع ذلك اهميات أخرى ، فهي تستخدم كمحطات لصيادي السمك وملاجيء لهم في وقت الضرورة وكمراكز لصيادي اللؤلؤ . وبعض هذه الجزر تتضمن مرافئ صالحة لاستقبال بعض السفن المحيطة ، مثل جزر البحرين وهرمز وهنجام وغيرها . وللخليج العربي ثلاثة سواحل ، الجنوبي منها ، وهو الساحل العربي اطول تلك السواحل ، كما انه اوسعها واكثرها انخفاضا ، ويتضمن عند شاطئه مستنقعات ساحلية وتبرز منه رؤوس كثيرة ، كما تدخل فيه ايضا كثير من الخلجان ، ويوجد امامه عدد كبير من الجزر الصغيرة ، وفي وقت المد وكذلك في وقت هبوب الرياح من الاتجاهات المقابلة ترتفع المياه وتغطي على بعض اجزائه فتزيد في اتساع جواناته ، وتكون مستنقعات أخرى ، وبسبب تكوينه الرملی ، وبسبب ضخامة مياه شواطئه تنذر فيه الأماكن الصالحة لاستقبال السفن الكبيرة ، ولكن خلجانها الضحلة وجواناته تصلح لايواء السفن الصغيرة والزوارق . اما الساحل الشمالي للخليج فهو الساحل الايراني ، وهو ضيق ، وأمامه عدد من الجزر اكبر غالبا من نظائرها الموجودة على الساحل العربي ، ومعظم سكان هذا الساحل من القبائل العربية .

إن وضع الخليج العربي على هذا النحو يجعل الدول المحيطة به (العراق الكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات وإيران والسعودية) عرضة لشلل مواصلاتها البحرية عبر الخليج في حالة سيطرة إحدى الدول على مضيق هرمز وأغلاقها له أو جعل هذه المواصلات تحت رحمة مثل هذه الدولة . ومثل هذا الخطر وارد في ضوء حقيقة ان جزءا كبيرا من الصادرات النفطية لهذه الدول وكامل الصادرات النفطية لبعضها انما تتم من موانئها على الخليج العربي .

ومن هنا تكسب القدرة على حماية الخليج من مثل هذا الخطر لعمية كبيرة في الاستراتيجية العسكرية للدول المطلة عليه وفي مقدمتها دولة الامارات العربية المتحدة التي تطل على الخليج العربي وخليج عمان ، وتقع اراضيها قرب مضيق هرمز (عنق الخليج) . . ولا شك ان ممارسة مثل هذه الحماية تستوجب التعاون بين الدول العربية المطلة على الخليج ووجود استراتيجية عربية موحدة لمواجهة مثل هذا الاحتمال ، تماما كما تتطلب المخاطر التي تتهدد باب الندب اتحادا للجهد العربي في مواجهة هذه المخاطر . .

مصادر الفصل الخامس

- (١) العميد الركن محمد شاهر ، نحو استراتيجية واقعية لحركة المقاومة الفلسطينية ، منشورات ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي لجيش التحرير الفلسطيني ، دمشق ١٩٧٣ ، ص ٢١ - ٢٢ .
- (٢) الجنرال اندريه بوفر ، مدخل الى الاستراتيجية العسكرية ، ترجمة اكرم ديري وفلبيثم الايوبي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٨ ، ص (٣٩) .
- (٣) الكتاب السنوي لعام ١٩٧٤ ، ص ٩ - ٦١ .
- (٤) مجلة دوع الوطن ، العدد ٥٩ .

المحتويات

مقدمة تمهيدية المعنى الخاص والعام للاستراتيجية القومية (العليا) لدولة الإمارات المتحدة .

- ١ - التعريف بالاستراتيجية القومية ٢ - الاستراتيجية والسياسة ٣ - الاستراتيجية والظروف المحيطة بها ٤ - الاستراتيجية والأهداف العامة ٥ - عناصر تخطيط الاستراتيجية القومية للدولة ٦ - أهمية دراسة الاستراتيجية القومية للدولة الإمارات العربية المتحدة ٧ - خطة البحث .

الفصل الأول : التركيب الاجتماعي .. وخصائص التطور :

٨ - تمهيد ٩ - التعريف بالمجتمع الانتقالي .

١ - الضغط الفعال ، والانتقال من النظام القبلي الى الدولة المعاصرة :

- ١٠ - الضغط الفعال بين المركزية الشديدة والفوضوية
- ١١ - صراع طويل من أجل الحرية ١٢ - مستوى التسييس والاستقطاب ١٣ - مستوى توزيع السلطة ١٤ - التوازن ١٥ - التوتر .

٢ - الحياة الاجتماعية .. والمشكلة السكانية :

- ١٦ - مشكلات التطور الاجتماعي ١٧ - بين الجمود والتطور
- ١٨ - الواقع السائد قبل عملية التطوير ١٩ - التطور وأثره على البنية السكانية ٢٠ - المواطنون الاصليون ٢١ - السكان الوافدون .

٣ - أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية :

- ٢٢ - أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الاصليين ٢٣ - الأصول القومية وأنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الوافدين .

٤ - الاستراتيجية على صعيدي التعليم والاعلام :

- ٢٤ - التعليم والاعلام ودورهما في التطور الاجتماعي ٢٥ - فقرة في مجال التربية والتعليم ٢٦ - أهداف التربية والتعليم
- ٢٧ - تطوير الاعلام ٢٨ - أهداف الاعلام ٢٩ - الاعلام وسياسة كسب الاصدقاء وعزل الاعداء ٣٠ - الاعلام وتنظيم مستوى التوتر الاجتماعي .

الفصل الثاني : الاستراتيجية الاقتصادية وآفاق التنمية :

٣١ - التحدي الاساسي .

١ - السياسة البترولية :

- ٣٢ - النفط .. منبع الثروة القومية لدولة الامارات العربية
- ٣٣ - المقومات الاساسية للسياسة البترولية في دولة الامارات العربية ٣٤ - تحديد سعر البترول على اسس اكثر عدالة
- ٣٥ - الحيلولة بين الشركات الاحتكارية وبين التحكم في سعر البترول في السوق العالمي ٣٦ - تعزيز السيطرة الوطنية على النفط والغاز ٣٧ - المساهمة في عملية التسويق ٣٨ - الاستثمار الامثل للنفط ، بحيث لا ينحصر في مجال استخراج النفط الخام وتصديره ٣٩ - التنسيق مع منظمة الدول العربية المصدرة للبترول ومنظمة الاوبك ، والمساهمة في نشاطات هاتين المنظمين ٤٠ - ملاحظة لا بد منها .

٢ - بناء الهيكل الاقتصادي للدولة :

- ٤١ - لماذا بناء الهيكل الاقتصادي ؟ ٤٢ - منح الاولوية لبناء الهيكل الاقتصادي ٤٣ - شوط كبير على طريق بناء الهيكل الاساسي ٤٤ - موقوفات وحوافز .

٣ - آفاق التنمية :

- ٤٥ - اسس التنمية ٤٦ - امكانات التنمية في الحقل الزراعي ، وخطط التنمية في هذا الحقل ٤٧ - الثروات الطبيعية وآفاق التنمية ٤٨ - خطوات على طريق التصنيع .

٤ - نحو بلورة استراتيجية شاملة للتنمية :

- ٤٩ - المشاكل والحلول ٥٠ - الأطار الأمثل للتنمية ٥١ - السوق الخليجية أم التكتل على مستوى الجزيرة ؟ أيهما الخطوة الانتقالية المطلوبة ؟

الفصل الثالث : السياسة العربية والدولية :

- ٥٢ - السياسة الخارجية أهداف وأدوات ٥٣ - منطلقات السياسة الخارجية لدولة الإمارات .

١ - أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية :

- ٥٤ - الدائرة الخليجية ٥٥ - الدائرة العربية (القومية)
- ٥٦ - الدائرة الإسلامية ٥٧ - العالم الثالث ٥٨ - الدائرة الإنسانية العامة ٥٩ - دائرة العلاقات النفطية .

٢ - أدوات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية :

- ٦٠ - أدوات السياسة الخارجية ، نظرة عامة ٦١ - التفاوض الدبلوماسي ٦٢ - العناية كإداة للسياسة الخارجية
- ٦٣ - الاقتصاد في خدمة السياسة الخارجية لدولة الإمارات
- ٦٤ - السياسة الخارجية ومساندة حركات التحرر الوطني
- ٦٥ - السياسة الخارجية واحتمالات الصراع العسكري
- ٦٦ - السياسة الخارجية وتفاعلها مع المنظمات الدولية
- ٦٧ - مهمات كبيرة ومسؤولية كبيرة .

٣ - دور النفط كسلاح سياسي :

- ٦٨ - تمهيد ٦٩ - وضع النفط بالنسبة لمجمل الصراع في الشرق الأوسط ٧٠ - العلاقة بين تحرير النفط والاستفادة منه كإداة للتحرير ٧١ - طبيعة النفط كسلاح سياسي ٧٢ - السياسة الخارجية لدولة الإمارات وسلاح النفط .

٤ - السياسة الخارجية وبرامج التنمية والمساعدة الاقتصادية :

- ٧٣ - التزام قومي وإنساني ٧٤ - اتجاهات المساعدات والقروض وحجمها .

الفصل الرابع : أسلوب الإدارة وشكل الحكم ، وآفاق التطور السياسي :

٧٥ - من التمزق الى الوحدة ومن التخلف الى بناء الدولة
العصرية ٧٦ - المسيرة الاتحادية ٧٧ - مظاهر الوحدة ومظاهر
الاستقلال في بنية الاتحاد ٧٨ - هيكل السلطة ٧٩ - الابعاد
العقيدية وآفاق التطور السياسي .

الفصل الخامس : الاستراتيجية العسكرية وبناء القوات المسلحة :

٨٠ - التعرف بالاستراتيجية العسكرية ٨١ - ضرورات بناء
جيش قوي للدفاع عن دولة الامارات العربية المتحدة .

١ - العقيدة السياسية والعسكرية :

٨٢ - العقيدة السياسية والعسكرية ودور القوات المسلحة
في دولة الامارات ٨٣ - الاسس المتينة لبناء القوات المسلحة .

٢ - اهمية الموقع الاستراتيجي لدولة الامارات العربية :

٨٤ - تمهيد ٨٥ - الجغرافيا العسكرية للوطن العربي
٨٦ - عناصر دراسة الجغرافيا العسكرية ٨٧ - الموقع الجغرافي
للدولة ٨٨ - العوامل التي تؤثر على الموقع الجغرافي ٨٩ - اثر
الموقع الجغرافي والسياسة الحربية للدولة ٩٠ - طبيعة الاقليم
٩١ - طبيعة مسرح العمليات .

٣ - أشكال تضاريس الوطن العربي والخليج العربي ودولة الامارات العربية :

٩٢ - تضاريس الوطن العربي ٩٣ - الشروط المناخية للوطن
العربي ٩٤ - اثر الاوضاع الطبيعية على الاحوال العسكرية
٩٥ - تأثير المناخ على العمليات العسكرية ٩٦ - طرق المواصلات
٩٧ - الوضع الجيوبوليتيكي للخليج العربي وتأثيره على الاستراتيجية
العسكرية .

يطلب الكتاب من المؤلفين :

دمشق - ص.ب ٤٦٤٨

Bibliotheca Alexandrina



0234817